قطر

في العهد العثماني

١٨٧١ - ١٩١٦

دراسة وثائقية



أ. د. زكريا قورشون

الدار العربية للموسوعات

قطر

في العهد العثماني

(١٨٧١ - ١٩١٦)

دراسة وثائقية

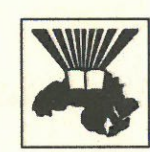
أ.د. زكريا قورشون

ترجمه من التركية
حازم سعيد منتصر

الدار العربية للموسوعات

الطبعة الأولى

٢٠٠٨م - ١٤٢٨هـ



الدار العربية للموسوعات

الحازمية - مفرق جسر الباشا - سنتر عكاوي - ط1 - بيروت - لبنان

Hazmieh - Jisr El Basha junction - Akawi center - 1st floor - Beirut - Lebanon

ص.ب: 511 الحازمية - هاتف: 009615 /952594 - فاكس: 009615 /459982

هاتف نقال: 009613 /388363 - 009613 /525066 - بيروت - لبنان

الموقع الإلكتروني: www.arabenchouse.com

البريد الإلكتروني: E-mail: info@arabenchouse.com

شكر وتقدير

لقد ساعدني الكثير من الأشخاص كي يخرج هذا البحث في تلك الصورة، خاصة زملائي في كلية العلوم والآداب بجامعة مرمرة فقد أخبرني كل منهم بالوثائق التي عثر عليها والمتعلقة بهذا الموضوع، وقد استفدت من أكثرهم في قراءة هذه الوثائق، ولهذا فأنا مدين بالشكر لهم، فلولا إضافات الأستاذ الدكتور سليمان بكى أوغلى والأستاذ الدكتور علي آق يلدز والأستاذ الدكتور اوفوق گولصوي والدكتور يوجل داغلي وخالوق ديكرمنجي لما اكتمل هذا العمل.

كما أود التقدم بالشكر إلى العاملين بالأرشيف العثماني برئاسة الوزراء لاستجابتهم لكل مطالبي أثناء البحث ولخدماتهم الخالصة، كما أن مكتبة مجمع التاريخ التركي ومكتبة آتاتورك ببلدية استانبول قد قدمتا لي العديد من المواد بكل سهولة ويسر؛ ولذا فإنني أتقدم بالشكر إلى موظفي المكتبتين، كما أتقدم بالشكر إلى الأستاذ الدكتور يوسف حلاج أوغلي رئيس مجمع التاريخ العثماني والدكتور على مذاق مدير متاحف ومكتبات بلدية استانبول على مساعداتهما.

وفي النهاية فإنني مدين بالشكر إلى المسؤولين الذين دعوني إلى قطر وأتاحوا لي فرصة رؤية جغرافية قطر والاطلاع على وثائق الديوان

الأميري وصديقي العزيز الدكتور محمد موسى القريني وأخيه حسن موسى القريني مدير عام شركة الأوائل السبعة للخدمات الطبية. اللذين حثاني على إخراج هذا الكتاب باللغة العربية بعد نشره باللغة التركية سنة ٢٠٠٤م.

وهنا أقدم كلّ حبي وإعزازي إلى زوجتي فليز التي تحملت أحوالي الغريبة أثناء هذا البحث وولديّ علي مراد وفكرت طه اللذين أهملتهما من حين لآخر بسبب هذا الكتاب.

زكريا قورشون

zkursun@marmara.edu.tr

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

لقد عاشت الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر حدثين كل منهما ضد الآخر، فقد ظهرت علامات السقوط مثل فقدان بعض الأراضي وضعف الإدارة والخضوع الاقتصادي من جانب، ومن جانب آخر ظهرت حركة إحياء القوة والقدرة القديمة من جديد، ولا جرم أن التاريخ لم يعط حظًا للحركة الثانية، وانسحبت الدولة العثمانية من ساحة التاريخ قبل إكمال الربع الأول من القرن العشرين، ولكن صراع الدولة العثمانية في سبيل البقاء وكسب مكانتها القديمة طوال القرن التاسع عشر الذي أنهى الامبراطوريات أمر مثير وجدير بالبحث.

صرفت الدولة العثمانية في تلك الفترة جهوداً كبرى كي تظلّ قوية في الشرق خاصة في خليج البصرة لتعويض نفوذها الذي بدأت تفقده في أوربا العثمانية، فلقد كُثفت الجهود للإشعار بالوجود الفعلي في المنطقة وللتأكيد على هذا الواقع الفعلي سياسيًّا، فظهرت بسبب هذه الجهود أحداث غريبة للغاية لم تظهر قبل ذلك في خليج البصرة، ولا جرم أن أهم هذه الأحداث سعي الدولة العثمانية لوقف الإنجليز الذين ظهروا في القرن التاسع عشر بالمنطقة كقوة لا تواجه؛ ولهذا كان خليج البصرة في تلك الحقبة التاريخية - من النصف الثاني من القرن التاسع عشر حتى بدايات القرن العشرين - محل صراع عثماني - إنجليزي استمرّ سرًّا

وعلانية في بعض الأحيان، وهناك شيء يعدُّ مثيراً هو الآخر وهو أن هذا الصراع كان له دور في ظهور دول الخليج الحديثة.

لقد خُطَّ الكثير من الأبحاث المتعلقة بتاريخ المنطقة حتى هذا اليوم، ولكن أغلبها اعتمد على المصادر الغربية خاصة مصادر الإنجليز الذين كانوا طرفاً في النزاع؛ لهذا كان طبيعيًّا أن تعكس النتائج التي تمَّ التوصل إليها رأي هذا الطرف أي رأي الإنجليز، ولا جرم أنه لم يعط مكاناً لوجهة النظر العثمانية، ورغم هذا فقد أظهرت وجهات النظر هذه أكثر من مرة بالشكل الذي قدمته المصادر الإنجليزية وبالاعتماد على مصادر الدرجة الثانية التي أخذت عنها، ولأن هذا الأمر حقيقي فقد اعتمدنا في هذا البحث على المصادر العثمانية فقط بشكل كبير، وحاولنا إبراز وجهة النظر العثمانية للأحداث الواقعة في خليج البصرة، وبتعبير آخر فإن هذا العمل سيتناول التاريخ الحديث للمنطقة ودلائل ادعاء الدولة العثمانية تسمية الخليج بـ«الخليج العثماني».

وقد يُحسُّ من أسلوب كتابتنا وتعبيراتنا أننا قد أخذنا موقفاً مضادًّا للسياسات الإنجليزية من حين لآخر، ويجب ألاَّ يُحمل هذا الموقف على الانحياز وعدم الحيادية خاصة أن هدف هذه الدراسة ليس الفصل بين المحقّ وغيره ولكنه إظهار حقوق وادعاءات الدولة العثمانية على هذه المنطقة وتوضيح النتائج المترتبة على ذلك.

هذا البحث يعدّ بمثابة المكمل للبحث الذي قمت به في نفس الحقبة الزمنية والمعنون باسم «العثمانيون وآل سعود في الأرشيف العثماني (١٧٤٥ - ١٩١٤)» الذي نشرته - الدار العربية للموسوعات - بيروت ٢٠٠٥م، خاصة أن هذا البحث قد تناول الحملة العسكرية على الأحساء للمصلح الكبير رجل الدولة مدحت باشا، ونتائج النفوذ الذي أسسته الدولة العثمانية من جديد في المنطقة، وكان من هذه النتائج المهمة تأسيس إدارة عثمانية في قطر التي تعد موقعاً استراتيجيًّا إلى حدٍّ

ما، خاصة أن الإدارة الخاصة بالدولة العثمانية التي شكلتها في قطر ضد النفوذ الإنجليزي في البحرين التي ادعت تبعيتها لها تشكل موضوع هذا الكتاب.

تناولت في القسم الخاص بمدخل الكتاب الجغرافيا السياسية لقطر والبنية الاجتماعية التقليدية والإدارية فيها، وفي القسم الأول تناولت انتقال قطر إلى الحكم العثماني مباشرة ،وما تولد عنه من مشكلات دولية، أما القسم الثاني فكان موضوعه الصراعات العثمانية - الإنجليزية على قطر والبحرين في إطار المنعطفات الجديدة التي ظهرت في التوازنات الدولية، وفي القسم الثالث تناولنا استخدام الدولة العثمانية لنفوذ عائلة آل ثاني الحاكم العرفي للمنطقة للتحكم في قطر من جانب وجهود تطبيق وتنفيذ الأسس الإدارية المطبقة في عموم الدولة على هذه المنطقة من جانب آخر.

قائمة الاختصارات

A.DVN.MKL	قلم معاهدات الديوان الهمايوني
A.M	متفرقة
A.MKT.UM	قلم مكتوبي الصدارة العام
A.MKT	قلم مكتوبي الصدارة
BEO	غرفة أوراق الباب العالي
BOA	الأرشيف العثماني برئاسة الوزراء
DH-KMS	إدارة القلم الخاص بنظارة الداخلية (بوزارة الداخلية)
DH-MUI	المخابرات العامة بنظارة الداخلية (بوزارة الداخلية)
DH-ŞFR	قلم الشفرة بنظارة الداخلية (بوزارة الداخلية)
DH.SN.THR	إدارة السكان بنظارة الداخلية (بوزارة الداخلية)
DUİT	إرادة منظمة في ملف
HH	خط همايوني
HR.HMŞ.İŞO	غرفة المشاورة بالمستشارية القانونية بنظارة الخارجية (بوزارة الخارجية)
HR.MKT	قلم مكتوبي نظارة الخارجية (بوزارة الخارجية)
HR.SYS	سياسة خارجية
İ.Hus	إرادة خاصة
İD	إرادة داخلية
İMM	إرادة المجلس المخصوص
İÜTY	المخطوطات التركية بجامعة استانبول
K.K.Ruus	دفتر الرؤوس تصنيف كامل كبجي
MV	مضابط مجلس الوكلاء (الوزراء)
ŞD	أوراق شورى الدولة
MD	دفاتر المهمة
TOEM	تاريخ عثماني انجمني مجموعه سي
Y.A.Hus	صدارة يلديز - خاص
Y.A.Res	صدارة يلديز - رسمي
Y.MTV	أوراق يلديز المتنوعة
YEE	أوراق يلديز الأساسية

مدخل

جغرافية قطر وبنيتها الاجتماعية التقليدية والإدارية

١- الجغرافيا:

سنقف على الجغرافيا السياسية للمنطقة التي سميت في الوثائق العثمانية باسم «قطعة قطر» (منطقة قطر) أو «قطر يارم اطه سي» (شبه جزيرة قطر) هذا القضاء التابع لإمارة نجد المرتبطة في التقسيمات الإدارية العثمانية بولاية بغداد ثم بولاية البصرة بعد ذلك.

إن قطر التي ذُكرت في أغلب الأحيان على أنها امتداد في أقصى الجنوب لمنطقة نجد والأحساء قد عُرفت في «قاموس الأعلام» الذي يُعدُّ واحداً من أهم المصادر العثمانية كما يلي:

«شبه جزيرة تقع على الساحل الشمالي الشرقي لشبه الجزيرة العربية في جنوب غرب خليج البصرة وتمتد إلى جهة الشمال بين خليج البحرين وبحر البنات»[١].

إن قطر التي عُرفت في إحدى الوثائق العثمانية التي ترجع إلى عام ١٨٤٧م بأنها «ميناء على ساحل البحر تابع للأحساء به الكثير من القرى

---

(١) شمس الدين سامي، قطر، قاموس الأعلام، استانبول ١٣٠٦، ص٣٦٧٥.

والمزارع»[1] قد عُرفت في إحدى مقالات «تقويم الوقايع» التي نشرت بعد هذا التاريخ بأنها مكونة من أربعين قرية[2] وألف منزل وألف حديقة[3] ولقد ذكر في نفس المقال بشكل مبالغ فيه أن تعداد قطر يبلغ (١٣٥٠٠) نسمة وقواتها العسكرية تبلغ (٦٥٠٠) شخص، ولكن يجب أن ننظر بحيطة إلى تلك المعلومات التي ترجع إلى ما قبل حملة مدحت باشا على الأحساء.

إن التقرير المنشور بتاريخ ٢٣ يناير ١٨٧١م في صحيفة الزوراء – تلك الصحيفة الرسمية لولاية بغداد – والذي خطه قائد الفرقة عمر بك المرسل إلى قطر من سنجق نجد أثناء حرب الأحساء في أواخر سنة ١٨٧١م يُعدُّ واحداً من أصحّ التعريفات المعتمدة على المشاهدة لشبه جزيرة قطر، ولقد عرف عمر بك قطر التي ذهب إليها بوحدته العسكرية كما يلي:

«مركز الحكومة قصبة البدع، ويوجد بها حوالي ألف منزل وأربعة آلاف نسمة، بخلاف هذا يوجد بها العديد من القرى، وأطلق على إحدى هذه القرى اسم الوكرة وهي تبعد عن قصبة البدع مسافة ثلاث ساعات، ويوجد بها حوالي مائتي منزل وأربعمائة نسمة وخمسين سفينة، أما الخور فتقع في الشمال وتبعد عن القصبة المركزية مسافة أربع ساعات ويوجد بها حوالي خمسمائة منزل، والمنطقة الثالثة هي الزبارة الواقعة ناحية جزيرة البحرين[4]».

هناك اختلاف في العديد من المصادر العثمانية التي عرفت أماكن

---

(١) BOA, (Başbakanlık Osmanlı Arşivi), İMM (İrade Meclis-i Mahsus) 2067.

(٢) تقويم الوقايع، رقم ١٣٨٢، ٢٨ ربيع الآخر ١٢٨٨.

(٣) تقويم الوقايع، رقم ١٣٦٧، ١٤ ربيع الأول ١٢٨٨.

(٤) الزوراء، (الصحيفة الرسمية لولاية بغداد) رقم ٢١٥، ١١ كانون الثاني ١٢٨٧- ٢١ يناير ١٨٧٢. =

الاستقرار في قطر وعدد سكانها وعدد قصباتها ومدنها المعروفة بشكل قريب للجغرافيا السياسية اليوم[1]، ولكن طبقاً لما هو معروف فإن المنطقة المسماة قطر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر كان يوجد بها أكثر من عشرين مكاناً آهلاً بالسكان وكانت هذه الأماكن تؤوي ما يزيد على (١٥٠٠٠) نسمة من المواطنين[2] وهذه المعلومات تُظهر أن قطر كانت من أهم المناطق الآهلة بالسكان على خليج البصرة، وبخلاف المراكز المعروفة التابعة لقضاء قطر العثماني مثل البدع والدوحة والوكرة والعديد والزبارة فيوجد الكثير من القرى الصغيرة التي ذُكرت أسماؤها في الوثائق من حين لآخر.

اختيرت قصبة البدع لتكون مركزاً لقضاء قطر في إطار التشكيلات الإدارية الموضوعة في سنجق نجد من قبل الدولة العثمانية في أواخر (١٨٧١م)، لا سيما أن سالنامه ولاية بغداد المؤرخة بعام ١٣٠٠هـ

= للأسف إن النسخة الموجودة لدينا من هذا التقرير الذي نشر في الصحيفة ناقصة، ولم أتمكن من الحصول على النسخة الموجودة في مكتبة بغداد الوطنية.

(١) من الممكن مصادفة هذا النوع من تضارب المعلومات في كتب الجغرافيا العثمانية التي كتبت في القرن التاسع عشر، ولكن الخاصية المشتركة في كل هذه الكتب هي إظهار قطر على أنها قضاء يقع تحت الحكم العثماني. انظر علي صائب، الجغرافيا المفصلة لممالك الدولة العثمانية، القسطنطينية ١٣٠٤، ص٤٤٦-٤٤٧، أحمد جواد الجغرافيا العثمانية، استانبول ١٣١١، ص١٠٦، علي جواد، قاموس الجغرافيا العثمانية، دار السعادة ١٣١٣، ص ١٧٧-١٧٨، علي توفيق، جغرافيا الممالك العثمانية، استانبول ١٣١٨، ص ٣٣٥.

(٢) ذكر في الوثيقة المؤرخة بسنة ١٢٧٧هـ -١٨٦١م أنه يوجد خمسة وعشرون مكاناً آهلاً بالسكان ما بين قصبة كبيرة وصغيرة (BOA, A.MKT.UM. 426/63) وذُكر في سالنامات الدولة العثمانية أنه يوجد تسع عشرة قرية، ومن جهة أخرى فإن قاموس الأعلام المطبوع سنة ١٨٩٠ قد ذكر أنه توجد خمسة وثلاثون مكاناً آهلاً بالسكان ومائة ألف نسمة، وهذا العدد مبالغ فيه.

(١٨٨٣م) تعطينا في هذا الموضوع المعلومات التالية:

«إن قضاء قطر يقع في الجنوب الشرقي للواء نجد على الساحل على مسافة ستين ساعة من اللواء، ومركز القائمقام هو قصبة البدع»[١].

وخلاصة القول أنه: يفهم من تعبيري «قطعة قطر» أو «شبه جزيرة قطر» المستخدمين في عهد الدولة العثمانية أن المقصود بهما هو جغرافية قطر الموجودة اليوم تقريباً، ويفهم أيضاً من كلمة «قصبة قطر» أن البدع هي مركز قضاء قطر، لا سيما أن الموظفين العثمانيين الذين ذهبوا إلى قطر سنة (١٨٩٣م) استخدموا في تقاريرهم الإفادات التالية أثناء الحديث عن قطر:

«إن قطعة قطر تقع في الجنوب الشرقي من البصرة، كما أن البدع هي قصبة قطر وتقع فى شمال شرق القطعة المذكورة على الساحل، وتبعد عن البصرة مسافة أربعمائة ميل، وعن الهفوف مركز سنجق نجد مسافة تسعة أيام»[٢].

وفي نفس التقرير وردت المعلومات التالية عن مركز القائمقام الذي سمي باسم «قصبة قطر» التابعة للدولة العثمانية:

«إن قصبة قطر تبلغ حوالي مائتي منزل وطبقاً لرواية فإن سكانها حوالي ستة آلاف نسمة[٣] وتتكون من قسمين، الطرف الغربي الذي

---

(١) سالنامة ولاية بغداد ١٣٠٠، ٤، ص ٣١١.
إن هذه الأعداد قد تكررت في سالنامات بغداد وسالنامات ولاية البصرة التي بدأ طبعها بعد عام ١٣٠٨.

(٢) BOA, YEE (Yıldız Esas Evrakı), 250/14/126/8, s. 8.

(٣) ذكر القائمقام عمر بك في تقريره أن سكان قصبة البدع يبلغ عددهم أربعة آلاف نسمة، وأوضحت هذه الوثيقة أن تعدادهم ستة آلاف نسمة وهذا شيء طبيعي لأن التقرير يرجع إلى عام ١٨٧٢م أما الوثيقة فترجع إلى عام ١٨٩٣م، وإذا حسبنا الزيادة الطبيعية في تلك الفترة الزمنية بالإضافة إلى القادمين من مركز اللواء والأنحاء =

تقطن فيه قبيلتا البوكوارة سودان ويسمى البدع، كما أن القسم الشرقي الذي تقيم فيه القبائل الأخرى يدعى الدوحة»[١].

ولقد تحدثت المصادر العثمانية من حين لآخر عن الخصائص الطبيعية لقطر، ولقد عُرفت المنطقة في هذه الإفادات المتكررة بأن هذا المكان «أراضيه جافة لا ماء بها، ولا يوجد بها إلا بعض الأعشاب المتسلقة بين الصخور، والمكان الذي توجد فيه آبار عميقة إلى حد ما تزرع فيه الأشجار، وتحيط بها القرى ورغم أن مياهها ليست جيدة فيمكن جني محصول ضئيل جداً من البساتين التي تروى بصعوبة بالغة»[٢].

بخلاف هذه التعريفات فيوجد تصوير واسع لقطر وما حولها في الكتاب المسمى «دليل خليج البصرة»[٣] الذي نشر في استانبول عام (١٨١٩م) من أجل البحارة خاصة، وفي هذا الدليل الذي شرحت فيه الأقسام الساحلية والطرق التي يجب على الملاحين اتباعها ذكرت هذه المعلومات التي تتعلق بموضوعنا أثناء الحديث عما بين الوكرة ورأس راكين:

«أراضي البدع حجرية ومرتفعة، ويوجد بها بعض التلال الصغيرة

= الأخرى سنجد أن هذه الزيادة طبيعية.

(١) نفس الوثيقة، ص ٩.

(٢) شمس الدين سامي، نفس المصدر، ص ٣٦٧٥.

(٣) لا بد أن هذا الكتاب الذي لا توجد عليه أي إشارة هو ترجمة للكتاب الذي نُشر كدورية للقوات البحرية الإنجليزية تحت اسم:
The Persian Gulf Pilot of Uman and The Makran Coast, (Archive Edition, London 1883).
وهذا لأن المعلومات الموجودة في الكتاب العثماني هي نفس الموجودة في الكتاب الإنجليزي، ولكن في النسخة الإنجليزية وردت المعلومات المتعلقة بحكم الدول في المنطقة بما يتوافق مع السياسة الإنجليزية، وقد غيرت هذه الأجزاء في الترجمة العثمانية وعُكست وجهة نظر الدولة العثمانية.

في مختلف أقسامها، وكل طرف منها عبارة عن وادٍ حجري، والطرف الشمالي منها منخفض، والأماكن الضحلة التي تتوالى خلف بعضها من الناحية الخارجية تغطي المسافة الممتدة من جزر الياسات حتى البدع... وأطلق اسم «بر قطر» على الساحل الشمالي للعُدَيد، ولكن الجزيرة كلها يطلق عليها اسم «قطر»... واهاليها اليوم تحت حكم الدولة العثمانية العادلة، ويتكون الأهالي الذين يسكنون هذه المنطقة من القبائل البدوية المختلفة»[1].

ولقد صورت الوكرة التابعة لقطر في هذا الكتاب كما يلي «... مدينة أسست حديثاً، وهي قريبة من الساحل، إن الوكرة التي تكون في مكان مساعد على الرسو إلى حد ما يوجد بها اثنا عشر برجاً وبها ألف نسمة وبها الكثير من الزوارق وهي تابعة للدولة العثمانية...»[2].

وبعد ما أوضح هذا الكتاب الذي صور طبيعة البدع والدوحة المعرفتين بأنهما مدينتان كبيرتان طبقاً لظروف هذا العصر وقريبتان من

(١) سليمان نطقي، دليل خليج البصرة استانبول ١٣١٧، ص ١٩٨-١٩٩.
وفي النسخة الإنجليزية بعدما ذكر نفس التصوير للمنطقة ذكر ما يلي: «... إن الساحل الشمالي للعديد يدعى بر القطر، وهو الاسم الذي يطلق على كل شبه الجزيرة وهي تقع تحت سيطرة شيخ البحرين، وترسل مدن قطر مائتي قارب لصيد اللؤلؤ وخاصة من البدع والوكرة..».
(The Persian Gulf Pilot of Uman and The Makran Coast, London 1989, s.119)
لقد أوضح الانجليز أنها تقع تحت حكم شيخ البحرين وأنكروا الحكم العثماني الموجود في المنطقة، ومقابل هذا فقد ذكر في الكتاب العثماني (... وهي اليوم تحت الإدارة العادلة للدولة العثمانية..) وذكر حقيقة الأمر.

(٢) نفس المرجع، ص١٩٩.
لا توجد في النسخة الإنجليزية من الكتاب جملة «وهي تحت الحكم العثماني...» وأضيفت هذه الجملة في الترجمة ولا بد أن يكون هذا الأمر مؤشراً على حساسية سياسات الدولة العثمانية في المنطقة.

بعضهما فإن القائمقام المعين في البدع من قبل الدولة العلية يسري نفوذه على هاتين المدينتين، وأُوضح أن سكان المدن الثلاثة (البدع والدوحة والوكرة) يتكونون من قبائل مختلفة ووصل عددهم إلى خمسة آلاف نسمة[1] بخلاف هذا فقد صور العديد من الأماكن المأهولة وغير المأهولة بجوار الوكرة وخليج البدع مثل رأس النوف ورأس المطبخ وفويرط والغاريّة والرايات[2].

لقد خُصص القسم السادس من الكتاب للسواحل الجنوبية لخليج البصرة وقد شرحت معلومات مهمة في هذا القسم عن المنطقة الواقعة بين رأس ركن ورأس تنورة، ومن جملة هذا فبعد ما أُوضح أن دوحة العدوان ملاصقة للدوحة ذكرت هذه المعلومات عن جزر حوار التي كانت السيادة عليها محل نزاع بين البحرين وقطر:

«حتى الآن لم تُحدد بالضبط مساحة وسطح الجزر الواقعة في الناحية الغربية من مدخل الخليج، وأكبر هذه الجزر هي جزيرة حوار، ويبلغ طولها حوالي عشرة أميال، وأغلب القادمين إليها من الصيادين»[3].

(١) نفس المرجع، ص٢٠٠-٢٠٢.
لقد وردت هذه الجمل في النسخة الإنجليزية من الكتاب «... إن شيخ البدع التابع للبحرين له سلطة على رؤساء المدينتين الأخريين..»
(The Persian Gulf Pilot of Uman and The Makran Coast, London 1989, s.121)
إن التضارب الكائن بين المصادر العثمانية والإنجليزية مرجعه الصراعات العثمانية الإنجليزية، وهذا لأنه في تلك الفترة كانت الدولة العثمانية قد أسست حكماً فعليًا في قطر، لا سيما أن شيخ قطر قد أعلن تبعيته للدولة العثمانية، ولم يتقدم شيخ البحرين بأية شكوى من شيخ قطر الذي وصفه بأنه شيخ البدع، ولذا فالكلمات الواردة في النسخة الإنجليزية من الكتاب تعكس ادعاءات الإنجليز على المنطقة.

(٢) نفس المرجع، ص٢٠٥-٢٠٧.

(٣) نفس المرجع، ص٢١٣.

ونفهم من هذه العبارة أنه يوجد بجوار شبه جزيرة قطر الكثير من الجزر والجزر الصغيرة المأهولة وغير المأهولة ولكن يحتمل أن هذه الجزيرة التي لم تكن تشكل أهمية كبرى لوقوعها في أماكن ضحلة بعيدة عن الطريق البحري المهم وكانت بمثابة مأوى موسمي للصيادين.

لقد تم تعريف قطر في الوثيقة المكتوبة من ولاية البصرة إلى وزارة الداخلية بتاريخ (١٨٩٨م) بهذه الجمل القصيرة:

«إن قطر تحمل أهمية من الناحية السياسية والاجتماعية، وتقع بين عُمان والبحرين، وأراضيها صخرية، ولا يوجد بها حدائق مثل الموجودة في الأحساء والقطيف لعدم وجود المياه بها، ويشتغل أهلها بصيد الصدف واللؤلؤ بما يزيد على ستمائة مركب شراعي، ويبلغ عدد سكانها حوالي خمسة عشر ألف نسمة...»[١].

وكثيراً ما صورت المنطقة الممتدة من الكويت حتى مسقط بما في ذلك قطر والبحرين في الوثائق العثمانية باسم «سواحل نجد» وتم التأكيد بشدة على أن هذه المنطقة تابعة للدولة العثمانية، ولكن كانت تُعرف قطر أو المناطق الأخرى بطريقة مستقلة عند الشعور بالحاجة إلى تعريف خاص بها، ولهذا ستكون هناك فائدة من تعريف سواحل نجد.

بعدما سئل سعيد باشا الذي يشغل منصب لواء نجد منذ سنين طويلة عن حدود نجد والمناطق التابعة لها أو أكثر بينهما في اللائحة التي قدمها إلى الصدارة، وبعدما قال سعيد باشا في لائحته المذكورة: «إن سواحل سنجق نجد تبدأ من الكويت وتمتد إلى الجنوب والغرب مباشرةً وتنتهي في مسقط» **أوضح حدود قطر كما يلي:**

«إن قضاء قطر مكان بارز في البحر بين جزيرتي عُمان والبحرين، وتبدأ حدوده من سلوى الموجودة أسفل العقير التي تعد ميناء الأحساء

---

(١) BOA, Y.A.Res. (Yıldız Sadaret Resmi Evrakı), 94/10.

حتى العُديد من جهة عمان بمسافة ست وثلاثين ساعة على الساحل، إن الخمس عشرة قرية الموجودة في قطر والمكتوبة أسماؤها في الخريطة[١] بعضها يقع على الساحل وبعضها في الأماكن القريبة من الساحل، ومن هذه القرى الزبارة التي تكون من نواحي قطر والتي تبعد مسافة ست ساعات بحراً عن جزيرة البحرين»[٢].

إن سعيد باشا الذي عرف قطر بهذا الشكل توصل في لائحته إلى هذه النتيجة:

«إن قطر والقرى التابعة لها ومن بينها الزبارة منفصلة عن جزيرة البحرين، وهي تابعة لساحل نجد - الأحساء فالمشايخ والأهالي الموجودون فيها من رعايا الدولة العثمانية وهذا واضح جلي»[٣].

هناك فائدة من إضافة هذا الأمر هنا، لا توجد أي معلومات في الوثائق التي تمكنا من الحصول عليها حتى اليوم عن الجزيرة التي سميت في الخرائط العثمانية باسم «جزيرة حوار» و«جزيرة الدوحة» و«حوار»

---

(١) يفهم أن سعيد باشا قد قدم خريطة مع تقريره المذكور.

(٢) أرشيف دولة قطر، الديوان الأميري، ملف رقم ٩/٥-٨، ص ٢٣٨. لقد أخذت بعض الوثائق العثمانية من الأرشيف العثماني الموجود في أرشيف الديوان الأميري في قطر، وتوجد لدينا الأرقام الأصلية للوثائق، ولكننا اتخذنا أرقام الملف الموجود بين أيدينا أساساً للترقيم ووضعناها في المصادر.

(٣) نفس الوثيقة.

لقد وجدنا معلومات مشابهة لهذه المعلومات في وثيقة عثمانية أخرى غير مؤرخة، وفي هذه الوثيقة التي تبين أماكن الاستقرار في الخليج وردت تلك المعلومات عن قطر: «... إن قطر قطعة بارزة في البحر بين عُمان وجزيرة البحرين وتقع على الساحل على مسافة مائة ميل من ميناء العقير... والبدع هي مركز هذا القضاء، ويوجد به حوالي (٢٥٠٠) منزل من الحجر والجير...».

BOA, YEE, (Kamil Paşa Evrakına Ek), 36/38-3790.

والتي كانت محلاً للخلاف بين قطر والبحرين[١] ويحتمل أن يكون هذا لسببين:

أولهما: إن جزيرة حوار في تلك الفترة كانت مكاناً غير مأهول ليست له أهمية كبرى.

ثانيهما: طبقاً لما أوضحته الخرائط فإنه من الطبيعي اعتبار هذا المكان من سواحل نجد، ولهذا لم تكن موضوعاً لأيٍّ من المراسلات لعدم وجود أي نزاع عليها، لا سيما أنه أثناء تعريف الوثائق العثمانية المختلفة للمنطقة بما في ذلك كل الجزر الصغيرة والأماكن الممتدة من رأس تنورة حتى مضيق هرمز اتضح أنهما ضمن المياه المحلية العثمانية طبقاً للحقوق البحرية التي اعترفت بها الدول الأوربية[٢].

ومن جانب آخر فهذا يولد قناعة بأن هذه الجزر المهجورة والموجودة داخل مياه نجد أو بطريقة مباشرة داخل مياه قطر لم تر أي

---

(١) يجب ألا يُفهم هذا على أنه لا توجد وثائق في هذا الموضوع، وإذا وضعنا في الحسبان أن هناك الكثير من الوثائق لم نتمكن من رؤيتها في الأرشيف العثماني برئاسة الوزراء وأرشيف المتحف البحري وجدنا أنه من المحتمل العثور على وثائق في هذا الموضوع.

(٢) من الأمور اللافتة للانتباه ورود هذه الجمل في التقرير المقدم إلى وزارة البحرية من قائد البحرية في البصرة: «إن الأهالي المجتمعين من المناطق الساحلية والموجودين على الساحل بما يزيد على عشرة آلاف قارب من رأس تنورة حتى مضيق هرمز يستخرجون لؤلؤاً وصدفاً بحوالي مليون ليرة، إن هذه المنطقة المستخرج منها اللؤلؤ تقع داخل المياه المحلية للحكومة العثمانية طبقاً لقوانين الدول البحرية التي صدقت عليها دول أوربا...»

BOA, Y.A.Res. 27/19.

إن هذه الجملة التي وردت هنا قد تكررت بالنص في المضبطة التي أعدت من قبل شورى الدولة.

BOA, ŞD, 2158/10 Lef: 72.

مشكلة نزاع على السيادة عبر التاريخ، وهذا ما أوجب عدم كونها موضوعاً للمراسلات، لا سيما أنه في حين من الأحيان وضع الإنجليز إشارات للطرق البحرية على عدد من الجزر والجزر الصغيرة -التي ليست لها أهمية كبرى وليست في حجم وكبر جزيرة حوار - والموجودة على الطريق البحري المار من سواحل نجد، وكان هذا الأمر سبباً للجدال، ولهذا تمكنّا من التوصل إلى المراسلات المختلفة المتعلقة بهذه الجزر، كما أن منطقة الزبارة المتنازع عليها والتي ذكر في الوثائق العثمانية أنها تتبع قطر كانت موضوعاً للكثير من المراسلات.

وهكذا رسمت قطر في الخرائط العثمانية طبقاً للتعريفات السابقة، فلقد أطلق في بعض الأحيان اسم قطر على البدع مركز قضاء قطر، وأطلق باستمرار على شبه جزيرة قطر «قطر شبه جزيرة سى» أو«قضاء قطر» ولقد تأكد أن الألوان والإشارات التي تظهر الحدود العثمانية تحيط بشبه الجزيرة.

وهناك فائدة من توضيح هذا الأمر، فطبقاً لما سيشرح بعد ذلك فإن الدولة العثمانية زعمت دائماً أن البحرين تابعة لها، وهذا الادعاء يتضح بشكل جليّ سواء في السياسة التي اتبعتها الدولة العثمانية تجاه البحرين أم في المراسلات والخرائط التي تظهر الحدود الطبيعية لخليج البصرة، ولهذا السبب فقد رُسمت باستمرار البحرين مع قطر داخل الحدود العثمانية في الخرائط العثمانية، ورغم هذا فإن الذين اتبعوا السياسات الإنجليزية قد تأثروا بهم ورسموا في خرائطهم قطر داخل الحدود العثمانية والبحرين خارج الحدود العثمانية، وعلى أية حال فقد استمر الوجود الفعلي للدولة العثمانية على شبه جزيرة قطر، حتى لو كان هذا الواقع الفعلي سبباً في اعتراض الإنجليز في بعض الأحيان إلا أنه كان مقبولاً في الغالب.

إن الإنجليز الذين رفضوا الوجود العثماني على كل قطر كانوا

يدعون أنه ليس للدولة العثمانية حقوق على أي مكان غير الدوحة، وعندما نلاحظ تكامل البنية الجغرافية والاجتماعية للمنطقة يتضح أن هذا الادعاء لا أساس له، ولو سلمنا بهذا الفرض سيجب على الأقل تحديد حدود الدوحة البحرية وهنا سيتم تقييمها من جهة حقوق المياه الإقليمية التي ظهرت حديثاً في القانون الدولي، إن مسألة المياه الإقليمية في خليج البصرة لم تُتناول كثيراً، ولكن عندما نطبق نظام المياه الإقليمية العثمانية على هذه المنطقة واعتبارنا الادعاء العثماني هو الأساس ستبلغ حدود المياه الإقليمية العثمانية ثلاثة أميال على الأقل بدءًا من البحرين أما إذا اعتبرنا الادعاء الإنجليزي هو الأساس فستكون تلك المياه الإقليمية ثلاثة أميال على الأقل بدءًا من الدوحة.

على الرغم من أن الدولة العثمانية لا تقبل مفهوم المياه الإقليمية في الخلجان إلا أننا نفهم من الوثائق أنها كانت تقبل العادات المتبعة بين الدول في التطبيقات العامة، ومن جانب آخر لا بد من ذكر أنه في بداية القرن العشرين لم تكن هناك مسافة محددة لطول المياه الإقليمية معترف بها من كل الدول بما فيها إنجلترا، وكان الشائع أن كل دولة لها الحرية في تحديد المياه الإقليمية الخاصة بها بشرط ألا يتجاوز هذا مرمى مدافع الدولة، وطبقاً لهذا فقد اعتبرت المياه الإقليمية من خمسة إلى ستة أميال في نظم الجمارك البحرية وأمن السواحل المطبقة في الدولة العثمانية[١].

---

(١) على سبيل المثال ففي المادة الثانية من لائحة الجمرك وردت الجمل التالية: «إن خط حماية السفن يبلغ طوله حوالي عشرة كيلومترات من الساحل» ويُفهم من هذا أن المياه المحلية تزيد على الخمسة أميال بقدر بسيط، بخلاف هذا فقد ورد في المادة الثلاثين من لائحة الجمرك «من حق إدارة الجمرك الاقتراب من السفن التي تبعد مسافة خمسة أميال عن الساحل وتحمل حمولة أقل من مائتي طن وسؤالها عن بيان أسماء ركابها».

BOA, BEO (Babıali Evrak Odası), 318205.

ويفهم أنه لم تكن هناك قاعدة ثابتة معترف بها دوليًّا في موضوع المياه الإقليمية ولهذا جعلت الدولة العثمانية الخبراء يبحثون هذا الأمر من حين لآخر، وجعلتهم يقارنون بين مسافة المياه الإقليمية التي قبلتها الدول الأخرى ومسافة مياههم الإقليمية.

وطبقاً لما فُهم من تقرير كهذا تم إعداده في دائرة شورى تنظيمات الدولة فإنه لم يكن هناك توافق تام بين الدول الأوربية في شأن طول المياه الإقليمية، ورغم هذا لم يعترضوا على أن يكون الحد الأدنى مسافة ثلاثة أميال[١]، ويُرى أن المشكلة الرئيسية في خليج البصرة هي مسألة النقطة التي سيُبدأ منها قياس المياه الإقليمية.

٢- البنية الاجتماعية التقليدية والإدارية:

إن الأهالي الذين يعيشون في قطر وما جاورها يتكونون من حضر وبدو مثل الذين يعيشون في نجد والأحساء:

فالحضر: هم الأهالي القاطنون حول المياه في أطراف الواحات والوديان المحاطة بالصحاري أو في المدن والقصبات المؤسسة في أماكن ملائمة للتجارة البحرية مثل قطر.

أما البدو: فهم قبائل العرب الرحل المتجولة في الصحاري والمشتغل أغلبها بتربية الإبل والغنم[٢] فهم لم يدخلوا تحت سقف طوال حياتهم، ويقضون أعمارهم في ظل الخيام المنسوجة من الشعر، وينتقلون من مكان لآخر على ظهور الإبل، ولكن بعضهم يذهب إلى المدن والقرى المجاورة لهم لتوفير الاحتياجات الضرورية، وبعد قضاء

---

(١) BOA, BEO 318205.

(٢) BOA, YEE, 14/2256/126/1, s.8.

حاجاتهم ينتشرون في الصحاري الواسعة مرة أخرى، فالبدو لا يشتغلون بالزراعة لأنهم يكرهون الاستقرار[1]، ولكنهم لا يكفون عن سلب الكثير من المساحات المزروعة وقت الحصاد،[2] وكان هذا الأمر سبباً في معارك لا نهاية لها بين البدو والحضر، فالبدو الذين يغيرون مكانهم حسب الموسم والأمطار لا يخافون من دخول أماكن الغير، حتى ولو كان ذلك بالقوة، ويسلبون مزارع وبساتين كل الأرضي التي يمرون عليها، كما أن سالنامة ولاية بغداد المؤرخة بسنة ١٣٠٠هـ (١٨٨٢ – ١٨٨٣م) قد عرفت البدو كما يلي:

«... إن عملهم هو رعي الإبل والغنم، ويُغير بعضهم على بعض، وفقراؤهم ينقلون البضائع التجارية بإبلهم ويعيشون من جلب الحطب وبيعه»[3].

كان الحضر يدفعون للبدو أكثر من مرة ضريبة الإخوة تحت اسم «أخوة» (ويطلق عليها «خوخ» و«خاوه» و«عوائد إخاوة») ليتقوا شرهم»[4] إن عرب الصحراء الذين تأسس نظام حياتهم على السلب الذي سموه (غزوة) قد استحال إيقافهم بالتدابير العسكرية؛ ولهذا أعطت أيضاً الدولة

(١) حسين حسني، الأحوال العامة لمنطقة نجد، القسطنطينية ١٣٣٧، ص ٣٧.

(٢) ذكر في قيد مؤرخ بسنة ٩٦٧هـ «في زمن الحصاد بالأحساء والقطيف يأتي من الخارج فرقة من أضر القبائل العربية يخربون البلد...» وهذه الجملة تظهر أن عادة البدو العرب هذه ترجع إلى عصور قديمة.
BOA, MD (Mühimme Defteri) Nr.3, hüküm 1131.

(٣) سالنامة ولاية بغداد ١٣٠٠، ٤، ص ٢٢١.

(٤) BOA, İMM (İrade Meclis-i Mahsus), 1561 Lef: 57; Cevdet Paşa, Maruzat (Hazırlayan: Yusuf Halaçoğlu), İstanbul 1980, s.192-193.
محمد بن كامل نعمان، جزيرة العرب، المخطوطات التركية بجامعة استانبول، رقم ٤٤٢٣، ورقة ١١ (وسنذكره بعد ذلك باسم جزيرة العرب)، أحمد جودت، معروضات، إعداد يوسف حلاج أوغلي، استانبول ١٩٨٠، ص١٩٢-٩-١٩٣.

العثمانية مرتبات سنوية أو هدايا تحت اسم «تخصيصات العربان» إلى شيوخ قبائل بدوية محددة بهدف توفير الأمن للطرق ولأهالي الحضر، بخلاف هذا فقد كان يعطى للبدو الهدايا العينية والنقدية تحت اسم «إكرامية» و«إطعامية» أو «بدل الإقصاء» في موسم المسابلة «وقت البيع والشراء المعتمد أكثره على التبادل بين البدو والحضر» عند اقترابهم من المدن في وقت حصاد النخيل على وجه الخصوص، وفي بعض الأحيان كانت توزع هذه الهدايا والنقود بواسطة المشايخ المعروفين في الوطن، إن كل هذه النقود والهدايا المعطاة للبدو لا تعد حجة للارتباط والتبعية، وإذا لم يأخذوا المخصصات التي اعتادوا أخذها يعاودون قطع الطرق والغارة على مناطق الحضر، حتى إن الدولة في بعض الأحيان كانت تأخذ تعهداً من هذه القبائل التي أعطيت لها المخصصات بعدم قطع الطرق[1].

على الرغم من وجود وثائق كثيرة في تواريخ مختلفة في هذا الموضوع توجد أيضاً معلومات تؤيد ما ذكرناه سالفاً في المراسلات التي تُثبت عن المخصصات التي خصصتها الحكومة العثمانية للعربان سنة (١٩١٠م) لأن هذا يثبت أن هذه العادة استمرت حتى نهاية الدول العثمانية.

ولقد وردت هذه الجمل في الخطاب الذي كتبته نظارة الداخلية الصادر بتاريخ (١٨ يناير ١٩١٠م) بعد مراجعة ولاية البصرة.

«إن السبعين ألف قرش المصروفة من قبل البلدية المحلية في المرتبات والإكرامية المعطاة إلى عظماء مشايخ القبائل من أجل توفير الأمن والهدوء لطرق سنجق نجد ومن أجل طعامهم وشرابهم وملابسهم عند مجيئهم مرتين كل سنة إلى الهفوف مركز اللواء استحال سدها ودفعها

(١) BOA, İD (İrade Dahiliye), 37210.

اعتباراً من هذا العام بسبب نقص واردات البلدية، ولا حاجة لعرض أهمية هذا الموضوع المتعلق بحماية الأمن، ولهذا يُرجى دفعها بعد ذلك من خزانة الدولة مثل ما هو معمول به في ولايات الحجاز واليمن والبدع، فتوقّف هذه المدفوعات التي أُعتيد إعطاؤها منذ زمن طويل إلى مشايخ قبائل نجد قد يؤدي إلى حوادث سيئة، ولقد تمت مناقشة هذا الموضوع من قبل مجلس الوزراء، وتقرر دفع المبلغ المذكور من المصاريف الطارئة الداخلة ضمن ميزانية المالية. . .»[١].

وفي القائمة الملحقة بنفس الرسالة وردت المرتبات المدفوعة إلى مشايخ عربان نجد، وطبقاً لهذه القائمة فمجموع ما يدفع سنويًّا إلى مشايخ قبيلة العجمان يبلغ (٢٤٣٧٥) قرشاً ولمشايخ قبيلة آل مرة (٣٦٠٧٥) قرشاً فقد كان يدفع سنويًّا إلى شافي بن سالم شيخ قبيلة بني هاجر المعدودة من قبائل قطر (٢٩٢٥) قرشاً ولرؤساء قبيلة المناصير (٤٨٧٥)، وأُوضح في القائمة أنه كان يُصرف على القبائل المذكورة مبلغ (٢٦٣٥٢) قرشاً بدل إكرامية وإطعامية[٢].

إن الرابط الاجتماعي الوحيد في التجمعات البدوية هو القبيلة التي تتشكل من العائلات، فعلى الرغم من أن القبيلة تتكون من عائلات ترتبط ببعضها برباط الدم، ولكن رباط الدم هذا لا يمكن التفريق بين درجة قربه أو بعده، فكل منهم أخٌ للآخر، وكل منهم مجبر على الإخلاص للقبيلة مهما كانت الظروف، وبتعبير آخر فإن القبيلة كان لها سمة الاتحاد السياسي بين البدو.

إن قبائل العرب عامة البدوية منها والحضرية تكون تحت إدارة شيخ منسوب إلى عائلة أصيلة، وفي بعض الأحيان كانت تشغل عائلة

---

(١) BOA, BEO 302151.

(٢) BOA, BEO 302151.

شيخ ما هذا الموقع لمدة قرن من الزمان، فالشيخ يستمد قوته من أصالته وثروته، فهو مجبر على أن يكون مميزاً باستمرار بين أقرانه، ويأخذ معظم قوته من العادات والأعراف القطعية، وعلى الرغم من وجود مجلس شورى القبيلة فالشيخ هو صاحب الكلمة الأولى، ويصدر كل القرارات وحده، وبتعبير آخر فإن حكم الشيخ كان حرًّا إلى حدٍّ ما، ولكنه حكم لين متوافق مع هذه العادات، فالشيخ مجبر على أن يكون حادًّا مع الأعداء صبوراً هادئاً مع أفراد قبيلته، وفي بعض الأحيان كان يطلق على الشيخ اسم «أمير» والشيخ أو الأمير باستطاعته تعيين شيخ أو أمير على القبائل الأخرى التابعة له[١].

إن كل ما شرحناه سابقاً على البدو عامة يسري أيضاً على شبه جزيرة قطر، وهذا لأن قطر مثل كل الأماكن الأخرى الكائنة على خليج البصرة تتكون من عدد كبير من القبائل والعشائر، ولكن الخصائص الجغرافية لقطر أجبرت القبائل القاطنة فيها على العيش في شكل اتحاد بسيط جدًّا أكثر من العيش منفصلة عن بعضها، خاصة أن هذا الأمر كان كائناً بموجب المشيخة، فالشيخ أو الأمير الموجود في المركز لم يكن يتدخل في شؤون مشايخ القبائل الأخرى الذين تمَّ تعيينهم في هذا المنصب أباً عن جدّ أو الذين عينهم بجواره وكانوا ينفذون مطالب السلطة التابعة لها المنطقة أو يتحركون سوياً بقصد الغزو أو الدفاع.

إن الكتاب المسمى وسط الجزيرة العربية وشرقها

"Personal Narrative of Year's Journey Through Central and Eastern Arabia "(London 1865)

الذي يضم رحلات الرحالة الإنجليزي بالجريف (Palgrave) التي قام

---

(١) سويلمز أوغلي سليمان شفيق كمالي، حجاز سياحتنامة سي، دار الخلافة ١٣٠٨-١٣١٠، المخطوطات التركية بجامعة استانبول، رقم ٤١٨٨، ص ١١٣، (سنذكره بعد ذلك باسم حجاز سياحتنامة سي)؛ جزيرة العرب ورقة ١١أ، ١١ب.

بها إلى المنطقة سنة (١٨٦٠م) كتاب قيم للغاية ولقد نشرت الأجزاء المتعلقة برحلته إلى خليج البصرة والتي تعطي معلومات قيمة عن هذا الموضوع في «تقويم الوقايع» سنة (١٨٧٠م) ولقد عبّر بالجريف عن الحال الذي شاهده في قطر التي زارها في يناير (١٨٦٣م) كما يلي:

«... حاكم المملكة شخص يدعى محمد بن ثاني، وتعدُّ قطر تابعة لعُمان ولكن أميرها القاطن في البدع لا يمضي حكمه على القرى الأخرى، وقد تركت إدارة وحكم كل قرية إلى شيوخها المحليين، أما ابن ثاني (محمد بن ثاني) فكان بمثابة المحصل لضرائب القرى التابعة له، وإن عمله الأساسي هو أخذ الضريبة السنوية وضريبة اللؤلؤ من الشعب، كما أن الأمن الداخلي والوفاق بين أهالي قطر كان على المستوى المأمول...»[1].

إن هذه الجمل تظهر أن قطر كان يتمُّ حكمها بشكل اتحاد مرن ينبع من التقاليد سنة (١٨٧١م) قبل ربطها بالتشكيلات الإدارية للواء نجد.

أما في المصادر العثمانية فقد تم التحدث كثيراً عن القبائل الموجودة في نجد والأحساء والقطيف وقطر والبحرين وحتى التي بجوار عُمان، وبرغم هذا فلم يُذكر المكان المحدد الذي يتبعونه بسبب ترحالهم باستمرار وانتقالهم من مكان لآخر حسب الموسم، ولقد ذُكرت هذه القبائل في المصادر بأشكال مختلفة بسبب ترحالهم المستمر في مكان فسيح للغاية وبسبب علاقاتهم المتداخلة مع بعضهم البعض، خاصة أن تبعية البدو الذين لا ينتظر منهم التبعية لأية سلطة وبأي شكل إلا لقبائلهم ليست أمراً مقبولاً بشدة من قبل الإدارة المركزية، ولكن بدأت تُرى معلومات خالصة عن هذا الموضوع في الوثائق التي ترجع إلى تواريخ متأخرة عن زيادة المشاكل في المنطقة وتفكير الدولة العثمانية في تسكين

(١) تقويم الوقايع، رقم ١٣٦٧، ١٩ ربيع الأول ١٢٨٨.

قبائل البدو، وعلى سبيل المثال في البداية كانت تعدّ قبائل بني هاجر والنعيم والكبسة والقبائل الأخرى من قبائل لواء نجد عامة دون التفريق بينها[1]، وبعد ذلك بدأ عدهم ضمن قبائل قطر، وطبقاً لتقرير الهيئة العثمانية التي قامت بأبحاث في قطر سنة (١٨٩٣م) فقد سُردت قبائل منطقة قطر وما جاورها كما يلي:

«إن **أولى** قبائل قطعة قطر قبيلة بني هاجر، وهي ثلاث مجموعات تروح وتأتي بين قطر والقطيف والهفوف، ولكل مجموعة شيخ مخصوص وقاسم بن ثاني يحكم فرقة واحدة من هذه القبيلة».

ثانيها: قبيلة المناصير وهذه القبيلة قسم منها ناحية عُمان وقسم آخر بجوار قطر، والقسم الموجود ناحية عُمان تابع للشيخ زايد القاطن في قصبة «أبو ظبي»، أما القسم الموجود في قطر فهو تابع للشيخ قاسم»[2].

ثالثها: قبيلة النعيم وهذه القبيلة تتجوّل على سواحل قطر أي بين الدوحة والزبارة ولأنهم يذهبون إلى البحرين في موسم التمر يقوم عيسى شيخ البحرين بإعطائهم كل سنة مقداراً من التمر والقهوة وغيرهما، ولهذا

(١) سالنامة ولاية بغداد ١٣٠٠، ٤، ص ٢١٢- ٢١٣.

(٢) لقد وردت المعلومات التالية عن قبيلة المناصير في وثيقة ترجع إلى تاريخ أقدم من هذا التاريخ «إن المناصير قبيلة كبيرة جدًا، ولأنها قبيلة محاربة فهي تقوم بغصب وسلب المناطق من الأحساء حتى عُمان ولقد صار لهم الكثير من قطعان الإبل والغنم بالضرب والسلب، وعند هجومهم يلجأ رعاة قطر إلى الأبراج التي شيدوها بارتفاع يتراوح من عشرين إلى ثلاثين قدماً، وبعد غلق أبواب الأبراج يصعدون إليها بحبل معلق من الداخل وبعد الصعود يرفعون هذا الحبل وينقذون أرواحهم ويتركون كل أغنامهم ومتاعهم لبدو العرب، وكانت قبيلة المناصير تهجم على القرى في بعض الأحيان ولهذا بنيت مثل هذه الأبراج في القرى، كما أن قبيلة بني ياس تقطن في الأطراف الجنوبية من السواحل الشرقية وهؤلاء أيضاً مشهورون بالقرصنة، حتى أن المكان الذي يسكنونه قد سمي في بعض الخرائط باسم سواحل القراصنة». تقويم الوقايع، رقم ١٣٦٧، ١٩ ربيع الأول ١٢٨٨.

يمكن اعتبار القبيلة سالفة الذكر من قبائل البحرين.

أما قصبة قطر... فتسكنها قبائل السودان وآل مسلّم صُلتة ومُطوعة، وشيخ قبيلة السودان هو الشيخ خالد وأخوه الشيخ سلطان، أما شيخ قبيلة آل مسلّم هو الشيخ صالح، وقبيلة صُلتة شيخها هو حسن بن بوخييت، بخلاف هذه القبائل تعيش في قطر قبائل صغيرة أخرى مثل قبيلة مهنا، المعاضيد، الصوايد والبوكواره، إن قبيلة البوكوارة يقيم قسم منها على الساحل في منطقة الضعاين التي تبعد ثلاث ساعات عن قطر (البدع)، ومجموع التابعين للشيخ قاسم بن ثاني من القبائل سالفة الذكر لا يتجاوز سبعة أو ثمانية آلاف وكلهم تقريباً مسلحون بالبنادق الإنجليزية المارتيني (ذات الطلقة الواحدة)...[١].

لقد صدرت خريطة للقبائل الكائنة بين ولايات البصرة والموصل بالأمر الذي أعطته الحكومة العثمانية سنة (١٩٠٩م) إلى الجيش السادس في بغداد وفي هذه الأبحاث التي تمت من قبل الجند تم التوصل إلى عدد سكان القبائل في المناطق المذكورة وبعض المعلومات الإحصائية الأخرى، وفي هذه الخريطة رتبت قبائل قطر المعروفة كما يلي[٢]:

اسم القبيلة	عدد القرى	سكانها
بنو هاجر	٢	٤,٥٠٠
المناصير	١	١٢٨٠
الكعبات	١	٧٢٠
الرايات	–	٨٣٠
النعيم	–	١,٥٠٠
الكبسة	–	١٠٠٠

(١) BOA, YEE 14/2256/126/1, s.8-9.

(٢) مكتبة الآثار القديمة بجامعة استانبول خريطة رقم ٩٣٦٦٧.

وكذلك فقد أورد رشيد بن ناصر(ابن ليلى) ممثل ابن رشيد أمير شمر الموجود في استانبول والذي يعرف هذه المنطقة جيداً في لائحته التي قدمها إلى رئاسة مجلس المبعوثان في يناير (١٩١١م) المعلومات التالية عن سكان المنطقة وقبائلها:

«إن بلدة قطر التي يرأسها قاسم بن ثاني يوجد بها (٥٥٠٠٠) نسمة في القصبات الخمس وما يجاورها»[١] ولم يورد رشيد بن ناصر القبائل التي أدخلها في هذا العدد، فلو كانت هي القبائل التي ذكرناها سالفاً لكان هذا الرقم مبالغاً فيه، أما لو اعتبر فروع قبيلتي بني هاجر والمناصير الموجودة في الأحساء وعمان من قبائل قطر لكان مجموع السكان الذي ذكره ليس شديد المبالغة.

٣- الحياة الاقتصادية

إن قطر التي فهم من تضاريسها الجغرافية أن الزراعة فيها غير متاحة يرتبط اقتصادها بالملاحة فكل من تحدث عن جغرافية قطر أوضح أن الحضر في قطر يعملون في البحر والتجارة، ولهذا فإن الحياة الاجتماعية لحضر قطر على العكس تماماً من البدو الذين يعيشون في الصحاري، فهي موجهة لصيد اللؤلؤ والسمك، خاصة أن سواحل قطر المشهورة بمزايا صيد اللؤلؤ والأسماك كانت تلفت انتباه البلاد (المشايخ) المجاورة لها باستمرار. إن الرحالة الإنجليزي الذي نشرت ملاحظات رحلته في «تقويم الوقايع» قد شرح العلاقة بين أهالي قطر واللؤلؤ بشكل حيوي للغاية قائلاً:

«... ركبنا السفينة من المحرق ووصلنا إلى مدينة البدع الموجودة في قطر في (٢٨ يناير ١٨٦٣م)، وقطر عبارة عن بعض التباب الجافة فلم

(١) BOA, DH-MUİ (Dahiliye Nezareti, Muhaberat-i Umumiye) 18-2/2 Lef: 5.

يُر في البلد أي شجر، والسكان المحليون لا منازل لهم فهم يعيشون في عدد من العشش المنخفضة وغرف مصنوعة من سعف النخيل، وبهذا الشكل يعتقد أن أهالي قطر فقراء معوزون، ولكنهم في الأصل أغنياء، وهذا لأن أجود أنواع اللؤلؤ تستخرج من خليج قطر، فأهالي قطر يشتغلون نصف العام باستخراج اللؤلؤ والنصف الآخر بالتجارة وصيد السمك، ولهذا فإن أهالي قطر لا وقت لديهم لتجميل منازلهم، فهم يبنون الأبراج المتينة ليحموا أنفسهم من اللصوص، ويخفون أموالهم في هذه الأبراج، **وأثناء الحديث في إحدى الليالي مع محمد بن ثاني حاكم البلد قال: «إن اللؤلؤ هو سيد كبيرنا وصغيرنا»**، في الحقيقة إن الشعب المحلي مشغول على الدوام، وتفكيره كله في استخراج اللؤلؤ، إن هذا العمل الدؤوب الذي يقوم به الأهالي لا يدع لهم وقتاً للتفكير في الحرب...»[1].

وتوجد معلومات تفصيلية تؤيد الكلام السابق في سالنامة ولاية البصرة التي ترجع إلى عام (١٣٢٠هـ) عن الحياة الاجتماعية للمنطقة وصيد وتجارة اللؤلؤ وطبقاً لهذا:

«... إن أماكن صيد اللؤلؤ في غرب خليج البصرة هي المياه الإقليمية للبحرين والقطيف وقطر وعُمان، فآلاف السفن التي يستخدمها صائدو اللؤلؤ في هذه المياه تأتي من سفن جزيرة البحرين في الدرجة الأولى وعُمان وقطر في الثانية والقطيف في الثالثة وبعد ذلك تأتي سفن الكويت، فتذهب هذه السفن إلى أماكن الصيد كل سنة من شهر إبريل حتى شهر يوليو وتأخذ كل منها من ثلاثين إلى مائة من مختلف الصيادين كلٌ منها على قدر حجمها وسعتها، فيغوص ثلث الصيادين فى أعماق البحار، والغواصون كلهم تقريباً من الشعب القاطن على السواحل ومن

(١) تقويم الوقايع، رقم ١٣٦٧، ١٩ ربيع الأول ١٢٨٨.

القبائل المختلفة، ويعيش هؤلاء الغواصون حياتهم بما يعطيه لهم الكفلاء الموجودون في هذه المنطقة من الطعام وغيره ما يكفيهم مدة سنة، وفي نهاية موسم الصيد تُحسب قيمة اللؤلؤ الذي استخرجته كل سفينة ويخرج منها مصاريف الطعام المدفوعة من قبل الكفلاء إلى العاملين في السفينة، أما القسم الباقي من اللؤلؤ فيوزع على أصحاب السفينة والغواصين والعمال الآخرين، ويأخذ كل منهم نصيبه طبقاً لعادات الغواصين المعروفة في هذه المنطقة، ولكن المحصول الذي حصلت عليه السفن هذا العام قد لا يسد المصاريف، وفي هذه الحالة سيقوم الغواصون والعمال الآخرون بطلب الأطعمة في الفترة الباقية من السنة على أن يدفعوا ديونهم إلى دائنيهم من محصول العام التالي...، إن كفلاء الصيد والتجار يرسلون اللؤلؤ الذي اشتروه من الغواصين في موسم الصيد إلى الهند والدول الأخرى بهدف التجارة...»[1].

ولقد ذُكر في الوثائق المختلفة أن اللؤلؤ المستخرج من مياه قطر أعلى قيمة من لؤلؤ الأماكن الأخرى، وأن القطريين لديهم الكثير من المراكب لصيد اللؤلؤ، وفي هذا المقام سنكتفي بالمعلومات الإحصائية الصادرة عن معاون قائمقام قطر لتكون نموذجاً للحالة الاقتصادية للمنطقة، ففي التقرير الذي أرسله معاون قائمقام قطر في ٧ أغسطس سنة ١٨٩٢م إلى لواء نجد ومن هناك إلى وزارة الداخلية بواسطة ولاية بغداد نقلت فيه الواردات التخمينية لقطر في هذا العام كما يلي:

«إن حاصلات كل سفن صيد اللؤلؤ في قضاء قطر قد بلغت (٢,٥٤٠,٠٠٠) قران (هي عملة مستخدمة في هذه المنطقة) وإن الضرائب التي أخذها الشيخ قاسم بن ثاني من الملاحين العاملين في البحر والغواصين تحت اسم «قاليته» و«ركابيه» وزكاة الغنم وضريبة الذبيحة

(١) سالنامة ولاية بصرة، ١٣٢٠، ص ١٦٧- ١٦٨.

(ضريبة تدفع على كل حيوان يتم ذبحه) قد وصلت إلى (٧٧,٤٠٣) قران...»[1].

وبعد هذه الجمل أورد المعلومات التالية عن سكان ومساجد ومدارس قطر الابتدائية وحاصلات اللؤلؤ والضرائب التي أخذها قاسم بن ثاني:

مجموع السكان	٢٠,٠٠٠[2]
سكان القصبة المركزية	٨,٠٠٠
سكان القرى التابعة للمركز	١٢,٠٠٠
مساجد القصبة المركزية	١٩
مساجد القرى	١٥
المدارس الابتدائية	١٥

بخلاف السفن القادمة إلى المنطقة في موسم صيد اللؤلؤ كل سنة من أنحاء عُمان والبحرين والقطيف وإيران فإن سفن صيد مركز قطر والقرى التابعة له تنقسم إلى ثلاثة أقسام: كبيرة ووسطى وصغيرة

ضريبة قاليته المأخوذة على كل فرد من بحارة السفينة	٨
عدد البحارة المأخوذين في السفن	١٩٥٠
عدد البحارة الموجودين في كل سفينة	٣٠
عدد السفن	٥٦

(١) BOA, İrade - Askeri, 1310 M 25.

(٢) لابد أن هذا هو عدد الحضر من السكان، ويُفهم أنه لم يضف إليه العدد التخميني لقبائل البدو الرحل الذين يغيرون مكانهم باستمرار حسب الموسم.

ها هو حساب الضريبة المأخوذة من الغواصين على حاصلات اللؤلؤ

عدد حاصلات وبحارة السفن الكبرى	
مجموع حاصلات اللؤلؤ (قران)	١,٠٤٠,٠٠٠
حاصلات كل سفينة من اللؤلؤ	١٦,٧٥٣
مجموع الضريبة المأخوذة من الغواصين	١٦,٠٨٦
عدد حاصلات وبحارة السفن المتوسطة	
مجموع حاصلات اللؤلؤ (قران)	٧٠٠,٠٠٠
حاصلات كل سفينة من اللؤلؤ (قران)	١٠,٠٠٠
مجموع القالية المأخوذة من الغواصين (قران)	١١,٥٥٠
القالية المأخوذة من كل فرد من البحارة (قران)	٨
عدد بحارة السفن	١٤٠٠
عدد البحارة في كل سفينة	٢٠
عدد السفن	٧٠
عدد حاصلات وبحارة السفن الصغيرة	
مجموع حاصلات اللؤلؤ (قران)	٨٠٠,٠٠٠
حاصلات كل سفينة من اللؤلؤ (قران)	٤٠٠٠
مجموع القالية المأخوذة من الغواصين (قران)	١٦,٥٠٠
القالية المأخوذة من كل فرد من البحارة (قران)	٨
عدد بحارة السفن	٢٠٠٠
عدد البحارة في كل سفينة	١٠
عدد السفن	٢٠٠

وطبقاً للإحصائية السابقة وُجد في قطر عام (١٨٩٠) عدد (٣٣٥) سفينة لصيد اللؤلؤ (٢٠٠) منها صغيرة وسبعون متوسطة الطول وخمسٌ وستون كبيرة الحجم[١]، ذكر في بعض المصادر أن عدد السفن المستخدمة في صيد اللؤلؤ وصيد السمك في هذه المنطقة قد بلغت حوالي ثلاثة آلاف، وأن العدد الذي ذكره معاون قائمقام قطر هو عدد السفن الكبيرة الحجم التي يدفع بحارتها ضرائب أكثر. ويفهم من الإحصائية السابقة أن عدد البحارة المشتغلين في هذه السفن يبلغ (٥٣٥٠) شخصاً، إن هذا الرقم قد تم الحديث عنه في الوثائق السابقة، وهذا يشير إلى أن كل أسرة يشتغل واحد منها بصيد اللؤلؤ أو صيد السمك.

تستورد قطر المواد الضرورية مثل الأرز والقمح والشعير والقهوة والسكر والدخان والزيت والغنم والقماش من الكويت والبحرين والقطيف وإيران وتستورد الخشب من الهند وحطب الوقود من إيران[٢]، وقد أدى هذا الوضع إلى وجود علاقات وثيقة بين قطر والمناطق سالفة الذكر، بخلاف هذا فإن ميناء قطر يعد مركزاً تجاريًّا هامًّا للغاية لأنه يتميز بسهولة الاقتراب منه وحمايته، وقد أتاح هذا الأمر إمكانية استمرار قدوم التجار الأجانب الذين قاموا بفعاليات تجارية مكثفة في المنطقة وخاصة تجار بانيان القادمين من الهند[٣].

---

(١) لقد ذكرت أرقام مختلفة لأنواع وأعداد وأحجام سفن قطر من حين لآخر، وهذا أمر طبيعي لأن عدد السفن يمكن أن يزيد أو ينقص طبقاً للحالة الاقتصادية في المنطقة، ومن جهة أخرى فإن البحارة القائمين في قطر وما جاورها كانوا يرحلون في بعض الأحيان إلى سواحل أخرى، وكان هذا الأمر سبباً في تغيير عدد السفن.

(٢) BOA, İrade - Askeri, 1310 M 25.

(٣) تقويم الوقايع، رقم ١٤٢٨، ٢١ شعبان ١٢٨٨.

القسم الأول

قطر تحت الحكم العثماني

١- امتداد الحكم العثماني إلى خليج البصرة:

إن قطر التي تقع في موقع استراتيجي هامّ على خليج البصرة وما جاورها قد جلبا اهتمام كل من البرتغاليين في القرن السادس عشر والهولنديين في القرن السابع عشر والإنجليز اعتباراً من بداية القرن الثامن عشر وذلك لوجودها على الطريق الذي يربط أوربا بالمياه الدافئة، ولامتداد طرق تجارة الهند إلى هذه الأماكن[١] ولهذا لم تفكر الدولة العثمانية في البقاء بعيداً عن هذه المنطقة التي كانت ساحة للنزاع عبر التاريخ.

من المسلم به أن الدولة العثمانية قد استقرّت على ساحل خليج البصرة في عصر السلطان سليم (الأول) (١٥١٢ - ١٥٢٠م)، ولكن الحكم الفعلي قد تأسس في عصر السلطان سليمان القانوني، وذُكر في المصادر أنه أثناء حرب العراقين جاءت الرسل من القطيف والبحرين إلى

---

(١) Stefanos Yerasimos, Milliyetler ve Sınırlar, Balkanlar, Kafkasya ve Orta- Doğu, İstanbul 1994, s.122.

(استفانوس يرسميموس، الأمم والحدود: البلقان والقوقاز والشرق الأوسط، استانبول ١٩٩٤، ص١٢٢).

سليمان القانوني الذي ظل فترة في بغداد وأعلنوا تبعيتهم للدولة(١).

إن البرتغاليين الذين استقروا في خليج هرمز منذ عام (١٥٠٧م) قد توسع نفوذهم في وقت صغير حتى القرين وهو المكان الذي يتحد فيه نهرا دجلة والفرات (١٥٢٩م) وفي الوقت نفسه قام العثمانيون بمحاولات لتوسيع حكمهم حتى بغداد والبصرة، وفكرت الدولة العثمانية في الوقوف أمام البرتغاليين الذين بدأوا يشكلون خطراً كبيراً على العالم الإسلامي فكرت في ميزة السيطرة على طريق الحرير القادم من تبريز والممتد عن طريق توقاد وأرضروم إلى بورسه وطريق التوابل المار من البصرة وبغداد وحلب فاستقرت على ساحل خليج البصرة(٢)، بخلاف هذا فبعدما فتح السلطان سليم مصر حملت الدولة العثمانية صفة الخلافة وهذا ما يسر لها تأسيس علاقات مع المجتمعات الإسلامية الموجودة في المنطقة وجعلها تكسب ميولهم نحوها، وإن الكلمات التالية لمؤرخ تركي عاش في بداية القرن السالف توضح هذا الموضوع:

«إن انتقال الخلافة إلى السلاطين العثمانيين جعل مشايخ وأمراء وسلاطين تلك المنطقة الذين احترقت أرواحهم من البرتغاليين الذين امتد نفوذهم إلى عدن وسواحل البصرة يدخلون طواعية تحت حكم الحكومة (الدولة العثمانية) المسلمة الشابة...»(٣).

---

(١) سالنامة ولاية بصرة، ١٣٠٨، ص١٦٣.

(٢) Salih Özbaran, "XVI. Yüzyılda Basra Körfezi Sahillerinde Osmanlılar: Basra Beylerbeyliğinin Kuruluşu", İstanbul Üniversitesi Edebiyat Fakültesi Tarih Dergisi. Sayı 25, İstanbul 1971, s.53-57.

(صالح أوزباران، العثمانيون على سواحل خليج البصرة في القرن السادس عشر: تشكيل إمارة أمراء البصرة، مجلة التاريخ بكلية الآداب بجامعة استانبول، عدد٢٥، استانبول ١٩٧١، ص ٥٣-٥٧).

(٣) صفوت، واقعة في البحرين، تاريخ عثماني انجمني مجموعه سي، ٣، ١١٤٢.

للأسف لم تورد المصادر العثمانية القديمة معلومات كافية عن استقرار الدولة العثمانية بجوار القطيف وفاعليتها في سواحل خليج البصرة وتجاه جزيرة البحرين والصراع مع البرتغاليين للسيطرة على المنطقة، ولكن من الممكن العثور على كمٍّ هائل من المعلومات في هذا الموضوع من مصادر الأرشيف العثماني، والمصادر الأخرى التي ظهرت مؤخراً، فعلى سبيل المثال توجد معلومات صائبة - إلى حد كبير - عن انتقال سواحل البصرة بما فيها قطر وما جاورها إلى الحكم العثماني في العدد المؤرخ بـ(٥ نوفمبر ١٨٧١م) من «تقويم الوقايع» فبعد الاستدلال بالكتابة الموجودة على الجامع العثماني الموجود في الهفوف التي تكون مركز الأحساء والمؤرخة بسنة (٩٦٢هـ) للتأكيد على قدوم الحكم العثماني إلى هذا المكان، **ثم ذكر النص التالي**:

«في عصر السلطان البطل (السلطان سليمان القانوني) طلب سلطان الهند مساعدة فقُبل طلبه وجُهز لهذا الغرض ثمانون قطعة بحرية من السويس تحت قيادة القبطان سليمان وخرجت تلك السفن تشق طريقها في معية والي مصر سليمان باشا الخادم، ولكن هدف هذه القوة التي خرجت قد تغير وأخذ شكلاً آخر قبل الوصول إلى المكان المقصود، ففي تلك الفترة ظهرت الحاجة إلى منع الظلم والضغط الذي تقوم به سفن قراصنة دولة البرتغال المتجولة على سواحل الهند على أهالي شبه الجزيرة العربية، ولهذا السبب أُرسل سليمان باشا الخادم إلى تلك الأنحاء وطرد القراصنة من المنطقة، وبعد ما ظهرت قوة العثمانيين الفائقة على سواحل الهند تم الرجوع إلى سواحل خليج البصرة، وبالتوازي مع هذا الحدث بدأت الراية العثمانية ترفرف على القطيف والأحساء وقطر وبلدان نجد الأخرى...»(١).

---

(١) تقويم الوقايع، رقم ١٤٢٨، ٢١ شعبان ١٢٨٨.

يرى أن العثمانيين الذين استقروا على سواحل البصرة قد اكتملت تشكيلاتهم الإدارية في الأحساء والقطيف وما جاورها في (١٥٥٠م) ولا توجد معلومات كافية توضح حدود ولاية الأحساء التي تشكلت في المنطقة اعتباراً من هذا التاريخ تلك الولاية الجديدة التابعة للدولة العثمانية، ولكن على حدٍّ علمنا فإن الدولة العثمانية التي أخذت إدارة البحرين كلواء مستقل قد تركت إدارته لمراد شاه حاكمه القديم.

ولقد ذكر في دفتر المهمة رقم ٣ الذي يُعد من أهم مصادر تلك الفترة في الحكم المكتوب إلى أمير أمراء البصرة بتاريخ ٢٨ ذي الحجة ٩٦٦هـ ما يلي:

«. . . إن حاكم البحرين يقف في مقام الطاعة العالي منذ زمن بعيد ولهذا أعطيت له ولايته كلواء. . .»[1] ويوضح حال البحرين الكلام التالي الذي كتب إلى مراد شاه حاكم البحرين في نفس التاريخ. . . «لقد أحسن عليك بحكم بلدك وولايتك كسنجق ولقد نبهت على أميري الأمراء المجاورين لك وعلى الجند الآخرين وعلى عبيدي بألا يعتدوا على بلدك وولايتك وشعبك. . .»[2]. وبتعبير آخر فإن البحرين التي كانت لها علاقات وثيقة مع القطيف كانت منفصلة عن ولاية الأحساء وعلى هذا يفهم أن قطر كانت تعد امتداداً لولاية الأحساء.

إن أقدم ذكر عن قطر تمكنا من الوصول إليه في الوثائق العثمانية يحمل تاريخ (١٥٥٥هـ)، وفي دفتر الرؤوس رقم(٢١٣) الذي يوضح كل التقسيمات والتعيينات الإدارية، وقد عُرفت فيه قطر كما يلي:

«إن أهالي قطر كلهم عرب يعملون بالسفن، ولهذا فلديهم حوالي ألف سفينة كبيرة وصغيرة، وسواء أكانت سفن نقلية أم تجارة بحرية فقد

---

(١) صفوت، المرجع السابق، ص ١١٤٠.

(٢) BOA, MD (Mühimme Defteri) Nr.3, hüküm 364.

لعبت هذه السفن دوراً في رفاهية هذا البلد، وشيخهم هو محمد بن سلطان من بني مسلم، ولهذا الشخص أملاك في الأحساء، ولهذا فهناك علاقات وثيقة بينه وبين الأحساء[1].

يفهم من هذه المعلومات أنه كانت توجد علاقات وثيقة بين قطر والأحساء، ومن جانب آخر لم تكن هناك علاقة إدارية بين البحرين وقطر برغم قرب الموقع الجغرافي، ويفهم أنها كانت تحت حكم شيخ مستقل، وإن أول محاولة للدولة العثمانية لتشكيل أول إدارة في قطر ترجع إلى ما بعد الوثيقة السالفة بأربع سنوات.

ولقد وردت معلومات مهمة عن هذا الموضوع في الوثيقة التي عثر عليها المؤرخ المشهور الراحل جنكيز أورخونلي ونشرها.

لقد سأل بييقلي زاده مصطفى باشا أمير أمراء الأحساء عن معرفة كيفية ذهاب أمير سنجق تابع الأحساء ومعين من قبل الحكومة العثمانية إلى المكان المعين فيه، أجاب مصطفى باشا ردًّا على هذا السؤال: «إن السنجق الذي عين فيه يقع في مكان بنهاية ولاية نجد، وأوضح له أنه سيذهب إلى البحرين القريبة منه، ومن هذا المكان سيسهل عليه الذهاب إلى السنجق الذي عين فيه»[2] ووصف له طريقة الذهاب إلى محل وظيفته.

إن السنجق الذي لم يوضح جنكيز أورخونلي اسمه يلفت الانتباه إلى أنه يقع في مكان يمكن الذهاب إليه بسهولة بعد الوصول إلى جزيرة البحرين، وهذا ما يشير إلى أن هذا المكان هو شبه جزيرة قطر، ويؤكد

---

(١) BOA, K.K. Ruus (Kamil Kepeci Ruus Defteri), 213, s.18.

(٢) Cengiz Orhonlu, "1559 Bahren Seferine Aid Bir Rapor" İÜEF, Tarih Dergisi, sayı 22, (Mart 1968), İstanbul 1968, s.2.

(جنكيز أورخونلي، تقرير عن حملة البحرين سنة ١٥٥٩، مجلة التاريخ بكلية الآداب بجامعة استانبول، عدد ٢٢، استانبول ١٩٦٨، ص ٢).

احتمال كونها جزيرة قطر تعريفه للسنجق الذي أعطي له بأنه يقع في نهاية نجد[1] في التقرير الذي كتبه الشخص المعين في تلك المنطقة.

وطبقاً لما فهم من الوثائق ففي سنة (١٥٥٩م) اكتمل أمر إرسال الدولة العثمانية أمير سنجق إلى قطر مباشرة، وذلك لأنه في تلك الأثناء نظم مصطفى باشا أمير أمراء الأحساء حمله على البحرين وأخذ معه الشخص المعين على قطر دون استئذان الحكومة العثمانية[2] وتسببت المساعدة التي أخذها مراد شاه حاكم البحرين من البرتغاليين الموجودين في هرمز في جعل قوات مصطفى باشا بلا تأثير، كما أن موت مصطفى باشا في تلك الأثناء أجبر الشخص المعين على قطر والموجود في معيته على قيادة القوات المحاربة، ويفهم أن هذا الشخص المجبر على الاشتغال بإنقاذ القوات العثمانية المحاصرة في البحرين لم يستطع الذهاب إلى قطر محل وظيفته الأساسية.

الخلاصة أنه في الخمسينيات من القرن السادس عشر اعتبرت قطر قطعة من ولاية الأحساء أكثر من البحرين، وكانت تتم إدارتها بواسطة شيخ من الشيوخ المحليين، ويفهم من التطورات أن هذا الحال استمر لعصور.

فبعد انسحاب البرتغاليين من المنطقة صار خليج البصرة محل نزاع بين الدولة العثمانية وإيران، إلا أن أغلب التطورات انتهت لصالح العثمانيين، وجرت العادة على إدارة سواحل الخليج والجزر بواسطة ولاية بغداد أو البصرة، وبالتوازي مع ضعف الدولة العثمانية كان ظهور الإنجليز كقوة منفصلة في المنطقة اعتباراً من بداية القرن التاسع عشر هِزة للتوازنات التي أسست في الفترة القديمة.

وهنا لابد من الحديث عن سياسات الدولة العثمانية في إدارة

(١) المقال السابق، ص ١١.

(٢) BOA, MD, Nr.3, hüküm 364.

المناطق البعيدة عن العاصمة في الفترة القديمة، فمن المعروف أن الدولة العثمانية التي انتشرت على مساحة جغرافية واسعة جداً كانت - رغم قوتها الفائقة - تحكم الأراضي التي ضمتها بأسلوب لين مرن طبقاً لعادات المنطقة قدر المستطاع، ففي الفترة القديمة حافظت الدولة العثمانية على نظامها القديم تجاه قبول التبعية للحكم العثماني شريطة قراءة الخطبة باسم السلطان العثماني في جوامع المناطق التي فتحت ودفع مقدار محدد من الضريبة إلى المركز أو إلى المركز المحدد، وخاصة المناطق التي أعلنت تبعيتها للدولة بلا حرب فكان لا يُتدخل في شؤونها قدر المستطاع إذا نفذت الشروط السالفة الذكر، ومن هذه الأماكن الحجاز والبحرين والأحساء وما جاورها، واعتبرت قراءة اسم السلطان في الخطبة في الجوامع علامة كافية للتبعية؛ ولهذا فحتى أواسط القرن التاسع عشر لم تكن هناك حاجة لرفع العلم (العثماني) فوقها.

لقد أوضح هذا الحال سيد فاضل الحضرمي الذي يُعد من أفضل العارفين بالمنطقة في مقاله الذي خطه سنة (١٨٨٠م) كما يلي:

«إن كل من مدن مكة المكرمة وصنعاء والشام ومصر (القاهرة) مركز عربي ولدخولها تحت الحكم العثماني وافقت كل أنحاء الدول العربية على الدخول تحت الحكم العثماني، حتى إنه في شبه الجزيرة العربية التي لم يكن هناك سلطان بأي من نواحيها وافق مشايخ العرب على قراءة الخطبة باسم الدولة العثمانية على المنابر، وكان هذا الأمر معروفاً للدول الأخرى، وكان يتمّ تأييد حكم بعض المشايخ بالفرمان السلطاني أو بالأمر الصادر من الولاة إلى بعضهم، وكان الواقفون على القواعد يعرفون أن الهجوم على شعب تابع للدولة أو الثورة أو تأسيس علاقة مع دولة أجنبية لا يلغي تبعيتهم للدولة المنسوبين إليها»[1].

(١) BOA, YEE, Kamil Paşa Evrakı, 86/37-3782.

إن الدولة العثمانية العارفة بضرورة حكم الأماكن التي دخلت تحت حكمها برغبتها قد عاملت الشيخ والأمير والحكام الآخرين الموجودين بكل رقة ولين وكانت تعطيهم رسائل الاستعمال[1].

ولقد صدرت الأوامر التالية من السلطان إلى مراد بك المعين في منصب أمير أمراء الأحساء في الفترة المبكرة التي ضُمت فيها أراضي الأحساء وما جاورها إلى الدولة العثمانية:

«عندما يصلك أمري هذا فلا تتأخر وقم بالتجهيزات اللازمة ولتذهب إلى ولايتك (الأحساء) بسرعة لحكمها وحمايتها، وهناك مشايخ العرب أو القبائل والقبائل الموجودة في هذه المنطقة والمعلنة للتبعية لمقامكم العالي فتعايش معهم وعاملهم بجميل المعاملة، ولا تتدخل في شؤون من أظهروا إخلاصهم ودعهم وشأنهم...»[2].

من جهة أخرى فإن هذه المناطق لم تعد ضمن المصادر المالية للدولة العثمانية وكثيراً ما اتبعت معها سياسة رقيقة، ولم تجمع الضرائب الموضوعة عليهما بالقوة، ويرى أنه كان ينتظر حتى يدفع المكلفون بالضرائب تلك الضرائب طواعية، كما أن الدولة العثمانية أظهرت احتراماً كبيراً للملكية الخاصة ولهذا منعت الحكام الذين أرسلتهم إلى المنطقة من المظالم التي قاموا بها أحياناً ضد أصحاب الأملاك، وأُعطيت لأصحاب الحقوق حقوقهم[3] ولهذا فإن الحقوق التقليدية لشيخ القبيلة أو القبيلة قد تم الحفاظ عليها ارتباطاً بنفس المبدأ.

---

(١) صفوت، المرجع السابق، ص١١٤٥.

(٢) BOA, MD, Nr.3, hüküm 364.

(٣) فعلي سبيل المثال: زعم حسين بن عبد الله قائد قلعة الأحساء أن الحدائق والبساتين التي يستخدمها هي ملك للدولة وأخذ من الناس بدل إيجار بالقوة، ولما أخبرت استانبول بالموضوع قيل في الأمر المرسل إلى أمير أمراء الأحساء: «لن يكون (هذا الشخص) موظفاً في الدولة ما لم يعط للناس حدائقها ويوزعها يمينا ويسارا» وطلب =

تمكنت الدولة العثمانية من تطبيق النظام السالف الذكر بطريقة جيدة جداً في الفترة التي كانت فيها قوية، ولكن في الأوقات التي بدأت تخور قواها ظهر هذا النظام على أنه ضعف، ولهذا فإن عدداً من القوى المحلية التي وجدت الفرصة لتزيد من قوتها حاولت الخروج من تحت الحكم العثماني، وقد أخذ هذا الأمر شكلاً أوضح خاصة في الفترتين اللتين اشتد فيهما التنافس العثماني - الإيراني على خليج البصرة والعراق (هي فترة الشاه عباس فيما بين ١٥٨٧ - ١٦٢٠، وفترة نادر شاه فيما بين ١٧٣٦ - ١٧٣٧)، وعلى الرغم من أن الدولة العثمانية كانت تعتبر أن خليج البصرة كله ملك لها إلا أن الوجود الفعلي لإيران في المنطقة ولد نوعاً من الاتفاق الصامت غير المرتبط بأي معاهدة بين الطرفين، وهكذا فقد اعتبرت سواحل غرب الخليج ملكا للدولة العثمانية على اعتبار أنها من شبه الجزيرة العربية[1] والسواحل الشرقية من الأراضي الإيرانية ولهذا فقد قبلت تبعية هذا المكان لإيران، وعلى الرغم من أن الدولة

= منه رد الحدائق والبساتين إلى أصحابها، وهكذا رُفع الظلم عن الناس (MD, Nr.3, hüküm 1122.)، وكذا ففي نفس التاريخ كان جمعة بن رمال القاطن في قطر له أملاك في القطيف، وبعدما وضع الحكام المحليون أيديهم على تلك الأملاك تحركت الدولة وردت للمذكور أملاكه.

MD, Nr.3, hüküm 1123.

(١) عُرف «بر العرب» أي الأماكن المعتبرة أرض العرب في خليج البصرة في الوثيقة العثمانية التي لا تاريخ لها المعدة من قبل واحد ممن شغلوا منصب متصرف البصرة كما يلي: «... إن الساحل المسمى بر العرب يبدأ من المكان الذي يتحول فيه شط العرب إلى خليج البصرة والذي يوجد فيه مضيق الفاو ويمتد جهة الجنوب الغربي وينتهي في مسقط، وهو عبارة عن سواحل الأماكن المسماة الكويت وجزيرة العماير والقطيف وحصين ووهران والعقير والزبارة وقطر وأبو ظبي الملاصقة لقطر حتى مسقط التي تعد سواحل عُمان..».

BOA, YEE, Kamil Paşa Evrakına Ek, 36/38-3790.

العثمانية اعتبرت كل جزر الخليج ملكاً لها إلا أن الوجود الفعلي قد تحقق فيما سبق فصارت كل الجزر القريبة من الساحل الغربي من الخليج تحت حكم الدولة العثمانية أما القريبة من الساحل الشرقي فقد كانت تحت حكم إيران[1].

بعد سنة (١٧٨٠م) كانت المنطقة تدار بواسطة ولاة المماليك التابعين للدولة العثمانية وهكذا صارت القوى المحلية في المنطقة تابعة للولاة المذكورين، ولقد عُمل عدد من التنظيمات الجديدة في بغداد والبصرة في فترة إدارة المماليك التي استمرت حوالي خمسين سنة، وأعطيت مناطق البصرة والمنتفك إلى شيوخ منتفك مقابل بدل سنوي محدد، كما أعطيت العمارة إلى قبائل بني لام والبو محمد، أما في نجد والأحساء وقطر فقد تمت المحافظة على النظام التقليدي وخاصة نجد والأحساء فقد كانت تدار بواسطة عائلة بني خالد، واستمر هذا الحال حتى قيام الدولة السعودية وحكمهم الأحساء وقطر والبحرين سنة (١٧٩٩م)، فبعدما استولى السعوديون على الأحساء اضطر محمد وخالد قائدا قبيلة بني خالد إلى اللجوء لبغداد[2].

قضت الدولة العثمانية على حكم المماليك في بغداد سنة (١٨٣١م) وبدأت في إرسال ولاة على المنطقة بطريقة مباشرة، وعلى الرغم من أن هذا الحال كان نهاية لمفهوم المركزية التي بدأت في الإدارة العثمانية، ولكن يفهم أن هذا القرار كان مؤثراً في البحث عن حل للقضاء على الاضطراب الكائن في المنطقة، وهذا لأن الدولة السعودية والحركة الإصلاحية التي بدأت كحركة دينية وأخذت هوية سياسية بالاتفاق الذي تم سنة (١٧٤٤م) بين الأمير محمد بن سعود حاكم الدرعية، وبين الشيخ

(١) BOA, YEE, Kamil Paşa Evrakı, 86/37-3782.

(٢) أحمد جودت، تاريخ جودت، اوننجي جلد، ص ١٥.

محمد بن عبد الوهاب زعيم الدعوة الإصلاحية ووصولها من مركز الجزيرة العربية إلى خليج البصرة وحتى الأماكن المقدسة قد هز الهيبة العثمانية، ولقد أصدرت الدولة العثمانية أوامر إلى أمراء المماليك لمنع انتشار الحركة الإصلاحية إلا أنهم لم ينجحوا في هذا، ولهذا حول قمع الدعوة الإصلاحية إلى محمد علي باشا والي مصر، وكانت نتيجة الحملات التي قام بها ابناه طوسون باشا وإبراهيم باشا هي القضاء على حكم السعوديين في الجزيرة العربية وفي خليج البصرة (١٨١١ - ١٨١٨م)، وكانت مكافأة قمع الدعوة الإصلاحية تعيين إبراهيم باشا والياً على جدة والحبشة، ومنذ هذا التاريخ تم البدء في إدارة نجد والأحساء وحتى البحرين من هذه المنطقة أي من ولاية جدة والحبشة، ولكن إبراهيم باشا لم يُقم بجدة مركز ولاية الحبشة ولكنه أقام بمصر، ولهذا كان يدير هذه المنطقة من مصر، وفي تلك التواريخ عُين قادة على أنحاء نجد والأحساء من مصر وبُدئ أيضاً في تعيين أمراء مكلفين بدفع ضرائب سنوية في نجد من ولاية جدة والحبشة اعتباراً من عام (١٨٢٤م) ،ولقد روعيت التقاليد في هذه التعيينات، فقد عين واحد من عائلة آل سعود ليحكم مدينة الرياض التي أسست حديثاً وما حولها، وفي تلك الأثناء حدثت الصراعات الداخلية بين آل سعود واتحد الجند والقادة القادمون من مصر مع أهالي المنطقة وكان هذا سبباً في بدء تحرك أمراء البحرين وقطر وعُمان والمشايخ والأمراء الآخرين الموجودين على الخليج باستقلال وحرية[1].

اعتباراً من ١٨٢٤ ثار الإمام تركي بن عبدالله الذي كان من آل سعود وبدأ في الاتفاق مع مؤيديه القدامى، نجح الإمام تركي بن عبدالله

(١) كتب في وثيقة عثمانية ترجع إلى ٩صفر ١٢٥٥هـ أن محمد أفندي الذي أرسله خورشيد باشا الذي استولى على كل سواحل نجد باسم مصر قد طرد شيخ البحرين.
BOA, HH 20525 A.

في جمع كل مؤيديه القدامى حتى عام ١٨٣٠م واستفاد من النزاعات التي كانت بين أفراد عائلة بني خالد حكام الأحساء ومد نفوذه حتى الأحساء، ولكنه في تلك الفترة لم يقصر في دفع الضريبة السنوية إلى خزانة الدولة العثمانية في جدة، وفي نفس الوقت حاول الإمام تركي بن عبدالله ربط البحرين بإدارته مرة أخرى كي يأخذ زكاتها ولكنه لم ينجح في هذا، بل على العكس فقد تعرض وجود السعوديين في الأحساء للتهديد عن طريق البحرين، ولكن في سنة ١٨٣٤م قُتل الإمام تركي بن عبدالله من قبل مشاري بن عبدالله وكان هذا سبباً في هدوء الأوضاع في المنطقة لفترة قصيرة، وكانت الصراعات التي خاضها ابنه الإمام فيصل بن تركي الذي حل محله لمحاولة فرض نفوذه سبباً في بدء ظهور الاضطرابات في نجد من جديد، بخلاف هذا فإن الإمام فيصل بن تركي قد تهرب من دفع الضرائب الواجبة لولاية جدة، وقد استرعى هذا انتباه والي مصر فأرسل القوات من جديد تحت قيادة خورشيد باشا وقبض على الإمام فيصل بن تركي، وأخذه إلى القاهرة، وفي تلك الفترة عُين مكانه الأمير خالد بن سعود الذي كان يقيم في مصر منذ زمن طويل[1] ويفهم أن الباب العالي قد صدق على هذا التعيين، ولأن الأميرخالد بن سعود تربى في مصر واكتسب شخصية الحضر لم يستطع التوافق مع السكان في نجد وما جاورها.

انسحبت القوات المصرية من نجد والأحساء وخليج البصرة بعد اتفاقية لندن التي وقعتها الدولة العثمانية في ١٥ يوليو ١٨٤٠م لحل المشكلة المصرية، وبالطبع حدثت بالمنطقة فجوة في السلطة، كما أن الأمير خالد بن سعود الذي يستمد قوته من القوات المصرية ظل بلا حيلة أمام المعارضة التي زادت باستمرار، ولهذا اضطر إلى ترك وظيفته

(١) حجاز سياحتنامة سي، ص ٤٣١.

والعودة إلى القاهرة (١٨٤١م)، كما أن الأميرعبدالله بن ثنيان الذي حل محله قد أعلن تبعيته للدولة العثمانية وتعهد بدفع الضريبة المفروضة إلى خزانة جدة[1] ولقد استمر حكم الأمير عبدالله بن ثنيان حتى عام (١٨٤٣م) الذي أطلق فيه سراح الإمام فيصل المسجون في القاهرة، ولكن يفهم أنه في الفترة المنصرمة بين اعتقال الإمام فيصل وإطلاق سراحه كان يحكم مكانه أمراء السعوديين الذين لم يستمر نفوذهم القديم على سواحل خليج البصرة وخاصة على البحرين وقطر.

إن الإمام فيصل بن تركي الذي عاد إلى الرياض في أواسط ١٨٤٣م استقبله مؤيدوه استقبالاً حافلاً، وبعد فترة قصيرة أصبحت الإمارة في عهدته. إن الحكومة العثمانية التي لم تستطع سد الفجوة التي حدثت بعد انسحاب القوات المصرية لم تتمكن من إيجاد حلول فعالة لتلك التطورات الحديثة في المنطقة، لا سيما أن عثمان باشا والي جدة قد حذّر الباب العالي ولفت نظره إلى أن التطورات الجديدة في نجد قد تضر بمصالح الدولة[2] ولم ترسل الدولة العثمانية التي تواجه الكثير من المشاكل الداخلية والخارجية قوات إلى المنطقة طبقاً لما اقترحه عثمان باشا.

إن الإمام فيصل بن تركي الذي استفاد من عدم قدرة الدولة العثمانية على سدّ فجوة السلطة بعد انسحاب كل القوات المصرية من نجد والأحساء وخليج البصرة والأماكن الأخرى وبالسياسات العاقلة التي اتبعتها امتدت ساحة نفوذه إلى نجد وسواحلها كما كانت قبل ذلك، فقد ذهب الإمام فيصل بن تركي إلى القبائل التي رفضت قبول الحركة

(١) BOA, İ. M. Mühimme 1798; حجاز سياحتنامة سي، ص ٢٤٢.

(٢) BOA, Cevdet Dahiliye, 1986.

الإصلاحية والكائنة في الأحساء وسواحلها مثل قبيلة المناصير وآل مرة والعجمان وبني هاجر وأخضعها لسيادته، وفي ظل القاعدة العسكرية التي أسسها في الهفوف هدد كل مشايخ العرب في الخليج، ثم بدأ يأخذ منهم ضريبة تحت اسم «زكاة»، لا سيما أن أمير مكة محمد بن عون حذر في تقريره الذي أرسله إلى الباب العالي في ١٤ أكتوبر (١٨٤٦م) أن الإمام فيصل الذي جعل تحت إدارته كل المناطق من المدينة حتى البصرة قد يشكل خطراً بعد ذلك[١].

إن والي بغداد الذي أرسل تقريراً إلى الباب العالي عن التطورات في المنطقة في ٨ سبتمبر (١٨٤٧م) **قد ذكر هذه المعلومات:**

«...على الرغم من أن البحرين ومسقط وما جاورها من البلاد التي ورثتها الدولة العثمانية عن أجدادها إلا أنها صارت بعد ذلك حكومات مستقلة ولما كانت القصبات المسماة القطيف والهفوف والأحساء والمبرز والكوت وقطر تتم إدارتها من قبل ولاة البصرة سقط بعضها في يد السعوديين منذ زمن طويل...»[٢].

وفي نفس الوثيقة تحدث والي بغداد الذي لفت انتباهه فعاليات الإنجليز في المنطقة عن جهود الإنجليز لجعل البحرين ومسقط حتى الكويت تميل نحوهم[٣].

لقد انتبهت الدولة العثمانية إلى التحذيرات القادمة من المنطقة وفعاليات الإنجليز[٤] وقامت بمحاولات لوضع الأمور في نصابها ولهذا

---

(١) BOA, İ. M. Mühimme 1880, Lef: 3.

(٢) BOA, İMM 2067 Lef: 2, 3.

(٣) الوثيقة السابقة.

(٤) على سبيل المثال فقد ذهب إلى الكويت عبد الجليل ابن السيد ياسين الطاطبائي بهدف التجارة، وعند عودته منها قدم تقريراً عن أحوال المنطقة إلى متسلم البصرة =

أرسلت أمير مكة محمد بن عون فنظم حملة عسكرية على الرياض[١] وبرغم حركات الإمام فيصل الاستقلالية إلا أنه لم ينكر تبعيته للدولة العثمانية، بخلاف هذا فقد فهم أنه لم يتمكن من مقاومة القوات العسكرية التي يقودها محمد بن عون، فأرسل أخاه الأمير عبدالله وبعض مشايخ القبائل إلى مقر محمد بن عون وطلب منه العفو، وكانت نتيجة المباحثات التي تمت إعطاء الإمام فيصل منصب قائمقام نجد شريطة أن تُقرأ الخطبة باسم السلطان العثماني في المناطق الباقية تحت إدارته، وأن يجمع من الشعب الضرائب المكلف بها باسم الدولة، وأن يقيم في الرياض ويدير الأمور طبقاً للقوانين[٢]، ولقد كتبت براءة تعيين الإمام فيصل في منصب القائمقام في مارس ١٨٤٨م وأرسلت إليه.

إن تعيين الإمام فيصل في منصب القائمقام مثل سابقيه لم يحدّ من قوته كما أنه جعل الدولة العثمانية تقبل تبعية الأراضي التي في الخليج له وجعل الحكومة المركزية تنظر بتسامح أكثر إلى أفعاله في المناطق التي لم يتمكن من إظهار نفوذ الحكومة المركزية فيها، فعندما أعطي للإمام فيصل بن تركي منصب القائمقام كان يأخذ ضريبة قدرها أربعة آلاف ريال من البحرين تحت اسم زكاة[٣] وبرغم أن والي بغداد قد أخبر الحكومة

= في ٢٤مايو ١٨٤٧م وذكر في تقريره أن الإنجليز قد جمعوا مشايخ البحرين وعددا من مشايخ الخليج الآخرين في جزيرة طنوب.

BOA, A.M. 418/...

(١) BOA, HR-MKT 18/55.

(٢) BOA, Cevdet Dahiliye, 1537, 1735, İD 28250; İ. M. Mühimme 1802;

لقد ذكر في وثيقة أخرى كتبت إلى أمير مكة أن الإمام فيصل قد عُين مديراً على أنحاء نجد.

BOA, A. MKT 127/35.

(٣) BOA, A.MKT 106/82.

العثمانية بهذا الأمر إلا أن الدولة لم تتدخل وظلت صامتة، وهذا الموقف يظهر موافقتها، وبتعبير آخر فإن الحكومة كانت تعدّ هذا الأمر ضمن مهام منصب القائمقام الذي يشغله الإمام فيصل، خاصة أن الإمام فيصل كان مكلفاً بدفع عشرة آلاف ريال كل سنة إلى ولاية جدة وكان لا بد أن يجمعها من مكان ما.

ولكن هناك حقيقة وهي أن تحركات الإمام فيصل بن تركي التي حملت صبغة دينية في المناطق الخاضعة لنفوذه لم تكن مثل تحركات قائمقام عادي بل كان يتصرف كحاكم مستقلّ، وأدي هذا الموقف إلى تقديم الموظفين العثمانيين الموجودين بالأنحاء المجاورة له شكاوى مستمرة إلى الحكومة العثمانية، وخاصة أمير مكة ومحافظ المدينة فقد كانا يطلبان نقل جزء من المناطق التابعة للإمام فيصل إلى حكمهما[١].

لم يكن الباب العالي يهتم كثيراً بهذه المطالب، وذلك لأن المناطق التي يحكمها الإمام فيصل مباشرة مثل سواحل الأحساء وقطر والبحرين وحتى مسقط تحتاج إلى تكلفة مالية وعسكرية ضخمة، وبهذا الشكل استخدمت قوته التقليدية في المنطقة وتمكن من استمرار حكمها ولو كان اسميًّا فقط، لقد فهم الإمام فيصل بن تركي الذي كان ذكياً هذا الموقف ولهذا زادت ضغوطه على الأماكن التي اعتقد أن الدولة العثمانية لن تتدخل فيها وطلب منها ضرائب أكثر، ومن جملة هذا ما ورد في الخطاب المرسل من أمير مكة إلى الباب العالي في ٢٥ أغسطس ١٨٦٠ والذي يشرح فيه علاقة الإمام فيصل بن تركي بالبحرين كما يلي:

«إن قائمقام نجد مسؤول عن جزيرة البحرين الواقعة أمام ميناء القطيف في الجهة الشرقية لقضاء نجد الموجود في منطقة الحجاز منذ زمن طويل وهي تحت إدارة آل خليفة الذين كانوا من أكابر الجزيرة،

(١) BOA, İMM 1098 Lef: 1.

وبسبب التنافس الذي ظهر هذه الأيام بين أفراد العائلة سالفة الذكر استمر قسم منهم على تبعيته لقضاء نجد وقسم آخر طلب الاستقلال، وفي الوقت الذي أُرسل موظف وعدد من الجند من قضاء نجد وسُعي لحل المشكلة قام الآخرون طالبو الاستقلال باللجوء إلى ممثلي دولة إنجلترا في بوشهر، وجلبوا عدداً من الرجال وسعوا لإبطال الإصلاحات التي أراد لواء نجد القيام بها هناك».

وبمجرد ما انصرف رجال السفير الإنجليزي، أُخبرت إيران بالأمر فجاء من هناك عدد من الرجال ورفعوا العلم الإيراني فوق جزيرة البحرين وأخلّوا بنظم الإدارة في الجزيرة، وبعد ذلك أُرسل من البصرة من خمسة إلى عشرة موظفين لتستمر إدارة الجزيرة كما كانت قديماً، أما قائمقام نجد فقد أرسل بعض رجاله خصيصاً إلى هناك وطلب التوسط لحلّ المسألة.

والأمر اللافت للانتباه بدرجة لا تحتاج إلى توضيح في هذا الموضوع هو منع الهجمات الأجنبية التي تمت على المنطقة والقضاء عليها، فتجرؤهم على إرسالهم عدداً من الأجانب إلى موقع مهم للغاية من الملك المورث للسلطنة العثمانية عن الأجداد نتائجه السلبية التي ستنتج عن التطبيقات التي ستتم بعد ذلك وأضراره السياسة من ناحية الحكم ستنحصر تأثيراتها على منطقة الحجاز، وإن إرسال الرجال من البصرة أي من الحكومة العثمانية إلى البحرين بهذا الشكل يعد تحولاً صائباً في السلوك لمنع الأجانب من تنفيذ رغباتهم، ولكن من الواضح الجلي أن هذه المشكلة الخطيرة لن تُحلّ بإرسال عدد من خمسة إلى عشرة رجال وترك وإهمال مشكلة بهذه الدرجة من الأهمية ليس صحيحاً، ولأنه لا يُعرف ما الصفة التي أُرسل بها الرجال المبعوثون من البصرة؟ وما الحوار الذي دار بينهم وبين موظفي دولة إنجلترا؟ وما الحال بالضبط في هذه اللحظة؟ سُئل والي بغداد عن هذا الأمر، كما أنه قد ثبت

بالتجربة أن تحويل هذه المناطق الحساسة ببعض التدابير الخفيفة إلى إدارتها القديمة أمر يضر بمصالح الدولة، إن تناول هذا الموضوع بشكل مفصل وقوي وتوصيله للحل المطلوب أمر يستلزم الشكر والمنة، ولكن ياليت!! هذه التدابير لم تكن لائقة وهذا لأنها أخرت هذه المشكلة حتى توافرت لها الظروف وتفاقمت، والسلوك الأنسب والملائم للعقل في ذلك الوقت هو بحث السبل التي تمنع الهجمات الأجنبية بأسلوب رقيق ولين، ولقد أُخبرت الولاية برأينا هذا، وسيتم التحرك طبقاً للإرادة التي ستصدر عن السلطان وسوف يوضح جوابها أيضاً إلى قائمقام نجد[١].

طبقاً لما فُهم من الوثيقة السابقة فإن الحكم الفعلي للإمام فيصل بن تركي على البحرين أمر كان مقبولاً من قبل الحكومة العثمانية ومن قبل البحرين أيضاً، ولكن يُفهم أن الإيرانيين والإنجليز كانوا يبحثون عن إمكانية التدخل في البحرين بحجة النزاعات الداخلية التي ظهرت فيها[٢]، كما أن الإمام فيصل بن تركي الذي كان في مواجهة احتمال

(١) BOA, A.MKT.UM 426/63.

(٢) في الخطاب الذي أرسله مدير الحجر الصحي بالبصرة إلى الباب العالي ليعطيه تقريراً عن تطورات الأحداث في المنطقة في ٢٧ مارس ١٨٦٣ لُخصت فيه هذه الأحداث كما يلي:-

«لقد أرسل شيخ البحرين سفيراً مخصوصاً إلى والي بغداد ليخبره عن تحركات الإنجليز وادعاءاتهم على جزيرة البحرين، إن شيخ البحرين الذي انتظر فترة من الزمن لم يأخذ الرد الذي ينتظره ولهذا أُضطر إلى اللجوء لدولة إيران، وبعد هذه الإخبارية الاضطرارية التي قام بها شيخ البحرين جاء إلى الجزيرة سفير من إيران، وحاول السفير القادم معرفة نوايا شيخ البحرين فصدمهم بتوضيحه أنه لن يتمكن من إعطاء أي رأي ما لم يأت موظفو الدولة العثمانية من بغداد، فأعطوا شيوخ البحرين سنداً وصرفوا جهدهم لينقلوهم إلى التبعية الإيرانية، ولهذا الهدف وعدت إيران شيخ البحرين بإعطائه حكم بعض المناطق الجنوبية من ميناء بوشهر التابع لإيران، إن الإيرانيين الذين لم يحصلوا على نتيجة من هذه المحاولات تجرأوا على غرس =

ضياع نفوذه في المنطقة قد لجأ إلى الحكومة العثمانية وطلب المساعدة لتقوية نفوذه في البحرين.

ولهذا فإن الإمام فيصل بن تركي ذكر في خطابه الذي كتبة في ٢ سبتمبر ١٨٦٠ إلي الصدارة ما يلي:

«إن منصوبكم هذا قد أظهر - بإذن الله - طاعته وتبعيته بالروح والرأس للدولة العلية طبقاً لحكم الشريعة الشريفة، وقد قمنا بالمهمة الملقاة على عاتقنا، فندعو بالخير ونقدم النصائح المفيدة سواء في مركزنا أم في القصبات والقرى والمنابر والمحافل الموجودة تحت إدارتنا، ونطرد ونمنع لصوص العربان عن الطرق الرئيسية حتى يروح ويأتي الحجيج في سلام وأمان، وإذا هجم اللصوص على الحجيج أو على المسافرين نقبض عليهم ونعاقبهم، ولقد تحملنا تعب ومشقة هذا الأمر لإرضاء المولى - عز وجل - ثم الدولة العثمانية، ولم نقم بأي فعل يخالف رضاهما وهذا لإيماننا بأن طاعة السلطان من طاعة الله ورسوله، ولهذا فلن أتخلى عن هذا أبداً، فالآن كل الطرق آمنة وهذا أمر يعلمه ويراه كل الناس، ومن الواضح أن المسافرين القادمين والذاهبين في أمان وراحة، ولم يتعرض أي منهم لأي ضرر صغير، ولهذا فإنني أرجو ما يلي: إن الجزيرة المسماة البحرين تقع في حدود إدارتي ، ويشغل منصب حكام هذا المكان مشايخ آل خليفة أباً عن جد، وبعد الخلاف الذي ظهر هذه السنة بين أفراد هذه العائلة تعرض الشعب الفقير الطائع

= أعلامهم على الجزيرة، ومن المأمول أن يعود الموظفون المرسلون من البحرين إلى البصرة في وقت قريب بعد حل المسألة، ولكن سمع من مصادر موثوقة أن سبب تصرف الإيرانيين بهذا الشكل مرجعه مسابح اللؤلؤ التي كان يهديها شيوخ البحرين إلى شاه إيران كل سنة، ومن جانب آخر فإن الإنجليز كانوا يترقبون نهاية هذا الأمر بواسطة سفنهم وقنصلياتهم الموجودة في المنطقة.

BOA, A.MKT.UM 403/17.

لأضرار متوالية، ولقد أرسلنا رجلاً من قبلنا لحل هذه المشكلة إلا أنهم لم يسمعوا نصيحته، وذهب بعضهم إلى القنصل الإنجليزي الموجود في بوشهر ودعوه للقدوم إلى الجزيرة، كما أن بعضا منهم قد ذهب إلى العجم، وجاء معهم من إيران عدد من الرجال معهم أمر ورفعوا العلم فوق الجزيرة، كما أن آخرين ذهبوا إلى متسلم البصرة، فأرسل المتسلم بعض الرجال إلى الجزيرة ومعهم خطاب رسمي، وهكذا دب النزاع بين الأهالي، وكما أن نية العجم هي ضم الجزيرة إلى ملكهم فنية متسلم البصرة إدخال هذه المنطقة تحت إدارته، وطالما أنني من المخلصين للدولة العلية منذ زمن بعيد ولم أقصر في الوظائف والمهامّ التي كلفت بها حتى الآن فأرجو أن تظل الجزيرة في عهدتي كما كانت في السابق، فانتقال هذا المكان الذي نظم وسُيطر عليه إلى أيادي دولة أجنبية أمر لن ترضى عنه الدولة العثمانية، فكلنا تحت حماية الدولة العلية وسلطانها القوي، وبعرض هذا وبيانه أكون قد تجرأت على تقديم شكواي. ١٥ صفر ١٢٧٧هـ أمير نجد[١].

لفت انتباه أمير مكة احتمال انتقال التطورات التي ظهرت في البحرين إلى قطر بموجب التطورات السالفة، فاقترح أخذ إدارة البحرين من الإمام فيصل وإدارتها مباشرة من ولاية بغداد بالوسيط[٢] وجدد طلبه هذا في خطابه الذي كتبه إلى الصدارة في ٩ سبتمبر ١٨٦٠م[٣] ولكن برغم كل هذه المراسلات لم تحظ هذه الخطوة التي ستغير نظام الحكومة العثمانية بالقبول، وفُهم إصرار الدولة على الحفاظ على الوضع القائم.

ومن الأحداث التي توضح هذا الحال حل المشكلة التي ظهرت في

(١) BOA, A.MKT.UM 426/63.

(٢) الوثيقة السابقة.

(٣) نفس الوثيقة.

أواسط (١٨٦٢ م) عندما أراد الإمام فيصل بن تركي زيادة الضرائب للاستفادة من التطورات الجديدة في البحرين.

طبقاً لما سلف ذكره فإن الإمام فيصل بن تركي قائمقام نجد كان يأخذ من الشيخ محمد آل خليفة ضريبة سنوية قدرها أربعة آلاف روبية، ولكن الإمام فيصل أراد زيادة هذه الضريبة، فرفض محمد بن خليفة شيخ البحرين هذا الأمر، خاصة أنه أومأ إلى إمكانية اتفاقه مع الإنجليز الذين أسس معهم علاقات منذ زمن طويل، وبعد ذلك أرسل الإمام فيصل رجلاً من رجاله إلى بغداد وطلب من الوالي العثماني تغيير شيخ البحرين مظهراً تقربه من الإنجليز على أنه حقيقة، وطلب منه إذناً بهذا، واعتمد نامق باشا والي بغداد على المخابرات التي عملها، وعلم أن الإمام فيصل أراد تغيير شيخ البحرين ليزيد من الضرائب التي يجمعها من هناك وليعين مكانه ابن عمه عبدالله المعارض له، وأوضح الوالي في خطابه الذي أرسله إلى استانبول أن شيخ البحرين كان مجبراً على دعوة الإنجليز لهذا لسبب، كما أن الوالي نامق باشا الذي أخبر الإمام فيصل في نفس الوقت بلزوم الاستمرار في أخذ الضريبة القديمة دون تغيير فقد كتب إلى الباب العالي أنه قد أرسل له أمراً بهذا وأن المشاكل الأخرى في طريقها للحل[١].

وبعد هذه المراسلات جاء إلى بغداد رجل محمد بن خليفة شيخ البحرين، وأوضح شيخ البحرين في خطابه الذي أرسله إلى الوالي مع مندوبه أنه تابع للدولة العثمانية منذ زمن بعيد[٢] ولأنه تابع لنجد فقد كان يدفع الضرائب السنوية هناك ثم شكا الإمام فيصل الذي طلب مطالب خارجة عن القواعد المألوفة، وطلب دفع الضرائب السنوية إلى بغداد

(١) BOA, İD 33349 Lef: 1.

(٢) الوثيقة السابقة، لف: ٣-٤.

بعد ذلك، ولقد أورد نامق باشا آراءه التالية في هذا الموضوع في الرسالة التي كتبها إلى الباب العالي في مايو ١٨٦٢م.

«لقد اضطر محمد بن خليفة إلى دعوة الأجانب إلى الجزيرة بسبب الخلاف الذي ظهر بين أمراء جزيرة البحرين وطمع الإمام فيصل الزائد عن الحد، وبتلك الصورة أطال الإنجليز أيديهم على المنطقة من جانب والإيرانيون من جانب آخر وأرادوا كسب حكمها لأنفسهم، وعلى أي حال لا يوجد شك في أن هذا المكان ملك عثماني إلا أنه ظل كالمستقل منذ مدة، كما أن إدارته من بغداد بناء على طلب الشيخ سيؤدي إلى حدوث مشكلات جديدة، وحتى لو فكر في ربط البحرين ببغداد مباشرة فلن تتمكن ترسانة البصرة من حمايتها لعدم قدرتها على ذلك، خاصة أن فصل البحرين عن نجد وربطها ببغداد البعيدة عنها أمر مخالف للقواعد المألوفة، وبدل فعل هذا يجب جعل شيخ البحرين يتعهد بتزويد الضرائب التي يدفعها وجعله يدفعها إلى قائمقام نجد التابع له[1] ومن جانب آخر إرسال رجل إلى الإمام فيصل وجعله يقلع عن أحلامه في البحرين فالتوسط بينهما هو أفضل وسيلة للحل[2].

لقد عرضت اقتراحات نامق باشا هذه على السلطان في ٧ يوليه ١٨٦٢م وفي اليوم التالي صدر له إذن باتخاذ التدابير التي اقترحها[3] وهذا يُظهر أن السلطنة العثمانية كانت تنظر بإيجابية إلى استمرار نفوذ الإمام فيصل بن تركي على البحرين، ولكن ما يلفت النظر هنا أن قطر لم تدخل

(١) ذكر في وثيقة أخرى ترجع إلى عام ١٨٧٠ أن الضريبة التي تدفعها البحرين إلى نجد تبلغ (٥٠٠٠) ريال (BOA, İMM 1667 Lef: 9) ويفهم من هذا أن الإمام فيصل قد نجح في محاولته زيادة الضريبة.

(٢) الوثيقة السابقة، لف: ١.

(٣) نفس الوثيقة، لف: ٥.

في هذا الأمر بأي حال من الأحوال، ويحتمل أن هذا الأمر مرجعه اعتبار قطر امتداداً للأحساء ولا علاقة لها بالبحرين.

على الرغم من أنه لا توجد معلومات حتى الآن عن التطبيقات التي قام بها نامق باشا بعد ذلك إلا أنه يفهم من التدابير السالفة الذكر استمرار تبعية البحرين لنجد أو دفعها لحد معين من الضرائب، وكما رأينا فإن الدولة كانت مساعدة في تأكيد نفوذ الإمام فيصل على البحرين، ولكن يجب ألا ننسى أن الإمام فيصل قائمقام معين من قبل الدولة ولهذا فإن نفوذه في البحرين يعني نفوذ الدولة، بخلاف هذا ففي ظل هذه التدابير استمرت تبعيتها للدولة العثمانية ولو كانت هذه التبعية اسمية فقط، لا سيما أن الإمام عبدالله بن فيصل كتب في خطابه الذي أرسله إلى خديوي مصر أن ممثل الإنجليز أثناء زيارته للرياض[1] ذكر له أن الدولة العثمانية قد تركت له حكم البحرين[2].

من جانب آخر فإن الإمام فيصل الذي عاش حياة مليئة بالحركة قد اعتلت صحته لدرجة عدم القدرة على رعاية المصالح بعد الستينيات من القرن التاسع عشر وأصبح لا يرى بعينيه، وكان ابنه الأمير عبدالله يقوم بشؤون الإدارة بدلاً منه، وهمّ الإمام عبدالله بن فيصل بالقيام ببعض الأفعال والحركات في المنطقة بمن يتبعونه إلا أنه قد تم تحذيره من حين لآخر بواسطة موظفي الدولة الموجودين في جدة ومكة، لقد أفصح الأمير عبدالله في الخطاب الذي كتبه إلى أمير مكة في إبريل ١٨٦٣م عن رغبته في أن يكون هناك توافق فيما بينهما، بخلاف هذا فقد كتب أحمد عزت باشا والي جدة وعبد الله باشا أمير مكة في الرسائل المشتركة التي قدموها إلى الباب العالي أن الأمير عبدالله بن فيصل أعلن أنه سيعمل على

(١) لقد تمت هذه الزيارة سنة ١٨٦٥.

(٢) دار الوثائق القومية المصرية، محافظ بر وبحر، ١٩/ ٣.

تنفيذ الأوامر الصادرة إليه من ولاية جدة وإمارة مكة[١]، لا سيما أنه بعد موت الإمام فيصل في أواخر ١٨٦٥م كان ترك الحرية الكاملة للإمام عبدالله بن فيصل في كل أفعاله بالإضافة إلى السياسات التي اتبعها وسيلة لزيادة نفوذ الدولة العثمانية في المنطقة.

أراد الإمام عبدالله استمرار فعالياته في الخليج مثل أبيه ولكنه في هذه المرة وجد معارضة واضحة جداً من الإنجليز، فسار على خطى أبيه لمواجهة هذه المعارضة ورجع إلى نامق باشا والي بغداد وطلب منه تدخل الدولة في الأمور، وفي الخطابين اللذين أرسلهما الإمام عبدالله إلى نامق باشا وأوصلهما نامق باشا إلى استانبول أوضح الإمام عبدالله أن المنطقة الممتدة من عُمان إلى اليمن ومن داخل نجد إلى الكويت أرض الدولة العثمانية وقد تركت إدارتها لآل سعود وطلب الوقوف أمام السلوك العدائي الذي أظهره الإنجليز خاصة في سواحل البحرين والقطيف[٢].

وحلل نامق باشا والي بغداد في الرسالة التي أرسلها إلى الصدارة في ٣ أكتوبر ١٨٦٦م الخطابات المرسلة من الإمام عبدالله كما يلي:

«إن هدف شيخ نجد من هذه الخطابات هو رغبته في ضم عُمان والكويت إلى لواء نجد وإظهار رغبته في بسط نفوذه على اليمن داخلها وسواحلها، لا سيما أن حديثه عن الحدود في خطاباته يشير إلى هذا، فمنتهى أمل الإمام عبدالله نقل حكم الكويت وأنحاء مسقط إليه، لا سيما أن الكويت تعد من الأماكن التابعة للبصرة ويتم تقوية روابطها الرسمية بالدولة خطوة بخطوة، وإن الإمام عبدالله بسلوكه هذا يرجو توسيع ساحة نفوذه والتصرف كأجداده»[٣].

---

(١) BOA, İD 34428 Lef: 1.

(٢) BOA, İMM 1381 Lef: 6.

(٣) BOA, İMM 1381 Lef: 2.

إن أهم ما يلفت الانتباه هنا هو كما ذكر الوالي طلب الإمام عبدالله من الدولة الموافقة على ضم أنحاء الكويت ومسقط التي يستطيع فرض نفوذه فيها إلى إدارته، بخلاف هذا فإن عدم حديثه عن الأحساء والقطيف وقطر والبحرين في نفس الرسالة مرجعه هو اعتباره أن هذه المناطق هي ساحة نفوذه بالفعل، كما أن الشيء الذي لفت انتباه والي بغداد هو أنه لم يتحدث عن الحدود في براءة منصب القائمقام المعطاة من قبل الحكومة العثمانية إلى الإمام عبدالله الذي حل محل أبيه، كما أن الاكتفاء بعبارة «منصب قائمقام نجد» يعرف الحكومة أنه ملائم أكثر لمنفعة الدولة من الناحية السياسية[١].

لقد عمل الباب العالي عكس اقتراح وجيهي باشا والي الحجاز بتعيين قائمقام على نجد من المركز مباشرة[٢] وتم تعيين الإمام عبدالله بن فيصل في منصب القائمقام بالشروط التي عُين بها أبوه اتباعاً للتقاليد[٣] وانتظرت الحكومة العثمانية حتى تهدأ المعارضة القادمة من الولايات المجاورة على هذا التعيين وأرسلت براءة تعيين الإمام عبدالله في منصب القائمقام في فبراير ١٨٦٧م.

إن الموافقة الرسمية على تعيين الإمام عبدالله الذي كان يدير منطقة نجد فعلاً في منصب القائمقام قد أتعبت أخاه الأمير سعود، فقد بدأ النزاع بين الإمام عبدالله والأمير سعود وأبوهما على قيد الحياة وهذا لأن الأب الإمام فيصل بن تركي أوصى بأن يحل ابنه الإمام عبدالله محله، وإن الأمير سعوداً الذي لم يسعد من هذا الأمر انتهز كل فرصة لمعارضته حتى تنتقل الإمارة إليه، وأن تعيين الدولة العثمانية الإمام عبدالله في

---

(١) BOA, İMM 1381 Lef: 2.

(٢) Aynı vasika Lef: 7.

(٣) BOA, Ayniyat Defteri 851, s.15-16, 21; Ayniyat Defteri 871, s. 23-24.

منصب القائمقام بصفة رسمية جعل الأمير سعوداً في موقف حرج، ولكنه لم يتنازل عن مطلبه واستولى على الأحساء أولاً ثم القطيف بمؤيديه الذين تمكن من جمعهم[١]، إن الأمير سعود الذي حاول بعد ذلك أخذ المساعدة من مشايخ قطر والبحرين قد استفاد من النفوذ الإنجليزي الذي تأسس في البحرين وجمع الكثير من القوات والمساعدات[٢].

إن رغبة الإمام عبدالله بن فيصل في اتباع سياسة فعالة تجاه خليج البصرة ومساندة الدولة العثمانية له قد حركت الإنجليز الذين كثفوا نشاطهم في المنطقة منذ فترة، لا سيما أن مدحت باشا والي بغداد الذي قدم تقريراً إلى الباب العالي عن المنطقة في فبراير ١٨٧٠ ذكر هذه المعلومات باختصار:

«تدخل الإنجليز منذ فترة في شؤون البحرين التي تعد قطعة من نجد، كما أن الإنجليز قد خدعوا عزان أمير مسقط الذي وضعوا أعينهم عليه منذ زمن طويل وجعلوه تحت أمرهم وقد جاء البحرين منذ فترة وطلب من محمد بن خليفة شيخ البحرين القديم ومحمد بن عبدالله شيخها الجديد الدخول في تبعية الإنجليز، ولكنه لم يتمكن من أخذ جواب بالموافقة، وبعد ذلك اعتقلوه وأرسلوه إلى بومباي، وعينوا مكانه الشيخ عيسى، ومن جانب آخر فإن تعيين الدولة الإمام عبدالله بن فيصل في منصب القائمقام قد أثار غضب أخيه الأمير سعود المعادي له بسبب إمارة نجد، فاتفق الأمير سعود مع أعداء الإمام عبدالله ومع عزان شيخ مسقط المؤيد للإنجليز، ولقد قام الإمام عبدالله بحركة للانتقام منهما وكان هذا الأمر بمثابة الاعتراف بإمكانية تدخل الأجانب في المنطقة، وكما أن الأمير سعود وعزان قاما بفعاليات ضد الإمام عبدالله بمساعدة

(١) BOA, Ayniyat Defteri 851, S.35.

(٢) BOA, İMM 1667 Lef: 9.

الإنجليز فقد أرسل الإنجليز ست قطع إنجليزية إلى سواحل الأحساء[١].

قدمت الحكومة العثمانية بناء على المراسلات السابقة التي تمت مع والي بغداد احتجاجاً إلى لندن على التحركات الإنجليزية في البحرين، وفي الجواب الصادر عن الحكومة الإنجليزية رداً على خطاب السفارة العثمانية في لندن والمؤرخ بـ ١٥ يناير ١٨٧٠م ورد ما يلي: لقد أوضح لورد كلرندون وزير خارجية الإنجليز أنه لم يكن لديه خبر عن هذا الموضوع، ونقل هذا الكلام عن الخارجية الإنجليزية: إن وجود السفن الإنجليزية هناك مرجعه هو أن جزر البحرين كانت مقراً للقراصنة منذ زمن طويل، بخلاف هذا فقد أعلن الإيرانيون أنفسهم حكاماً على جزر البحرين وأنه يُسمع أول مرة أن هذه الجزر تابعة للدولة العثمانية. فرد السفير العثماني على وزير الخارجية الذي أوضح هذا قائلاً: «ليس لإيران أصلاً الحق في حكم البلاد العربية وإن جزر البحرين تابعة لولاية البصرة منذ زمن بعيد»[٢].

طبقاً لما فهم من الإفادات السابقة فإن المنطقة في عام ١٨٧٠م كانت تقترب من اضطراب حقيقي، فالنزاعات التي وقعت بين الإمام عبدالله وأخيه الأمير سعود قد هزت سلطة السعوديين القديمة في المنطقة، كما أن استيلاء الأمير سعود على سواحل الأحساء والقطيف أثناء تلك النزاعات وتدخل الإنجليز في شؤون البحرين الداخلية قد أفسد توازن المنطقة إلى حد كبير، ومن المؤكد أن قطر قد تأثرت بهذا الموقف، وهذا لأن قطر التي فرض السعوديون نفوذهم على الأحساء والقطيف عن طريقها ظلت تحت ضغط الأمير سعود الذي استولى على بعض الأماكن من هذا الجانب وتحت ضغط الإنجليز عن طريق البحرين من جانب آخر.

(١) BOA, İMM 1677 Lef: 6.

(٢) باب عالي خارجية نظارتي، بحرين اطه لري مسألة سي، استانبول ١٣٣٤، ص ٣٤.

وبعد هذه التطورات أرسل مدحت باشا في خريف ١٨٧٠م عدداً من الموظفين في زي التجار إلى القطيف والبحرين وقطر ومسقط ليعرف حال المنطقة، إن هؤلاء الموظفين الذين ذهبوا إلى هذه المنطقة قد قابلوا المشايخ والأهالي وسعوا لمعرفة حال المنطقة، وأكدوا في التقارير الطويلة التي قدموها عند رجوعهم المعلومات الواردة عن مساعدة الإنجليز للأمير سعود والتدخلات التي قاموا بها في البحرين كما تم الحصول على الكثير من المعلومات الجديدة، وطبقاً لذلك فقد بدأت معارك شديدة بين عائلة الأمير في البحرين بسبب تدخلات الإنجليز، حتى إن الشيخ محمد الذي لم يحتمل ضغط الإنجليز اضطر إلى اللجوء إلى أنحاء الكويت وكذا الشيخ ناصر المبارك فقد لجأ هو الآخر إلى الأماكن التي توجد فيها قبيلة بني هاجر في نجد(وعلى الرغم من أنه لم يذكر في هذه الوثيقة إلا أنه قد فهم من وثيقة أخرى أن ناصر المبارك كان يعيش قي قطر)، في تلك الفترة عرف أن الإنجليز نبهوا على شيخ البحرين الجديد بألا يدفع الضريبة الواجب دفعها إلى الإمام عبدالله بن فيصل[١].

إن أهم ما يلفت النظر في الوثيقة هو أن نفوذ الإنجليز والذين يساعدونهم أي شيخ البحرين لم يصل إلي قطر حتى الآن، وإن أوضح دليل على ذلك هو أن ناصر بن المبارك الذي حارب الإنجليز قبل ذلك وفهم أنه لن يقدر على مواجهتهم[٢]، قد فر من الإنجليز إلى أنحاء قطر واستقر هناك.

---

(١) BOA, İMM 1677 Lef: 9.

(٢) طبقاً لما ذكر في الوثيقة السالفة فإن الإنجليز قد أفنوا علم الدولة العثمانية الذي كان معلقاً في منزل أبي ناصر.

٢- الحملة العسكرية بالأحساء وتأسيس قضاء قطر

بذل مدحت باشا الذي عُين والياً على بغداد عام ١٨٦٩م جهوداً كبيرة لمنع الاضطرابات التي تقوم بها القبائل البدوية المقيمة حول بغداد، هذا إلى جانب نشاطاته العمرانية والإنشائية[١] التي قام بها في الولاية[٢]. إلا أن هدفه الأساسي كان يتمثل في الحد من النفوذ الإنجليزي الذي بدأ ينتشر في خليج البصرة وشبه الجزيرة العربية. فقد كان مدحت باشا يؤمن بأن إحكام الإدارة على شبه الجزيرة العربية مرتبط بتقوية بغداد من الناحيتين السياسية والاقتصادية، وهو ما جعله يقوم بحركة إصلاحية سريعة في المنطقة، وأول ما قام به من تلك الحركة اهتمامه بمشكلة الكويت التي كانت محط الأنظار منذ عام ١٨٦٦م، فقد أصبحت الكويت تابعة للتشكيل الإداري العثماني بشكل فعلي بضمها للبصرة عام ١٨٦٩م، وبذلك استعادت الدولة العثمانية نفوذها في تلك المنطقة وجعلتها تحت سيطرتها فعليًّا، ولعلّ الهدف الأساسي من هذه الجهود التي قام بها مدحت باشا كان يكمن في رغبته في تأمين نفوذ الدولة العثمانية من جديد وبشكل مباشر ليس في منطقة خليج البصرة التي تبدأ من الكويت وحتى مسقط والتي أُهملت منذ فترة طويلة لأسباب مختلفة بل في شبه الجزيرة العربية كلها. وتحدث مدحت باشا في تقريره[٣] الذي أرسله للباب العالي بخصوص مشكلة الكويت عن أهميتها، وذكر في نفس التقرير أن الإنجليز بسطوا نفوذهم على البحرين، وأن الدور الآن على سواحل القطيف والأحساء الواقعة بين البحرين والكويت، وأخبر بأن هذا قد يؤدي إلى احتلال الكويت. كما أخبر

---

(١) BOA, Ayniyat Defteri 851, s. 68-69, 97-98.

(٢) BOA, Ayniyat Defteri 851, s. 72.

زوراء، ١٤، ٢١، ٢٧ تشرين الأول ١٢٨٤، رقم ٣٠، ٣١، ٣٢.

(٣) الباب العالي خارجية نظارتي، كويت مسألة سي، استانبول ١٣٣٤، ص ١-١٠.

بأهمية الإدارة التي سيتم تأسيسها هناك، وذكّر بأن تأسيس تلك الإدارة سيمكن من استرجاع البحرين من جديد، كما سيمكن أيضاً من حماية الأحساء[1].

وفي سبيل تحقيق تلك الأفكار قام مدحت باشا أولاً بجلب أسرة آل صباح الموجودة بالكويت، وأقنعهم بأهمية تبعيتهم للدولة العثمانية، وعيّن شيخ الكويت قائمقاماً عليها. بعد ذلك عمل على تنظيم شؤون ترسانة البصرة، وحينئذ أصبحت هناك قناعة باستطاعة الدولة تحقيق السيطرة المطلقة على نجد والأحساء والقطيف وقطر.

ويُفهم أنه في تلك الفترة شعر الباب العالي بضرورة التركيز من جديد على سياسته في شبه الجزيرة العربية، وكان رفع الراية العثمانية على السفن والمباني الإدارية في الكويت - بالرغم من المعارضة الإنجليزية لهذا. إشارة إلى أن حالة الضعف التي استمرت لفترة طويلة في سياسة الدولة العثمانية في المنطقة قد بدأت تتغير تدريجيًّا. هذا بالإضافة إلى أن افتتاح قناة السويس قد خلق فرصاً جديدة أمام الدولة العثمانية لتقوية حكمها في شبه الجزيرة العربية، ويُستدلّ على هذا الأمر بوضوح من الخطاب الذي أرسله الباب العالي لولاية اليمن عام ١٨٧١م، حيث ورد فيه أن نظارة البحرية بافتتاح هذه القناة ستتمكن من الوصول بشكل أسهل إلى خليج البصرة والبحر الأحمر، فضلاً عن أن إصلاح ترسانة البصرة وتأسيس الموانىء والقواعد في البحر الأحمر سيمكّن الدولة من بسط نفوذها بسهولة على سواحل شبه الجزيرة العربية، وبالتالي ستقوى روابط التبعية بين مشايخ العرب ورؤساء القبائل الموجودين في المنطقة وبين الدولة[2].

(١) BOA, DUİT, (Dosya Usulü İradeler Tasnifi) 69/2.

(٢) BOA, İMM 1661 (Lef: 5).

وعمل هذا التوافق في الأفكار بين الباب العالي ومدحت باشا على تشكيل الخطة المبدئية لفكرة حملة الأحساء، فبدأ مدحت باشا يتحين الفرصة المناسبة لبدئها، وقد ظهرت هذه الفرصة حينما اشتد الخلاف بين الأمير سعود وأخيه الإمام عبدالله بن فيصل الذي عينته[1] الدولة العثمانية من قبل قائمقاماً على نجد خلفاً لوالده، ووضع مدحت باشا نصب عينيه احتمال ظهور معارضة من الإنجليز، فانتظر حتى طلب الإمام عبدالله بن فيصل قائمقام نجد المساعدة من الدولة العثمانية وبذلك ضمن مدحت باشا الأرضية الشرعية لحركته العسكرية التي سيقوم بها، لأنه كان يدرك أن حملة عسكرية كهذه يمكن أن تُقابل برد فعل قوي من الإنجليز، فأرسل رسالة للصدارة بتاريخ ٢٦ يناير ١٨٧١م أوضح فيها ضرورة القيام بتلك الحملة العسكرية، وبعدما شرح مخطط تلك الحملة، وتحدث عن مخاوفه كما يلي:

«إن أهم ما يجب مراعاته في هذه المسألة هو ظهور المشكلات التي يمكن أن تكون سبباً في التدخل الأجنبي، وطالما أن الإنجليز تدخلوا في الأمر بهذه الدرجة، فإنهم ومنذ اللحظة الأولى لسوق القوة العسكرية سيجلبون سفنهم على الفور، وسيأمرون برفع الراية الإنجليزية على السفن العربية المنحازة لهم، وسيسعون لإعاقة الحملة، وحتى وإن لم يظهر الإنجليز كأصحاب حقيقيين على الأحساء والقطيف فإن المنتظر منهم إعاقتهم للحملة العسكرية بأية وسيلة، ولهذا يجب أن يكون قائد الجند المرسل إلى هناك واحداً من القادرين العارفين بإجراء القواعد والأصول الواجب تطبيقها في هذا الشأن، كما يجب أن تكون التحركات العسكرية التي سيقوم بها محددة بالتعليمات الخاصة التي ستصدر له»[2].

(١) BOA, İMM 1381 (Lef: 2).

(٢) BOA, İMM 1667.

وبالرغم من مخاوف مدحت باشا هذه، إلا أن الحكومة العثمانية كانت على قناعة بأن الإنجليز لن يظهروا رد فعل مبالغ فيه تجاه هذه الحملة العسكرية التي ستتم في منطقة من المتفق عليه أنها جزء من أراضيها. وقدمت الصدارة رسالة للسلطان في ٢٤ مارس ١٨٧١م تتعلق بالموضوع شرحت فيها أسباب حملة الأحساء المخطط لها، ثم أوردت في الرسالة نفسها تلك الآراء التالية:

«إننا نرى أن أهم عمل الآن هو تشتيت قوات الأمير سعود في أسرع وقت ممكن، ومنع الفساد الذي أظهره، وتثبيت الإمام عبدالله في منصبه، ولهذا فإن القوات العسكرية التي يمكن توفيرها من بغداد والإجراءات الدفاعية الأخرى التي تم التفكير فيها كافية للحصول على نتائج الإصلاح المطلوب، وحتى وإن كانت المساعدات المشاع أن الإنجليز قدموها للأمير سعود صحيحة فإنها لن تصل لدرجة الحماية المؤثرة طبقاً لأصول القانون الدولي، أما إعاقتهم للنشاطات التي ستقوم بها الدولة العثمانية لإخماد حادثة كهذه في منطقة تعدّ ملكاً لها فهو احتمال بعيد جدًّا»[1].

وبعد اطلاع السلطان على رسالة الصدارة السابقة، أعطى في نفس اليوم الإذن لمدحت باشا بالحملة العسكرية واتخاذ كافة الإجراءات التي يراها مناسبة. وبعدما حصل مدحت باشا على الإذن اللازم للقيام بالحملة أرسل رسالة للصدارة في ٢٧ مارس ١٨٧١م أخبرها بأنه أتم استعدادات الحملة وأن القوات العسكرية ستخرج في أقصر وقت ممكن تحت قيادة الفريق نافذ باشا، وأوضح أيضاً أهداف الحملة وحدودها كما يلي:

«المواد الأساسية للتعليمات التي ستصدر للقائد هي: طرد الأمير سعود وأتباعه من المنطقة، وإذا ما أظهروا مقاومة فيجب عليه التصدي لهم، وعدم التعدي على البحرين، وعند انتهاء المهمة يقوم الإمام عبدالله

(١) BOA, İMM 1667.

[بن فيصل] بتعيين مدير على كل ناحية من نواحي القطيف والأحساء وقطر، وتُترك هناك سفينة وكتيبة من الجند»[1].

ولم يكن الوضع الذي تعيشه الدولة العثمانية في تلك الأيام مناسباً لخلق مشكلة جديدة مع الإنجليز، لهذا تصرف مدحت باشا والحكومة العثمانية بشكل حساس نسبيًّا مع هذا الموضوع.

أما الإنجليز فقد شعروا بالقلق عندما علموا بأمر تلك الحملة التي سيتم تنظيمها في مناطق الأحساء والقطيف وقطر وما حولها، فبدأوا يراقبون نشاطات مدحت باشا بواسطة قناصلهم في بغداد من ناحية، ويسعون لمعرفة أساس المشكلة بالنشاطات الدبلوماسية في استانبول من ناحية أخرى، أو بمعنى أصح كانوا شغوفين لمعرفة حدود تلك الحملة العسكرية، لهذا عقد إليوت السفير الإنجليزي في استانبول اجتماعاً مع الصدر الأعظم علي باشا في بداية شهر إبريل عام ١٨٧١م، وطلب منه معرفة حدود تلك الحملة العسكرية، فأخبره علي باشا بأنها لإخماد الثورة التي أشعلها الأمير سعود أخو الإمام عبدالله بن فيصل الذي عينته الحكومة العثمانية قائمقاما على نجد، وأخبره أيضاً بأنه لم يكن ممكناً رفض طلب المساعدة الذي ورد من الإمام عبدالله بن فيصل في هذا الشأن، وأضاف علي باشا أيضاً أن الحكومة لم تقف على شخص الإمام عبدالله فقط، بل كان قرارها هذا لحل الخلاف الواقع بين الأخوين. وعلى حد الادعاءات الإنجليزية فإن الصدر الأعظم علي باشا أخبر الإنجليز أثناء تلك المباحثات «بأن الحكومة العثمانية لم يكن لها حق على البحرين» إلا أنه لا توجد أي وثيقة مكتوبة عن هذا[2]، والواضح أن الإنجليز فسروا الإيضاحات الشفهية التي صرح بها علي باشا بأن الحملة

(١) الوثيقة السابقة.

(٢) خارجية نظاراتي، كويت مسألة سي، دار سعادت ١٣٣٤، ص ٤.

لن تمتد إلى البحرين - لعدم إفساد العلاقات مع الإنجليز في ذلك الوقت- على أن الحكومة العثمانية ليس لها أية حقوق عليها، ومن ثم كررت الحكومة العثمانية لدى لندن بشكل شفوي ومكتوب في أوقات لاحقة لذلك حقوقها على البحرين في كل مرة كان يتم فيها تناول الموضوع[١].

أخبرت الحكومة العثمانية في ١٩ إبريل ١٨٧١م الفريق نافذ باشا المرسل على رأس الحملة العسكرية بالأسس الرئيسية التي يجب اتباعها أثناء وبعد الحملة لتنفيذ مطالب مدحت باشا[٢]، وفي ٢٦ إبريل أرسلت لائحة تعليمات مفصلة بشكل أكبر، كانت مكونة من خمس عشرة مادة، وها هي الأمور المتعلقة بالبحرين وقطر منها:

«إذا فر الأمير سعود [ابن فيصل] منفرداً أو مع رجاله إلى البحرين فسيتم تعقبهم حتى الساحل فقط ولا يتم التقدم أكثر من ذلك، لأنه لم يكن مناسباً تخطي جزيرة البحرين كما أوضح في التعليمات الصادرة من قبل... وبعد انتهاء الحملة سيُغير لقب الإمام عبدالله بن فيصل من قائمقام إلى متصرف، ثم يختار الإمام عبدالله ثلاثة من الأشخاص ليتم تعيينهم قائمقاماً على نواحي القطيف والأحساء وقطر، ويُعين أيضاً مدير على النواحي الأصغر من النواحي المذكورة بدلا من المشايخ الذين يحكمونها، وإذا ما جلبت تلك المناصب الجديدة اضطرابات بين العرب، يتم إرجاء تلك المناصب لوقت أنسب، ويتم تعيين نائب على المذهب الحنبلي على نواحي الأحساء والقطيف وقطر، والرياض والقصيم إذا أمكن ذلك»[٣].

(١) المصدر السابق ص٤.

(٢) BOA, Ayniyat Defteri 851, s. 107-108.

(٣) BOA, İD 44002 Lef: 1.

وورد بنفس التعليمات أيضاً الإجراءات التي سيتم اتخاذها أثناء الحملة تجاه أي اضطراب محتمل الحدوث بين الأهالي بسبب الدعاية المغرضة أو الفهم الخاطئ، وهي على ما يلي:

«وقد يؤدي ذهاب الوحدات العسكرية إلى هناك إلى اضطراب بين الأهالي بسبب بنيتهم البدوية، لذا يجب اتخاذ الإجراءات اللازمة لإعاقة ذلك، فمن العادات المعروفة لدى القبائل والقبائل نشرهم الأخبار المغرضة كنشر أخبار بأن القوة العسكرية ستجبي منهم الضرائب والرسوم، وستأخذ منهم الأفراد لتلحقهم بالعسكرية، ولذا يجب إفهامهم بأن هدف الدولة ليس تحصيل أموال الأهالي لصالح المشايخ أو رؤساء القبائل، بل هو حماية الحقوق الملكية للدولة العثمانية، وحماية الرعايا العثمانيين المخلصين، وأنه لن يتم فرض أي رسوم أو جمارك جديدة في الوقت الحالي، ولكن سيتم جمع الزكاة الشرعية من الأهالي كل على حسب استطاعته لتصرف تلك الأموال في المناطق التي يعيشون فيها، ويتم إقناعهم بأنه لن يُطلب منهم أي أموال غير ذلك»[١].

وبنفس تلك التعليمات أيضاً وردت أوامر للمرة الثانية بخصوص السياسة التي يجب اتباعها بخصوص قطر:

«من الواضح من الميل الذي أظهره أهالي البحرين الآن أنهم سيظهرون تبعيتهم للدولة، وأنهم سيطلبون حمايتها وذلك بعد التأكد من ترك مجموعة من الجند في المنطقة (بعد الحملة)، وكما شرحنا سالفاً فإن السيطرة على هذا المكان ستؤدي إلى ظهور المشاكل، وفي حالة فرار الأمير سعود ورجاله إلى البحرين واحتمائهم بها، يجب التعامل بحذر مع هذا الأمر، حيث يُعلن عفو عام عنه ليكون هناك ضمان بإمكانية خروجه من هناك بشكل مناسب وذلك حتى لا يكون ابن سعود سبباً في حدوث

(١) الوثيقة السابقة.

انقسام بين أهالي البحرين، ولضمان طلب الأهالي القاطنين في جزيرة البحرين حماية الدولة العثمانية لهم يجب اتخاذ بعض الإجراءات السرية التي تضمن قيامهم بكتابة عرائض مجمعة وإرسالهم ممثلين من جانبهم ولجوءهم إلى القوة العسكرية العثمانية لطلب الحماية منهم، ولتنفيذ تلك الأفكار يجب تعيين حمدي باشا وهو أحد قادة الفرقة العسكرية المرسلة لخبرته الجيدة بالسياسة الأجنبية هناك، لذا يجب تنفيذ الإجراءات التي سيتم اتخاذها في تلك المشكلة الحساسة بشكل لا يعطي فرصة لظهور شكوى من الأجانب»[١].

وبالرغم من أن الحكومة العثمانية كانت تشعر برغبة في مد الحملة العسكرية إلى البحرين لو أمكن لها ذلك، إلا أنها وجدت من الأفضل والأنسب لمصالحها الحفاظ على الأوضاع الحالية في الوضع الراهن، وبالرغم من ذلك لم تتورع عن الذهاب حتى سواحل البحرين لتعقب الأمير سعود، ويتضح من ذلك أن أهداف الحملة وحدودها كانت تشمل كل منطقة الأحساء والقطيف ودارين وزخنونية وقطر ما عدا البحرين.

خرجت الجنود العثمانية المرسلة لناحيتي القطيف والأحساء بقيادة نافذ باشا في أواسط شهر مايو عام ١٨٧١م، وفي ٥ يونيو من نفس العام تمكنت من السيطرة على كافة المناطق التي كان يسيطر عليها الأمير سعود ابن فيصل منذ فترة، ورفعت الراية العثمانية عليها، وفي ٧ يونيو أرسل نافذ باشا برقية لمدحت باشا شرح له فيه أوضاع وتحركات الحملة العسكرية، وبعد أن أخبره بأن كل شيء يسير كما يريد تماماً، أعطى له تلك المعلومات عن البحرين:

«علمنا ذات يوم أن جاسوساً أُرسل من ناحية البحرين لمعرفة هل سيذهب الجيش إلى البحرين أم لا؟ فقبضنا عليه، وسألناه بعض الأسئلة

(١) نفس الوثيقة.

بعد ما أعطيناه الأمان، فذكر لنا أن كل أهالي البحرين ما عدا الشيخ عيسى شيخ البحرين وبعض الرؤساء الآخرين يريدون أن يكونوا تابعين للدولة العثمانية، ولكنهم لا يستطيعون الإفصاح بذلك بسبب خوفهم، ولأنني أرغب في عمل محاولة لجلبهم لنا بشكل جيد دون أن نضر بالسياسة فسأعرض أفكاري المناسبة في هذا الأمر في وقت لاحق»[١].

قام مدحت باشا بإرسال تقرير للصدارة في ٢٢ يوليو ١٨٧١م يخبرها فيه بالأوضاع الأخيرة للحركة العسكرية والمعلومات التي حصل عليها من نافذ باشا، وذكر فيه أيضاً أن أحد الأمور الرئيسية التي تخوفه من هذا الأمر هو احتمال ظهور مقاومة فعلية من الإنجليز، وقدم تلك المعلومات:

«أرسل الإنجليز ثلاث سفن بقيادة الكولونيل بيلي الذي كان يقيم في ميناء بوشهر ويشرف على شؤون سواحل نجد وعُمان ومسقط، ورست تلك السفن بين البحرين والقطيف، وقد اهتممنا بهذا الأمر كثيراً وأعطيناهم الضمانات الكافية في المباحثات التي تمت بناء على الإيضاحات التي طلبتها حكومة الهند الإنجليزية بواسطة قنصلها في بغداد، لأن النقطة التي كانت تهمهم في ذلك هي الهجوم على القبائل الموجودة في نواحي البحرين وعُمان»[٢].

أوضح مدحت باشا أنه أعطى الضمانات الكافية للإنجليز، وأنه بذلك منع الخطر المتوقع من جانبهم، وقد لفت مدحت باشا الانتباه في تقريره أيضاً إلى تلك الخصائص التالية معتمداً فيها على المعلومات التي أعطاها له نافذ باشا قائد الحركة العسكرية:

«لقد تحدث نافذ باشا في أحد خطاباته التي أرسلها عن بعض

(١) BOA, İD 44196 Lef: 9.

(٢) BOA, İD 44196 Lef: 1.

المساعي بخصوص وضع البحرين، وطالما أن الإنجليز يولون مشكلة البحرين هذه الأهمية الكبرى، فأغلب الظن أنهم سيتخذونها حجة لخلق مشكلة، وحتى لو طلب الأهالي الحماية من الفرقة العسكرية، فهناك زعم وجود اتفاق بين شيخهم عيسى والإنجليز، وحتى لو كان الشيخ عيسى مع الأهالي فهناك احتمال بأن يقوم الإنجليز بحركة ضده وإذا اتفق مع الإنجليز فهناك احتمال أن يقوم الأهالي بحركة ضده، فتأثيرات المشكلة التي ستظهر هناك قد تؤدي إلى توقف جهودنا التي قمنا بها في هذا الجانب»[١].

وبعد توضيحات مدحت باشا السالفة أخبر بأنه قد أعطى التعليمات التالية لنافذ باشا:

«. . . لا يُتخذ أي إجراء شفهي أو فعلي بخصوص مشكلة البحرين، ولو ذهب بعض الأهالي إلى الفرقة العسكرية لطلب الحماية، فلا بد من تأخيرهم حتى تنتهي الاتفاقيات المنعقدة بين الشيخ عيسى والإنجليز»[٢].

أما نافذ باشا الذي اتخذ الإجراءات اللازمة في القطيف وما حولها فبدأ يعد الاستعدادات للذهاب للأحساء وقطر، وكتب رسالة لمدحت باشا يسأله فيها عن رأيه في موضوع قطر، وأخطر مدحت باشا الصدارة بملخص للتطورات الأخيرة في رسالة أرسلها في ٢ يوليو ١٨٧١م:

«أوضح الفريق نافذ باشا في الخطابات التي أرسلها لنا أنه ينوي الذهاب إلى قطر بعد أن تمكن من بسط سيطرته على نواحي الأحساء بأكملها، وبالرغم من أن قطر من الأماكن التابعة لنجد، إلا أن المعلومات المخابراتية التي حصلنا عليها تؤكد على أن الأجانب (الإنجليز) سيدّعون أنها مستقلة وتابعة للبحرين لقربها منها، ولهذا يجب

---

(١) BOA, İD 44196 Lef: 1.

(٢) الوثيقة السابقة.

التخلي عن الذهاب إلى قطر بشكل مباشر بل يجب أولاً جلب أهلها وإعطاؤهم الضمانات اللازمة، كما يجب إقناع مشايخ البحرين القدامى المقيمين بها بأن يكونوا تحت إدارة الدولة العثمانية، وبعد تأمين مسألة رجوع أهالي قطر للدولة لن تكون هناك أي حجة أو وسيلة لشكواهم للإنجليز من ذهابنا إلى هناك»[١].

كما أضاف مدحت باشا بأنه أخبر نافذ باشا بعدم التعجل في هذا الأمر ومراعاة الأمور سالفة الذكر، وضرورة تأخير هذا الأمر حتى وقت آخر مناسب لأن مشايخ القبائل الموجودة في قطر سيظهرون رغبة في الهجوم على البحرين بعد السيطرة على قطر[٢].

ويُفهم من المراسلات التي تمت مع استانبول أن تلك التعليمات طبقت كما هي، فقد أخبر نافذ باشا الذي أعد العدة للتحرك إلى الأحساء في نهاية شهر يونيو عام ١٨٧١م بأن مشايخ البحرين القدامى اللاجئين إلى قطر قد أتوا إلى القطيف مع مجموعة من رجالهم ليشتركوا في الحملة العسكرية[٣]، ويؤيد هذا المراسلة التي تمت في ٢٤ يوليو ١٨٧١م بين الصدارة وولاية بغداد، كما أخبر بأن الشيخ محمد بن ناصر أحد مشايخ البحرين القدامى ذهب إلى الأحساء مع الجيش العثماني[٤].

وسيكون من المناسب الآن الحديث عن واقعة تُظهر أن مخاوف مدحت باشا من احتمال مقاومة الإنجليز للحملة كانت في محلها، ففي أثناء تحرك نافذ باشا بالحملة نشرت جريدة الزوراء الصادرة في بغداد في بدايات شهر يوليو تقريباً أن جزيرة البحرين والمناطق الموجود بها بعض

---

(١) نفس الوثيقة.

(٢) نفس الوثيقة.

(٣) نُشر هذا التقرير لنافذ باشا في جريدة الزوراء بتاريخ ٤ يوليو ١٨٧١م. BOA, İD 44142 Lef: 2.

(٤) BOA, Ayniyat Defteri 851, s. 117.

مشايخ العربان الذين عقدوا اتفاقيات مع الإنجليز تابعة لنجد، ولفت هذا الخبر انتباه حكومة الهند الإنجليزية، مما جعلها تطلب تفسيراً من الخارجية العثمانية، فأرسل الباب العالي أمراً لمدحت باشا أخبر فيه بعدم تجاوز الحدود الموضحة لحملة نجد العسكرية وعدم كتابة أي شيء في جريدة الزوراء سوى قرارات وأهداف الدولة فقط، وبناء عليه قدم مدحت باشا لائحة لمقام الصدارة أورد فيها هذا التقييم بخصوص جزيرة البحرين وأهداف الحملة العسكرية:

«إن جزيرة البحرين من الأماكن التابعة لنجد منذ أمد بعيد كما هو معلوم لمقامكم العالي، وفي حين أن منطقتي الأحساء والقطيف تدخلان تحت إدارة الدولة بشكل مباشر فإن قطر والأحساء والبحرين (تدخل تحت نفس الإدارة)، وبمرور الوقت أصبحت بعض الأماكن في شبه الجزيرة العربية تحت سيطرة بعض المشايخ ورؤساء القبائل المعروفين باسم الأئمة، وبنفس الشكل أصبحت البحرين أيضاً تحت إدارة بعض المشايخ المشابهين لهم، وبسبب ظلم مشايخ نجد طلب مشايخ البحرين الاستقلال عنهم، أو أن يصبحوا تحت سيطرة إدارة أخرى، وبذلك أخذت إدارة البحرين شكلاً آخر، أما الادعاءات الإنجليزية فتذكر أن البحرين انسلخت من إدارتها القديمة عندما أخذت سواحل مسقط وعُمان من أيدي البرتغاليين قبل ٢٠٠ عام، ومنذ ذلك الوقت والبحرين كانت تتبع إيران أحياناً، وتستقل أحياناً أخرى، أما في الوقت الحالي فهي غير تابعة لأحد، ويزعم الإيرانيون أن هذه المنطقة أي البحرين كانت جزءاً من الأراضي الإيرانية منذ عهد نوح عليه السلام، لذا فلهم حق السيطرة عليها، وباختصار عاشت هذه المنطقة حالة من الاضطراب وكلما مر الوقت عليها وهي على هذه الحالة ازداد الأمر صعوبة وتعقيداً حتى وصلت إلى هذا الوضع الحالي، ولما كان من الضروري سوق الجند لحل مشكلة نجد كان من الطبيعي أيضاً بالنسبة قائمقامية نجد أو بالنسبة

لمشايخ قطر أن تُحل مشكلة البحرين لأنها هدف أساسي لهم، إلا أنه لم يكن من المناسب خلط مشكلة البحرين بمشكلة نجد لأن وضع البحرين غير مستقر، كما أن هدف هذه الحملة العسكرية المرسلة إلى نجد كان محدداً بطرد الأمير سعود بن فيصل وأعوانه من الأحساء والقطيف وقطر والأماكن التابعة لهم، وإحكام السيطرة على تلك الأماكن حتى لا تتكرر مثل تلك المساوئ مرة أخرى، وكانت التعليمات التي أرسلتها الصدارة تؤكد على ذلك، فقد أرسلت الصدارة عدة مرات لنافذ باشا قائد تلك الحملة العسكرية بعدم التدخل أساساً في البحرين وكل الأماكن الخارجة عن نجد والأحساء والقطيف وقطر والأماكن التابعة لها، وكل التحركات العسكرية التي تمت حتى اليوم كانت داخل هذه الدائرة ولم تتعدَّاها»[1].

وبعدما لخص مدحت باشا الموضوع على هذا النحو ظهرت ردود الفعل الإنجليزية في هذا الأمر على النحو التالي:

«إن ما نشرته جريدة الزوراء عن تبعية البحرين لنجد ليس خطأ أو بلا أساس طبقاً لدعوانا، لأننا نقول إن البحرين ملكٌ لنا، والإيرانيون يقولون بأنها ملكٌ لهم، والإنجليز يزعمون بأنها ملكٌ للأئمة الذين عقدوا معهم اتفاقاً، ولو فرض أن ما نشرته الجريدة غير صحيح فيجب عدم الاهتمام به لأن جريدة الولاية لا تعدّ جريدة رسمية لكل الدولة العثمانية، هذا من ناحية، من ناحية أخرى يجب العلم بأن تحرك القوة العسكرية كان بموجب الأوامر والتعليمات الصادرة من الدولة، وقد أعطيت ضمانات شفوية وتحريرية كافية للقنصل الإنجليزي في بغداد بأن الحملة لن تتعدى نجداً إلى البحرين، ولأن الأمور تسير على هذا الشكل فلا داعي للمخاوف مما نشرته الجريدة؛ لأنها ليست بالقوة الكافية للإخلال بتحركات الحملة العسكرية، وكان هذا كله كافياً لإزالة الشبهات

(١) الديوان الأميري، ملف رقم ٨٥١، ص ١١٧.

الموجودة لدى السفارة الإنجليزية، من ناحية أخرى ورد في أحد بنود التعليمات التي سُلمت للسيد بيراني (رئيس مترجمي السفارة الإنجليزية باستانبول) والتي أُرسلت لنا صورة منها، أنه لو تم التدخل لدى المشايخ ورؤساء العرب البدو والأهالي الذين يريدون البقاء خارج منطقة نجد نظراً لأن حدودها غير معلومة فإن هذا سيؤدي إلى ظهور بعض العوائق.

وقد تولدت هذه الأفكار من احتمال وجود نية لدى الجنود العثمانيين بأنهم سيعملون على إجبار الأهالي على الطاعة بعد القيام بضبط إدارة ناحيتي الأحساء وقطر، وكانت تلك الأفكار كلها نابعة من مخاوف الكولونيل بيلي الذي كان يشرف على شؤون تلك المناطق منذ فترة طويلة، ولم تكن هناك نية لإجبار الأهالي والقبائل ومشايخ البدو الموجودين خارج منطقة نجد على الطاعة، بل على العكس تماماً كانوا يأتون برغبتهم أو يرسلون أخباراً من عندهم بأنهم يريدون الحماية والمساعدة، ولكنهم في الوقت نفسه كانوا يفضلون سياسة الصمت ولم يُظهروا قبولاً أو معارضة بالنسبة لإرسال القوة العسكرية، حتى أهالي عُمان بالرغم من أنهم طردوا رجال الأمير سعود من هناك، وطلبوا الحماية من الدولة، إلا أنهم أيضاً استخدموا سياسة الصمت، وتجنبهم إرسال الجند إلى هناك دليلٌ على ذلك»[١].

وقد شرح مدحت باشا بتلك الإفادات التالية أنه لم يكتف بكل هذا بل أظهر جهوداً وتضحيات كبيرة للحفاظ على وضع الدولة العثمانية في تلك المنطقة:

«. . . إنني من عبيد الدولة الذين يسعون لحمايتها ويعرفون حقيقة اتفاقهم مع الإنجليز وإخلاصهم، ولهذا فقد تجنبت كل الأمور التي يمكن أن تؤدي إلى شكوى الإنجليز، وقمت بتضحيات كبيرة في سبيل هذا

(١) الوثيقة السابقة.

الأمر، من تلك التضحيات: فعندما كانت سفينتنا بغداد راسية في الميناء مع سفينة شركة ليونتش (Lynch) الإنجليزية قبل ستة أشهر حدث نزاع بسبب مشكلة بسيطة، فدخل قبطان شركة ليونتش وبحارته إلى سفينتنا، وتم تهريبهم، وبالرغم من أن هذا التصرف غير اللائق يمثل مشكلة كبيرة، إلا أنني قمت بالتخابر مع القنصل الإنجليزي في المشكلة - وذلك لإخفاء مشاكلنا مع الإنجليز أمام العالم الخارجي - فاعتذر القنصل وطوينا الموضوع على ذلك، وأيضا عندما كانت الفرقة العسكرية على وشك التحرك إلى نجد من منطقة الفاو مرت من أمام مكتب التلغراف الموجود هناك، فخرج أحد موظفي الإنجليز من مكتب التلغراف وضرب الجنود المارين من الطريق بالعصا التي في يده برغم وجود القادة والضباط معهم، فتسبب هذا في اشتعال الغضب بين كل الجند، وبالرغم من هذا هدّأ القادة من روعهم، وتمّ التخابر مع القنصلية وإدارة حكومة الهند الإنجليزية، وسُعي إلى حل تلك المشكلة بشكل وديّ شريطة عدم ظهور مثل هذا الأمر مرة أخرى، ومسألة أخرى كانت تتعلق بشؤون نجد، حيث تم استئجار سفينة تحمل الراية الإنجليزية نظراً لأن سفننا التي كانت مخصصة لنقل المهمات والمستلزمات التي جمعناها في البصرة كانت غير كافية، وقمنا بتحميل المهمات والمستلزمات والجنود على هذه السفينة لمرة ثانية وأمرنا بتحركها تحت قيادة ياور خاص، إلا أنها عندما وصلت ميناء بوشهر استوقفتها السفن الإنجليزية بأمر من الكولونيل بيلي، وبالرغم من أن إنجلترا لم توافق على هذا التصرف، الذي هو ضد مصالح الدولة العثمانية في نفس الوقت، فلم نُصعد الأمر حتى لا نشعر الآخرين بأن هناك خلافاً بين موظفي الدولتين وحتى نضغط على موظفي الإنجليز، واكتفينا بذهاب السفينة المذكورة إلى القطيف».

وبعدما شرح مدحت باشا كل تلك الأمور، أوصى باتباع الطريق الوسط، واقترح تلك المقترحات السياسية التالية:

«إن كل موقف من هذه المواقف التي ذكرناها والتضحية التي تصرفنا بها تجاه الإنجليز بمثابة الدليل على الاعتدال، وقد ثبت كل ما قلناه عن نجد، ويجب أن تُخبر إدارة الهند بشكل صادق ونية طيبة بكل المحاولات والأفكار التي ارتبطت بالقرار بخصوص نجد، كما يجب عليها التنبيه على الكولونيل بيلي الموجود بخليج البصرة منذ فترة طويلة والذي يتصرف بناء على رأيه الشخصي، بألا يعامل موظفي الدولة العثمانية بعداء لأنهم تابعون لدولة حليفة وصديقة لإنجلترا، ويجب أن يُظهر كل من الطرفين الإخلاص والتعاون مع بعضهما البعض في كل الشؤون التي تتفق مع مصالح الدولتين، ونأمل ألا تظهر مثل تلك الأوضاع المحزنة مرة أخرى، وألا نعطي الفرصة للشكاوى التي تنبع من بعض الأوهام والأفكار»[١].

في ظل هذه الحرب النفسية التي كانت قائمة بين موظفي الدولة العثمانية وموظفي إنجلترا في خليج البصرة[٢] تم الاستيلاء على العقير والهفوف في أواسط شهر يوليو، وكان الدور على قطر، وقد أمّن الجيش العثماني ذهابه إلى قطر بفضل المحادثات التي تمت مع شيخها بواسطة عبدالله الصباح قائمقام الكويت، وقد شرحت جريدة الزوراء هذه الحادثة في عددها الصادر في ٢٨ ديسمبر ١٨٧١م كما يلي:

«قدم الشيخ قاسم بن ثاني شيخ قطر التي كانت قطعة من الأحساء

---

(١) نفس الوثيقة.

(٢) مما لا شك فيه أن مشكلة البحرين لم تُحلّ بهذا الشكل، فقد حرصت الدولة العثمانية على أن تقف بعيدة عن البحرين أثناء الحملة العسكرية، مثلما تصرفت باعتدال تجاه الإنجليز، وبالرغم من ذلك كررت الدولة العثمانية أكثر من مرة وبشكل رسمي أمام السلطات الإنجليزية المختلفة أن البحرين قطعة من نجد، وقد تم تبادل الرسائل بين الحكومتين في هذا الشأن، إلا أنه لم يتم التوصل إلى نتيجة، الباب العالي، نظارة الخارجية، مسألة جزر البحرين، استانبول ١٣٣٤، ص ٤-٥.

رسالة إلى قائد الفرقة العسكرية أخبره فيها بأنهم يريدون الاستفادة من نعمة العدالة العثمانية، لذا فقد أرسل قائد الفرقة العسكرية لقطر أربع رايات عثمانية لتعلق على الأماكن اللازمة»[١].

وبعد إتمام الحركة العسكرية ذهب مدحت باشا إلى الأحساء لدراسة الأوضاع الأخيرة على الطبيعة، وقدم تقريراً مفصلاً للصدارة شرح فيه أن الرايات العثمانية عُلقت على قطر، وقد أرسلت الجنود إلى هناك، يقول في ذلك:

«... المكان المسمى قطر الواقع شرق الأحساء هو عبارة عن قطعة ممتدة نحو البحر بين البحرين وعُمان، وبالرغم من زيادة عدد سكانها نسبيًّا إلا أنه لا توجد بها مساحات زراعية كالقطيف والأحساء بسبب تربتها الصخرية وندرة المياه بها، ولأهلها ما يزيد عن ألف سفينة وقارب وأنهم جميعاً يشتغلون بصيد الأسماك واللؤلؤ، وقد ورد في التعليمات المقدمة للقائد ضرورة السيطرة عليها بعد الاستيلاء على الأحساء والقطيف لأنها من الأماكن التابعة للأحساء، ولأن الشيخ محمد بن ثاني حاكم وشيخ قطر قد طعن في السن فقد ترك المشيخة وأمور الإدارة لابنه قاسم، وبناء على الطلب الوارد منهما أرسل القائد (نافذ باشا) أربع رايات عثمانية وعلقت على المباني الرسمية والأماكن اللازمة...»[٢].

ويشرح مدحت باشا رد الفعل الذي أظهره الإنجليز تجاه رفع الراية العثمانية في قطر بقوله:

«...كان موظفو الإنجليز المعينون من قبل حكومة الهند منذ فترة طويلة ينظرون للبحرين على أنها حكومة مستقلة فزعموا أنهم هم

---

(١) زوراء، كانون الأول ١٢٨٧، (٢٨ - ١٢- ١٨٧١).

(٢) BOA, İD 44939.

أصحابها، وبدأوا يفرضون عليها الحماية بمرور الوقت، وصبغوا منطقتي عُمان ومسقط بنفس الصبغة، وبالرغم من أنهم لم يقولوا أي شيء عن قطر الواقعة بينهما إلا أنهم بدأوا يحصلون ضرائب من قطر تقدر بتسعة آلاف ريال من أجل الشيخ عيسى الذي عينوه شيخاً على البحرين منذ عدة سنوات، وقد ذهبت سفينة إنجليزية إلى قطر للمطالبة بهذا المبلغ كما هو معتاد، فأظهر لهم شيخ قطر الراية العثمانية وقال لهم «إننا تحت هذه الراية، وطالما أنها هنا فلن نعترف بسواها» وبعد هذا قفلت السفينة الإنجليزية خائبة خاسرة[١].

وقد لفت مدحت باشا الانتباه بهذا إلى أن الإنجليز استفادوا من النزاعات الداخلية بين الأسرة الحاكمة في البحرين وقاموا بتعيين الشيخ عيسى حاكماً عليها، ويُفهم أن الإمام عبدالله بن فيصل لم يهتم بأمر قطر وما حولها نظراً لسيطرة أخيه الأمير سعود على الطرق الذاهبة إليها في النزاعات التي دارت بينهما، من ناحية أخرى كانت المساعدات التي يتلقاها الأمير سعود من الإنجليز قد جعلتهم يتصرفون بحرية في تلك الأماكن التابعة لنجد، واستفاد الإنجليز من تلك التطورات فأعاقوا دفع الضريبة التي كانت تدفعها البحرين لنجد، وبدأوا يحصلون الأموال إجباريًّا من قطر باسم البحرين، ولكن بوصول الدولة العثمانية للمنطقة ألغيت هذه الضريبة التي كانت قطر تدفعها للبحرين.

وكان لهذا التصرف الذي قام به الإنجليز بعد رفع الراية العثمانية على المنطقة رد فعل عند مدحت باشا حيث طلب تفسيراً رسمياً ومكتوباً من القنصلية الإنجليزية في بغداد، فقام القنصل الإنجليزي بمراجعة حكومة الهند الإنجليزية في هذا الأمر، وأرسل ردًّا لمدحت باشا ذكر فيه «أن تدخل الموظفين الإنجليزيين في قطر وطلبهم الأموال منها ليس له

(١) الوثيقة السابقة.

أساس» وأنكر المسألة[١].

وأوضح مدحت باشا أنه لم يبق لإنجلترا أية علاقات بقطر بعد تلك الحادثة، وذكر في تقريره ضرورة إرسال الجند إلى قطر:

«إن تحريض الأمير سعود بن فيصل والثوار الآخرين الذين يتصرفون ضد الحكومة وما يحتاجون إليه من طعام وذخيرة ومدد تأتي من قبل البحرين، حيث يتم نقلها من الجزيرة إلى سواحل قطر بسبب ضيق المسافة بين قطر والبحرين للغاية، وقد انهزم الأمير سعود بن فيصل وحلفاؤه من مشايخ العجمان وآل مرة في الحرب الأخيرة، ومن بقي منهم صحيحاً ذهب إلى البحرين لتوفير المستلزمات والمهمات اللازمة لهم، ثم اتجهوا إلى قطر للإغارة على مشايخها الذين أظهروا إطاعتهم وتبعيتهم للحكومة العثمانية، واغتصبوا أموال ودواب أهالي قطر، كما قطعوا مياهها، حقيقة إن أهالي قطر كان لديهم من القوة ما يكفي ليس لضرب هؤلاء الثوار فحسب، بل كان لديهم ما يكفي لضرب وتأديب البحرين نفسها، ولكنهم تخلوا عن هذا لوجود صلات قرابة معهم من خلال الزواج فاضطروا للميل لهم، وعندما علم الشيخ قاسم بن ثاني حاكم قطر ووالده الشيخ محمد بذلك هرعا إلى الدولة العثمانية يطلبان منها إرسال الجند إليهما لمساعدتهما. . . ، فأُرسل لهم كتيبة كاملة العدة من الجند الموجودين بالأحساء تحت قيادة المُقَدم عمر بك على متن السفينة آسور والفرقاطة إسكندرية، وصدرت تعليمات خاصة لعمر بك بهذه المهمة»[٢].

ويُفهم من الإفادات الأخيرة أن الأمير سعود بن فيصل وأعوانه من قبيلتي آل مرة والعجمان قد فروا هاربين إلى قطر بعدما تمكنت الفرقة

(١) نفس الوثيقة.

(٢) نفس الوثيقة.

العسكرية من السيطرة على الأحساء وما حولها، ولأن قاسم بن ثاني ووالده محمد بن ثاني كانا يخشيان حدوث مواجهة معهم في قطر طلبا من الدولة العثمانية إرسال الجند لهم، فأرسل لهم مدحت باشا المُقدم عمر بك على رأس كتيبة من جنود الطليعة الثانية على متن الفرقاطة الإسكندرية والسفينة آسور، وبذلك يكون وصول أول جندي عثماني إلى قطر في شهر ديسمبر عام ١٨٧١م. وعندما وصل المُقَدم عمر بك إلى قطر كتب أول تقرير له عن المنطقة، ونُشر هذا التقرير في جريدة الزوراء بتاريخ ٢٣ يناير ١٨٧٢م، وقد قيّم عمر بك قطر في تقريره على أنها (قضاء)[1]، وأوضح أن مهمته لم تقتصر على اتخاذ التدابير العسكرية فقط، بل كانت أيضاً تشمل التنظيمات الإدارية هناك.

وبانتهاء الحملة العسكرية الموجهة لنواحي الأحساء والقطيف وقطر بنجاح قرر مدحت باشا الذهاب الأحساء، فخرج من بغداد في ٢٨ أكتوبر ١٨٧١م، ومر مدحت باشا في طريقه بموانىء الكويت ورأس تنورة والقطيف والدمام والعقير الذي يعد ميناء الأحساء حتى وصل إلى الهفوف مركز الأحساء في الأسبوع الأخير من شهر نوفمبر، وقام بعمل سلسلة من التنظيمات الإدارية في كل تلك الأماكن التي مر بها، وعندما وصل الهفوف أمر ببدء التنظيمات الإدارية في مناطق الأحساء والقطيف وقطر ونجد، حيث وحّد الأحساء والقطيف وقطر ونجد تحت اسم «متصرفية نجد» (لواء نجد)، وشرح الباشا التنظيمات الإدارية التي قام بها في المنطقة في التقارير المفصلة التي أرسلها لمقام الصدارة في ٣ يناير ١٨٧٢م، حيث تم تأسيس سنجق نجد (الأحساء)، واعتبرت كل واحدة من القطيف وقطر والهفوف والمبرز بمثابة القضاء، وعُين نافذ باشا قائد الفرقة العسكرية متصرفاً على اللواء، كما تم تعيين الموظفين على

(١) زوراء، كانون الثاني ١٢٨٧، ٢٣-١- ١٢٧٢.

الأقضية المذكورة والوحدات الإدارية الأخرى، وشرح في تقاريره أن التنظيمات التي جرت في قطر كانت على هذا النحو:

«... **أما قطر التي تعد أحد الأقضية الأربعة المذكورة فقد تم تعيين الشيخ قاسم بن ثاني شيخ قطر الحالي قائمقاماً عليها بلا راتب نظراً لعدم وجود أي دخل لقطر في الوقت الحالي...**»[1].

وقد أعد مدحت باشا لائحة تعليمات توضح البنية الإدارية والمالية للواء نجد، وتركها للموظفين، وأرسل صورة منها لاستانبول في ٣ يناير ١٨٧٢م، كانت تلك اللائحة تتكون من عشر مواد توضح بنية أول تشكيل للواء، وكان المتعلق بقطر منها مادتين فقط هما:

«**المادة الأولى**: يتم تشكيل لواء باسم «لواء نجد «يتكون من مناطق الأحساء (الهفوف) والقطيف وقطر ومنطقة نجد (الرياض والقصيم وغيرها)، وستكون قصبة الهفوف مركز اللواء، ويتم تعيين محاسب بلقب مدير بيت المال على الهفوف، كما يتم تعيين معاون للمتصرف ونائبٍ له، ومدير لمجلس الإدارة وآخر لمجلس تمييز الحقوق وعددٍ كافٍ من الكتّاب والمستخدمين، أما الإدارة الملكية والمالية للنواحي الداخلية في نجد فسيتم تنظيمها بالترتيب عندما يحين دورها، إلا أن الهفوف وقطر والمبرز والقطيف حاليًّا تُعد كل واحدة منها إلى قضاء، ولأن الهفوف ستكون مركز اللواء فسيتم تنظيم موظفيها على الشكل المذكور سالفاً، وستُحال إدارة قطر إلى شيخها»[2].

المادة الثانية: بالنسبة للضرائب التي سيتم تحصيلها من الأهالي فهي ضرائب صغيرة عبارة عن العشر الشرعي المعتاد جمعه عن واردات الأماكن الموجودة داخل اللواء ومحاصيل البساتين والمزارع والأملاك

(١) BOA, İD 44930.

(٢) الوثيقة السابقة.

الموجودة في يد أصحابها والزكاة المشروعة التي تحصل عن الإبل والأغنام من الأهالي الرحّل أو من الحضر ومحاصيل الأراضي والأملاك الخاصة بالدولة بالإضافة إلى بعض الضرائب البسيطة، ولن يُحصل باسم الدولة أي شيء آخر بخلاف المذكور»[١].

وكما سيتضح من المادتين المذكورتين سالفاً فإن الإدارة العثمانية تشكلت في قطر في نهايات عام ١٨٧١م، وأن شيخها قاسم بن ثاني عُين قائمقاماً عليها في نفس الوقت، كما تم إرسال كتيبة من الجند إلى هناك، وقد تعهدت الدولة بعدم تحصيل أية ضرائب من الأهالي سوى الزكاة الشرعية نظراً لعدم وجود دخل زراعي بها، وبهذه التعليمات المذكورة توجد أوامر تفصيلية عن أراضي وواردات الأقضية الأخرى لنجد، أما بالنسبة لقطر فقد أعفيت من كافة الضرائب الأخرى ما عدا الزكاة نظراً لعدم وجود أية موارد زراعية بها كما سلف ذكره، وهذا الوضع يتفق مع التعليمات التي أُعطيت لقائد الحملة العسكرية السالف ذكرها آنفا[٢].

وبالرغم من كل الجهود التي أظهرتها الدولة العثمانية لعدم إحداث مشكلة بينها وبين الإنجليز، إلا أنها لم تتورع عن القيام بالمحاولات التي تُظهر بها أنها لن تتخلى عن البحرين.

وبعد تثبيت حكم الدولة بشكل تام في الأحساء والقطيف وقطر، عزم مدحت باشا على الذهاب للبحرين في الرحلة التي قام بها في المنطقة، إلا أن الإنجليز أرسلوا أربع سفن حربية بقيادة الكولونيل بيلي

---

(١) نفس الوثيقة.

(٢) في الحقيقة لم يكن هذا الوضع خاصًا بقطر، لأن الدولة العثمانية كانت في بعض الأحيان لا تأخذ الضرائب الواجب أخذها قانوناً، وكانت تعفي الأهالي منها أو تتخلى عن ديونهم، على سبيل المثال «الضريبة الشخصية» التي أرادت الدولة تطبيقها في كل مدن الدولة لم تُطبق داخل متصرفية نجد، كما أنهم لم يطبقوا بها ضريبة التمتع.

لمراقبته، فتخلى مدحت باشا عن فكرة ذهابه للبحرين - وذلك لعدم إحداث مشكلة مع الإنجليز كما ذكرنا سالفاً - وأرسل مكانه عارف بك قائد بحرية البصرة[١]، وكان في إرسال عارف بك إلى البحرين وقيامه بمناورات واستكشافات في المنطقة بالفرقاطتين لبنان والإسكندرية رسالة للإنجليز بأن الدولة العثمانية لن تتخل عن البحرين، وبالرغم من معارضة الإنجليز لهذه الرحلة التي قام بها عارف بك إلا أنها أسفرت عن نتائج طيبة، فقد استقبله شيخ البحرين هو ومن معه استقبالاً حافلاً، وخصص شيخ البحرين مكاناً مناسباً لبناء مخزن للفحم للسفن العثمانية، وثمة نتيجة هامة أخرى من تلك الزيارة التي قام بها عارف بك إلى البحرين وهي إعلان الشيخ عيسى شيخ البحرين حياده تجاه المشاكل الموجودة بنجد.

٣- العلاقات بين الدولة العثمانية وأسرة آل ثاني

يُفهم من مجريات الأحداث السابقة أن الحملة العسكرية على نجد خرجت عن الحدود المقررة لها لأنها اتجهت إلى قطر التي تعد من السواحل النجدية (الأحساء)، ولأن الشيخ محمد بن ثاني وابنه قاسم بن ثاني انتبهوا لهذا الأمر وتصرفوا بذكاء ودعوا الجيش العثماني إلى الذهاب لقطر، لأن في هذا الأمر إنقاذ لهم من التسلط البحريني الذي بدأ يسعى للسيطرة عليهم بمساعدة الإنجليز مستفيدين في ذلك من الفجوة السياسية الموجودة بالمنطقة، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى ليظهروا أنهم أصحاب تقاليد راسخة، وأنهم نجحوا في أخذ مكان لهم في الإدارة التي شكلتها الحكومة العثمانية هناك، لذا قامت الحكومة العثمانية بتعيين أسرة آل ثاني حاكمة على قطر في نفس الوقت الذي كانت تعين فيه

---

(١) مدحت باشا، تبصرة العبرة، استانبول ١٣٢٥، ص ١١٩.

موظفين من الخارج على المناطق الأخرى من نجد، وحقيقة الأمر أن الأوضاع الفعلية كانت تستوجب هذا، لأنه لم يكن باستطاعة الحكومة تغيير البنية التقليدية لمنطقة لا تعرف عن الحكومة شيئاً، كما أنه استحالت السيطرة على قطر إلا ببنية تقليدية مشابهة للبنية التقليدية التي سعى الإنجليز للحفاظ عليها في البحرين، أو بتعبير آخر وجدت الدولة العثمانية أن المناسب لمصالحها أن تبسط نفوذها في قطر معتمدة في ذلك على أسرة آل ثاني كما فرض الإنجليز نفوذهم في البحرين معتمدين على الشيخ عيسى بن خليفة، ولو لم تطبق تلك السياسة لكان محتملاً تعيين المُقدم عمر بك قائد الطابور العسكري الذي ذهب لقطر قائمقاماً عليها، إلا أن الحكومة العثمانية وجدت أن تطبيق تلك السياسة أمر غير سليم، فقامت بتعيين قاسم بن ثاني قائمقاماً على قطر بدلاً من والده الشيخ محمد بن ثاني الحاكم التقليدي للمنطقة بسبب طعنه في السن لدرجة تجعله غير قادر على إدارة البلد، وبالرغم من الخطابات والرسائل التي كانت تأتي أحياناً من الموظفين الموجودين في نجد والبصرة ضد الشيخ قاسم بن ثاني، إلا أن الحكومة المركزية لم تعط تلك الرسائل أي اهتمام لأنها كانت تضع مسألة التوازن الإقليمي نصب عينيها، وكانت ترى في أسرة آل ثاني خير ممثل لها في قطر مهما كانت الظروف، وأغلب الظن أن قاسم بن ثاني انتبه لهذه السياسة التي اتبعتها الدولة معه، فلم يتورع عن القيام ببعض الحركات المستقلة ومعارضة بعض الإداريين الموجودين في المنطقة من حين لآخر.

انسحبت الوحدات العسكرية من المنطقة بعدما أسست التشكيلات في الأحساء وقطر وما حولها في بدايات عام ١٨٧٤م[1]، تاركة مجموعة من ضباط الشرطة لحفظ الأمن في المنطقة فقط، وكان هذا سبباً في

(١) BOA, İMM 2052.

تحرك الشيخ قاسم بن ثاني بحرية بالقوات المحلية التي عنده، كما أن هجوم الامام عبد الرحمن بن فيصل الذي كان سجيناً في بغداد بسبب الحركة التي قام بها ضد بزيع بن عريعر المعين متصرفاً للأحساء من عائلة بني خالد على الهفوف مركز الأحساء من البحرين قد أدى إلى زعزعة الاستقرار من جديد في المنطقة[1]، وأراد الشيخ عيسى شيخ البحرين أن يستفيد هو الآخر من تلك الأوضاع فحاول الاستيلاء على منطقة الزبارة التابعة لقطر بمساعدة الإنجليز، وقد نشرت جريدة الزوراء هذه الأحداث بالتفصيل في عددها الصادر في ٢٤ يناير ١٨٧٥م[2]، وقد قدمت نظارة الخارجية تقريراً للصدارة عن تلك الأحداث الأخيرة بتاريخ ١٠ مارس ١٨٧٥م جاء فيه ما يلي:

«إن لدولة إنجلترا آمالاً على جزيرة العرب، وتقوم باستمرار بتطوير مساعيها وسياستها من أجل تطبيق تلك الآمال، وتقوم بتضحيات كثيرة للحصول على نتيجة لأهدافها، وقد استخدمت شيخ البحرين كوسيلة لهذا، ولهذا السبب لم تتوقف قط عن تقديم كل أنواع المساعدات لتحريضه، فقام شيخ البحرين أولاً بتحريض قبيلة النعيم إحدى قبائل قطر وجعلهم يميلون له وذلك ليكونوا وسيلة للاستيلاء على قطر كلها بعد ذلك، ثم بعد ذلك أرسل مجموعة بقيادة الشيخ أحمد بن غانم وأحمد آل خليفة من مشايخ البحرين إلى منطقة الزبارة التابعة لقطر، وقام بترميم قلعة الزبارة التي كانت متهدمة وحاول إسكان قبيلة النعيم المذكورة بها، وكان هدفه من ذلك نشر الفتنة بين القبائل حتى يكون الأمر سهلاً عليه في احتلال قطر، ولما أرسل قائمقام قطر موظفيه لتحصيل الضرائب المفروضة على القبائل من قبيلة النعيم المذكورة

(١) BOA, ŞD 2149/40.

(٢) الزوراء، ١١ كانون الثاني ١٢٩٠، (٢٤ / ١/ ١٨٧٥).

رفضت، فأخطر لواء الأحساء بذلك، فقام لواء الأحساء بإرسال قبيلة بني هاجر بقيادة أميرها ناصر بن جبر[1] إلى قطر لينصح قبيلة النعيم المذكورة، ويُحصل منها الأموال المفروضة، ذهبت قبيلة بني هاجر مباشرة إلى الزبارة، وكتب الأمير ناصر رسالة إلى شيخ قبيلة النعيم وأرسلها مع أحد رجاله، فقام شيخ قبيلة النعيم بضرب الرجل الذي يحمل الرسالة وحبسه، ومزق الرسالة، وأخطر شيخ البحرين بالأوضاع، فقام شيخ البحرين بإرسال رسالة إلى حكومة الهند الإنجليزية يخبرها بأن قبيلة بني هاجر تقوم بالقرصنة في مياه عُمان، وتهجم على مراكب التجار وتخل بالأمن البحري هناك، فقام قبطان السفينة الحربية الإنجليزية الراسية في مياه البحرين بموجب الأمر الذي وصله بإرسال رسالة إلى لواء نجد وأخرى إلى قضاء قطر، يهددهم فيه بأنه سوف يضرب قبيلة بني هاجر لأنها أحدثت اضطرابات في المنطقة، وبخلاف السفينة الحربية التي معه أخذ ما يقرب من ٩٠ قارباً من قوارب البحرينيين بقيادة الشيخ أحمد أخي الشيخ عيسى وضرب منازل قبيلة بني هاجر بالمدافع، وقتل مجموعة من الناس الأبرياء، وحينئذ خرج البحرينيون من القوارب وظلوا يطاردون أفراد قبيلة بني هاجر على البر حوالي ست ساعات، وقتلوا معظمهم وجرحوا بعضهم، وبعد تلك الحادثة ذهب الشيخ أحمد أخو الشيخ عيسى شيخ البحرين إلى قطر مباشرة بالسفينة الحربية الإنجليزية، وكتب رسالة إلى الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني يقترح عليه الحضور إلى السفينة، فأرسل له الشيخ قاسم ردا شفهيًّا بأن قطر والأماكن التابعة لها من أملاك الدولة العثمانية، وأنه موظف رسمي بصفته قائمقاماً عليها، وإذا ما كان هناك أمر ما فعلى الشيخ أحمد الحضور إليه، فعادت السفينة

(١) أشار محمد جاويد محاسب نجد إلى تلك الحادثة في التقرير الذي أرسله للصدارة في أغسطس ١٨٧٥م، وأوضح أن ناصر بن جبر قد أُرسل على رأس قبيلة بني هاجر.
BOA, ŞD 2149/40.

المذكورة إلى البحرين[1].

بعد تلك الحادثة قامت الدولة العثمانية بإرسال الفرقاطة لبنان إلى المنطقة لعمل التحقيقات اللازمة من ناحية، والاحتجاج لدى إنجلترا بسبب هذا التصرف من ناحية أخرى، ولم يعترف مجلس العموم البريطاني بصحة الحادثة لعدم كفاية الأدلة، وبالرغم من أن هذا لم يسفر عن نتيجة إيجابية، إلا أن تلك التطورات أبرزت خاصتين هامتين الأولى: ظهور مطامع البحرين في منطقة الزبارة، الأخرى: إثبات الشيخ قاسم تبعيته للدولة العثمانية في كل وقت، أو بتعبير آخر إن الشيخ قاسم بن ثاني اكتسب ثقة الدولة بهذا الاختبار الذي نجح فيه خلال تلك الحادثة، وبهذا ضمن الشيخ قاسم المعاملة اللينة التي سيعامله بها مركز اللواء أو حتى الولاية في كل الأحداث التي ستظهر بعد ذلك، ولهذا داومت الدولة العثمانية على جعل أسرة آل ثاني بمثابة عنصر التوازن لها من أجل السيطرة على القبائل العربية البدوية من ناحية، والوقوف ضد رغبة الإنجليز في توسيع رقعة نفوذهم من ناحية أخرى، وذلك لأن أسرة آل ثاني كانت تذكر على الدوام أنها تابعة للدولة العثمانية بالرغم من السلبيات التي كانت موجودة بينهم وبين الموظفين العثمانيين الآخرين الموجودين في المنطقة، وبرغم مساعيه للاستقالة من منصب القائمقام من حين إلى آخر.

ولأن الدولة العثمانية قد استقرت في قطر فقد كانت تبذل كل جهودها لبسط نفوذها على البحرين، والإنجليز من ناحية أخرى يفعلون كل ما بوسعهم لمنع هذا، لأنهم كانوا يدركون أن وجود العثمانيين في قطر معناه تهديد البحرين، واتخذوا حوادث القرصنة حجة، وأمروا بعمل عدة هجمات على نواحي قطر المختلفة - ومنها ناحية الزبارة المذكورة سالفاً.

(١) الديوان الأميري، ملف رقم ٩/ ٥ -٨، ص ١٢٦ - ١٢٧.

الحقيقة أن كون بعض القبائل التي اشتهرت بقطع الطريق والقرصنة، وقبيلة بني هاجر المليئة بمشاعر الانتقام تجاه البحرين من القبائل التابعة لقطر إنما كان سبباً في حدوث مثل تلك الإضرابات في المنطقة، وبالرغم من أن قاسم آل ثاني لم يكن الشيخ المباشر لتلك القبائل إلا أنه أغمض عينيه عن تلك التعديات التي قاموا بها على البحرين وما حولها، وهو ما أعطى الفرصة للاعتراض الإنجليزي بشكل دائم، وعلى سبيل المثال لفت عبدالله باشا والي البصرة الانتباه لبعض النقاط الهامة في الخطاب الذي أرسله إلى لواء نجد بتاريخ ١٠ إبريل ١٨٧٩م:

«وصلتنا رسالة من القنصلية الإنجليزية بخصوص حركات النهب والهجوم الذي قام به أفراد قبيلة بني هاجر على سفن أهالي البحرين، وقد أخبرناكم مثلما أخبرنا قائمقام القطيف بما يجب اتخاذه من إجراءات حيال ذلك، وأنه يجب التحقيق في ذلك الأمر وإعادة الأموال المغصوبة إلى أصحابها، وإلقاء القبض على الجناة ومحاكمتهم قانونيًّا، لأن ذلك من المهام الأساسية للحكومة العثمانية، إلا أنه لم يأتنا رد على ذلك حتى الآن. فيجب التحقيق في الأمر، وعمل اللازم طبقاً للنتيجة التي يتم التوصل إليها من خلال التحقيق، كما يجب التحقيق في كل البنود المكتوبة وخاصة النقاط التي ستؤدي إلى اعتراض الأجانب، ويتم إخطارنا بالنتائج فوراً، كما يجب اتخاذ كافة الإجراءات التي تعمل على تأمين تلك المناطق من البر والبحر»[١].

وطبقاً لهذه التحركات الحذرة للدولة العثمانية، لم تتورع حكومة الهند الإنجليزية عن التحرك بشكل أكثر هجوماً من حكومة لندن، وفي نفس الوقت الذي كانت تقترح فيه لندن الاتفاق مع الباب العالي، كانت حكومة الهند الإنجليزية تميل إلى اتخاذ الإجراءات الأكثر صعوبة، حتى

(١) BOA, ŞD 2158/5 Lef: 27.

إنها أمرت بإنزال سفينة حربية في مياه الأحساء ونجد بشكل يخالف القوانين الدولية، إلا أنها تخلت عن تلك الإجراءات في مايو ١٨٧٩م بناء على طلب لندن، وكان اللين الذي ظهر في تصرفات الدولة العثمانية سبباً في جعل الإنجليز يبحثون عن أرضية لعقد اتفاق في استانبول، وقد اقترح الإنجليز التحالف مع الدولة العثمانية ضد أعمال القرصنة التي تتم ضد سفنها في الخليج، وطلبوا السماح لسفنهم الحربية بالدخول في مياه الخليج حتى شمال مدينة العُديد بثلاثة أميال.

ولم تسفر تلك المفاوضات عن أية نتيجة، لذا أعلنت بريطانيا في عام ١٨٨١م أن سفنها الحربية ستقوم بنشاط فردي ضد أعمال القرصنة دون التقيد بأي شيء، وبعد هذا التاريخ قامت السفن الحربية الإنجليزية بعدة هجمات على سواحل قطر، الأمر الذي جعل الدولة العثمانية تأمر بإنزال فرقاطتها الدورية في المنطقة، وفي تلك الأثناء رأى الإداريون في المنطقة أن هذا هو الوقت المناسب لتأسيس تشكيل إداري جديد في قطر وتعيين نائب للقائمقام لأهمية المكان الإستراتيجية، ومن الواضح أن الباب العالي لم يرد على هذا الاقتراح الذي ظل الإداريون ينادون به طوال عام ١٨٨٣م.

٤- بعض المشكلات المحلية في قطر

أ- مشكلة تجار البانيان ومحاولات قاسم بن ثاني الاستقالة:

لم يكن بقطر موظفون معينون من قبل الدولة العثمانية، كما أن الجهات التي سيرجع إليها المظلومون من الأهالي غير كافية، وهو ما جعل الإنجليز يحاولون التدخل في شؤون المنطقة، إلا أنهم لم ينجحوا وهذا لتمسك الأهالي بالإسلام، ولهذا أرسلوا إلى تلك المناطق القناصل الرحل الذين تخرجوا في المدارس الخاصة التي افتتحت باسم (مدارس الشرق الهندية)، وأرسلت معهم مجموعة من الضباط في الزي

الإسلامي، ليقنعوا الأهالي هناك بأنهم لن يعيشوا في رفاهية أو راحة إلا من خلال تبعيتهم لإنجلترا، وهمت إنجلترا بحماية من ثمانية إلى عشرة آلاف شخص ينتسبون إلى جنسيات مختلفة يأتون كل عام إلى سواحل نجد بزوارقهم في موسم صيد اللؤلؤ، وكانت تقوم بالمناورات في سبيل ذلك، وأنزلوا عدة زوارق إنجليزية في المياه ليكسبوا قلوب الأهالي، ويحاولوا الحصول على وثائق تفيد تبعيتهم لإنجلترا إذا تيسر ذلك، وقد قدم مجلس الإدارة وولاية البصرة مذكرة مشتركة لنظارة الداخلية بهذا الشأن جاء فيها ما يلي:

«يرغب الإنجليز في عقد عدة اتفاقيات سرية مع المشايخ، ويرغبون أيضاً في إسكان المهاجرين من أهالي الهند مجهولي المذهب الذين يطلق عليهم (البانيان) في المنطقة وذلك لتوسيع تجارتهم في بلاد العرب، وقد أخذوا من هولاء البانيان سندات بالإشراف على تجارتهم في المنطقة، وبالتالي اتخذ الإنجليز من المشكلات البسيطة التي تظهر بين الأهالي وبين هؤلاء البانيان ذريعة لتهديد الأهالي والضغط عليهم وأخذ الأموال منهم بالإكراه»[1].

أوضح في التقرير أن هذه السياسات المشروحة قد وضعت لتُطبق على قطر، وذكر في نفس التقرير المعلومات التالية أيضاً:

«أرسل الإنجليز تجار البانيان إلى قطر لتجارة اللؤلؤ، وأرسلوا أيضاً سفينة حربية باسم (عرب) متحججين بمشكلة صغيرة ظهرت بين الأهالي والبانيان، وكان قائمقام قطر على علم بهذا، وأخذوا من الأهالي (٨٠٠٠) ريال بالتهديد، ومن الشيخ قاسم سنداً بالمبلغ المتبقي»[2].

وقد سلمت صورة من هذا السند إلى نظارة البحرية عام ١٨٨٤م،

---

(١) BOA, ŞD 2158 /10 Lef: 72.

(٢) الوثيقة السابقة.

وقد أصرت إنجلترا على أنها لن تقبل السند طالما أن اسم الدولة العثمانية مكتوب عليه، وأمرت الشيخ قاسم بأن يوقع عليه وكأنه صاحب قطر وليس للدولة العثمانية حق عليها، وبعد تلك الحادثة أرسلت الدولة العثمانية الفرقاطة المريخ لعمل تحقيقات في الموضوع، وعلمت أن الحادثة حدثت على الشكل المشروح، وبالرغم من أن الحكومة العثمانية احتجت لدى لندن على المشكلة، إلا أنها لم تحصل على أية نتيجة فعلية.

أما الشيخ قاسم بن ثاني فقد تأثر من ضغط الإنجليز عليه من ناحية، ومن بقاء الموظفين العثمانيين في نجد والبصرة كمشاهدين للأحداث فقط من ناحية أخرى، لذا قدم استقالته للواء نجد بحجة ذهابه للحجاز لأداء فريضة الحج، وورد في خطاب والي بغداد لنظارة الداخلية المؤرخ بتاريخ ١٢ مايو١٨٨٤م ما يلي:

«تم تقديم صورة الخطاب الوارد من لواء نجد، وترجمة الخطاب العربي الوارد من قائمقام قطر الشيخ قاسم آل ثاني والذي يتضمن استقالته، ومن الواضح أن الشيخ قاسم لن يبقى في قطر في حالة عدم الموافقة على استقالته، ولأن قطر لها أهمية سياسية كما شرحنا قبل ذلك فليس من اللائق تركها بدون قائمقام، وبقرار مجلس إدارة الولاية وجد أنه من المناسب تعيين أحد الأشخاص المقتدرين المناسبين من موظفي السنجق أو أغا الكتيبة الموجودة بالمنطقة، أو تعيين أحد الأشخاص الذين يمكن الاعتماد عليهم من كبار رجال المنطقة وكيلاً لقائمقام قطر، وقد كتبت رسالة بهذا الوضع إلى لواء نجد، وإننا ننتظر تقييمكم للموضوع وموافاتنا بأمركم بما يجب عمله في أسرع وقت»[1].

أما مجلس إدارة البصرة فكان يعتقد بأنه ثمة اتفاق سري بين

---

(١) BOA, ŞD 2155/24.

الإنجليز والشيخ قاسم بن ثاني معتمدين في ظنهم هذا على حادثة السند المذكورة، واقترحوا تعيين قائمقام بدلاً منه من مركز الحكومة، وتعيين موظفين آخرين غير الموجودين حاليًا[1]، واستناداً لهذه المراسلات قامت نظارة الداخلية بتقديم رسالة مؤرخة بتاريخ ٢١ أغسطس١٨٨٤ م تطلب فيها تعيين ابن الشيخ قاسم آل ثاني في منصب قائمقام قطر، وبالرغم من تلك الطلبات لم ترغب الحكومة العثمانية المركزية في التخلي عن أسرة آل ثاني، إلا أن رفض ابن الشيخ قاسم منصب القائمقام جعل ولاية البصرة تطلب من جديد تعيين قائمقام من الحكومة المركزية، وعمل تنظيمات إدارية جديدة بقطر وذلك بخطابها المؤرخ بتاريخ ١٦ أكتوبر ١٨٨٤م[2]، وبالرغم من تكرار الشيخ قاسم طلب استقالته، ورغبة الحكومة المحلية أي لواء نجد وولاية البصرة في عزله وتعيين قائمقام آخر بدلاً منه، إلا أن الحكومة المركزية لم تصغ لذلك ولم تصدق على طلب الاستقالة، وقد أرسلت ولاية البصرة برقية لنظارة الداخلية بتاريخ ٢٨ مارس ١٨٨٥م تلفت فيها الانتباه إلى أنه لم يتم الحصول على أية نتيجة للمراسلات المستمرة منذ سنة ونصف بخصوص الموافقة على قبول استقالة الشيخ قاسم[3].

وللوهلة الأولى يُظن أن هذا التأخير كان نابعاً من حالة الضعف التي تعيشها الحكومة المركزية، إلا أن الوضع لم يكن كذلك، بل على العكس كانت الحكومة المركزية ترى أن استمرار هذه المسألة لهذه الفترة فيه فائدة من الناحية السياسية، كما أنها رأت في بقاء الشيخ قاسم في وظيفته - على أي حال من الأحوال - منفعة للدولة.

(١) الوثيقة السابقة.
(٢) نفس الوثيقة.
(٣) BOA ŞD 2156 /4.

قد اجتمع مجلس شورى الدولة لبحث الأفكار المتعلقة بقطر والمذكورة في المراسلات[1] المختلفة المرسلة في أوقات متعددة، وكذا بحث اللائحة المفصلة التي تتضمن الإصلاحات المقترح عملها من قبل ولاية البصرة ومجلس إدارتها وما حولها والمؤرخة بتاريخ ٤ أغسطس ١٨٨٥م ، وعندما ننظر إلى النتيجة التي تم التوصل إليها سندرك بسهولة أنه تم تعقب السياسات التي شرحت سابقاً، حيث وردت تلك الإفادات عن الشيخ قاسم بن ثاني في مضبطة مجلس شورى الدولة التي كتبت في بدايات عام ١٨٨٦م:

«أما بالنسبة للشيخ قاسم فقد أُخطرنا من دائرة الداخلية بمضبطتين أنه قد تم عمل تحقيقات بشأنه، وأنه يلزم بقاؤه في منصب قائمقام قطر،

(١) بخلاف ولاية البصرة وردت عدة طلبات أيضاً من ولاية بغداد في هذا الشأن، وثمة فائدة هنا من تقديم نص البرقية المرسلة من نجد إلى بغداد في ٩أغسطس ١٨٨٥م، والتي قُدمت لنظارة الداخلية في ٢٤ أغسطس: «سيكون من الخطر جدًّا ترك الشيخ قاسم قائمقام قطر في هذا الوضع، فقد أتت السفن الحربية الإنجليزية إلى قطر السنة قبل الماضية بسبب الأحداث التي تسبب فيها البانيان، وأخذوا (٨٠٠٠) روبية بالتهديد، ويوجد علم لدى الولاية بالخطاب المؤرخ بتاريخ ٢٠ إبريل ١٨٨٣م والذي يتضمن موضوعات مختلفة كتعيين قائمقام آخر على قطر، وإرسال فرقاطة عثمانية إلى هناك، وقد كُتبت سبع رسائل مختلفة إلى وكالة ولاية البصرة بهذا الشأن، وبالرغم من مرور سنتين على هذا إلا أنه لم يتم الحصول على أية نتيجة قطعية، وقد حدثت مشكلة البانيان مرة أخرى، وجاءت السفن الحربية الإنجليزية إلى قطر وأخذت من شيخها سندا بأداء نفس قيمة المبلغ المأخوذ سابقا دون الرجوع إلى إدارة السنجق، هذا بخلاف فتور العلاقات بين الشيخ قاسم والشيخ زايد شيخ عُمان، مما جعل الشيخ زايد يهم بالهجوم على قطر، فطلب قاسم إحلال سفينة حربية إلى قطر بسرعة، وقد كُتب لولاية البصرة بضرورة إرسال السفينة المطلوبة على وجه السرعة.

BOA, ŞD 2157/10 Lef: 1.

وقد ورد في آخر مضبطة وردت إلينا عنه أن ما كُتب عنه استناداً إلى المعلومات التي قدمها أصحاب المنافع معلومات غير صحيحة، وأنه لم يتم التمكن من إثبات صحة تلك الادعاءات[١]، وبالنسبة لمشكلة البانيان فقد كتب الشيخ قاسم مذكرة لسعيد باشا متصرف نجد الأسبق بخصوصها، وأرسلت ولاية بغداد صورة من تلك المذكرة إلى نظارة الداخلية، وأرسلتها نظارة الداخلية إلى مجلس شورى الدولة، وورد بها ما يلي: بالرغم من أن الشيخ قاسم أخبر متصرف نجد بخصوص مشكلة البانيان إلا أنه لم يتلق منه أي رد، وقد استفاد الإنجليز من هذا الوضع فأرسلوا سفينة حربية إلى قطر وبدأوا يضغطون عليها لبسط نفوذهم فيها، وبسبب تبعية الشيخ قاسم للدولة العثمانية أعطى الإنجليز الأموال التي طلبوها وطلب منهم الابتعاد عن قطر، ونظرا لأنه لا يمكن تجريم تصرف الشيخ فإن موقفه قد ازداد قوة بالتحقيقات والمراسلات التي تمت في هذا الشأن، وبالوثائق الموجودة في دوائر نظارة الخارجية ومجلس شورى الدولة الواردة قبل ذلك في هذا الموضوع[٢].

ويتضح من خلال النتيجة التي توصل إليها مجلس شورى الدولة في هذا الموضوع أن مجلس شورى الدولة اشترك مع نظارة الداخلية في آرائها بخصوص بقاء الشيخ قاسم في منصبه[٣]، وقد أورد مجلس شورى

(١) حتى وإن كانت هناك ادعاءات بوجود اتفاق بين الإنجليز والشيخ قاسم.

(٢) BOA, ŞD 2158/10 Lef: 73.

(٣) ذُكر في مسودة أخرى بدون تاريخ موجودة بين أوراق المجلس تلك المعلومات التالية: انفصل الشيخ قاسم بقطعة قطر عن البحرين وانضم لسنجق نجد التابع للدولة العثمانية، وعرّف الشيخ قاسم القبائل الموجودة هناك على الراية العثمانية، واستولى على منطقة الزبارة أيضاً وضمها لقطر، وإنه إلى الآن شخص صادق يخدم الدولة بصدق وإخلاص، ولولا ما قام به الوالي السابق ومتصرف نجد السابق الخائن من تصرفات كسر بها قلب الشيخ قاسم لتوسع بحدود سنجق نجد إلى =

الدولة في مضبطته عبارة (إنه في حالة تصميم الإدارة المحلية في نجد على عزل الشيخ قاسم وتعيين شيخ آخر بدلاً منه، فلتقم بذلك ولكنها ستكون مسؤولة عن كل المشكلات التي ستظهر في المستقبل جراء هذا[١]، وقد قامت الحكومة بعد ذلك بتصرف يُظهر مدى تمسكها بالشيخ قاسم، وهو قيامها بعزل متصرف نجد الذي كان على خلاف مع الشيخ قاسم، وعينت مكانه نزيه بك، أو بمعنى آخر وجدت الحكومة أن عزل الموظفين الذين يقدمون تقارير مغرضة في حقه أنسب لسياستها من عزله، ولما فهم الشيخ قاسم مطالبهم هذه، قدم للواء نجد استقالة رسمية من منصبه في شهر أغسطس عام ١٨٨٥م - وعلى ما يبدو أنه رجع للواء نجد بالرغم من كل ذلك ليثبت لموظفي نجد والبصرة مكانته عند الحكومة، وسنورد الآن نص استقالة الشيخ قاسم لأهميتها: «تعلمون أنني تقدمت بطلب استقالة من منصب قائمقام قطر قبل ذلك، ولكنكم طلبتم مني البقاء في منصبي عدة أشهر حتى يتم التباحث مع الولاية في الأمر والوصول فيه إلى نتيجة، فامتثلت لأمركم وانتظرت، ومنذ سنة وأنا أرجو

= مسقط، ويعلم العالمون بأمور الجغرافيا أن نهاية سواحل شبه الجزيرة العربية تنتهي بجزيرة عُمان، وللشيخ جماعات كثيرة تنتشر على طول تلك السواحل، ويوجد بين تلك الجماعات علماء كثيرون يعرفون معنى إطاعة خليفة المسلمين والخضوع له، ونظراً لأن ولاية البصرة ولواء نجد يعاملانهم كما يعاملان الشيخ قاسم فقد ابتعدوا عن الدولة العثمانية وعن الموظفين العثمانيين، لذا يجب تعيين متصرفٍ على نجد يكون عالماً باللغة العربية، وعالما بعادات تلك القبائل يستطيع التفاهم معهم في أي وقت، يخدم الدولة والأمة بصدق وإخلاص ويفتش على إجراءات الإداريين بين الحين والآخر، وإن لم يتم ذلك فسيستحيل تأسيس إدارة مستقرة في المنطقة كما ترغب الدولة العثمانية، وذلك لأن معظم التقارير التي يكتبها الموظفون تكون لخدمة مصالحهم فقط.

BOA, ŞD 2158/10 Lef: 75.

(١) BOA, ŞD 2158/10 Lef: 73.

منكم قبول استقالتي، كما أن تركي للأهالي والوطن بطريقة عشوائية ليس مناسباً فقد عينت ابني خليفة وكيلاً لي لأنني لا أقوى على إعطاء منصب القائمقام حقه، وذلك حتى يعود الرسول الذي أرسلته لكم، وإذ إنني أرجو منكم أن تبقوا على ابني خليفة في المنصب أو ترسلوا شخصاً من اللواء ويوافق عليه الأهالي، وإن لم تجدوا هذين الاختيارين مناسبين لكم، فلتعينوا عربيًّا أو تركيًّا كما يتراءى لكم، وإذا رفضتم اقتراحي فسأترك قطر كلها وأهاجر إلى البحرين أو عُمان أو إيران أو أي منطقة أخرى لعدم قدرتي على القيام بوظيفة القائمقام، وإذا كنت قد خدمت الدولة العثمانية خمسة عشر عاماً حافظت خلالها على قطر فإنني اليوم أرجو إعفائي من هذه الوظيفة»[1].

ويفهم من مجريات الأحداث أن الحكومة لم توافق أيضاً على استقالته وأصرت على بقائه في منصبه.

ب- مشكلتا فويرط والوكرة:

ظهرت بعض المشاكل في عام ١٨٨٥م بين الشيخ قاسم والأهالي البالغ عددهم ٢٠٠٠ نسمة تقريبا وهاجروا إلى فويرط التابعة لقطر في عام ١٨٨٢م، وقد أثيرت تلك المشكلات على جدول الأعمال اعتباراً من النصف الثاني لعام ١٨٨٥ وبداية عام ١٨٨٦م، وكان لمحمد بن عبد الوهاب عضو مجلس إدارة قطر (من المحتمل أن هذا الشخص قد اختير لعضوية مجلس إدارة قضاء قطر في أول تشكيل له، ولكن لا توجد لدينا أية وثائق عن تفعيل عمل هذا المجلس) دور في تناول هذه المشكلة. وكان من الضروري وضع فرقاطة عثمانية تتجول في المنطقة بصفة دائمة لإزالة هذا الاضطراب، وكانت المعلومات التي اتخذها محمد بن عبد

(١) BOA, ŞD 2155/10 Lef: 2.

الوهاب مصدراً لمراسلاته متضاربه، وخلاصتها «أن الشيخ قاسم هجم برجاله على قرية الغارية، وقتلوا سبعة من رجال محمد بن عبد الوهاب المذكور، ونهبوا الكثير من البضائع والأموال»[1]، وبطبيعة الحال تسبب هذا الأمر في غضب عارم.

وفي تلك الأثناء تم تعيين السيد محمد الأمين نائباً شرعيًّا على قطر، وقدم هذا الشخص تقريراً للواء نجد في ٢ ديسمبر ١٨٨٥م شكا فيه بأنه لم يتسلم حتى الآن مهام عمله في قطر، ثم ذكر المعلومات التالية حول هذه الأحداث؛ تركت مجموعة من الأهالي التابعين للحاج سيف وهو من العلماء القاطنين في الوكرة المنطقة بسبب المظالم التي تعرضوا لها وهاجروا إلى قرية الغارية التي تبعد عن فويرط بمقدار فرسخ، ونما إلى علمنا أن أهالي فويرت والغارية قد كتبوا مضبطة بتلك الأحداث وقدموها إلى القنصل الإنجليزي الموجود في بوشهر، وأنهم سيطلبون الحماية. كما كتب قبطان الفرقاطة (زحاف) التي تقوم بمهمة الحراسة في تلك المنطقة رسالة لولاية البصرة يطلب منها إرسال كتيبة من الجند وقائمقام ملكي لعمل تحقيقات في تلك الأحداث، وذكر في رسالته أيضاً أن القنصل الإنجليزي في مسقط أقام علاقات حميمة مع الشيخ قاسم قبل ذلك[2].

(١) BOA, ŞD 2158/10 Lef: 28.

(٢) BOA, ŞD 2158/ 5 Lef: 17.

وبذيل الرسالة التي أرسلها نائب قطر ذُكرت تلك المعلومات بخصوص اللقاء الذي تم بين الشيخ قاسم والممثل الإنجليزي: قبل خمسة عشر يوماً أخذ الإنجليز ممثلهم في مسقط ويدعى الشيخ أبا القاسم في سفينة إنجليزية وذهبوا إلى الشيخ قاسم، وتقابلوا معه مدة ساعتين، ولم نتمكن من معرفة ما تم بهذا الاجتماع بالتحديد، ولكن طبقاً لما ذكره الشيخ قاسم، فإن الإنجليز قالوا له: ماذا جنيت من تبعيتك للدولة العثمانية؟، ولن تستطيع طلب الثمانية آلاف روبية التي أعطيتها برضاك، كما =

أرسل علي رضا والي البصرة برقية مشفرة إلى نظارة الداخلية في ١٢ ديسمبر ١٨٨٥م وتعرض فيها للمراسلات التي تمت قبل ذلك والمتعلقة بالموضوعات السابقة، وأورد المعلومات التالية التي وردت له من قبطان الفرقاطة الموجودة في قطر:

«تسلمت رسالة من قبطان السفينة العثمانية الموجودة على سواحل قطر، وعلمت منها أن حوالي ألفي شخص ممن هاجروا إلى فويرط التابعة لقطر قبل ثلاث سنوات أعلنوا أنهم سيتبعون إنجلترا بسبب التحريض الذي قام به الإنجليز هناك، وأوضح أن شيرازا محمد أيضاً قد طلب حماية إنجلترا قبل ذلك بسبب خيانة الشيخ قاسم، كما تحدثت الرسالة عن قيام هولاء الأهالي الموجودين في فويرط بإرسال مضبطة إلى الممثل الإنجليزي في بوشهر يطلبون منه قبول تبعيتهم لإنجلترا، ومن المحتمل أن يهاجر قسم منهم، وقد طلب قبطان السفينة في رسالته هذه إرسال قائمقام وكتيبة من الجند في أسرع وقت ممكن ليتمكن من الحيلولة دون ذلك»[1].

وفي تلك الأثناء عُزل متصرف نجد من منصبه لاتهامه ببعض الاتهامات، وعُين مكانه نزيه بك، وقد أُعطيت لنزيه بك فور تسلمه المنصب تعليمات خاصة تتعلق بشؤون قطر، وأرسل نزيه بك رسالة إلى الولاية في ١٢ ديسمبر ١٨٨٥م أوضح فيها أنه يقوم الآن بعمل تحقيقات خاصة عن قطر بعدما سيطر على الأمور هناك، وسوف يبدأ نشاطه بها فور

= أنك لن تستطيع أن تأخذ شيئاً من البانيان. ويذكر نائب قطر في رسالته تلك أن اختلاف الشيخ قاسم مع الشيخ زايد كان مثار الحديث في هذا الاجتماع، وتحدث أيضاً عن دخول قرية فويرط تحت الحماية الإنجليزية، وأنه من المحتمل أن يهاجر منها الكثير من الأهالي.

BOA, ŞD 2158/ 5 Lef: 7.

(١) BOA, ŞD 2158/10 Lef: 67.

انتهاء تلك التحقيقات، ولفت الانتباه إلى المكاتبات التي تمت بينه وبين قطر، وأشار إلى ضرورة عمل تنظيمات خاصة بالمنطقة[1]، ويُفهم من خلال المراسلات التي تمت بين ولاية البصرة والباب العالي أن مجلس إدارة نجد قد أعد مضبطة خاصة بتنظيم شؤون قضاء قطر، وقدمها للحكومة، وكان يجب أن تعتمد تلك التنظيمات من الحكومة حتى يتم البدء في تطبيقها، ومن الآراء التي صدق عليها الباب العالي تعيين معاون لقائمقام قطر[2]، وكان هذا الرأي مخالفاً لمطالب موظفي المنطقة، لأنهم كانوا يقترحون عزل الشيخ قاسم من منصبه في كل فرصة، لا سيما وأن هذا الرأي كان يتوافق مع رأي متصرف نجد الجديد، ولهذا أرسل لواء نجد رسالة لولاية البصرة بتاريخ ٢ يناير ١٨٨٦م، وردت بها تلك الأفكار:

«إن المطلوب هو الحفاظ على انتظام وأمن قطر، وعدم إعطاء أية فرصة لظهور أية مساوئ سواء من الداخل أم من الخارج، وقطر في الوقت الحالي تعيش في أمان وانتظام داخلي وخارجي، إلا أن الأمن والاطمئنان يفسدان بها في كل يوم وبكل وسيلة بسبب عدم الحصول على أية نتيجة من المراسلات التي تمت بشأنها»[3].

وبعد هذا الإيضاح انتقل نزيه بك في رسالته إلى التطورات التي ظهرت في المنطقة منذ فترة قصيرة، ولخّص الأخبار الواردة إليه من محمد بن عبد الوهاب الموجود في البحرين في تلك الأثناء[4]، كما لفت

(١) BOA, ŞD 2158/10 Lef: 40.

(٢) BOA, ŞD 2158/10 Lef: 27.

(٣) BOA, ŞD 2158/10 Lef: 29.

(٤) أرسل محمد بن عبد الوهاب رسالة إلى متصرف نجد، وشخصاً آخر يدعى عبد اللطيف عضو مجلس إدارة نجد وشرح فيها بالتفصيل أحداث قرية الغاريّة، وطلب منهما إزالة الضغوط التي يمارسها قاسم عليه، وقد شرح محمد بن عبد الوهاب في =

الانتباه إلى الأحداث التي تمت في قرية الغاريّة، ووصل إلى تلك النتائج التالية:

«وبالنسبة لنتائج التحقيقات الموسعة المتعددة الجوانب التي أمرت بها بمجرد وصولي إلى هنا؛ فمن غير المناسب بكل تأكيد بقاء الشيخ قاسم في منصبه، لأنه طالما بقي في هذا المنصب فليس هناك أدنى شك بأن الأمن والانتظام سيفقدان تماماً»[1].

ويتضح من هذا أن المتصرف الذي أراد تعيين قائمقام جديد على قطر وإرسال شخص مناسب من مركز الولاية ليكون وكيلاً على قطر حتى

= رسالته أحداث حادثة الغاريّة بالتفصيل فقال «بينما كنت في البحرين للنظر في بعض شؤوني هناك علمت بأن قائمقام قطر قاسم هجم على الأهالي الآمنين المطمئنين الذين يعيشون في القرية في أمان تحت ظل راية الدولة العثمانية، وأرسل بني هاجر مع مجموعة من القبائل الأخرى إلى هناك فسفكوا الدماء ونهبوا الأموال، بل حتى أنهم تعدوا على بعض الأعراض، وعندما وصلنا هذا الخبر أصابنا الخوف والدهشة، فعزمت على مغادرة البحرين والتوجه إلى القرية لأرى ما حل بها، فإذا بي أرى أن الوضع أبشع مما سمعت بكثير، حيث بلغ ثمن الأشياء المنهوبة من الأهالي حوالي (٣٠٠,٠٠٠) روبية، معظمها خاص بي، وبعضها بضائع تركها الأهالي أمانة عندي، والبعض الآخر خاص بالأهالي، كما أنهم نهبوا الأواني والأسلحة، وقتلوا سبعة رجال وطفلين، وجُرح خمسة عشر رجلاً بجروح خطيرة، ولما رأى الأهالي هذا الوضع قرروا النزوح من القرية هرباً بأرواحهم، واحتموا ببعض الدول الأجنبية، لذا فإننا نعرض الأمر عليكم لتنظروا إليه بعين الاهتمام، ولتبذلوا كل ما في وسعكم لتسوية هذه المسألة، و إلا سيمكن القول بسهولة بأن الأهالي محقون في لجوئهم إلى الدول الأجنبية وإذا لم ير أهالي قطر عقاباً من الدولة على هذه الجريمة، ولم تهتم الحكومة بالموضوع فإن مسؤولية ذلك ستكون على عاتق الدولة، ٨ ربيع الأول ١٣٠١هـ عضو مجلس إدارة قطر محمد بن عبد الوهاب».

BOA, ŞD 2158/10 Lef: 62.

(١) BOA, ŞD 2158/10 Lef: 29.

يأتي هذا القائمقام الجديد إلى مقر عملة أوضح أن مشكلة محمد بن عبد الوهاب دعوى تستوجب المحاكمة القانونية، وطلب تعليمات بخصوص هذا الموضوع[1]، ويتضح من هذا أيضاً أن محمد بن عبد الوهاب كان يريد إقامة علاقات طيبة مع المتصرف الجديد نزيه بك من ناحية، والعمل على بسط نفوذه على قطر من ناحية أخرى، لأنه كان يعلم جيداً رأي الموظفين العثمانيين في الشيخ قاسم، وقد انتقل محمد بن عبد الوهاب في تلك الأثناء إلى البحرين، وراسل نزيه بك أكثر من مرة، وكان دائم الشكوى من الشيخ قاسم، وفي أحد الخطابات التي أرسلها له في نهاية شهر ديسمبر أوضح له أن تلقى أخباراً تفيد بأن الشيخ قاسم سيعاود الهجوم على قرية الغارية، وطلب محمد بن عبد الوهاب في رسالته من نزيه بك أن يكتب رسائل تهديد إلى القبائل التي تجمعت حول الشيخ قاسم ليمنع تلك المفسدة التي ستحدث، وإذا ما أمعنا النظر في الخطابات التي كان محمد بن عبد الوهاب يرسلها لنزيه بك متصرف نجد سيتضح لنا أنه لم يكن يهدف إلى شيء من تلك المراسلات سوى الاستفادة من الأوضاع القائمة وسوق الدولة لمحاربة الشيخ قاسم الذي كان مؤيداً من القبائل والقبائل التي كانت تمثل أهم قوة في المنطقة في تلك الأوقات، لا سيما وأنه أي محمد بن عبد الوهاب لم يكن لديه أية قبائل أو قبائل تسانده، وقد استخدم محمد بن عبد الوهاب تلك العبارات في الرسالة التي أرسلها لمتصرف نجد في ٣١ ديسمبر ١٨٨٥م:

«كتب الشيخ قاسم ورؤساء قبائل بني تميم وآل مرة وبني هاجر وبني شافي والمناصير وهم من القبائل البدوية رسائل تهديد إلى حُميد بن مانع، ويجب عليكم أن تمنعوا هذا التحرك الموجه ضد رعايا الدولة، فهم جميعاً يأتون إلى الأحساء بين الحين والآخر للبيع والشراء، ولو كتبتم

---

(١) BOA, ŞD 2158/10 Lef: 29.

رسائل تهديد لهم ستؤثرون عليهم في ذلك»[1].

وفي نفس تلك الأثناء أظهر محمد بن عبد الوهاب حادثة أخرى وجعلها محلاً للنقاش وهي شكوى علي بن راشد الذي كان من أشراف قطر إلى متصرف نجد من عبد بن جيران وجماعته التابعة له لأنهم هاجروا من الوكرة إلى قرية الغاريّة دون دفع الضرائب المستحقة عليهم، وأغلب الظن أن محمد بن عبد الوهاب كان قد تراسل قبل ذلك مع متصرف نجد بخصوص تلك المسألة، وله تقييم عنها؛ لم يكن علي بن راشد الذي تربطه علاقة قرابة مع الشيخ قاسم محقًّا في شكواه، لأن الأهالي لم يفروا من هناك بسبب الدين الذي في ذمتهم كما ادعى بل هربوا بسبب ظلمه وتعسفه، وزعم في خطابه أن الشيخ قاسم كان على علم بهذا الموضوع، وأوضح أيضاً أن السبب في اشتداد هذا الضغط على أهالي الوكرة مرجعه ورود الأخبار التي تفيد بأن الفرقاطة زحاف الموجودة بقطر ستغادرها، وأوضح أن الأملاك التي تركها عبد بن جيران وجماعته في الوكرة تقدر بثمانين ألف روبية، أما الضريبة التي يتحدث عنها علي بن راشد فكانت مائة ريال عن الوكرة كلها، والذي يخص جماعة عبد بن جيران وجماعته المهاجرين من ١٠ إلى ١٥ ريالاً فقط، ويمكن القول بأن هذا المبلغ البسيط للغاية لا يمكن أن يكون سبباً في هجرتهم، وأوضح محمد بن عبد الوهاب أن علي بن راشد أراد أن يُظهر هؤلاء الأهالي مجرمين في نظر الدولة، وأنه إذا ما تم الرجوع إلى دفاتر الضرائب الموجودة بمركز اللواء ستتضح حقيقة الموضوع[2]، حقيقة الأمر أن هذا المبلغ البسيط لا يعد سبباً في هجرة الأهالي، وكما ذكر محمد بن عبد الوهاب في نفس الرسالة أن علي بن جابر كان يحصل كل عام أموالاً كثيرة من هؤلاء

(١) BOA, ŞD 2158/10 Lef: 39.

(٢) BOA, ŞD 2158/10 Lef: 31.

الأهالي ولا يعطي منها شيئاً للدولة، وبالرغم من عدم وجود أي تسجيل في الوثائق يوضح الجهة التي كان يحصل لها علي بن جابر تلك الأموال، إلا أن الواضح أنه كان يحصلها للشيخ قاسم – إذا ما وضعنا نصب أعيننا صلة القرابة التي بينهما – وبالرغم من عدم وجود أي معلومة واضحة في الوثائق عن نوعيه ما كانوا يدفعونه للإدارة المحلية، إلا أننا يمكننا استنباط ذلك بسهولة بأنهم كانوا لا يدفعون شيئاً غير الزكاة الشرعية، لأنهم كانوا معفون من الضرائب كما ذُكر سابقاً، ولكن على ما يبدو أن الدولة التزمت الصمت تجاه قيام الشيخ قاسم بجمع بعض الضرائب التقليدية، ويمكن القول بأن هذا تمّ كخيار سياسي، ويعتقد أن الأهالي قد اعتادوا دفع تلك الضرائب ولهذا كانوا يؤدونها وهم راضون عندما طلبتها الدولة بمقاييسها عندما تأسست الإدارة المركزية فيما بعد ذلك.

وإذا ما نظرنا إلى الموضوع من زاوية أخرى سنجد أن قرية الغاريّة التي كان يوجد بها محمد بن عبد الوهاب كانت في الغالب معقلاً للمعارضين، حتى إن محمد بن عبد الوهاب حاول استمالة الشيخ ناصر ابن مبارك أحد مشايخ البحرين القدامى، وظل يراسل مسؤولي الحكومة في بغداد والبصرة لمدة تزيد عن العام[1]، وكانت أفكار محمد بن عبد

(١) على سبيل المثال أورد محمد بن عبد الوهاب تلك العبارات في خطابه الذي أرسله لنظارة الداخلية في ٦ يناير ١٨٨٦م «في نفس الوقت الذي أقيم فيه أنا وقبيلتي آمنين مطمئنين في قرية الغاريّة التابعة لقضاء قطر بسنجق نجد تحت ظل حضرة السلطان وفي أمانه، إذا بقاسم آل ثاني قائمقام قطر يهجم علينا هو وبعض القبائل الأخرى التابعة له، ونظراً لتشتت أهالي القبيلة فقد نهب قاسم وأعوانه الكثير من الأموال والبضائع، وسرقوا لؤلؤاً يقدر بثلاثين ألف ليرة، وبالرغم من أنني عرضت الأمر على اللواء والولاية إلا أنني لم أحصل على أية نتيجة حتى الآن، ولتعلم الدولة أن تصرفات قاسم المشينة هذه منبعها عدم إطاعته لأوامر الدولة، وفي حالة عدم صدور =

الوهاب عن الشيخ قاسم ستؤثر بالطبع على المسؤولين الموجودين في المنطقة، فقد لاحظنا أنهم كانوا دائماً يقترحون تعيين قائمقام جديد على قطر.

وبالطبع لم يصمت المسؤولون على هذه الأحداث، وبالرغم من المحاولات العديدة التي قام بها نزيه بك متصرف نجد في هذا الشأن والتي شرحناها فيما سبق، إلا أنهم كانوا ينظرون للمشكلة على أنها مسألة انضباط ليس إلا، وكانوا مقتنعين بضرورة العمل على توفير حل قانوني لها، ويُستدل على ذلك من الأمر الذي صدر لنائب قطر بعمل تحقيق في المشكلة، ومن خطابه المؤرخ بتاريخ ١٠ يناير١٨٨٦م، فقد أورد السيد محمد الأمين نائب قطر في خطابه هذا ملخصاً للأحداث، ثم ذكر ما يلي:

«عندما وصلت إلى مسامعي الأخبار المتعلقة بتلك الأحداث، تحيرت كثيراً، ونظراً لأن أسباب وشكل تلك الحادثة كان لا يزال مجهولاً بالنسبة لنا، إلا أننا قمنا بعمل تحقيق في الموضوع واتخاذ كافة الإجراءات القانونية اللازمة بناء على الأمر الوارد لنا من اللواء بتاريخ ٥ يناير ١٨٨٦م، وقد علمت من مصادر موثوقة أن الشيخ قاسم كان ينوي ضرب قرية فويرط وينهبها منذ ثلاث أو أربع سنوات[١]، وطلب الإذن

= أوامر مشددة باسترجاع الأموال المنهوبة ومعاقبة الذين تجرأوا على فعل ذلك، فإنني أوضح لكم أنني سوف ألجأ للدول الأجنبية لتحميني وقبيلتي، وإني في انتظار عدالتكم ورحمتكم»

BOA, ŞD 2158/10 Lef: 38.

(١) وتورد وثيقة أخرى خصومة الشيخ قاسم لأهالي فويرط فتقول: »كانت علاقات الشيخ قاسم بسعيد باشا متصرف نجد السابق طيبة نسبيًّا، وقد ذهب سعيد باشا إلى قطر ذات مرة وأخذ من الشيخ قاسم الأموال واللؤلؤ، وفي مقابل ذلك تصرف الشيخ قاسم تصرفات غير لائقة تجاه الشيخ محمد سعيد البو كواره، لذا قام الشيخ محمد =

رسميًّا من قبطان السفينة العثمانية التي وصلت ميناء قطر، ولكنه لم يوفق في ذلك، وللشيخ قاسم وأقاربه ورجاله عادة سنوية وهي التوجه عدة أشهر إلى الصحراء، وفي تلك السنة قام بذلك حيث جمع رجاله وأقاربه حوله وهجم على قرية فويرط، ونظراً للمقاومة الشديدة التي أظهرها أهالي القرية الكثيرو العدد لم ينجح قاسم في ذلك وانسحب، وفي اليوم التالي هجم على قبيلة البوغاز التي هاجرت من الوكرة لتسكن في المنطقة التي تعلو فويرط وتعمرها[١].

وكما يُرى من هذا التقييم الذي يعد أول تقييم رسمي للأحداث أن الادعاءات التي قيلت كانت صحيحة نسبيًّا، وأن الشيخ قاسم هو المسؤول عن تلك الأحداث، إلا أنه من المحال عزل الشيخ قاسم لأن كل القبائل تسانده، لذا وجدت الحكومة أن أنسب إجراء لحل تلك المشكلة هو إحلال سفينة أمام السواحل القطرية تتجول بصفة دائمة في المياه لمراقبة المنطقة، ومن ناحية أخرى تم تعيين نائب لقائمقام قطر للعمل على زيادة الحكم المركزي، وقد أرسلت ولاية البصرة رسالة إلى مجلس شورى الدولة في ١٢ يناير أوضحت فيها أنه لتنفيذ أوامر الحكومة فقد أرسلت الولاية فرقاطة على الفور إلى المنطقة لإعادة الأموال المنهوبة إلى أهلها بعد استردادها وللمحافظة على السواحل، ولفت الانتباه مرة أخرى إلى موقع قطر الحساس، وإلى تصرفات وأوضاع الشيخ قاسم[٢].

وفي تلك الأثناء أرسل الباب العالي مضبطة لولاية البصرة في ٣

= بأخذ عشيرته من البدع التي تمثل نصف سكان قصبة مركز قطر وهاجر بهم إلى فويرط»

BOA, ŞD 2158/12.

(١) BOA, ŞD 2158/10 Lef: 54.

(٢) BOA, ŞD 2158/10 Lef: 37.

ديسمبر ١٨٨٥م يؤكد فيها على تعليماته الصادرة بشأن إصلاح المنطقة، وتعيين نائب لقائمقام قطر، ثم سأل الباب العالي الولاية عن مدى الفائدة التي تحققت للمنطقة بعد تعيين نزيه بك متصرفاً على نجد[(١)].

حقيقة لقد جعلت تلك المراسلات التي تمت بين الحكومة وولاية البصرة الإدارة المحلية الموجودة بالمنطقة تسأم من الوضع، لأنهم كانوا يريدون عزل الشيخ قاسم من منصبه لتأمين السيطرة على المنطقة، ولكن الحكومة كانت على النقيض تماماً حيث كانت ترى أن انتظام المنطقة وأمنها لن يكون إلا به، وفي ٢٠ يناير ١٨٨٦م أرسل نائب والي البصرة رسالة إلى نظارة الداخلية يلفت فيها الانتباه إلى المراسلات التي تمت قبل ذلك، وطلب منها إصدار قرار سريع في موضوع قطر التي كانت أهميتها تزداد يوماً بعد يوم[(٢)].

أمر لواء نجد بعمل تحقيقات في الأحداث كما ذُكر سابقاً، حتى إنها تخابرت مع الشيخ قاسم وهو في الصحراء لأن ذلك الوقت كان موسم خروجه للصحراء، وبنفس الشكل تخابر قبطان الفرقاطة المريخ التي اتجهت من البصرة إلى قطر مع الشيخ قاسم وطلب منه تفسيراً للأحداث، أما الشيخ قاسم فقد فسّر تصرفات لواء نجد وقبطان الفرقاطة على أنه ضغط عليه فلم يعد من الصحراء ولم يقدم أي جواب على الإيضاحات المطلوبة منه، حتى أنه أوضح أنه استقال من منصبه، لذا أرسل السيد محمد الأثير قبطان الفرقاطة المريخ إلى ولاية البصرة رسالة في ٢٥ فبراير١٨٨٦م يسأل فيها عما يجب اتخاذه من إجراءات في ظل تلك الأوضاع، وذكّرها بأن الأشهر الثلاثة المحددة لمهمته قد انتهت[(٣)].

(١) BOA, ŞD 2158/10 Lef: 27.

(٢) BOA, ŞD 2158/10 Lef: 34.

(٣) ذكر السيد محمد الأثير في خطابه ما يلي «من المعلوم أن الشيخ قاسم كان لا يزال =

ويُفهم من مجريات الأحداث أيضاً أن محمد بن عبد الوهاب لم يقف خالي الوفاض في تلك الأثناء، فقد كان في البحرين في ذلك الوقت وسعى لتقريب القبائل منه التي كانت معروفة بانحيازها للشيخ قاسم، وقد أرسل له متصرف نجد يخبره بترك تلك النشاطات التي يقوم بها وعليه العودة إلى قطر، ولكنه لم يمتثل للأمر، ودعا أحد كبار قبيلة بني هاجر التي كانت قد هجمت على عشيرته من قبل إلى مقابلته، وقدم له الهدايا، وأقنعه بضرورة القضاء على الخصومة القديمة التي بينهما، وعقد مباحثات مع شيخ البحرين لتطوير هذا الاتفاق، حيث سعى بوساطة شيخ البحرين إلى ضم قبيلتي العجمان وآل محمد إلى هذا الاتفاق، وكان هدفه من ذلك طبقاً للمعلومات التي أمكن الحصول عليها الهجوم على قطر بهذه القوات التي جمعها حوله وتخريبها، أما الشيخ قاسم الذي كان لا يزال في الصحراء في تلك الأثناء فقد انتبه لتلك الأحداث، وعلم أن القبائل التابعة له قد ارسلت إلى جوار قرية الغارية مرة أخرى، فأعلن أنه سيعود لمركز قضاء قطر ليثبت أنه ليس له دخل فيما حدث[(١)]، حقيقة الأمر أن الشيخ قاسم بعدما عاد من الصحراء إلى مركز قطر أوضح سبب تلك التطورات الأخيرة، وكتب للواء نجد استقالة جديدة في ٢٥ ديسمبر ١٨٨٦م، وقد تحدث الشيخ قاسم في رسالته عن استخدام شيخ البحرين لأهالي فويرط والغاريّة وقبيلة النعيم في الهجوم على قطر، وتحدث أيضاً عن أفكار وتصورات محمد بن عبد الوهاب بشأنه، وشكا إلى اللواء من تلك الأوضاع، وزعم أن محمد بن عبد الوهاب اتفق مع البحرينيين

= في الصحراء وبالرغم من أنه سُئل عن بعض النقاط الهامة، إلا أنه لم يرد على رسائلنا، ولكنه كان يجيب في كل رد بأنه قدم استقالته، ولا يؤاخذ على أي عمل قط»

BOA, ŞD 2158/10 Lef: 21-23.

(١) BOA, ŞD 2158/10 Lef: 20.

ورؤساء قبيلة النعيم وسالم بن شافي أحد مشايخ قبيلة بني هاجر على إعداد العدة للهجوم على قطر[1].

أرسل الشيخ قاسم استقالة جديدة كانت مليئة بالإيماءات إلى أن المتصرف نزيه بك والموظفين الآخرين يخاطبون معارضيه ويولونهم اهتماماً أكثر منه ، كما ذكر الشيخ قاسم في رسالته أنه خدم الدولة العثمانية بصدق وإخلاص طوال خمسة عشرة سنة وعمل على استتباب الأمن في طرق الأحساء وتأمين الطرق البرية والبحرية، ولا يمكن أن يكون هو المسؤول عن تلك الأحداث التي ظهرت في قطر وما حولها، لهذا قدم استقالته[2].

كان الشيخ قاسم يسعى - بين الحين والآخر - لإقناع موظفي الحكومة الموجودين في المنطقة بأهميته، وكانت استقالته الأخيرة سبباً في غضب نزيه بك متصرف نجد المهتم بمشكلة قطر منذ وقت طويل والذي لم يتمكن من الحصول على أية نتيجة فيها، وجعلته يكتب رسالة في ٨ مارس ١٨٨٦م إلى ولاية البصرة لتعرضها على نظارة الداخلية، وكانت رسالة شديدة اللهجة للغاية وغير منتظرة من موظف للدولة، تحدث فيها عن استقالة قاسم الأخيرة وعن الأوضاع بقطر.

والعبارات التالية تعكس لنا الحالة النفسية لمتصرف نجد في تلك الأوقات:

«كان الشيخ قاسم يظن نفسه موظفاً رسميًّا، وتحدثه عن استقالته بين الحين والآخر كان أمراً يُشغل اللواء ومقامكم العالي دائماً، وفي هذه المرة أصر على الاستقالة من منصبه، وقطر في الوقت الحالي قضاء لا يمكن إجراء أية معاملات رسمية به حتى الآن، كما أنه لا تتوفر فيه مسألة

(١) BOA, ŞD 2158/10 Lef: 15.

(٢) الوثيقة السابقة.

التخابر الرسمي مع الدولة، وإذا اعتبرنا أن هذا القضاء من المدن التابعة للدولة العثمانية فلا بد من تعيين حكومة عليها بإرادة من السلطان لأنني أشبهها «بالبلدة التي لا حكومة بها والمنزل الذي لا صاحب له»، وإذا اعتبرنا هذا المكان زائداً وليس له أهمية، وقلنا ليأخذ من شاء ما يشاء منها، فلا معنى حينئذ للإضرار بخزانة الدولة التي تنفق سنويًّا حوالي (١٢٠,٠٠٠) قرش على جنود الشرطة والنائب الشرعي المعين هناك حاليًّا، وحينئذ يجب سحب تلك الجنود إلى مركز اللواء، وعزل هذا النائب فوراً حتى لا يكون هذا إرهاقاً لخزانة الدولة أكثر من اللازم، وأكرر أنه إذا لم يصدر قرار حاسم بما يجب اتخاذه بشأن قطر في أسرع وقت ممكن، وتُركت قطر على حالها فإنني غير مسؤول عن الأوضاع التي ستحدث هناك، وإذا ما أمعنا النظر في مسألة مجيء الأمير محمد بن سعود إلى المنطقة[1]، وظهور مشكلة قرية الغارية بين الشيخ قاسم ومحمد بن عبد الوهاب، سيتضح لنا أن هذا كله حدث بعد خروج الفرقاطة زحاف من قطر بيوم واحد، وحتى يصدر قرار حاسم من مركز الدولة في هذا الموضوع، فإنه يجب إصدار أمر بإرسال الفرقاطة العثمانية المريخ إلى قطر لأن هذا مرتبط بأمركم[2].

ليس من المعقول أن يكون نزيه بك غافلاً عن جهود تأسيس الحكومة الكاملة في قطر بما في ذلك مكتب البريد لإمكانية التخابر مع الدولة والتي تم البدء في تأسيسها منذ عام ١٨٧١م، إلا أن الواضح من استخدامه للعبارات السالفة شديدة اللهجة السابقة أنه عبّر بها خلال

(١) تذكر المعلومات التي قدمها قبطان الفرقاطة المريخ أن الإمام محمد بن سعود زار الشيخ قاسم وهو في الصحراء وحصل منه على بعض الهدايا، ثم مر بقرية الغارية ومنها إلى البحرين.

BOA, ŞD 2158/10 Lef: 20.

(٢) BOA, ŞD 2158/10 Lef: 13.

الحالة النفسية التي خلقها تعيينه على منطقة ظلت فترة طويلة تعاني من عدم وجود حكومة وكانت تدار بالعادات والتقاليد، وأنه سئم وضاقت نفسه من هذا الوضع لأنه لم يستطع تأسيس حكومة حديثة هناك فجأة، وقبل أن يكتب نزيه بك رسالته الأخيرة أحال الموضوع لمجلس شورى الدولة في ٣ مارس ١٨٨٦م مستنداً في ذلك للمراسلات القديمة مع الباب العالي، وطلب من المجلس بحث التنظيمات التي يجب اتخاذها في المنطقة، وقد أصدر المجلس قراره لقبطان الفرقاطة بالبقاء في قطر حتى تظهر نتائج المباحثات التي تتم حاليًا بناء على رغبة المتصرف[١].

ولم تسفر تلك المباحثات التي تمت في استانبول عن أية نتيجة، وكتب الباب العالي رسالة لولاية البصرة ليخبرها للواء نجد ذُكر فيها أن يجب تطبيق التعليمات القديمة الصادرة لنزيه بك، كما ذُكرت تلك المعلومات بخصوص قضاء قطر:

«قبل أن نخوض في عزل الشيخ قاسم فجأة وتعيين آخر مكانه يجب التحرك بمقتضى نتائج التحقيقات التي ستتم، ويجب أن تُعرض وجهة نظر جديدة على استانبول»[٢].

وقد ظهر اختلاف في وجهات النظر بين الحكومة المركزية وبين الإدارة المحلية هناك، وأوضحت الحكومة المركزية ضرورة بقاء قاسم في موقعه، ولم يكن هذا وليد الصدفة، بل كان نتيجة سياسة تم التوصل إليها في كل مرة، وهي أن بقاء قاسم في منصبه كقائمقام للدولة في قطر أمر ضروري من ناحية التوازن الخارجي، بالرغم من عدم نفعه بالنسبة للتوازن الداخلي وظهور ضرر منه.

وبعد تلك المراسلات تم إقناع قاسم بن ثاني ومحمد بن عبد

(١) BOA, ŞD 2158/10 Lef: 9.

(٢) BOA, ŞD 2158/15.

الوهاب بالصلح بينهما، حتى إنه وردت رسائل من الشيخ قاسم ومحمد ابن عبد الوهاب في خريف عام ١٨٨٦م تفيد بأنهما قد تصالحا ويشعران بالسعادة في ذلك[١]، ثم خطت الدولة العثمانية خطوة أخرى فعالة وهي قيامها بإسكان محمد بن عبد الوهاب الذي كان يمثل عنصر معارضة قوية ضد الشيخ قاسم في منطقة دارين القريبة من القطيف، وعينته شيخاً عليها، وبذلك فتحت الطريق أمام الشيخ قاسم، وعمّرت منطقة جديدة، وثمة مسألة هنا ستكون هناك فائدة من توضيحها ألا وهي؛ ظن الشيخ قاسم أنه اكتسب مساندة الدولة العثمانية بذلك، فكان يحاول بين الحين والآخر بسط نفوذه في مناطق البحرين وعُمان بل وعلى الكويت مستفيداً من تلك المساندة له، وبالرغم من أن الحكومة العثمانية كانت تسعى للحفاظ على حقوقه في قطر، إلا أنها لم تساعده على بسط نفوذه على تلك الأماكن، وكان هذا سبب استقالته في معظم الأحيان.

وكانت الدولة العثمانية تدرك أن الشيخ قاسم يمثل عنصر توازن ضد الإنجليز الذين حققوا تفوقاً مؤثراً في المنطقة خاصة في البحرين، لذا لم تمانع الدولة من زيادة نفوذه في شبه جزيرة قطر، بل على العكس كانت تعمل على ازدياده، ومن ناحية أخرى أدرك الإنجليز أن قوة وشوكة الشيخ قاسم أمر لا يتناسب مع سياستهم في المنطقة، فبدأوا يضغطون عليه متخذين من علاقاتهم التجارية معه أساساً لهذا الضغط، فمن المعروف أن الشيخ قاسم كان من أكبر تجار اللؤلؤ في المنطقة، لذا كانت له علاقات وطيدة وعلاقات شراكة مع مجموعة من تجار البحرين، وتجار البانيان الهنود التابعين لإنجلترا، وقد استخدم الإنجليز تلك العلاقات التجارية كأداة لهم في الضغط على الشيخ قاسم، وكان يضعون أيديهم بين الحين والآخر على أملاكه وأمواله الموجودة خارج قطر،

(١) BOA, ŞD 2158/10 Lef: 2: 11.

وكان هذا في الغالب بسبب تبعيته للدولة العثمانية.

وقد شرح الشيخ قاسم تلك الضغوط التي تعرض لها في الرسالة التالية التي أرسلها للواء نجد بتاريخ ٣ نوفمبر ١٨٨٧م:

«بعد تقديم دعائي بالخير أعرض عليكم حالي كما يلي؛ يعلم الله ثم المسلمون أنني أصدق عبد لكم، وأنني امتثلت لأوامر الدولة العثمانية في كل وقت وحين، وأني عبد الدولة وبقيت بعيداً عن المطالب الدنيوية، ولأن الأجانب لم يستريحوا لإخلاصي للدولة العثمانية أظهروا العداوة لي في كل وقت وحين، ونهب الإنجليز مني مؤخراً (٨٠٠٠) روبية، ولم أتمكن من استردادها حتى الآن، كما قاموا حاليًا باحتجاز بضائع لي بدون سبب، وأخذوا مني (٦٠٠٠) روبية، وخسرت حوالي (٥٠٠٠) روبية من جراء احتجاز تلك البضائع وانتظارها، وها أنا قد تعرضت لتلك الضغوط من الإنجليز ليس لشيء إلا لأنني تابع للدولة العثمانية وبلدتي في حمايتها وهو ما يخالف مصالحهم، وما تم أيضاً مخالف لمصالح الدولة العثمانية، لأن هذا الوضع لا يجوز في حقها، لذا فإنني أطلب مثول المدعين أمام المحاكم العثمانية، وأن يُتخذ اللازم طبقاً للحكم الذي ستصدره وذلك لحماية حقوقي، كما أنني أستعطف مقامكم العالي باسترجاع أموالي المغتصبة، وأعرض دعواتي بالخير دائماً للدولة العثمانية»[1].

قام والي البصرة بإعداد تقرير مفصل عن الموضوع وأرفقه بخطاب الشيخ قاسم وأرسلهما إلى نظارة الداخلية، وقد ورد في هذا التقرير المؤرخ بتاريخ ١ ديسمبر ١٨٨٧م ملخص ما ذكره الشيخ قاسم في رسالته، والأسباب التي جعلت الإنجليز يتصرفون بهذا الشكل مع الشيخ قاسم:

(١) BOA, ŞD 2159/36.

«إن السبب في هذه التصرفات الغادرة التي عاملت بها إنجلترا الشيخ قاسم هو محبته وإخلاصه للدولة العثمانية، وخدماته الطيبة وجهوده الحثيثة التي قام بها في قضاء قطر دون مقابل منذ فتح منطقة نجد، وكان هدفهم من ذلك إذلال الشيخ وإخضاعه لهم، وشيء كهذا لا يمكن أن يحدث، ولأن الشيخ قاسم مواطن عثماني وموظف رسمي فإنه يطلب الرجوع إلى المحاكم العثمانية حتى عند وقوع أي وضع كالبيع والشراء، وتعرضه لهذا الظلم وهذه الخسارة على يد الموظفين الإنجليزيين أمر يخالف الاتفاقيات والقوانين الدولية»[1].

وتعرض والي البصرة في تقريره لاتخاذ الإجراءات اللازمة، وضرورة حماية حقوق الشيخ قاسم، ولم يكن هناك شيء للدولة يمكن اتخاذه سوى الاحتجاج لدى إنجلترا، ولكنها تجاه تلك الضغوط أخذت تبحث عن سبل لعدم استسلام الشيخ قاسم لإنجلترا والعمل على استمرار تبعيته للدولة، فأصدرت الدولة أمراً لنافذ باشا والي البصرة باعتباره أعلى رتبة ملكية في المنطقة بالذهاب إلى قطر لدراسة تلك المشاكل في مكانها على الطبيعة ولتثبت أنها لا تزال تبسط نفوذها على المنطقة. وأرسل نافذ باشا برقية إلى الصدارة في ١٢ يناير ١٨٨٨م يقترح فيها منح الشيخ قاسم رتبة الـ(قبوجي باشي)[2] قبل ذهابه إلى هناك، وذلك للخدمات التي قام بها قاسم، ولارتباطه بالدولة رغم الضغوط التي تعرض لها من الإنجليز،

(١) BOA, ŞD 2159/36.

(٢) كان اسم قبوجي (البواب) يمنح للأشخاص الذين يعملون في خدمات المطبخ والنظافة والحراسة في القصر العثماني في العهد الكلاسيكي ثم يرقون، أما القبوجي باشي فهو أمير تلك الطائفة، وبعد القرن التاسع عشر أصبح هذا اللقب يُمنح كرتبة شرفية للأعيان والموظفين الخارجيين.

Midhat Sertoğlu, Osmanlı Tarih Luğati, İstanbul 1986, s. 173.

(مدحت سرت أوغلي، معجم التاريخ العثماني، استانبول ١٩٨٦، ١٧٣).

وعُرض الأمر على السلطان، فأصدر إرادة سنية بتاريخ ٢٩ فبراير ١٨٨٨م بمنح الشيخ قاسم بن ثاني رتبة القبوجي باشي لإخلاصه وخدماته التي قام بها[١]، واعتباراً من هذا التاريخ ذُكر الشيخ قاسم في سالنامات الدولة برتبة القبوجي باشي.

(١) BOA, İD 83926.

القسم الثاني

الأبعاد الجديدة للصراع العثماني - الإنجليزي على قطر والبحرين

١- محاولات لتوضيح أماكن النفوذ العثماني - الإنجليزي في خليج البصرة

بعد انتهاء الحملة العسكرية على نجد في أواخر عام ١٨٧١م صارت ساحات النفوذ العثماني- الإنجليزي في الخليج محل نزاع بالوسائل المختلفة ولكن لم يُتوصل إلى نتيجة فعلية في هذا الشأن، ولأن الدولة العثمانية جعلت قطر قضاءً تابعاً لسنجق نجد (الأحساء)، وأظهرت حكمها الفعلي هناك، من ناحية أخرى بذل الإنجليز الذين كان لديهم تفوق فعلي في البحرين جهوداً كبيرة لمنع جهود الدولة العثمانية من بسط نفوذها على منطقة البحرين وحتى لا يسري هذا الأمر على ساحات أخرى غير البحرين، لأن الإنجليز كانوا يسعون للحصول على نتائج سياسية بحجة الاضطرابات الموجودة في المنطقة والقرصنة البحرية، لا سيما أنه بعدما نُهبت بضائع شخصين تابعين للإنجليز في سوق قطر في أوائل عام ١٨٨٧م جاءت سفن البحرية الإنجليزية إلى المنطقة لاسترجاع بضائع الشخصين المذكورين[١]. لا جرم أن تلك الأحداث وما شابهها حركت الحكومة العثمانية ولهذا قررت عمل مجموعة من التنظيمات الجديدة في

(١) BOA, BEO Basra Telgraf Giden 969, s. 12.

نجد وسواحلها في مايو ١٨٨٧م[١]، أما انجلترا فكانت تعارض أي تنظيمات تتم في المنطقة لأنها قيّمتها على أنها ضد تفوقها الفعلي في البحرين، لا سيما وأنه كان لا يروق لإنجلترا معاملة موظفي الدولة العثمانية لأهالي البحرين علي انهم مواطنون العثمانيون مثل ما هو متبع في نجد والبصرة وسائر الولايات العثمانية الأخرى، وكانت الدولة العثمانية لا تقبل وساطة القناصل الإنجليز في أية دعاوى تقام بين البحرينيين والمواطنين العثمانيين الآخرين لأن الطرفين من رعايا الدولة العثمانية، وبطبيعة الحال كان هذا الأمر سبباً في تصرف الإنجليز بحدة[٢]، لا سيما وأن كتابة القنصل الإنجليزي في البصرة في أوائل عام ١٨٨٨م في أحد خطاباته «ان البحرين ليست جزءًا من منطقة الأحساء، بل بالعكس فبموجب المعاهدة التي عُقدت مع إنجلترا فإن إنجلترا لها حق التصرف فيها «جعل الحكومة العثمانية تبحث هذا الأمر من جديد، وكانت نتيجة المباحثات التي تمت في مجلس الوزراء العثماني في هذا الأمر في ٢٠ فبراير ١٨٨٨م أن البيانات التي أصدرها قنصل إنجلترا في البصرة تحمل أهمية من الدرجة الثانية، وتقرر حتمية بحث كيفية إدارة منطقة نجد والأحساء (بما فيها قضاء قطر بالطبع) بشكل لا يسمح بالتدخل الأجنبي، وتشكلت لجنة لهذا الأمر[٣]، وأغلب الظن أن أمر التفتيش على المنطقة الذي صدر إلى نافذ باشا والي البصرة والذي تحدثنا عنه في القسم الأول من الكتاب كان أيضاً من نتائج تلك المباحثات.

إن نافذ باشا والي البصرة الذي أتمّ جولة التحقيقات التي قام بها في السواحل النجدية بناء على الأمر الصادر له من الباب العالي قدم تقريراً

(١) BOA, MV 19, s. 71.

(٢) BOA, MV 25, s. 48 (25Ekim 1887).

(٣) زكريا كورشون، العثمانيون وآل سعود في الأرشيف العثماني (١٧٤٥ - ١٩١٤)، بيروت ٢٠٠٥، ص٢٥٩- ٢٦١.

مفصلاً إلى السلطان وإلى مقام الصدارة في ١١ مارس ١٨٨٨م، بصرف النظر عن الأمور الأخرى التي احتواها التقرير والمتعلقة بالتحقيقات التي تمت على السواحل النجدية فقد تحدث التقرير عن بعض الأمور المتعلقة بقطر والبحرين، وإذا ما نظرنا إلى مضمون التقرير ككل سيتضح لنا أن النقطة المحورية لهذه التحقيقات كان الهدف منها الوقوف على النشاطات الإنجليزية في المنطقة وبحث التدابير التي يمكن اتخاذها ضدها، كما أن الإنجليز اهتموا بهذا الموضوع بصفة خاصة فأرسلوا ست سفن من بومباي إلى خليج البصرة لتعقب رحلة نافذ باشا بدقة وجعلوا اثنتين منها في البحرين[١].

وعندما وصل نافذ باشا إلى قطر في شهر بداية مارس عام ١٨٨٨م أحسن على الشيخ قاسم قائمقام قطر لجهوده في استتباب الأمن في المنطقة، وطلب منه أن يزيد من جهوده ومساعيه، وفي تلك الأثناء جُلب إلى قطر سفينة بخارية كانت قد أُصلحت في ترسانة البصرة مؤخراً وتُركت هناك لتقوم بعمل دورية بصفة مستمرة، وسعى نافذ باشا لترميم القلعة التي أشرفت على الخراب والمخصصة لإقامة السرايا النظامية التي أُلحقت بقوات الشرطة الموجودة في قطر، كما أعطى الأوامر إلى متصرف نجد باعتباره أمير المنطقة لإحلال (٢٥٠٠٠) جندي نظامي بالإضافة إلى الجنود الآخرين الموجودين في أطراف صحراء قطر، باعتبارها مكاناً تتجول فيه القبائل البدوية[٢].

ومن النقاط الهامة الأخرى التي لفتت الانتباه إليها في التقرير الذي قدمه نافذ باشا عقب زيارته لقطر هي أن الزبارة أصبحت - ولأول مرة - موضوعاً للمراسلات بعد أزمة ١٨٧٥م، فقد ذكر نافذ باشا في تقريره أن

(١) BOA, Y.MTV 31/13 Lef: 1.

(٢) الوثيقة السابقة، لف ٢.

الزبارة التي كانت قديماً ميناءً للسفن التجارية، وميناء استيراد البضائع لمنطقة نجد أهملت منذ فترة وآلت إلى الخراب فهجرها أهلها يميناً ويساراً، وأوضح نافذ باشا الذي لفت الانتباه إلى أنه كان يتم دفع ضريبة جمارك عن البضائع الذاهبة إلى نجد، لأنها كانت تُرسل أولاً إلى البحرين ومنها إلى نجد، الأمر الذي جعل شيخ البحرين يربح مبالغ طائلة من تلك الجمارك، وقد أشار الباشا في التقرير إلى الفائدة التي ستعم إذا ما عُمرت الزبارة وسكنها الناس، لأن هذا الأمر سيدرّ دخلاً إلى خزينة الدولة كما سيعمل على استتباب الأمن في المنطقة، وأوصى نافذ باشا لواء نجد بعمل التدابير اللازمة في هذا الموضوع وجعل قائمقام قطر يتعهد بإنشاء المباني وإسكان قسم من القبائل الموجودة في تلك الأنحاء بها[١].

خُصص جزء كبير من التقرير الذي قدمه نافذ باشا للسلطان في ١١ مارس ١٨٨٨م عقب عودته من جولته في منطقة نجد، فقد خصص لجهود الإنجليز في البحرين والمناطق الأخرى هناك، فكان نافذ باشا ينوي الذهاب إلى البحرين، ولكن طبقاً للمعلومات التى وردت إليه علم أن الإنجليز قد ضغطوا على شيخ البحرين بعدم عقد أية مباحثات مع نافذ باشا بشأن الإنجليز، وأوصوه بألا يقترب من الحديث عن العلاقات البحرينية الإنجليزية حتى إذا جرت تلك المباحثات بالفعل، لذا تخلى الباشا عن الذهاب للبحرين[٢]، وأوضح نافذ باشا الذي لمس في تقريره فعاليات الانجليز أن اهتمام الإنجليز بالبحرين مرجعه أهمية البحرين من حيث الموقع والناحية التجارية، وبعدما ذكر في تقريره أن الشيخ مبارك ابن ناصر أحد أقارب الشيخ عيسى شيخ البحرين الذي طُرد من البحرين

(١) نفس الوثيقة.

(٢) BOA, Y.MTV 31/31 Lef: 1.

منذ فترة طويلة ويعيش الآن في الأحساء بالراتب الذي خصصته له الدولة العثمانية بيّن أن الإنجليز يسعون في الآونة الأخيرة لإعادته إلى البحرين، إن الباشا الذي قال في تقريره: إن السبب في الهجوم على أموال وبضائع الشيخ قاسم بن ثاني قائمقام قطر هو عدم تقربه من الإنجليز، قال أيضاً إن بغية الإنجليز الحقيقية هي ضم البحرين لهم كما فعلوا مع عدن، أما في قسم التوصيات في هذا التقرير فقد تم الوقوف على ضرورة قيام الدولة العثمانية ببعض التعديلات لإحلال سفينة لتجول في المنطقة بصفة دائمة وذلك لمواجهة هذه النشاطات التي يقوم بها الإنجليز[١].

إن الباب العالي الذي انتظر لفترة نتائج تلك التعديلات التي تمت بالمنطقة بعد تلك الرحلة التي قام بها نافذ باشا والي البصرة إلى سواحل نجد وقطر، وبعد عام تقريباً أمر بتشكيل لجنة جديدة برئاسة منير باشا ناظر الداخلية لمراقبة الأوضاع في نجد وقطر والبحرين، وأغلب الظن أن تلك اللجنة تشكلت بناء على الأخبار الواردة من الشيخ قاسم والتي تفيد بأن الشيخ زايد شيخ عُمان قام بالاستعدادات لشن حملة على قطر بتحريض من الإنجليز، ولأنه يُفهم من البرقية المرسلة من نظارة الداخلية لولاية البصرة في شهر أبريل عام ١٨٨٩م أن الشيخ قاسم استنجد بالباب العالي وطلب منه المساعدة وأوضح أن الشيخ زايد شيخ عُمان يستعد للهجوم على قطر بعشرين ألف شخص، في حين أن عدد أفراد قبائل قطر أربعة آلاف فقط (أغلب الظن أنه يقصد المسلحين من القبائل التابعة له)[٢].

وكانت نتيجة المباحثات التي قامت بها اللجنة المكونة في الباب العالي إرسال لائحة تعليمات إلى ولاية البصرة في ٦ أبريل ١٨٨٩م، وفي

(١) نفس الوثيقة.

(٢) BOA, BEO Basra Telgraf giden 969, s. 30.

هذه التعليمات كُلف عاكف باشا لواء نجد باتخاذ كافة التدابير اللازمة في المنطقة بشكل عاجل، وأن يُخطر استانبول بكل الأمور[١]، بخلاف هذا فقد بحثت الحكومة العثمانية طلب الشيخ قاسم في١٣ أبريل ١٨٨٩م، وفي تلك المباحثات وجد أن الأخبار الواردة مبالغ فيها، وتقرر إصدار أمر إلى عاكف باشا متصرف نجد بأن يرسل كتيبة من الجند تتكون من (٥٠٠) محارب بالسفن الموجودة في البصرة إلى قطر لحمايتها[٢]، وبعد فترة قصيرة من تلك الأحداث أصدرت الحكومة العثمانية قراراً يعطي الصلاحية للأمراء المحليين في المنطقة بسوق الجند دون الحصول على إذن من الحكومة المركزية وذلك لإمكانية التحرك دون تضييع الوقت[٣].

سعى عاكف باشا لاتخاذ التدابير المتعلقة بإرسال الجنود بناء على التعليمات التي تلقاها من استانبول من ناحية ولإعداد لائحة تتضمن الأمور اللازم عملها لتقوية الروابط الإدارية لنواحي نجد وسواحل الأحساء من ناحية أخرى، وأرسل عاكف باشا هذه اللائحة التي تتكون من ست مواد إلى ولاية البصرة في شهر يونيو عام ١٨٨٩م لتقدمها إلى نظارة الداخلية، إلا أن هدايت باشا الذي عُين والياً على البصرة منذ فترة قصيرة شعر بالحاجة إلى ضرورة التباحث في الموضوع مع عاكف باشا شخصيًا قبل عمل أي شيء، وذهب عاكف باشا إلى ولاية البصرة وتباحث في الموضوع مع هدايت باشا والي البصرة، وبعدما اتفقا في الرأي أُرسلت تلك اللائحة إلى نظارة الداخلية في ١٤ أغسطس ١٨٨٩م[٤]، ويرى أنه برغم أن عنوان برنامج عاكف باشا الإصلاحي كان نجداً والأحساء بصفة عامة إلا أنه قد خصص قسماً كبيراً من المشكلة

---

(١) BOA, İMM 4699.

(٢) BOA, MV 42, s. 34.

(٣) BOA, MV 45, s. 59 (Temmuz 1889).

(٤) BOA, İMM 4699 Lef: 1.

والمقترحات لمنطقتي البحرين وقطر، ويُظهر هذا البرنامج المعدّ بتعليمات من الحكومة العثمانية مدى اهتمامها بشؤون قطر والبحرين، وخصص عاكف باشا المواد الثانية والرابعة والخامسة من برنامجه لموضوع البحرين، واقترح بعض المقترحات التي تتعلق بتأسيس الإدارة العثمانية هناك، وتغيير شيخ البحرين الحالي وتعيين الشيخ مبارك بن ناصر المقيم في الأحساء مكانه دون إعطاء أدنى فرصة لتدخل إنجلترا، وخصص قسماً كبيراً من المادة الثالثة من البرنامج للتنظيمات التي يجب عملها في قطر وما بجوارها، وتلك هي مقترحات عاكف باشا بخصوص قطر وما حولها:

«تعيين مدير ماهر عالم بطبائع المنطقة على ناحية الزبارة الواقعة في شمال قطر براتب (١٠٠٠) قرش، ويعطى لهذا المدير من أربعين إلى خمسين فارساً ومشاة من الشرطة، وتعيين مدير من العارفين بالمنطقة على ناحية العُديد الواقعة جنوب قطر والتي تعد الحد الفاصل بين قطر وعُمان براتب قدره (٧٥٠) قرشاً ويُجعل في معيته عدد من جند الضبطية، وتعيين رئيس ميناء يعرف العربية من الترسانة العامرة لتفتيش السفن الأجنبية والركاب الأجانب القادمين والذاهبين من ميناء قطر الواسع وليضع شؤون الميناء في نصابها، وتعيين واحد من الأشخاص المناسبين عالماً بالعربية واقفاً على الأمور السياسية في منصب معاون قائمقام قطر الشيخ قاسم براتب قدره (٢٠٠٠) قرش حتى تستمر النظم المؤسسة والتدابير المتخذة بشكل مستمر، إن كل أهالي قطر فقراء باستثناء الشيخ قاسم، فبعضهم يشتغل بصيد الأسماك وبعضهم يشتغل بصيد اللؤلؤ بالأجرة، ولهذا فإنهم لا يمتلكون شيئاً آخر يعيشون منه سوى هذا، لذا فإنه من الطبيعي أن أعضاء مجلس القضاء لن يستمروا في عضويتهم ولذا يجب أن يخصص لهم شهريًا (٢٥٠) قرشاً على الأقل لأعضاء إدارة مدينة قطر المنتخبين حتى يستمروا في العمل بالعضوية، وتعيين كاتب يكون

على دراية باللغتين العربية والتركية قراءة وكتابة براتب شهري (٥٠٠) قرشاً ليقوم بشؤون التحرير والكتابة في القضاء المذكور، وكذا تعيين نائب له براتب (٣٠٠) قرش شهريًا، ولأن هذه التعديلات ضرورية بسبب وضع المنطقة ومتطلباتها، فإنه في حال تنفيذ تلك المطالب المذكورة سيتحقق الأمن لمنطقة قطر من البر والبحر في ظل قدرة حضرة السلطان كما أنه سيؤدي إلى حسن إدارتها، كما سيتم تشكيل قريتين في الزبارة والعُديد المذكورتين في غضون فترة وجيزة بفضل حضرة السلطان، وبهذا سيتطور صيد اللؤلؤ وتتسع المعاملات التجارية سواء في قطر أم في الأماكن الأخرى، وهكذا سيتم تحصيل ضريبة الاحتساب كما يتم تحصيلها حاليًا من مواني القطيف والعقير، وتدريجيًّا سيتم تحصيل رسوم ميناء من قطر، ومن الممكن أن تصل واردات هذا الميناء إلى (٢٥٠٠) ليرة سنويًا، هذا بالإضافة إلى أن التأثير الحسن لنشر الأمن والأمان سواء في تلك الأماكن أم في سواحل الجزيرة العربية كلها سيكون بمثابة السد المنيع أمام المطامع الأجنبية هناك...»[١].

وبعدما أوضح عاكف باشا أنه قد راعى الظروف الحالية لخزانة الدولة، ذكر أن الدولة لن تبخل بهذا القدر الضئيل من المصروفات لقاء «الحفاظ على حقوق الدولة في تلك السواحل» والحصول على الفوائد المنتظرة من تلك التعديلات.

قُدمت اقتراحات عاكف باشا إلى الصدارة في ٩ أكتوبر ١٨٨٩م للحصول على إذن بها بعد ما بحثتها الهيئات المختصة في استانبول، ويُفهم أيضاً أن ناظر الداخلية أرسل تقريباً كل مقترحات عاكف باشا إلى الصدارة لعرضها على السلطان، وقد وجدت اللجنة الموجودة في

(١) BOA, İMM 4699. Osman Zeki Soyyiğit, Arşiv Belgeleri Işığı Altında Katarda Osmanlı Hakimiyeti, Doktora Tezi (Mar. Üni, Sosyal Bilimler Ens.) İstanbul 1990, s. 169-170.

استانبول مانعاً من تنفيذ البند الخاص بضرورة عزل شيخ البحرين لأنه منحاز للإنجليز، ولكنها وافقت على البند الخاص بضرورة قيام الأسطول العثماني بمناورات في المنطقة لإظهار قوة الدولة العثمانية من ناحية، ولإزالة الفكرة الخاطئة المتكونة عند الأهالي بأنه لا توجد قوة بحرية للدولة العثمانية من ناحية أخرى، وذلك مقابل ما تقوم به إنجلترا من مناورات بالزوارق الحربية في المنطقة[١].

وعلى ما يبدو من كل تلك المراسلات والمباحثات تبين أن كل تلك التعديلات التي اضطلعت بها الحكومة العثمانية كانت سياسية أكثر من كونها إدارية، وكان محورها إظهار سيطرة وحكم الدولة العثمانية في المنطقة، ويتضح هذا الأمر الهامّ جدًّا من خلال مقدمة وخاتمة العريضة التي تقدم بها ناظر الداخلية للصدارة، فقد ذكر منير باشا ناظر الداخلية العبارات التالية في مقدمة عريضته:

«عرضت مضبطة اللجنة التي أرأسها والمكونة من وزير العدل وبعض الأشخاص الآخرين تقريراً بالتدابير اللازمة والخاصة بكيفية إدارة سواحل البحرين ونجد والأحساء وتبعية أهالي تلك المنطقة للدولة بعدما قام الإنجليز ببعض النشاطات وأحس بضرورة تصحيح القوة الإدارية الموجودة في تلك المناطق»[٢].

ويُفهم من تلك العبارات أن الهدف الأساسي من تلك التدابير كان يتمثل في وقف الانحرافات الإنجليزية في المنطقة، خاصة أنه بعد تلك المقدمة لخص ناظر الداخلية المقترحات التي تقدم بها عاكف باشا، ثم اختتم رسالته بالعبارات التالية:

«تتفق المواد الموضحة والتي تنص على حماية سواحل البحرين

(١) BOA, İMM 4699 Lef: 2.

(٢) نفس الوثيقة.

ونواحي نجد والأحساء من بعض النوايا الإنجليزية السيئة التي يُحس بها الآن، ووضع أهالي تلك المناطق تحت إدارة منتظمة بفضل حضرة السلطان، وحماية الأفراد من أن يكونوا تحت ضغط بعض الأشخاص الأقوياء أو أن يكون تحت ضغط شخص آخر بسبب ضعف الإدارة الموجودة في المنطقة مع أحكام التعليمات الصادرة في هذا الموضوع ومع المطالعات والأفكار التي ظهرت من خلال المباحثات الفرعية للجنة الخاصة التي تشكلت لهذا الموضوع»[١].

قُدمت إلى الصدارة هذه المقترحات التي أعدها متصرف نجد وبحثتها اللجنة الخاصة ثم قدمت بعد ذلك إلى مجلس الوكلاء (مجلس الوزراء) لجعلها قراراً حكوميًّا، وقد ناقش مجلس الوكلاء المقترحات المقدمة ووافق عليها في ٢٦ ديسمبر ١٨٨٩م[٢]، وصدرت الأوامر اللازمة لتطبيقها، وفي الوقت الذي قبل فيه حل الشؤون المتعلقة بالبحرين وعُمان وحتى الرياض بمرور الوقت، تم الوقوف على ضرورة تطبيق التدابير المتعلقة بقطر وخاصة منطقتي الزبارة والعديد، وعُرض قرار مجلس الوكلاء على السلطان في ١٣ يناير ١٨٩٠م، وأصدر السلطان عبد الحميد الثاني الإرادة اللازمة لتطبيق القرارات التي صدق مجلس الوكلاء عليها في ٢ فبراير ١٨٩٠م[٣].

ويُستدل من الوثائق على أن إصلاحات منطقة سواحل البحرين ونجد والأحساء التي قررها مجلس الوكلاء وصدق عليها السلطان لم تكن مجرد حبر على ورق، بل تمت متابعتها، لأنه قد اتخذ قرار مسبق بزيادة عدد جنود الشرطة الموجودين في المنطقة وإعطاء القادة المحليين

(١) نفس الوثيقة.

(٢) BOA, MV 49, s. 20.

(٣) BOA, İMM 4699 Lef: 3.

الصلاحية والسلطة لسوق الجند عند الضرورة دون الرجوع إلى الحكومة المركزية ولهذا وضعت القرارت المتخذة موضع التنفيذ، أما التدابير التي يتطلب تنفيذها وقتاً طويلاً بتجوال سفن البريد بصفة دائمة في خليج البصرة والبحر الأحمر، ومد خطوط التلغراف فقد أحيلت للجهات المختصة[١].

وأصدرت نظارة الداخلية التعليمات اللازمة إلى ولاية البصرة لتطبيق قرارات الإصلاحات المتخذة في ١٨ فبراير ١٨٩٠م، وفي العام التالي وبالتحديد في ١٩ ديسمبر ١٨٩٠م أرسلت رسالة إلى ولاية البصرة تسأل فيها عما تم تطبيقه من تلك القرارات، الحقيقة أنها كانت تخبر استانبول بما يتم تنفيذه من تلك التعديلات التي تتم في المنطقة أولاً بأول، حتى أنها كانت تحصل على إرادات تتعلق بهذا.

وعلى سبيل المثال يُفهم من المراسلات التي تمت بين ولاية البصرة والصدارة في ١٨-١٩ يناير ١٨٩١م أنه قد تم تعيين مديرين على ناحيتي الزبارة والعديد الواقعتين في قضاء قطر[٢]، وقد ردت ولاية البصرة برسالتها المؤرخة بتاريخ ١٣ يناير ١٨٩٢م على استفسار نظارة الداخلية وأوضحت ما تم تنفيذه من قرارات الإصلاح المتخذة في أوائل عام ١٨٩٠م كما يلي.

طبقاً للتعديلات التي تمت في المناطق الأخرى في الفترة الماضية عين معاون لقائمقام قطر[٣]، وكتّاب للنظر في شؤون الكتابة والتحريرات، ومديران على ناحيتي الزبارة والعديد، أما بالنسبة لرئيس

(١) BOA, Ayniyat Defteri 1620, s. 41.

(٢) BOA, İMM 4699 Lef: 4.

(٣) يُفهم من قرار مجلس الوكلاء المؤرخ بتاريخ ٢٢ مارس ١٨٩١م أنه تم تخصيص راتب قدره (٢٠٠٠) قرش لنائب قائمقام قطر.
BOA, MV 63, s. 77.

الميناء الذي كانت هناك أفكار حول تعيينه على قطر، فقد صُرف النظر عنه بناء على المكاتبات التي تمت في هذا الشأن، وتقرر تعيينه على ميناء القطيف، كما تم ترتيب جنود شرطة بأعداد كافية للحفاظ على قلعتي العُلا والبُريمان الواقعتين على سواحل نجد، كما تقرر بدء ترميم هاتين القلعتين في شهر مارس المقبل، وتقرر أيضاً ذهاب إحدى السفن الموجودة في البصرة إلى سواحل نجد مرة كل ثلاثة أو أربعة أشهر، ولأن قوات الشرطة الموجودة بنجد (الأحساء) لم تكن كافية فقد أعطيت الإمكانيات لوزارة الداخلية لاستخدام (٥٠٠) جندي من الهجانة وكتيبتين من الخيالة حتى تتمكن من إضافة كتيبتين من قوات الشرطة إلى القوات الموجودة بنجد(الأحساء)، إلا أنه لم نتمكن حتى اليوم إلا من استخدام وتسجيل سوى (٢٠٠) جندي من الخيالة[١].

وبعدما عدّد والي البصرة ما تم عمله على هذا النحو لفت الانتباه إلى عدم كفاية القوات الموجودة في سنجق نجد بالرغم من أهميته الاستراتيجية، وطلب إرسال فرقة تتكون من (٤٠٠)جندي نظامي إلى مركز السنجق، وفرقتين أخريين تتكون كل منهما من (٢٠٠) جندي نظامي إلى القطيف وقطر، إن والي البصرة الذي لمس ضرورة بناء معسكر في منطقة دارين القريبة من القطيف، ربط بين عدم إمكانية تأسيس تشكيل إداري تام حتى الآن في قطر وبين قلة عدد الجند والمعارضة السرية لقاسم بن ثاني[٢]، وقد أوضح الوالي إلى أنه للتمكن

(١) BOA, Y.A.Res 60 /12 Lef: 11.

(٢) يفهم أن رأي الوالي مستند على الرسالة التي أرسلها له متصرف نجد في شهر نوفمبر عام ١٨٩١م، لا سيما وأن متصرف نجد قد عبر بتلك العبارات عند تقديم جدول إحصائي يتعلق بقطر لوالي البصرة «... فبسبب البدوية والوحشية الموجودة في طبيعة الشيخ قاسم بن ثاني آل ثاني ظلت كل النصائح التي قدمتها أنا أم أسلافي بأسلوب ملائم بلا تأثير، ولم تُر أية فائدة منه حتى الآن سوى أنه يشغل الحكومة =

من تثبيت الإدارة بشكل تام في قطر يجب بناء مقر للحكومة في مركز القضاء يستوعب إقامة (٥٠) خيالة من الشرطة، وكذا إقامة بناءين مناسبين في منطقتي الزبارة والعديد يستوعب كل واحد منهما (٣٠) شرطيًّا من المشاة[١]، وكان المديران اللذان عينا على منطقتي الزبارة والعديد يقيمان في مركز قطر نظراً لعدم وجود مكان مناسب لإقامتهما في تلك الأماكن ولعدم وجود جنود كافية تعمل على استتباب الأمن هناك، وبالطبع فهذا الوضع ليس مناسباً مع النتائج المرجوة من تعيينهما هناك[٢].

وكانت كل هذه التنظيمات التي تمت والتي ستتم بمثابة المؤشر على استقرار الدولة العثمانية في خليج البصرة منذ عام ١٨٧١م، فكان الباب العالي لا يرغب في خلق مشكلات أكثر مع الإنجليز الذين كانوا قوة مؤثرة في المنطقة من ناحية، ويبذل كل ما في وسعه لمنع توسع نفوذ الإنجليز من ناحية أخرى، أو بتعبير آخر فإن الحكومة العثمانية التي أرادت وضع سواحل البحرين وشبه جزيرة قطر تحت سيطرتها سعت إلى إعداد البنية التحتية السياسية والإدارية اللازمة لذلك وتجنب الأحداث التي تعيق ذلك قدر المستطاع، على سبيل المثال في أواسط عام ١٨٩٢م أتى القنصل الإنجليزي إلى ولاية البصرة، وقدم شكوى للولاية بأنه

= فقط، فضلاً عن أنه لن ينتظر منه أية فائدة بعد ذلك، ولقد فُهم أن هذا الرجل لن يتخلى عن تصرفاته المخلة بالأمن والمعوقة للتدابير ما لم يُعامل بشدة، وبناء عليه فلا بد من تحقيق موافقته على التدابير المتخيل أنها ستبقيه في منصب القائممقام حتى آخر نفس في حياته، وإذا استحال هذا الأمر فعلى الحكومة اتخاذ التدابير اللازمة دون النظر إلى الجوانب الجيدة والسيئة للأمر...».

BOA, İrade Askeri 1310 M. 16.

(١) نفس الوثيقة.

(٢) BOA, Y.Res 60/12.

وصلته أخبار تفيد بأن الشيخ قاسم بن ثاني عقد اتفاقاً مع ناصر بن مبارك، وأنهما يستعدان للهجوم على البحرين، فأوضح والي البصرة الذي شرح الموضوع للباب العالي بأنه قد أصدر تعليمات إلى لواء نجد والقيادة البحرية وقباطنة السفن الموجودة بسواحل نجد بمنع الهجمات البحرية، وأنه حذر المشايخ المذكورين، ولما عُرض الموضوع على السلطان عبد الحميد الثاني أصدر أوامره بالاهتمام بالموضوع واتخاذ التدابير الجدية على الفور للقضاء على مثل تلك الاضطرابات الكائنة في المنطقة منذ فترة طويلة[1]، وهذا أيضاً يُظهر السياسة الحساسة التي تم تعقبها في تلك الأثناء، وفي الوقت الذي بذلت فيه الدولة العثمانية جهوداً للوقوف ضد المساعي الإنجليزية لتوسيع نفوذهم، سعت أيضاً لمنع أي إداري أو شيخ أو أحد من أهالي المنطقة من القيام بأي عمل يمكن أن يعطى فرصة للتدخل الإنجليزي.

وهناك أمر آخر يجب الوقوف عليه ألا وهو؛ أن محور كل جهود الإنجليز ضد القراصنة في البحرين أو القراصنة الذين يعيقون الملاحة البحرية هو مصالحهم التجارية فقط، أما الدولة العثمانية فكانت تنظر للمشكلة بشكل مختلف، فقد كانت تنظر لها على أنها استمرار لأمن السواحل واستتباب أكثر للأمن في المنطقة، ولهذا كانت ترى أن إحلال بعض سفن خفر السواحل في المنطقة بين الحين والآخر كافياً، ومن ناحية أخرى كانت إنجلترا تضغط على الدولة العثمانية من أجل منع القرصنة المحتملة ضد مصالحها، وكانت الدولة العثمانية تواجه تلك الضغوط بالسياسة المناسبة لها، هذا بالإضافة إلى أنها لم تتورع عن اتخاذ التدابير التي تؤمن استتباب الأمن في المنطقة وخاصة المناطق البرية منها.

(١) BOA, İ.Hus 1310 M/168.

ويرى أنه في الوقت الذي كانت الدولة العثمانية تتخذ فيه بعض التدابير الشفهية تجاه نشاطات قاسم بن ثاني وناصر بن مبارك المزعوم عنهما أنهما يهددان الأمن البحري كما ذكر سابقاً اتخذت التدابير الفعلية ضد العربان الذين ينهبون القوافل التجارية التي تمر على طريق العقير الأحساء، وطبقاً للقرار الصادر من مجلس الوكلاء في ١٧ أغسطس ١٨٩٢م فقد طُلب من والي البصرة الاستمرار في عملية الإصلاحات التي بدأت منذ عام ١٨٩٠ والذهاب بنفسه على رأس كتيبة عسكرية إلى المنطقة كإجراء مؤقت لتحقيق الأمن بها وإعادة الأموال المنهوبة من تجار الأحساء، وفي اليوم نفسه صدق السلطان على القرار، وصدرت الأوامر اللازمة إلى والي البصرة محمد حافظ باشا بتنفيذه[1].

تحرك والي البصرة حافظ محمد باشا إلى نجد في أواسط شهر أكتوبر ١٨٩٢م آخذاً معه الكتيبة النيشانجي الحادية عشرة المكونة من (٢٠٠) شخص للقضاء على السرقة الموجودة في نجد (الأحساء) وما حولها، وإقرار الأمن هناك، وعندما وصل الوالي إلى مركز السنجق أوقف النزاعات الموجودة بين القبائل في وقت قصير بالتدابير التي اتخذها فور وصوله إلى هناك، كما أمّن الطرق الموجودة بين العقير والهفوف[2]، إلا أن زيارة الوالي هذه كانت سبباً في ظهور بعض الأحداث التي عرفت في الوثائق العثمانية بعد ذلك باسم (قطر حادثة لرى) حوادث قطر، والتي كانت سبباً في بدء الأحداث التي كونت برنامج سنة ١٨٩٣م.

وطبقاً للتقرير الذي أعدته هيئة التحقيق التي أرسلت للمنطقة في ٢٣ سبتمبر ١٨٩٣م فقد تطورت أحداث قطر هذه كما يلي:

(١) BOA, Y.A.Res 60/12 Lef: 1, 6; MV 71, s. 38.

(٢) زكريا كورشون، المرجع السابق، ص٢٧٣.

كان والي البصرة محمد حافظ باشا الذي عمل على استتباب الأمن في المنطقة يرى أن قاسم بن ثاني قائمقام قطر هو المساند والمحرض الأساسي للقبائل التي تخل بالأمن في المنطقة[1]، كما أن انتشار بعض الأخبار عن هذا الوالي وعن سبب مجيئه للمنطقة كان عاملاً مساعداً في تطور تلك الأحداث، ولأن هذا الوالي كان يرى أن ظهور تلك الأحداث التي تخل بالأمن والتي تجعل الباب مفتوحاً أمام التدخل الإنجليزي في سواحل نجد مرجعه وجود اتفاق بين الإنجليز وبين الشيخ قاسم بن ثاني، فقد عُقدت معاهدة شفهية بين الشيخ قاسم والقنصل الإنجليزي في بوشهر منذ سنتين ونصف من أجل القيام ببعض التحريضات التي تمكن الإنجليز من التدخل والضغط السياسي على نجد وسواحلها، حتى أنه كان يُقال إن الإنجليز قاموا بتسليح القبائل التابعة لقاسم بن ثاني بواسطة أحمد الكبابي مترجم القنصلية الإنجليزية في بوشهر ومحمد عبد الوهاب (معارض قديم لقاسم بن ثاني المقيم في قطر) وأنهم قد استعدوا للقيام بثورة، ويُفهم أن هذه الأسباب قد حركت والي البصرة هذا بالإضافة إلى الاتهامات الموجهة إلى قاسم بن ثاني بشأن حصر الشيخ قاسم كل تجارة وضرائب قضاء قطر على نفسه منذ عدة سنوات، وعدم دفع الضرائب المقررة عليه للدولة والضغط على الهفوف بالقبائل التي جمعها حوله، وعدم الاهتمام بالموظفين المرسلين إلى هناك لتكوين إدارة لقضاء قطر والسعي لتأخير التشكيلات الإدارية في قطر[2].

ولم تكن تلك الاتهامات الموجهة للشيخ قاسم بن ثاني شيئاً جديداً، ولكن بالرغم من أن الحكومة المركزية كانت تعلم جيداً أوضاع وعلاقات قاسم بن ثاني، إلا أنها كانت تفضل تطبيق سياسة اللين في المنطقة. وكما

(١) BOA, YEE 14/250/126/8, s. 1.

(٢) نفس الوثيقة.

ذكرنا سالفاً فإن الشيخ قاسم بن ثاني طلب المساعدة من الدولة العثمانية عندما حدث اختلاف بينه وبين الشيخ زايد شيخ أبو ظبي، وكان عدم توفير الدولة المساعدات بالمقاييس التي طلبها سبباً في تقربه من الإنجليز الذين كان يراهم محرضين للشيخ زايد، ويجب علينا هنا أن نضيف ما يلي: أنه بالرغم من تقرب الشيخ قاسم إلى الإنجليز إلا أنه لم يكن يقبل أساساً الحماية الإنجليزية تحت أية ظروف، وكانت الحكومة العثمانية تعرف هذا الأمر جيداً وتقدره، فتسليح القبائل ليس أمراً جديداً، لأن الأشخاص الذين زُعم أنهم الواسطة في هذا الموضوع كانوا يديرون تجارة السلاح في المنطقة، من ناحية أخرى كانت الدولة العثمانية تعلم أن الشيخ قاسماً لم يكن منحازاً لمسألة قيامها بتأسيس إدارة مؤثرة في شبه جزيرة قطر رغماً عنه، ولم يكن هذا الوضع خاصًّا بهذه المنطقة فقط، فقد فعلت الدولة العثمانية الشيء ذاته عند تأسيس سنجق المنتفك التابع للبصرة، فقد جعلت المشايخ الأقوياء المؤثرين في المنطقة وعلى رأسهم السعدونيين يتعودون على الحكومة في غضون فترة محددة، ويمكن الإكثار من تلك النماذج، أو بتعبير آخر كانت مسألة إصدار قرار باتهام الشيخ قاسم بشكل مباشر وهل قرار سوق الجند إليه صحيحاً أم لا؟ كان موضوع بحث عند الحكومة العثمانية التي اعتادت على مثل تلك الأوضاع.

أما والي البصرة محمد حافظ باشا فلم ينتبه كثيراً لتلك الملاحظات المذكورة، ووصل إلى قطر بالجنود التي معه في ٢٧ فبراير ١٨٩٣م بناء على الأمر الصادر له بخصوص تحقيق الأمن في المنطقة[1]، أما الشيخ قاسم فقد انسحب إلى الصحراء قبل شهر من هذا التاريخ بعدد من (٤٠٠) إلى (٥٠٠) شخص تمكن من جمعهم من قبيلة المناصير وفرقة من قبيلة بني هاجر والقبائل الأخرى، وعندما وصل محمد حافظ باشا إلى

(١) نفس الوثيقة.

قطر أرسل للشيخ قاسم أخباراً تحمل سمة النصح والوصية بتشتيت القبائل الموجودة في معيته والرجوع وإعلان الطاعة، فأرسل الشيخ قاسم رده على الوالي مع الشيخ خالد أحد رجاله يخبره فيه بأنه مطيع ومخلص للدولة ولكنه لن يستطيع تلبية دعوته تلك، وأخبره بأنه سيدفع له عشرة آلاف ليرة كهدية، وسيلبي له كل مطالبه في حالة انسحاب الوالي بالجنود التي معه، ولكن محمد حافظ باشا رفض تلك المقترحات التي عرضها عليه الشيخ قاسم، وأخبره - بإلحاح- أنه لا يريد منه شيئاً سوى تشتيت القبائل الموجودة معه والمجيء إليه مطيعاً، بخلاف هذا فعليه إظهار الطاعة والتبعية التي يدعيها ويأتي إليه بلا خوف أو وجل باعتباره كقائمقام للدولة»[1]. كان الشيخ قاسم يعتقد بأن محمد حافظ باشا ينوي القبض عليه حيًّا أو ميتاً، لذا لم يستجب لمطالبه، وسيطر على المنطقة الصحراوية الواقعة بين قطر والأحساء وقطع خط البريد المرسل من الناحيتين، واستولى على الأوراق الرسمية، ولما علم بأن الشيخ مبارك الصباح آت هو ورجاله من الكويت لمساعدة الوالي، أرسل مجموعة من رجاله ليتخذوا أماكنهم في ناحية سلوى ليقطع عليهم الطريق، واستعد للحرب[2].

وبموجب هذا الحال أصدر والي البصرة قراره بضرورة معاقبة قاسم ابن ثاني، وبدأ في الاستعدادات في ٢٥ مارس، وقام الوالي أولاً بالتحفظ على بعض مشايخ قطر في سفينته بحجة أنه كان لهم دور في هذا الموضوع، وبعد استشارة الضباط الموجودين معه قرر التحرك، وفي صباح يوم ٢٦ مارس ألحق ثلاثين جنديًّا من جنود الكتيبة الموجودة في قطر والمكونة من ١٥٢ جنديًّا إلى كتيبة النيشانجي التي معه، وبذلك

(١) نفس الوثيقة.

(٢) نفس الوثيقة.

أصبح مجموع الجنود الذين معه (٢٣٠) جنديًّا من المشاة، (١٠٠) من فرسان الشرطة وأربعين خيالاً من عقيل ومدفعاً ومجموعة من الجنود البحرية أخذها من الفرقاطة المريخ، وأمر بالتحرك من الدوحة صوب قلعة وجبة التي تحصن بها قاسم بن ثاني، كان الهدف تخريب قلعة وجبة والاستيلاء على ما بها من أسلحة، وبعد مسيرة ساعتين وصل الجنود إلى قلعة متهدمة تسمى الشوبيكة فأعطى لهم أمر بالاستراحة هناك، وأرسلت مجموعة من الضباط وخيالة عقيل إلى وجبة لاستكشاف الأوضاع، فقُمعوا بواسطة عدد من (٣٠٠٠) إلى (٤٠٠٠) شخص من القبائل المشاة والخيالة الذين سلحهم الشيخ قاسم بالبنادق المارتيني (ذات الطلقة الواحدة)، وطبقاً لهذا أمر المقدم يوسف أفندي قائد تلك المجموعة باتخاذ المواضع تجاه تلك القبائل على أن تكون ظهورهم أمام قلعة الشوبيكة، وبالرغم من أن النصر كان حليف الجنود في المصادمات التي تمت بينهم وبين القبائل في بادئ الأمر إلا أنهم اضطروا للانسحاب بسبب كثرة عدد القبائل التابعة لقاسم من ناحية، والإنهاك الذي أصابهم بسبب الجوع والعطش من ناحية أخرى، وقد قامت القبائل بتعقب هؤلاء الجنود وهم ينسحبون، وبالرغم من وصول الإمدادات لهم من المعسكر في قطر إلا أنه قد قُتل منهم (١١٨) جنديًّا، وجُرح خمسة وخمسون، بخلاف هذا فقد استولى البدو على (١٥٠) بندقية والمدفع المأخوذة من الفرقاطة المريخ، وتباحث محمد حافظ باشا الذي كان يقضي ليلته في السفينة مع أركانه العسكرية، وتوصلوا إلى قرار باستحالة استمرار الحركة العسكرية بتلك الإمكانيات. وفي اليوم التالي تم إركاب قسم كبير من الجنود الذين أرسلوا إلى قطر على السفينتين المريخ وموده رسان، ولم يُترك في معسكر قطر سوى مائة جندي وضابط[1].

(١) زكريا كورشون، نفس المصدر، ص٢٧٥-٢٧٨.

ويُفهم من تطورات الأحداث أن الوالي والشيخ قاسم لم يرغبا في تطور الموضوع إلى تلك المرحلة، فالواضح أن الوالي كان ينوي إجبار الشيخ قاسم على الطاعة بالتظاهر بالقوات التي معه، وفي مقابل ذلك أراد الشيخ قاسم أن يُظهر مقاومة لهذا الوضع الذي سيفقده اعتباره وربما حياته، إلا أنه فقد السيطرة على زمام الأمور.

وبعد تلك الأحداث مباشرة وفي ٢٧ مارس ١٨٩٣م شرح الشيخ قاسم بن ثاني الذي كتب خطاباً إلى السلطان بتوقيع قائمقام قطر الأحداث التي وقعت إلى الصدارة كما يلي:

«هجم علينا محمد حافظ باشا والي البصرة بالقوات الشاهانية من البر والبحر بينما كنا تابعين مطيعين تماماً للسلطان، ولم تصدر منا أية حركة أو تصرف قط يستوجب هذا الهجوم، وقد سلمت له البلد بأهاليها وكافة نواحيها له وتجنبنا معارضته، ولما طلب مقابلتي أرسلت له أخي أحمد، فقام بحبسه هو وكل أشراف وأعيان البلدة، مما أدى لنفور كافة الأهالي والقبائل، وقد أرسلت له خبراً أخطره فيه بأنه موظف لدى الدولة ولا يمكنه التصرف بما يخالف أوامر الدولة، فلم يعبأ بهذا وطلب منا عدة مطالب، ولم أقصر في تحقيق تلك المطالب التي طلبها، وهجم علينا فجأة ونحن في الصحراء في اليوم السادس من شهر رمضان، وتضررت بعض القبائل من ذلك، فقد أمطروا النساء والأطفال بالرصاص، الأمر الذي جعل كل القبائل تجتمع وتشعر بضرورة الدفاع عن نفسها، أما الباشا فقد ترك جنوده بين القبائل وفر هو هارباً في السفينة مع طاهر بك، وكان هذا الإجراء غير المعقول سبباً في موت الكثير من الأهالي والجنود، وقد قتل الباشا المحبوسين في السفينة ومن بينهم أخي أحمد، ومن الواضح أن الدولة لن ترضى باقتراف مثل تلك الأعمال السيئة تجاه الأهالي المطيعين، لذا فإني أسترحم الدولة بأن تُرسل لنا موظفاً يحقق في تلك المظالم والضغوط التي قام بها الوالي، إن كل أهالي

قطر تابعون مطيعون للدولة العثمانية، وليُسأل الولاة والمتصرفون السابقون عن طاعتنا، وإن أرسلتم موظفاً للتحقيق فسيظهر صدق دعوانا، وأننا نتمنى من الحكومة أن لا تتهمنا بشيء بدون حق أو إنصاف أو عدالة، لأننا تحت حماية الدولة، ولكن حافظ باشا فقط هو الذي جعلنا مخطئين واضطرنا لمقابلته، ونعوذ بالله أن نكون من الخارجين عن تبعية الدولة المخالفين لأوامرها، والخلاصة أنه سيظهر صدقنا عند إرسال موظف للتحقيق في الأمر، وإذا ما ظهر في التحقيق أننا مقصرون فإننا سنرضى بالعقاب»[١].

ومن الواضح أن الخطاب السالف قد كُتب ومحمد حافظ باشا لا يزال موجوداً على سواحل قطر، لأن الشيخ قاسم الذي كان يظن أن أخاه والمشايخ المحبوسين لدى الوالي قد قُتلوا استخدم عبارات مبالغاً فيها قليلاً عن تطورات الأحداث، كما أنه صرح أكثر من مرة في الخطاب بأنه وجميع أهالي قطر مرتبطون بالدولة العثمانية، أو بمعنى آخر أنه أراد أن يوضح للدولة أن تلك الحركة التي تمت ليست ثورة ضد الدولة ولكنها تصرف مضاد لتصرف والي البصرة.

وقد وصلت تلك التطورات إلى استانبول ولكنها وصلت متأخرة عشرة أيام أو خمسة عشر يوماً، وخلفت قلقاً كبيراً، لا سيما وأنها أقلقت السلطان عبد الحميد الثاني كثيراً الذي بدأ يتبع سياسة التقرب من الألمان في تلك السنوات[٢]، وهذا لأن الإنجليز يعلمون أنها فرصة وسيبدأون للبحث عن وسيلة للتدخل، لا سيما أن تلك التطورات التي حدثت أظهرت أنه محق في قلقه هذا، وعلمت لندن بتلك الأحداث فطلبت من قنصلها في بوشهر أن يذهب إلى قطر، أما الحكومة العثمانية التي كانت

(١) BOA, Y.A.Hus 273/156.

(٢) BOA, İrade Hususi 1310 N/62.

تابع تلك التطورات باهتمام فقد انتبهت لمراجعات محمد حافظ باشا والي البصرة[١] وأرسلت الجند لقطر، من ناحية أخرى سعت لتكثيف جهودها السياسية ضد التدخل الإنجليزي المحتمل.

إن تأثيرات هذه الأحداث في استانبول أظهرت ضرورة إرسال وحدات عسكرية جديدة إلى قطر على الفور باعتقاد أن الجنود الموجودين في قطر لا يزالون تحت الحصار، وأسفرت المراسلات التي تمت من قبل القيادة العسكرية العامة بأنه يمكن سوق ست كتائب عسكرية من بغداد والموصل إلى قطر حتى لا تتطور الأحداث أكثر من اللازم وتأخذ أشكالاً أخرى، وحتى لا تكون هناك فرصة أمام النوايا السيئة للإنجليز في المنطقة[٢].

وفي الوقت الذي كانت تجري فيه هذه المباحثات في استانبول، أرسل سعيد أفندي نقيب البصرة (ممثل السادة والأشراف) والذي كان صاحب مكانة واعتبار نسبيًّا في المنطقة رسالة إلى السلطان يخبره بأنه يمكنه الذهاب إلى قطر والتفاوض مع الشيخ قاسم بن ثاني وبقية القبائل الأخرى وإيجاد حل لتلك المشكلة، وعلى هذا أرسل السلطان للقيادة العسكرية العامة في ١١ أبريل ١٨٩٣م يسألها عن مثل هذا الإجراء الذي يراه صائباً هل هو مناسب أم لا؟، وذكرت القيادة العامة في ردها الذي قدمته في اليوم التالي مباشرة ما يلي:

«إن ذهاب سعيد أفندي بمفرده إلى قطر - سُيفسر في نظر الذين

(١) يُستدل من الخطاب الذي أرسله الصدر الأعظم للسلطان في ٩ أبريل ١٨٩٣م أن حافظ محمد باشا والي البصرة عندما كان في ميناء قطر أرسل برقية شرح فيها الوضع الذي وجده هناك، وطلب التعجيل بإرسال الجند من البصرة إلى قطر.
BOA, Y. A. Hus 272/95.

(٢) BOA, Y.MTV 76/125.

يريدون السوء بالدولة - على أن الحكومة عاجزة عن اتخاذ التدابير الفعلية في هذا الشأن، وسيُفسر بأنها مضطرة لإخماد الموضوع بالنصائح الشفوية، وإظهار القوة في هذا الشأن وسوق الجند إلى هناك سيترك تأثيراً طيباً لأنه سُيظهر قوة السلطنة العسكرية تجاه النوايا السيئة للإنجليز في المنطقة، وسُيظهر أيضاً للقبائل والبدو أن الدولة لن تتأخر في تأديبهم وإخماد مثل تلك الأحداث بالقوة العسكرية التي سترسلها الدولة بسرعة إلى هناك، وإن كان السلطان يرى ذهاب سعيد أفندي مناسباً، فإننا نرى أن ذهابه مع القوات العسكرية التي ستُرسل، وتقديم النصائح والوصايا اللازمة بالقوة العسكرية سيكون أنسب»[١].

وبعد عبارات القيادة العسكرية التي أظهرت قرارها على المنطقة، أضافت القيادة العسكرية بأن الكلمة الأخيرة في هذا الموضوع للسلطان، وأنها ستتحرك طبقاً للإرادة الصادرة منه. وفي ١٢ أبريل صدرت الإرادة السلطانية بتنفيذ مطالب القيادة العامة، أي عدم ذهاب سعيد أفندي بمفرده إلى قطر[٢].

وفي ١٣ أبريل ١٨٩٣م استفسر السلطان عبد الحميد الثاني من الصدارة عن تفاصيل هذه المشكلة، وعن أسباب ذهاب محمد حافظ باشا إلى قطر، وبإذن وتعليمات من ذهب إلى هناك، وذلك لأن السلطان عبد الحميد كان دائم التيقظ للتهديدات التي وجهها الإنجليز لوحدة الدولة العثمانية خاصة بعد عام ١٨٨٢م، فالإنجليز الذين احتلوا مصر عام ١٨٨٢م متخذين من حادثة عرابي باشا حجة كانوا يستطيعون القيام بشيء مشابه لهذا في أية لحظة في خليج البصرة الذي يحمل أهمية بالغة بالنسبة لهم، ويُفهم أن السلطان عبد الحميد الثاني الذي ضحى بتضحيات كبرى

(١) BOA, Y.MTV 76/133.

(٢) نفس الوثيقة.

لاستمرار السلام الداخلي في هذه المنطقة بسبب هذه المخاوف قد تأثر بشدة من تلك الأحداث التي ظهرت في قطر، لهذا كان يبحث عن المسؤولين عن تلك الأحداث الأخيرة.

أوضح الصدر الأعظم في عريضته التي قدمها للسلطان في ١٣ أبريل ١٨٩٣م أن والي البصرة محمد حافظ باشا ذهب إلى نجد بعلم الحكومة لتأديب قبيلتي المناصير وبني هاجر اللتين كانتا تقطعان الطريق وتقتلان الناس وتنهبان الأموال، وذلك بناء على الطلب المقدم من ستة وثلاثين تاجراً من نجد قبل عدة أشهر[١]، وقد قيّم السلطان المعلومات الواردة إليه من المصادر المختلفة المتعلقة بالموضوع، وأورد هذا التقييم في الإرادة الخاصة التي أرسلها للصدارة في ١٥ أبريل ١٨٩٣م:

«طبقاً لما فُهم من الأوراق الواردة والمتعلقة بالثورة التي تجرأ قاسم ابن ثاني قائمقام قضاء قطر التابع لنجد على القيام بها، فإن هناك ثمة اختلافاً كبيراً بين ما أخبر به والي البصرة بهذا الشأن[٢] وبين ما ورد في الخطابات التي أرسلها شيخ قطر إلى سعيد أفندي نقيب البصرة[٣]، إن الوالي لم ينتبه لخصوصية قضاء قطر وظن أنه مثل باقي الأقضية الأخرى،

---

(١) BOA, Y.A.Hus. 272/126.

(٢) أرسل حافظ باشا والي البصرة برقية للصدارة في ٢٧ مارس ١٨٩٣م تحدث فيها عن الحادثة التي وقعت مع الشيخ قاسم، والمصادمات التي حدثت بينهما، ثم توصل لتلك النتيجة «إن ترك قطر في يد الشيخ قاسم معناه استيلاء أشقياء الصحراء بعد ذلك على الأحساء وما حولها، وأنه تمكن من جمع القبائل البدوية حوله، وأومأ إلى أنه سيستولي على الأحساء».
BOA, Y. A. Hus. 272/95.

(٣) الواضح أن قاسم بن ثاني تخابر مع نقيب البصرة سعيد أفندي وأخبره بكل أبعاد الموضوع، وطلب منه أن يكون وسيطاً بينه وبين الحكومة، لذا فإن رسالة قاسم التي تحدثنا عنها سالفاً والتحقيقات التي تمت لا تتفق مع ما ذكره والي البصرة.

وبدلاً من اتخاذ التدابير المناسبة أرعب القبائل بحركته المغرورة، وبينما كان ضرورياً على قاسم بن ثاني أن يذهب بنفسه لمقابلة الوالي الذي عُيّن من قبل السلطان ويتباحث معه رفض الدعاوى، وأخلى البلدان وانسحب وكأن جيشاً لحكومة أجنبية قد أتى إليه، وهذا الأمر مرجعه عدم الأمن، وفي هذا الموقف تولدت العداوة بينهما، وحتى لو افترضنا بعض النقائص في التدابير التي قام بها الوالي، فليس هنالك ما يقال بشأن تأديب هؤلاء المتجرئين الذين تجمعوا حول قاسم بن ثاني ليمسح الوصمة التي لطخت شرف الدولة من سفك دماء جنودها، وعندما أخذ قاسم بن ثاني قطر تحت إدارته في ١٨٧١م (١٢٨٧هـ) طلب منحه رتبة القائمقام، ومنذ ذلك التاريخ لم تصدر منه أية حركة ثورية ضد الدولة، وقد ادعى الإنجليز حمايتهم على قبائل عُمان وإمامة مسقط ومشيخة البحرين، وليس من المستبعد أن تكون عندهم آمال توسيع تلك الحماية على منطقة قطر.

وكان الأنسب للمصلحة في هذا الموقف التصرف بشكل عادل وملائم للقبائل في أمر معاقبة المتسببين في أحداث قطر، وكان يجب على والي البصرة البحث عن أسباب الاختلاف أولاً والتصرف بحذر بدلاً من إرسال الجند إلى هناك على الفور بمجرد معرفته بالأمر والنظر في أمر تأديبهم كما أوضح، وكان عليه التصرف طبقاً للنتيجة التي ستخرج بها التحقيقات العسكرية والسياسية في المنطقة، وبعد التوضيح للأهالي وكبار رجالهم النتائج السيئة في الدنيا والآخرة لتلك الحركات التي تخالف رضا مركز الخلافة، ولهذا أرسلت هيئة تفتيش إلى قطر على الفور تتكون من الأميرالاي راسم بك قائد اللواء الواحد والأربعين والنقيب سعيد أفندي والشيخ محمد الصباح قائمقام الكويت أو أخيه مبارك الصباح لتوجيه النصح والوصايا اللازمة في هذا الشأن...، لذا اقترحت اللجنة الخاصة التي كان يرأسها درويش باشا ياور السلطان عزل

الوالي وتعيين آخر مكانه لأنه هو المسؤول عن الوصمة التي لطخت شرف الدولة بالهجوم على جنودها، وقد تم التصديق على ما سبق من السلطان، حيث أمر السلطان بسرعة إرسال الهيئة المنوطة بالذكر إلى قطر لعمل التحقيقات اللازمة وتقديم النصائح الواجبة، وعزل الوالي وتعيين شخص آخر مناسب بدلاً منه، ويُفوض أحد إداريي البصرة ليكون وكيلاً في إدارتها حتى يصل الوالي الجديد[١].

ويتضح من إرادة السلطان هذه أنه قد صُرف النظر عن التدابير العسكرية، وتم اللجوء للإجراءات السياسية، وأغلب الظن أن ذلك لسببين: الأول: الموانع والمحاذير التي سيجلبها سوق الجند[٢]، الآخر: وجود احتمال بقيام الإنجليز بالتحرك خشية حدوث حركة عسكرية جديدة في المنطقة، لا سيما وأن الموضوع بدأ يُبحث في لندن، فقبل ثلاثة أيام من صدور الإرادة السابقة ذهب المسؤول السياسي الإنجليزي في بوشهر إلى مضيق قطر بإحدى الفرقاطات بناء على الأوامر التي تلقاها بذلك، وأخبر والي البصرة الموجود في ميناء قطر برغبته في الوساطة في الموضوع[٣]، ورفض الوالي هذا الاقتراح حتى لا يعطي فرصة للتدخل الإنجليزي في شؤون قطر بعد ذلك، ومنع الفرقاطة من دخول ميناء قطر[٤]، ولما لم يحصل القنصل الإنجليزي على أية نتيجة من والي البصرة تقابل مع قاسم بن ثاني الذي كان موجوداً في قلعة الوكرة واقترح عليه طلب الحماية الإنجليزية، إلا أن قاسماً رفض ذلك[٥]، وفي تلك الأثناء تمكن قاسم بن ثاني من التخابر مع الصدارة بواسطة عبدالله آل

(١) BOA, Y. A. Hus. 272/95; İ.Hus. 1310 N/68.

(٢) BOA, Y.MTV 76/158.

(٣) BOA, Y. A. Hus. 273/156.

(٤) BOA, YEE 14/250/126/8, s. 4.

(٥) نفس الوثيقة، ص ٤-٦.

ثنيان باشا عضو مجلس شورى الدولة، وأخبر قاسم الصدارة بأنه لا يزال تابعاً للدولة، وطلب عدم تدخل والي البصرة في شؤون المنطقة حتى مجيء هيئة التحقيقات[١]، وقد أرسلت الحكومة برقية إلى والي البصرة تطلب منه سرعة الحضور إلى استانبول عبر طريق بوشهر[٢].

كان هذا التصرف الإنجليزي منتظراً من قبل الحكومة العثمانية، لذا أمرت ببدء إعداد التجهيزات اللازمة لإرسال هيئة التفتيش المذكورة إلى قطر[٣]، ومن ناحية أخرى عزلت والي البصرة الذي كان سبباً في أخذ الأحداث هذا الشكل، وعينت مكانه حمدي باشا[٤].

في تلك الأثناء أتى سفير إنجلترا إلى نظارة الخارجية العثمانية في ٢٢ أبريل ١٨٩٣م وأخبر بأن حكومة إنجلترا أعطت الإذن لمسؤولها السياسي في بوشهر بالذهاب بإحدى القطع البحرية الحربية إلى قطر للتوسط في تلك الأحداث المتطورة في قطر، فأوضح له ناظر الخارجية العثمانية بأنه لا حاجة إلى إرسال موظف إنجليزي للمنطقة باعتبار أنها جزء من أراضي الدولة العثمانية وطلب منه اتخاذ اللازم للتخلي عن هذا العمل[٥].

وفي نفس اليوم وبعد مقابلة السفير الإنجليزي قام ناظر الخارجية بإرسال رسالة إلى السفير الإنجليزي في استانبول السير كلارفورد، وأرفقها بالبرقيات الواردة من قاسم بن ثاني وأهالي قطر والتي تُظهر تبعيتهم للدولة، وتلك هي الرسالة:

(١) BOA, İrade Hususi 1310/ L/26.

(٢) BOA, Y. A. Hus. 273/ 20.

(٣) BOA, İrade Hususi 1310 N/75.

(٤) BOA, İrade Hususi 1310 L/7.

(٥) BOA, Y. A. Hus. 273/34.

«بناء على المباحثات المتبادلة التي تمت اليوم معكم أُرسل لكم رسالة مرفقاً بها صورة برقية واردة من قاسم بن ثاني قائمقام قطر والأهالي، وعندما تطالعونها ستجدون أن أصحاب التوقيعات الموقعة بها يطلبون من السلطان حمايتهم نظراً لأنهم من الرعايا المخلصين لحضرة السلطان، ولا شك في أنه سيتم التصرف في هذا الشأن بشكل يتناسب مع قواعد العدل والحق، وقد رأينا أنه من المناسب إطلاعكم على الوضع»

وذكرت تلك الجمل في نفس الخطاب:

«لست في حاجة لتكرار أنه ليس من الضروري ذهاب مسؤول إنجليزي بسفينة حربية إلى قطر، ومن المؤكد أنكم عندما تقرأون البرقية الموضحة سيتأكد لكم أننا صادقون ومحقون في هذا الشأن»[١].

وفي اليوم التالي لهذا وردت برقية من السفارة الإنجليزية أوضح فيها أنه سيتم عرض الرسالة والبرقية السالفتين على اللورد روزبري ناظر الخارجية الإنجليزي[٢].

ولم يكن اتخاذ التدابير السابقة لتحقيق رغبات قاسم بن ثاني منبثقاً من ضعف الدولة بل على العكس كان خوفاً من سيطرة الإنجليز على قاسم بن ثاني، لأن النشاطات الإنجليزية كانت لا تزال مستمرة بالرغم من تهدئة الأوضاع، وكانت البرقيات الواردة من محمد حافظ باشا الذي كان يراسل الصدارة - بالرغم من عزله من منصب الولاية - تؤيد هذا الوضع، وكان من بين الأخبار الواردة أن هيئة التحقيق التي تقرر ذهابها إلى قطر لم تذهب حتى ذلك الوقت، وفي المقابل أرسلت إنجلترا مجموعة من موظفيها إلى المنطقة ادعوا أنهم سيقومون بالتحقيق باسم

(١) BOA, Y. MTV 76/133.

(٢) BOA, Y. A. Hus. 273/24.

الدولة العثمانية، وهو ما خلق تأثيراً سيئاً بين القبائل[١]، الأمر الذي جعل السلطان عبد الحميد الثاني الذي كان على علم بتلك الأحداث يوماً بيوم يأمر بسرعة بتنفيذ التدابير المتخذة لحماية حقوق الدولة العثمانية في نواحي قطر، وسرعة تنصيب الوالي الجديد المعين على ولاية البصرة، وإرسال هيئة إلى قطر برئاسة نقيب البصرة سعيد أفندي[٢]، وأتمت الهيئة الذاهبة إلى قطر أعمالها في التحقيق في شهر يونيو لعام ١٨٩٣م ثم عادت، وأخبرت الصدارة بانطباعاتها عن تلك التحقيقات، وقامت الصدارة أيضاً بتقديم نتائج تلك التحقيقات إلى السلطان في ٣ يوليو ١٨٩٣م.

وجاء بتقرير هيئة التحقيقات التي عادت من قطر أن الشيخ قاسم بن ثاني وكل الأهالي والقبائل التابعة له قد أعلنوا تبعيتهم وطاعتهم للدولة بناء على العفو العام الذي أعلنه السلطان، أما الأهالي الذين تركوا منازلهم أثناء تلك الأحداث فقد عادوا إليها أفواجاً أفواجاً، وقدموا شكرهم على هذا، وتم تسليم المدفع الذي فقد من الفرقاطة المريخ أثناء إنزاله إلى البر إلى السفينة «ساحر»، وتقرر إعادة (١٥٢) بندقية مارتيني التي استولى عليها الأهالي ومنحهم بدلها عينيًّا أو نقدياً بما يعادل ليرتين ونصف عن كل بندقية في غضون خمسة أشهر، كما تقرر تحصيل الضرائب التي لم تؤد والمسجلة في دفاتر قضاء قطر، وفي حالة عدم التمكن من ذلك يتعهد الشيخ قاسم بن ثاني بأن يدفعها بنفسه أو يظهر الأماكن التي يُحصل منها، وقد أدت تلك التدابير المتخذة إلى الاستقرار واستتباب الأمن والأمان في البر والبحر في قضاء قطر، وبالرغم من أن قنصل إنجلترا في بوشهر اقترح على الشيخ قاسم بن ثاني أن يطلب الحماية الإنجليزية، إلا أن الشيخ

(١) BOA, Y.A.Hus. 273/156.

(٢) BOA, İrade Hususi 1310/ L/118.

رفض ذلك، وأوضح له أن استقراره في الارتباط بالدولة العثمانية.

وقد أوضح في التقرير أن السبب في تلك الأحداث هو عدم الانتباه لظروف تلك المنطقة واستعمال الشدة معها، وأن أصول السندات المأخوذة من أجل الضرائب والأسلحة قد أُخفيت وأرسلت صورة منها إلى استانبول، كما أوضح في التقرير أيضاً أنه قد ألحق به رسالتين كانتا مقدمتين للسلطان من الأهالي بقطر تُظهران تبعيتهم له[1]، كما أشير فيه إلى أن الحالة الأمنية في قطر أصبحت مستقرة، وأن الأهالي أقروا بتبعيتهم لمقام الخلافة، واقترح فيه اتخاذ بعض التدابير الإضافية للعمل على استمرار هذا الوضع.

وعلى هذا، وبالرغم من أن اتخاذ قرار يقضي بسرعة تغيير الجنود الموجودين في قطر وإحلال كتيبة أخرى يمكنها التحرك بشكل أسرع كان من الخصائص التي ستعمل على استمرار الأمن هناك إلا أن هذا الأمر لم يكن كافياً للحفاظ على كل سواحل نجد، وبسبب بُعد المسافة بين قطر ومركز المتصرفية كانت مسألة التخابر غير مؤمنة بشكل تام وهو ما أصاب التشكيلات الإدارية هناك بالفشل، وذلك لأن التخابر الذي كان يتم عبر الطريق البري كان يأخذ من عشرين إلى خمسة وعشرين يوماً، كما كان البريد يتعرض في بعض الأوقات لهجوم القبائل، ولُفت الانتباه في التقرير أيضاً إلى أهمية تأمين طرق المواصلات البرية، واقترح تغيير طريقة التخابر لتكون عبر الطريق البحري لأنه أسهل وأسرع، وبذلك ستتمكن الدولة من الاستفادة من التجارة البحرية التي سيطرت القوى الأجنبية عليها تماماً، ولأنه فُهم أن الإنجليز الذين اقترحوا على قاسم الحماية الإنجليزية سيعملون على استمرار نشاطاتهم، فقد أصبح جليًّا أن تقوية ارتباط المنطقة بالدولة وتأمين طرق المواصلات أمر مرتبط بوسائل

(١) BOA, Y. MTV 79/113.

النقل البحري، واقترح اتخاذ التدابير اللازمة في هذا الشأن[1]، ويُفهم أيضاً من نفس التقرير أن الشيخ قاسم الذي تقدم به العمر جدًّا طلب إعفاءه من وظيفته، وأوضحت الهيئة أنه من المناسب تعيين أخيه أحمد مكانه.

كما أُشير في التقرير إلى أن المكان المستخدم حاليًّا كمعسكر للجنود في قطر عبارة عن قلعة قديمة مبنية بالطين، وغير مناسبة للإقامة، وبالتالي يجب إنشاء معسكر يتناسب مع مكانة الدولة[2].

وبفضل التأثيرات الإيجابية التي تركتها الهيئة التي قامت بالتحقيق والتدابير المتخذة عادت الحياة لطبيعتها في قطر في أواخر شهر مايو عام ١٨٩٣م[3]، ولم تكتف الحكومة بذلك فأرسلت في خريف نفس العام هيئة جديدة لدراسة الأوضاع في المنطقة تتكون من أحمد مظفر بك وإسماعيل بك الموظفين بالبصرة، وأمرتهما بدراسة التطورات الجديدة في المنطقة مرة أخرى من مسرح الأحداث، وقد قدم الاثنان تقريراً مفصلاً للحكومة عند عودتهما لم يكتفيا فيه بذكر أحداث قطر فحسب بل تطرقا لذكر السلبيات التي شاهداها والمتعلقة بأمن المنطقة كلها[4]، ويُفهم من هذا التقرير أن قاسم بن ثاني صرح لهما بفكرة استقالته من

(١) نفس الوثيقة.

(٢) نفس الوثيقة.

(٣) كان عبد الرحمن بن فيصل واحداً من الذين تم الإحسان عليهم أيضاً، وقد صدرت إرادة سلطانية مؤرخة بتاريخ ٢١ يونيو ١٨٩٣م بخصوص عبد الرحمن بن فيصل الذي اضطر للخروج من نجد بسبب صراعه مع ابن رشيد هناك «يُسمح لعبد الرحمن ابن فيصل بالإقامة في الكويت أو في قصبة الزبير التابعة للبصرة، وقد خُصص له (٢٥٠٠) قرش ولكل رجل من رجاله (١٠٠) قرش شهريًّا»
BOA, İrade Hususi, 1310Z/16.

(٤) BOA, YEE 14/250/126/8.

وظيفته، حيث أعطاهما استقالة ليقدماها للسلطان عبد الحميد الثاني[1].

والواضح أن تلك الاستقالة رُفضت، وأُقنع قاسم بأن يبقى في وظيفة القائمقام، وطبقاً لما تعهد به فقد جمع كميات كبيرة من الأسلحة التي استولت عليها القبائل أثناء وقوع أحداث قطر، وسلمها للمُقدم حسين رحمي أفندي قائد كتيبة قطر في ربيع عام ١٨٩٤م[2]، ونقلت تلك الأسلحة من هناك إلى البصرة على السفينة موده رسان[3].

٢- مشكلة الزبارة والعديد: هجمات الإنجليز على الزبارة

أعطى سعيد باشا متصرف نجد السابق المعلومات التالية عن الزبارة التي كانت قطعة جغرافية من شبه جزيرة قطر، وتقع ضمن التقسيمات الملكية لقضاء قطر: «أول من أقام في قلعة الزبارة التي أنشأت في أواخر القرن الثامن عشر هو الشيخ محمد بن خليفة أحد مشايخ البحرين الذين

(١) هذا الخطاب مؤرخ بتاريخ ٣٠ يوليو ١٨٩٣م، ويتضح من هذا أنه قد كُتب قبل ورود الهيئة، وقد أورد فيه قاسم بعد الدعاء بالخير للسلطان ما يلي «لقد خدمت الدولة العلية أربعاً وعشرين سنة وكنت وقتها في عامي الأربعين، وأنا الآن في الخامسة والستين من عمري، ولدي ثروة جمعتها من التجارة، وإذ إنني أقدم كل ما في يدي للدولة العلية، وقد أفنيت شبابي ومالي في سبيل خدمة الدولة، ولم يصلني من الدولة قرش أو راتب، كما أنني لم آخذ من الولاية روبية واحدة، أما الآن فقد انقطعت الهمم، وتلفت تجارتي، ولم يعد بي قوة لمنصب القائمقام، وإذ إنني أتضرع إلى الله وأطلب من أمير المؤمنين أن يعفيني من تلك المهمة، وسأكون مسروراً بذلك وسأستمر في خدمتي للدولة، وقد أعطيت حمدي باشا والي البصرة نبذة عن ذلك، والأمر لكم حفظكم الله، والسلام ١٦ محرم ١٣١١. خادمكم قاسم بن ثاني بن محمد بن ثاني قائمقام قطر.

(٢) BOA, Y. A. Hus. 298/70.

(٣) BOA, Y. A. Hus. 306/72.

يقيمون في الأحساء ويحصلون على راتبٍ من الدولة العثمانية وجَدُّ كل من ناصر المبارك وأحمد الناصر وصمد آل عبدالله وعلي الناصر الذين يملكون نصف أملاك مشايخ البحرين الموجودة بالبحرين، وبوفاة محمد ابن خليفة تولى المشيخة بعده ابنه أحمد آل خليفة الذي سيطر على جزيرة البحرين التي كانت تعد قطعة من نجد بعد وفاة والده بثلاث سنوات، واستقر بها بعدما ترك أحد رجال الأسرة في قلعة الزبارة، وقد أسس هناك حوالي خمس عشرة قرية والكثير من الحدائق مما يدل على أن الزبارة ظلت لفترة تابعة للبحرين، ثم خُرّبت الزبارة أثناء حملات المصريين على نجد (١٨١١-١٨١٨م)[1]، ولم يبق منها إلا ثلاث أو أربع قرى والقلعة الحالية[2].

وتحتاج تلك المعلومات التي تتعلق بتاريخ المنطقة وتستند إلى الوثائق العثمانية إلى دراسة أخرى منفصلة، ولكن طبقاً لما هو معروف فقد بدأ الصراع العثماني الإنجليزي على الزبارة بعد فترة قصيرة من تأسيس قضاء قطر، ولما رغبت الدولة العثمانية في تشكيل منطقة الزبارة على أنها وحدة تابعة لقطر التابعة للحكم الإداري والسياسي العثماني، عارض الإنجليز هذا الأمر دون إبداء أية أسباب قانونية، لأن إعمار العثمانيين لمنطقة الزبارة وتنشيط الحياة بها مرة أخرى يُعد تهديداً للوجود الإنجليزي في البحرين. وبالرغم من معارضة الإنجليز لنشاطات الدولة العثمانية في الزبارة، إلا أنهم لم يدّعوا في أي وقت حق الحماية أو السيطرة عليها مثلما فعلوا في البحرين، ولكنهم كانوا يرغبون في خلق

(١) كلفت الدولة العثمانية محمد علي باشا والي مصر بالقضاء على الدعوة الإصلاحية التي ظهرت في نجد، فقام محمد علي بحملات متعددة على المنطقة فيما بين عام ١٨١١-١٨١٨م تمكن خلالها من السيطرة على الأحساء ونجد واستمرت تلك الأماكن تحت سيطرته حتى عام ١٨٤٠م.

(٢) الديوان الأميري، رقم ٢٣٨.. ٢٣٨.

أمر واقع للاستفادة من الظروف الراهنة، وقد ذكرنا قبل ذلك أن الإنجليز هجموا بسفن القرصنة التي أرسلوها على منطقة الزبارة عام ١٨٧٥م، ثم عاد الوضع إلى طبيعته بعد فترة قصيرة، واستمرت القبائل القطرية ترعى حول المناطق البرية للمكان، كما استمر صيادو اللؤلؤ الذين يدفعون الضريبة للشيخ قاسم في استخراجه.

لم تكن الزبارة آهلة أثناء تأسيس قضاء قطر ولهذا لم يُعين عليها موظفون عثمانيون، وفي التسعينيات من القرن التاسع عشر قررت الدولة العثمانية تأسيس ناحية بها وتعيين مدير عليها، ولعدم وجود مقر مناسب للحكومة وللجند لم يذهب المدير المعين عليها إلى هناك وأقام في مركز قطر، من ناحية أخرى فقد اعترض الإنجليز على تعيين الدولة العثمانية مديراً على الزبارة وعلى مساعيها في عمرانها[1]، فعندما سمعت إنجلترا بأنه تم تعيين مديرين على الزبارة والعديد راجعت الحكومة العثمانية بواسطة سفرائها في استانبول في ٩ ديسمبر ١٨٩٠م وطلبت إيضاحاً عن صحة تلك الأخبار، ولأن الباب العالي لم يرد على الإيضاح المطلوب أرسلت إنجلترا مذكرة موقعة ومؤرخة بتاريخ ٢٢ مارس ١٨٩١م ذكرت فيها أنها لن توافق على احتلال الحكومة العثمانية للمناطق موضوع الحديث، وذكرت تلك الإفادات في المذكرة التي قدمتها إنجلترا بواسطة سفيرها في استانبول:

«لم نتسلم حتى الآن رداً على التقرير الذي أرسلناه قبل ذلك بخصوص صحة أم عدم صحة الخبر الخاص باحتلال الزبارة والعديد، ولأن شيخ أبو ظبي أحد الموقعين على «الاتفاقية البحرية» مع إنجلترا،

(١) كانت الاعتراضات الإنجليزية مؤثرة في عدم ذهاب المديرين المعينين على ناحية الزبارة إليها، لأن الدولة العثمانية عندما كانت تشكل ناحية إدارية هناك لتظهر سيادتها عليها كانت تفضل إقامة هؤلاء المديرين في مركز القضاء لعدم حدوث مشكلة مع الإنجليز.

فإن حكومتي لن توافق على احتلال الحكومة العثمانية لمنطقة يُنظر إليها على أنها تابعة لنا، وأخذت تعليمات بإبلاغ معاليكم هذا الأمر»[1].

وأوضح الباب العالي في الجواب الذي قدمه ردًّا على تلك المذكرة في ١١ يوليو ١٨٩١م أن المناطق موضوع الحديث تقع داخل ولاية البصرة وتدار منذ فترة بواسطة القائمقام والمديرين، وأن الحكومة العثمانية لم يكن لديها أي علم بتلك الاتفاقية الموقعة مع شيخ أبو ظبي، لذا لا يمكن عدها اتفاقية رسمية، وردت إنجلترا على الباب العالي بمذكرة في ٢٦ أغسطس ١٨٩١م كررت فيها وجهة نظرها السابقة، وأرسل في ٤ مايو ١٨٥٣م نص الاتفاقية الموقعة مع مجموعة من المشايخ المحللين في خليج البصرة[2].

وفي ٢٦ يناير ١٨٩٢م ردت الحكومة العثمانية على إنجلترا رداً تؤكد فيه أن الزبارة والعديد تابعتان لولاية البصرة، وأنه يجب على المسؤولين السياسيين الإنجليز ألا يتوسطوا بين المشايخ المحليين دون إذن من الباب العالي وذلك لأن المناطق التي يقيم بها هؤلاء المشايخ خاضعة للحكم العثماني، وأن تلك المعاهدة الموقعة بين بعض المشايخ لن تؤثر في حقوق السيادة السلطانية، ودافع الباب العالي عن كون هذه المعاهدة معاهدة بين بعض المشايخ ولا تتعلق بأية شكل من الأشكال بمسألة سيطرة الحكومة السنية على الزبارة أو العديد[3].

حقيقة الأمر أنه عند الاطلاع على هذه المعاهدة البحرية يتضح أنها تتعلق في الأساس بنشاطات القرصنة التي تعوق التجارة البحرية وصيد اللؤلؤ، أو بمعنى آخر كانت تلك المعاهدات بمثابة المعاهدات الخاصة

(١) باب عالي خارجية نظارتي، قطر ساحللري مسالةسي، استانبول ١٣٣٤، ص٢.
(٢) نفس المصدر، ص٣.
(٣) نفس المصدر، ص٤.

التي وقعها المشايخ المحليون لتأمين التجارة الإنجليزية البحرية، وكانت أحكامها نافذة في البحار فقط، ولم تكن تربط بين الدول بأي رابط قانوني، لذلك فهي لا تحتوي على أية نقاط خاصة بالزبارة والعديد المتمتين من الناحية الجغرافية لشبه جزيرة قطر، وعلى هذا كانت الأسباب الحقيقة التي أبدتها الدولة العثمانية والأوضاع المحققة التي اتخذتها قد أسكتت الإنجليز ولو بشكل مؤقت، وأعاقت تصرفهم بشكل فعلي حتى عام ١٨٩٥م.

ومن الحقائق المعروفة أن الإنجليز استخدموا النزاع الموجود بين المشايخ الموجودين على السواحل وسيلة لتوطيد نفوذهم هناك، وكانت تقف بواسطة قناصلها وخاصة الموجودين في بوشهر بجانب أحد المشايخ المتخاصمين لتضغط به على شيخ آخر، وبذلك تتمكن من وضع الاثنين تحت نفوذها، وكانت الأحداث التي تطورت في البحرين في خريف عام ١٨٩٥م قد أعطت فرصة كهذه للإنجليز مرة أخرى.

فقد فر الشيخ سلطان بن محمد سلامة شيخ قبيلة آل بن علي مع عشيرته البالغة (٢٠٠٠) شخص تقريباً إلى ناحية الزبارة بسبب ظلم الشيخ عيسى شيخ البحرين، وتحرك القنصل الإنجليزي في بوشهر على الفور لتطبيق سياستهم المعتادة فقد كان هذا الوضع فرصة لهم، حيث أرسل السفن إلى السواحل القطرية والزبارة بهدف تأمين عودة القبيلة المذكورة إلى البحرين[1]، ولم يُحن الشيخ سلطان بن محمد سلامة رأسه للضغوط الملقاة عليه من شيخ البحرين أو من الإنجليز، وأوضح أنه لن يعود، لذا ضُربت الزبارة بالمدافع لمدة أربعة أيام بلياليها، وحوصرت فيها ما يقرب من (١٠٠٠) سفينة وزورق خاص بأهالي الزبارة وقطر، كما تم منع إمدادهم بالمؤن وصيد اللؤلؤ، وقُتل الكثير من الأهالي أثناء ضربها

(١) BOA, BEO 59642.

بالمدافع، وأُحرقت الكثير من السفن الموجودة بالميناء، وبذلك خُربت الزبارة[1]، بعد ذلك أمر القنصل الإنجليزي بنقل السفن القطرية المتبقية في الميناء إلى البحرين، كما نقل قبيلة آل بن علي بأموالهم ولؤلؤهم إلى البحرين بالقوة بواسطة قبيلة النعيم التي جلبها من البخرين، وأمر بمصادرة بضائع وسفن الأهالي القطريين[2]، وبالرغم من اضطرار قسم كبير من القبيلة المذكورة إلى العودة للبحرين، إلا أن شيخها سلطان بن محمد سلامة لم يرضخ لضغوط القنصل الإنجليزي وأوضح له أنه لن يعود للبحرين، وبقي في أطلال الزبارة مع أسرته التي تتكون من خمسين شخصاً[3]، وقد أظهر متصرف نجد الذي كتب تقريراً لولاية البصرة عن هذا الموضوع في ٢٨ أكتوبر ١٨٩٥م شفقة واهتماماً كبيرين بالشيخ سلطان الذي اتجه إلى ولاية البصرة ليشرح لها الأوضاع المتردية التي آل إليها، وطلب تخصيص راتب له ولأهل عشيرته[4].

خرج الشيخ سلطان بإحدى السفن إلى البصرة، ولما وصل إلى رأس تنورة اضطر للبقاء هناك بسبب سوء الأحوال الجوية، ويُفهم من خطاب والي البصرة المؤرخ بتاريخ ٢ يناير ١٨٩٦م أن الشيخ سلطان تعرض للهجوم أثناء توقفه في رأس تنورة وقتل على يد محمد وأحمد وراشد أبناء الشيخ ماجد بن محمد أحد مشايخ قبيلة العمايرة بإيعاز من الشيخ عيسى شيخ البحرين[5]، وبعد تلك الحادثة دارت المراسلات بين

(١) ذُكر في التقرير المقدم للباب العالي بهذا الشأن «قُتل أناس كثيرون في هذا القصف المدفعي، كما هدمت العديد من المنازل والمساجد ومقر الحكومة» نفس الوثيقة.

(٢) نفس الوثيقة.

BOA, ŞD 2158/ 10 Lef: 76.

(٣) BOA, ŞD 2170/ 7 Lef: 1.

(٤) نفس الوثيقة.

(٥) BOA, ŞD 2170/ 7 Lef: 3.

متصرفية نجد والحكومة، حيث طُلب تخصيص راتب (٧٥٠) قرشاً لعلي سلطان بن سلامة ابن الشيخ وأسرته الذين لجأوا إلى رحمة وشفقة السلطان[١]، وبالرغم من عدم وجود وثيقة بأيدينا في الوقت الحالي تتحدث عن نتيجة هذا المطلب، إلا أننا عندما ننظر بدقة إلى تصرف الدولة العثمانية تجاه مثل تلك الأحداث سيتضح لنا أنها وافقت بالتأكيد على هذا المطلب.

من ناحية أخرى عمل القنصل الإنجليزي على استمرار الضغط على الشيخ قاسم بن ثاني قائمقام قطر بعد ضغطه على الزبارة[٢]، فقد ادعى القنصل الإنجليزي في خطابه الذي أرسله للشيخ قاسم بن ثاني في ١١ فبراير ١٨٩٦م بأنه هو السبب الحقيقي للاضطرابات التي تفسد أمن البحرين، وأنه سيعاقب بدفع (٣٠٠٠٠) روبية ليكون عبرة لغيره، حقيقة الأمر أنه لم يكن بإمكان القنصل الإنجليزي إصدار عقاب كهذا، إلا أن المفهوم من بقية الخطاب أن القنصل طلب هذا المبلغ كفدية مقابل البضائع والزوارق المغتصبة من ميناء الزبارة وأوضح القنصل في خطابه أيضاً أنه إن لم يُدفع هذا المبلغ المطلوب في غضون ثلاثين يوماً فسيقوم

(١) ٢٦٨ - أنهى متصرف نجد خطابه المؤرخ بتاريخ ٣٠ يناير ١٨٩٦م بتلك العبارة «إن أبناء الشيخ سلطان وأسرته كانوا ضد كل التحريضات الأجنبية لأنهم مرتبطون ومخلصون للسلطان والخليفة العثماني، وأنهم يطلبون تخصيص راتب لهم قدره (٧٥٠) قرشاً». نفس الوثيقة، لف ٢، ٥، ٦.

(٢) حقيقة الأمر أنه لم تكن تلك الضغوط على الشيخ قاسم فقط، حيث يُفهم من بعض المراسلات التي تمت في أواسط شهر يونيو عام ١٨٩٦م أن الشيخ زايد شيخ عُمان أخبر فرنسا بواسطة شيخ مسقط بأنه يريد أن يدخل تحت حمايتها لأنه ضاق ذرعاً بالضغوط التي يتعرض لها من قبل الإنجليز، وتذكر المعلومات الواردة أن فرنسا ردت عليه بأنها ستحميه من الضغوط الإنجليزية.

Deniz Müzesi Arşivi, MKT 85.

بتخريب الزوارق المغتصبة، وأنه سيأتي إلى الوكرة يوم ١٧ فبراير لتحصيل المبلغ، ولم يهتم الشيخ قاسم بتلك التهديدات، كما أنه لم يقابل القنصل الإنجليزي عندما أتى إلى الوكرة، وأخبر متصرف نجد بتلك الأحداث، وطلب مساعدة الدولة[١].

ويُفهم من خلال المراسلات التي تمت أن السبب في ضرب الزبارة بالمدافع هو تهديد البحرين إذا ما أعمرت منطقة الزبارة أو بتعبير آخر الخوف من التأثير على المصالح الإنجليزية في البحرين، ويُفهم أيضاً أن القنصل الإنجليزي في بوشهر كان يتخطى في بعض الأحيان السياسة التي تنتهجها بلاده وأنه كان يتصرف من تلقاء نفسه، ولعل عدم حديثه في أي وقت قط عن فرض الحماية أو السيطرة الإنجليزية على الزبارة يدل على أن المشكلة الأساسية كانت تكمن في حماية المصالح الإنجليزية في البحرين، كما يُفهم من تطورات الأحداث أن الدولة العثمانية التي كانت تدعي حق سيادتها على البحرين، ولم تجد الوقت مناسباً لتفعيل ادعاءاتها تلك في ظل الظروف الراهنة، ولكنها بذلت جهوداً كبيرة في تشكيل ناحية الزبارة وما حولها، وتأمين السواحل.

وفي مايو عام ١٨٩٦م لم يكن الإنجليز قد أعادوا بعد الزوارق والسفن التي اغتصبوها، ولاقتراب موسم صيد اللؤلؤ في تلك الأثناء أشاع الإنجليز شائعة بأنهم سيعيدون الزوارق لأهالي قريتين من القرى التابعة لقطر لأنهم وافقوا على الحماية الإنجليزية، إلا أن الدراسات التي تمت بعد ذلك تدل على أنهم أحرقوا كل تلك السفن التي اغتصبوها في البحرين[٢]، ولأن السلطان انتبه إلى أن مثل تلك الشائعات قد تؤدي إلى تأثير سيئ عند الأهالي أمر الحكومة بسرعة إرسال فرقاطة إلى السواحل

(١) BOA, BEO 59642.

(٢) Deniz Müzesi Arşivi, MKT. 1032/ 80.

القطرية للتجول في المنطقة لتعمل على استتباب الأمن بها[1]، كما تمت مناقشة الموضوع في مجلس الوكلاء في ٢٧ مايو ١٨٩٦م، واستناداً للمعلومات المقدمة من نظارة البحرية يُفهم أنه تم تعيين إحدى السفن الموجودة بالبصرة للتجول على السواحل القطرية، وإذا ما ظهر هجوم جديد فإن اتخاذ الحكومة التدابير الإضافية اللازمة مرهون بقرار مجلس الوكلاء[2].

وبينما كانت الحكومة العثمانية تسعى لاتخاذ إجراءات تأمين السواحل القطرية من ناحية، كانت تسعى من ناحية أخرى لعمل مباحثات مع حكومة لندن بشأن تلك الأحداث التي كان الإنجليز سبباً فيها، وطلبت تفسيراً من لندن عنها.

تناول مجلس الوكلاء الموضوع في جلسته المنعقدة في ١ يوليو ١٨٩٦م، وتوصلت الحكومة لهذا القرار:

«من المعلوم أن الإنجليز ضربوا الزبارة بالمدافع، واغتصبوا الزوارق التي تستخدم في صيد اللؤلؤ وأرسلوها إلى البحرين، وربطوا إعادتها بدفع مبلغ (٣٠٠٠٠) روبية، ومن الواضح أن الأهالي تعرضوا للخسارة والضرر لأن تلك الزوارق أحرقت بعد ذلك في البحرين، ويُفهم من المعلومات الواردة أن الأهالي أصبحوا غير متأكدين من أنهم سيتعرضون للهجوم أثناء استخراج اللؤلؤ الذي يعد وسيلة العيش الأساسية بالنسبة لهم، وقد أوضحت نظارة الخارجية قبل ذلك بأنها أرسلت إخطاراً إلى سفارة لندن تطلب فيه تفسيراً من دولة إنجلترا بشأن تخريب الزبارة، ووجد أنه من الأنسب أن يتم التحري عن وصول رد بهذا التفسير أم لا، وفي حال عدم وصول رد به، يكرر الطلب مرة أخرى، وتُخطر نظارة

---

(١) BOA, İrade Hususi 1313 Z/ 11.

(٢) BOA, MV 87, s. 42.

الخارجية بنتيجته في أسرع وقت[1].

وأوضحت الحكومة العثمانية في المساعي التي قامت بها لدى إنجلترا بواسطة سفارتها في لندن أن الزبارة تابعة لها، وطلبت رعاية حقوق الحكومة العثمانية هناك، وردًّا على ذلك أرسلت الحكومة الإنجليزية مذكرة موقعة إلى السفارة العثمانية في لندن في ٥ ديسمبر ١٨٩٦م ذكرت فيها تلك الادعاءات:

«إن اتخاذ إنجلترا لتلك التدابير التي قامت بها في المنطقة مرجعه الدفاع عن جزر البحرين الواقعة تحت سيادتها، ولن توافق حكومة إنجلترا على ادعاء الحكومة العثمانية بأن الزبارة الواقعة على خليج البصرة تحت سيادتها»[2].

ودائماً ما كانت إنجلترا تنكر سيادة الدولة العثمانية على المنطقة في المراسلات التي تمت بينها وبين الدولة العثمانية بخصوص الزبارة اعتباراً من عام ١٨٩٠م، ولكنها لم تصرح قط بمن يحكم المنطقة، أو بتعبير آخر لم تتحدث قط عن فرض سيادتها على الزبارة أو تبعية الزبارة للبحرين التي كانت تحت سيطرتها، وفي مقابل ذلك لم تتورع عن التصريح بأن اهتمامها بالزبارة كان نابعاً من التهديدات المحتمل انتقالها من الزبارة إلى البحرين، ولهذا كانوا يصفون كل التعديلات التي تخطط الدولة العثمانية لها في مناطق الزبارة والعديد وغيرها على أنها تهديدات لهم ولهذا كانوا يعارضونها.

وكانت مشكلة الكويت هي الموضوع الأكثر نقاشاً بين الدولة العثمانية والإنجليز في خليج البصرة اعتبار من عام ١٨٩٧م، فقد كان النزاع على مشكلة الكويت أكثر من النزاع على مشاكل البحرين وسواحل

---

(١) BOA, MV 88, s. 35.

(٢) باب عالي خارجية نظارتي، قطر ساحللري مسالةسي، استانبول ١٣٣٤، ص٥.

قطر، فالكويت كانت قضاءً تابعاً للدولة العثمانية منذ عام ١٨٦٩م، وكانت الخلافات الداخلية التي ظهرت بين الأسرة الحاكمة بها سبباً في اتجاه أنظار الدولتين إليها، وبذلك عُلقت مشاكل البحرين وسواحل قطر ولو لفترة مؤقتة، فقد كان مشهوراً عن الإنجليز سياستهم في استخدام الخلافات الداخلية التي تظهر في المنطقة لصالحهم، لذا تعاملت الدولة العثمانية مع الموضوع باحتياط، وقبلت الوضع القائم حتى لا تعطي إمكانية لنمو تلك الخلافات الداخلية وتكون هناك فرصة للتدخل الأجنبي، من ناحية أخرى تشكلت جبهة معارضة ضد الشيخ مبارك الصباح الذي سيطر على مشيخة الكويت من داخل الأسرة ومن بعض الزعماء المحليين أمثال قاسم بن ثاني وابن رشيد لأسباب مختلفة، ولأن إنجلترا علمت بأن هذا الوضع فرصة لها عقدت معاهدة سرية مع الشيخ مبارك الصباح عام ١٨٩٩م، كانت تلك المعاهدة تشبه إلى حد كبير المعاهدات التي عقدتها إنجلترا مع المشايخ المحليين في المنطقة في أوائل القرن التاسع عشر، تعهد شيخ الكويت فيها بأنه لن يسمح لأية دولة أخرى بعمل أي نشاط في أراضيه أو استقبال أي مسؤول دون موافقة إنجلترا، حتى أن بنود تلك المعاهدة ستكون سارية على الأراضي التابعة لشيخ الكويت والموجودة تحت سيطرة دولة أخرى[١].

وافقت إنجلترا على استقلال الكويت، وكانت تنظر إلى نشاطات الدولة العثمانية في المنطقة على أنها نشاطات دولة أجنبية، وكانت تقصد من عبارة (الأراضي التابعة للشيخ والواقعة تحت سيطرة دولة أخرى) الموجودة بالمعاهدة جزر بوبيان وربه، لأن كل المساعي الإنجليزية بعد ذلك كانت موجهة للقضاء على المخافر العثمانية الموجودة على جزر

(١) باب عالي خارجية نظارتي، بغداد خطي وبصرة كورفزينه متعلق انجلترا مطالبتي لايحه و مربوطاتي، استانبول ١٣٢٧، ص ١٤.

بوبيان، ولأن الدولة العثمانية وجدت نفسها تواجه تلك الأحداث الأخيرة في الكويت التي كانت تعد قضاءً تابعاً لولاية البصرة، اضطرت لعقد معاهدة مع الإنجليز للحفاظ على الأوضاع القائمة في المنطقة، الحقيقة كان الطرفان يفهمان كلمة «الأوضاع القائمة»بمفاهيم مختلفة، إلا أنه بذلك تأجل الموضوع ولو لفترة مؤقتة[١].

لقد كانت مشكلة الكويت التي كانت مثاراً للمناقشة لفترة طويلة نسبيًّا سبباً في ترك المشكلات الأخرى الموجودة في خليج البصرة جانباً لفترة كما ذُكر سابقاً، إلا أن الإنجليز لم يأمروا بوقف نشاطاتهم اليومية في خليج البصرة كالأبحاث البحرية والسيطرة على الاستكشافات بالخليج[٢]، لا سيما أنه بعد التوصل لحل مؤقت لمشكلة الكويت في أواخر عام ١٩٠١م بدأت المشكلات الأخرى الموجودة في الخليج في الظهور من جديد.

وطبقاً لما فُهم من مراسلات نظارة الخارجية العثمانية التي تمت في بداية شهر مارس عام ١٩٠٢م فإن الإنجليز قاموا بإرسال سفينة حربية إلى السواحل القطرية، مثلما نصبوا عدة سوارٍ على بعض نقاط سواحل العقير قبل فترة قصيرة، وأجرت نظارة الخارجية مباحثات سريعة لدى لندن، وطلبت منها إزالة تلك السواري، فأوضح المسؤولون بنظارة الخارجية الإنجليزية بأن تلك السواري إنما هي لقياس عمق المياه على أغلب الظن، وأنها ستوافي الحكومة العثمانية برد على هذا بعدما تقوم بعمل دراسة عن هذا الأمر، الأمر الذي أغضب الحكومة العثمانية لأنها فسرت إرجاء الموضوع بتركه خارج جدول الأعمال، ولهذا أرسلت الصدارة رسالة لنظارة الخارجية مؤرخة بتاريخ١٨ مارس ١٩٠٢م أوضحت فيها أن

(١) BOA, BEO 192674.

(٢) باب عالي خارجية نظارتي، المرجع السابق، ص٢٣.

الموضوع واضح ولا يحتاج إلى دراسة، وطلبت من السفير العثماني في لندن ومن نظارة الخارجية سرعة إجراء المباحثات اللازمة وبذل كافة الجهود لإزالة تلك السواري[١]، هذا بالإضافة إلى أنها عارضت بشدة إرسال الإنجليز سفينة حربية إلى المنطقة، وأصدرت أوامر لنظارة البحرية لإرسال عدد كافٍ من السفن الحربية العثمانية إلى المنطقة[٢]. وعلى هذا أُرسلت كتيبة من الجنود النظامية ومدفعان جبليان إلى القطيف على متن الفرقاطة زحاف في أوائل شهر أبريل، وخُصصت فرقة من هذا الكتيبة ومدفع من المدفعين لحماية ميناء العقير، أما الفرق الثلاث الباقية من الكتيبة ومعهم المدفع فقد أقاموا في قلعة «عنك» التي تبعد عن القطيف نصف ساعة، وسُمعت أخبار في تلك الأثناء بأن السواري التي نصبها الإنجليز على مسافة ساعتين من العقير قد اقتلعت بفعل الرياح وسير الدواب، وسُمع أيضاً أن الإنجليز قاموا مجدداً بنصب خمس سوار على سواحل الزبارة والعديد مما أدى إلى حدوث اضطراب ونفور بين القبائل القريبة من هناك، وتجاه هذا الوضع الجديد قامت الحكومة العثمانية بجهود مكثفة لتأمين الطرق البرية من ناحية والسواحل البحرية من ناحية أخرى[٣].

ولا شك في أن أول نشاط من تلك النشاطات التي قامت بها الحكومة العثمانية هو تعيين مدير على كل ناحية من نواحي الزبارة والعديد والوكرة وجزيرة العماير الواقعة بين القطيف والكويت، وقد ذُكر سالفاً أنه تم تعيين مدير على ناحيتي الزبارة والعديد عام ١٨٩١م، إلا أن ورود موضوع السواحل القطرية على جدول الأعمال من جديد قد جعل الدولة تفكر في تشكيل ناحية في الوكرة وفي جزيرة العماير لقربها من

(١) BOA, BEO 135914.

(٢) BOA, BEO 136057.

(٣) BOA, BEO 136914.

الكويت، وقامت ولاية البصرة بموجب الأوامر التي تلقتها من الحكومة العثمانية بتعيين عرب أفندي على ناحية الزبارة، وعبد الكريم وفيق أفندي على ناحية العديد، وأمرت ببدء التدابير اللازمة لتعيين مديرين على المنطقتين الأخريين، وقد أتى عرب أفندي إلى مركز سنجق نجد في بداية شهر مارس عام ١٩٠٣م لتولي وظيفته، وقد أرسل طالب باشا متصرف نجد رسالة إلى ولاية البصرة في ١٤ مارس ١٩٠٣م ليقدم لها تقريراً عن الأوضاع، ذكر بها أن عرب أفندي أتى إلى مركز السنجق لتسلم وظيفته، ثم أشار إلى صعوبة إحلال موظف في منطقة الزبارة، لأن هناك موانع تحول دون تعيين مدير بمفرده على الزبارة لأنها ممر للصوص ولا يوجد بها منزل أو حتى كوخ، وأشار أيضاً إلى ضرورة إنشاء معسكر في المنطقة يكون به فرقة عسكرية على الأقل، وأوضح في رسالته أيضاً ضرورة إتمام الإنشاءات اللازمة في المنطقة، واقترح تعيين أحد الأشخاص المناسبين من رؤساء القبائل الموجودة هناك مديراً على هذه الناحية بدلاً من تعيين شخص من الخارج، وذلك حتى يتم إنشاء معسكر لإقامة الجند، وحتى يتم حث الأهالي على إعمار المنطقة[١].

أما عبد الكريم وفيق أفندي الذي عُين مديراً على ناحية العديد، والذي كان موظفاً سابقاً بالديون العمومية بالقطيف أرسل رسالة إلى سنجق نجد في ١ أبريل ١٩٠٣م تحدث فيها عن مسيو كوسيجين نائب القنصل الإنجليزي في البحرين الذي قابله أثناء ذهابه لتولي وظيفته في العديد، وذكر عبد الكريم وفيق أفندي أنه استقل سفينة بريد إنجليزية ليذهب إلى مكان وظيفته، رست تلك السفينة في ميناء بوشهر، وقد أتى مسيو كوسيجين إلى السفينة في فلوكة وتقابل معه، وتحدث معه كوسيجين أنه سمع عن تعيين مديرين على كل من الوكرة والزبارة

(١) BOA, BEO 162189.

والعديد وعن يوسف أفندي وعرب أفندي اللذين عينا مديرين على منطقتي الوكرة والزبارة، وأنهما مرا من هنا قبل فترة قصيرة، وسأله هل هو المدير الجديد الذي عُين على منطقة العديد؟، وأوضح له أن الإنجليز لن يسمحوا بتعيين مدير على العديد، وخاطبه بخطاب فيه نبرة التهديد حيث أظهر له أحداث عام ١٨٩٥م شاهداً على كلامه[١].

ويستدل من الوثائق العثمانية على أنه جرت مراسلات كثيرة في هذا الموضوع بين لواء نجد وولاية البصرة ونظارة الداخلية، يتضح منها كلها أن الدولة لم تكتف بتعيين مديرين على تلك النواحي فحسب بل درست أيضاً مجموعة من الخطط التي يمكن بها إعمار تلك المناطق، وذلك لأن المديرين الذين عينوا على تلك المناطق يقيمون في مركز القضاء ويتقاضون رواتبهم، ولا يذهبون للمناطق المعينين عليها لعدم وجود أية إمكانيات بها قط ولعدم توفير الأمن، ولفت طالب باشا انتباه الولاية لتلك النقاط في الرسالة التي أرسلها لها بتاريخ ٨ أبريل ١٩٠٣م، كما قدم بعض المعلومات عن الزبارة والعديد والوكرة وجزيرة العماير.

وقد أوضح طالب باشا أن وجود دخل نسبي لمنطقة العديد الواقعة جنوب شرق قطر قد يكون نقطة جذب لتأسيس المديرية هناك، وإذا ما توفر الأمن هناك فمن الممكن أن يأتي أهالي جزيرة دلمه(؟) التابعة لمشيخة أبو ظبي إليها ويستقرون بها، وهذا الوضع سيمس بالتأكيد مصالح المتحالفين مع شيخ أبو ظبي ، وأوضح أيضاً أن توفير الأمن بالزبارة وجعلها منطقة عمرانية سيعمل على جلب أهالي البحرين إلى هناك، واستقرارهم بها، وعمران منطقتي الزبارة والعديد سيؤدي إلى خلو البحرين من الأهالي مما سيؤدي أيضاً إلى تقليل نفوذ ومكاسب شيخ البحرين، ولهذا ستظل المنطقة معرضة دائماً للتهديد من مشايخ البحرين

(١) BOA, BEO 162189.

وأبو ظبي من ناحية واللصوص من ناحية أخرى[١]، كما أوضح طالب باشا متصرف نجد أن السبب في قيام الإنجليز في الفترة الأخيرة بإرسال سفنهم إلى المنطقة هو سماعهم بأمر تعيين هؤلاء المديرين، واقترح طالب باشا إرجاء إرسال المديرين إلى منطقتي الزبارة والعديد حتى يتم إرسال المهندسين إليهما أولاً ليقوموا بعمل الاستكشافات، ويتم بناء قلعة بكل واحدة منهما، وإحلال فرقة تتكون من ستين شخصاً في الزبارة، وأخرى تتكون من ثمانين شخصاً في العديد[٢].

وأول رد فعل إنجليزي تجاه تلك المساعي التي قامت بها الدولة العثمانية ظهر على شكل عمل مناورات بالسفن الحربية في المنطقة، ووضع بعض الإشارات على بعض المناطق في البحر[٣]، كما قدموا اعتراضاً لدى الباب العالي على تلك الأوضاع من ناحية أخرى، كما تناولت الصحافة العثمانية خبر تعيين مديرين على نواحي الزبارة والعديد والوكرة، الأمر الذي جعل السفير الإنجليزي في استانبول يراجع الباب العالي في تلك الأخبار، وأوضح وجهة نظر حكومته في هذا الأمر، وطلب من الباب العالي ضمانات بإيقاف تعيين هولاء المديرين، وصرح الباب العالي بأن الأخبار الواردة في الصحافة ليست صحيحة، وأعطاه ضمانات شفوية بأنه لن يتم تعيين مديرين على تلك الأماكن، والواضح أن الباب العالي أراد بتلك الضمانات المبهمة التي أعطاها لإنجلترا كسب الوقت، لأنه قام بتعيين هؤلاء المديرين بالفعل، الأمر الذي جعل نظارة الخارجية الإنجليزية ترسل مذكرة إلى الباب العالي في ٣٠ أبريل ١٩٠٣م أوضحت فيها عن عدم ارتياحها لهذا الأمر[٤]، وأخطرته بأن أية مساع

(١) BOA, BEO 162189.

(٢) نفس الوثيقة.

(٣) نفس الوثيقة.

(٤) للاطلاع على النص الفرنسي للمذكرة المذكورة انظر: قطر ساحللري مسألةسي، =

ستقوم بها الدولة وتكون مخالفة للضمانات التي قدمها الباب العالي قبل ذلك ستؤدي إلى نتائج خطيرة، وتجاه هذه المذكرة ادعى الباب العالي أولاً سياسة إدارة المصلحة، ثم تراجع بعد ذلك عن تلك الخطوة، وأخبر إنجلترا بأنه تم صرف النظر عن تعيين هؤلاء المديرين[١].

إلا أننا ذكرنا سالفاً أنه أثناء تلك الحرب الدبلوماسية التي كانت مشتعلة بين الدولة العثمانية وإنجلترا كان بعض هؤلاء المديرين قد ذهب بالفعل إلى مركز القضاء، وقد تخلى عبد الكريم أفندي الذي عُين مديراً على ناحية الوكرة عن تلك الوظيفة لأسباب غير معروفة (أغلب الظن أنه تخلى عنها بسبب التهديدات التي تلقاها من مسيو كوسيجين)، فعُين يوسف أفندي بدلاً منه، وذهب يوسف أفندي إلى مقر عمله بمساعدة الشيخ أحمد (أغلب الظن أنه أحمد بن ثاني أخو الشيخ قاسم)، وعندما علم اللورد لاندسدون وزير الخارجية البريطاني بذلك من كامبل الممثل الإنجليزي في بوشهر، استدعى السفير العثماني في لندن وأخبره بأنه تلقى هذا الخبر الجديد بكل تعجب لأن الدولة العثمانية قد أعطته ضمانات مسبقة في هذا الشأن، وأن إنجلترا لن تتسامح في هذا الأمر[٢]، وتجاه رد الفعل هذا تخلى الباب العالي عن تعيين يوسف أفندي، وأمره بالذهاب إلى مركز القضاء، وعينت مكانه الشيخ عبد الرحمن آل ثاني ابن الشيخ قاسم، ووجدت إنجلترا أن هذا التعيين مخالف لقرار «الحفاظ على الأوضاع القائمة»، وزعمت أنه يجب أن يستمر الوضع القائم على الشكل الذي وصل به إلى الوقت الحالي[٣]، وبالرغم من أن الباب العالي دافع

= المرجع السابق، ص ١٤-١٦.

(١) BOA, BEO 162189.

بغداد خطي، المصدر السابق، ص ٣٣.

(٢) BOA, BEO 162189.

(٣) نفس الوثيقة.

بأنه لا توجد حقوق أو صلاحيات لإنجلترا في تلك المناطق التي يؤمن الباب العالي بأنها تحت سيادته، إلا أنه خشي من مواجهة الدولة وضعاً فعليًا كأحداث الزبارة التي حدثت عام ١٨٩٥م، وذلك لأنه ستحدث مشكلة سياسية جديدة في حالة إخراج هؤلاء المديرين من وظائفهم بالقوة، والظروف الحالية غير مناسبة لخلق مشكلة كهذه، من ناحية أخرى راجعت ولاية البصرة الحكومة لأهمية الموضوع وسألتها عن السياسة التي يجب عليها أن تنتهجها إذا ما تعرضت للهجوم من الإنجليز، وسعى الباب العالي لحل تلك المشكلة فقرر تعيين المناسبين من زعماء القبائل في تلك المناطق مديرين عليها بدلاً من تعيين أحد من الخارج، ولأن الباب العالي كان يعرف بأن تعيين هؤلاء المشايخ بصفة مديرين قد يكون مجالاً للاعتراض فقد أصدر الباب العالي قراراً بتاريخ ٣ سبتمبر ١٩٠٣م يقضي بأن يكون المشايخ المحليون المعينون على تلك الأماكن بصفة مشايخ وليسوا مديرين ، ولإيقاف الاعتراضات الإنجليزية تقرر أن يكون عبد الرحمن بن قاسم شيخاً على ناحية الوكرة ولكن براتب المدير، وأُرجئ تعيينه مديراً إلى وقت آخر[١]، وبذلك يتضح أن الباب العالي لم يتخل عن الموضوع بل أرجأه إلى وقت آخر مناسب حتى يتماشى مع الظروف الراهنة.

وفي تلك الأثناء قام اللورد كروزون (Lord Curzon) الحاكم العام الإنجليزي للهند بزيارة إلى خليج البصرة، ووصلت أخبار إلى استانبول بأنه سيقابل المشايخ المحليين هناك، وأفادت تلك الأخبار الواردة إلى استانبول بأن اللورد كروزون سيتجه أولاً إلى بوشهر بست قطع حربية بصحبة القبطان أتكينسون (Atkinson) قائد الفيلق الحربي الإنجليزي بالهند، ثم يتجهون من هناك إلى البحرين ثم الكويت ومنها إلى

(١) نفس الوثيقة، باب عالي خارجية نظارتي، المرجع السابق، ص ٣٣.

المحمرة[1]، والواضح أن الحكومة العثمانية لم تفاجأ بتلك الزيارة، وأنها كانت لإظهار القوة الإنجليزية للمشايخ العرب الموجودين في المنطقة، ونوعاً من الضغط المعنوي عليهم لتوقيع عدة معاهدات سرية مع إنجلترا[2]، لذا فقد أمرت الحكومة العثمانية موظفيها في المنطقة بالتحري عن أبعاد تلك الجولة، وأفادت المعلومات التي تم الحصول عليها عن تلك الجولة أنها ستشمل كراتشي ومسقط والبحرين والكويت[3]، وتحرك اللورد كروزون من كراتشي في ١٦ أكتوبر ١٩٠٣م ولم يصل مسقط إلا في ٢١ أكتوبر، وعقد عدة مباحثات مع المشايخ المحليين الموجودين هناك أظهر خلالها أبعاد جولته[4]، وأن الإصرار الموجود في سياسة إنجلترا في تلك المنطقة هو أحد أبعاد تلك الجولة، والشيء اللافت للانتباه هنا أن برنامج هذه الجولة التي قام بها اللورد كروزون لم يتناول قطر بالرغم من أنه تناول الكويت والبحرين التي تدعي إنجلترا سيادتها عليها، وهذا يُظهر أن الإنجليز لم يكونوا مصرين على موضوع قطر بنفس القدر الذي كانوا مصرين عليه في المناطق الأخرى، وكانت الدولة العثمانية عالمة بهذا الوضع ولهذا اهتمت بإرسال سفينة حربية إلى قطر في عام ١٩٠٤م[5].

وقد اتخذ الإنجليز الاختلاف الذي ظهر بين علي ابن أخي الشيخ عيسى شيخ البحرين وأحد الأوربيين في ربيع عام ١٩٠٥م ذريعة واحتلوا المنامة مركز البحرين. وبذلك يكون الإنجليز قد وضعوا البحرين تحت

---

(١) BOA, İrade Hususi, 1321 L/ 93.

(٢) نفس الوثيقة.

(٣) نفس الوثيقة.

(٤) BOA, Y.A.Hus. 486/69.

(٥) BOA, BEO 183900.

إدارتهم الفعلية بعد ما كانوا يتحدثون مرة عن استقلالها ومرة أخرى عن أنها تحت الحماية البريطانية، ولم يعبأوا بوجود الشيخ عيسى وأمروا بنهب منازل ومتعلقات الأشخاص الذين جرّموهم من ناحية، واستولوا على ضرائب المنطقة ودخل الصيد من ناحية أخرى، وأفادت الأخبار الواردة من المنطقة بأن الشيخ عيسى الذين كان يدعي استقلاله حتى ذلك اليوم، بدأ يدعي بعد تلك الأحداث بأنه تابع للحكومة العثمانية[1]، حتى وإن لم يكن الشيخ عيسى مخلصاً في تصرفه هذا، إلا أنه كان يتناسب مع سياسة الدولة العثمانية، لهذا قرر الباب العالي أن يجري مباحثات مع الحكومة الإنجليزية للتحقيق في المشكلة، وقد كانت المخاوف الأساسية للحكومة العثمانية من هذه المشكلة أنها لن تنحصر في البحرين فقط، بل سوف تمتد لتشمل أماكن نزاع أخرى، ولأن بعض التجار الموجودين في البحرين فروا هاربين إلى الكويت، فقد طلب الشيخ مبارك الصباح شيخ الكويت إلغاء القنصلية الإنجليزية الموجودة بها لأنه كان يدرك خطورة هذا الوضع، وأرسل الإنجليز سفينة حربية إلى الكويت وهددوا شيخها الشيخ مبارك[2]، وقد تباحث مجلس الوزراء المنعقد في ٧ مايو ١٩٠٥م في المشكلة بناء على تلك التطورات الأخيرة، وتناول مجلس الوزراء في تلك المباحثات مشكلة البحرين والكويت، ونوقشت في المجلس أيضاً التدابير التي يجب أن تتخذ لحماية سواحل نجد والبصرة بالحقوق السيادية العثمانية، لهذا كلف مجلس الوزراء نظارة الخارجية بتنفيذ وتطبيق الإدارات المزمع تأسيسها في بعض الأماكن في البصرة، والبحث عن سبل لتخطي المشكلات الدولية الموجودة[3]، كما كلف نظارة البحرية بإرسال سفينة إلى السواحل، كما كلف نظارة الداخلية بتأمين

---

(١) BOA, BEO 189813.

(٢) BOA, Y.MTV 272/137.

(٣) BOA, BEO 19674.

الإدارة في منطقة نجد والعمل على تقوية ارتباط القبائل الموجودة بها بالدولة[١].

وقد ورد رد حكومة لندن على المساعي التي قامت بها نظارة الخارجية العثمانية بمذكرة مؤرخة بتاريخ ٢٠ مايو ١٩٠٥م، ورد في تلك المذكرة أن البحرين تحت الحماية الإنجليزية، وأنها لن تدخل في أية مباحثات مع الدولة العثمانية بخصوص إجراءاتها هناك، ولن تقوم بتقييم أية مقترحات ترد إليها بعد ذلك من الحكومة العثمانية[٢].

وقام توفيق باشا ناظر الخارجية بدراسة المشكلات المتعلقة بخليج البصرة مرة أخرى بناء على الأمر الذي تلقاه من الحكومة، وقدم تقريراً بذلك إلى الصدارة في ١٥ مايو ١٩٠٥م، ولفت ناظر الخارجية الانتباه في تقريره إلى أن الخلاف الموجود بين الدولة العثمانية وإنجلترا في خليج البصرة مكثف بشكل كبير في جزيرة البحرين والكويت وسنجق نجد (بما فيه قطر ونواحيها)، وتناول هذه الموضوعات الثلاثة في تقريره بشكل مفصل، وسنقف هنا على النتائج فقط دون الخوض في التفاصيل، حيث توصل ناظر الخارجية إلى تلك النتيجة بخصوص البحرين بعد دراسة مشكلتها:

«مما لاشك فيه أن البحرين أصبحت تحت السيادة العثمانية بفتح منطقة العراق، ونظراً لأن ارتباطها بالدولة العثمانية لم يكن دائماً، فقد ادعت إمامة مسقط ومن بعدها إيران سيادتها عليها تدريجيًّا، ثم قامت إنجلترا بعد ذلك بإحلال سفنها الحربية في خليج البصرة بشكل دائم، ودخلت البحرين تحت الحماية الإنجليزية بقبولها اتفاقية الحماية الموقعة قبل خمس وأربعين سنة، وبالتالي لا يمكن اليوم تغيير الوضع الحالي في

(١) BOA, MV 111, s. 33/1.

(٢) BOA, BEO 189813.

البحرين بالطرق السلمية، ولم يصبح أمام الحكومة العثمانية سوى عدم التصديق على هذا الوضع، وعدم الموافقة على النتائج المنبثقة من اتفاقية الحماية[١].

وبذلك ادعت الدولة العثمانية سيادتها الضمنية على البحرين واستمرت في الدفاع عن حقوقها السيادية فيها إلى النهاية حتى وإن لم تغير في الوضع شيئاً.

وأوضح ناظر الخارجية أن الحكومة العثمانية لن تستطيع خوض أية مساع لتوسيع نفوذها في الكويت في الوقت الحالي بموجب الاتفاقية الموقعة مع الإنجليز قبل ذلك بخصوص مشكلة الكويت، وصرح بأن الحيلة الوحيدة أمام الحكومة العثمانية هي انتباهها إلى عدم تأسيس وتثبيت حماية رسمية لإنجلترا في الكويت[٢].

وأورد ناظر الخارجية في تقريره تلك المعلومات التالية بخصوص منطقة نجد التي كانت موضوع الاختلاف بين الدولة العثمانية وإنجلترا:

«ادعت إنجلترا أن نجداً أصبحت تحت إدارة الدولة العثمانية بعد معاهدة باريس (١٨٥٦م)، وجعلتها خارج مبدأ حماية وحدة الأراضي العثمانية المؤمنة بتلك الاتفاقية، مما جعلها تشعر وكأنها تحافظ على حرية تحركها في هذا الموضوع، إلا أنها لم تقم حتى الآن بأي تصرف هجومي[٣]، واعترضت فقط على تأسيس مديريات في موانىء الزبارة

(١) BOA, BEO 189813.

(٢) نفس الوثيقة.

(٣) كانت إنجلترا تعلم جيداً أن الدولة العثمانية تسيطر على نجد قبل معاهدة باريس عام ١٨٥٦م، ولكنها كانت تستخدم ادعاءاتها هذه كمناورة سياسية، من ناحية أخرى كان المقصود من قول ناظر الخارجية «تصرف الهجومي» بأنه وضع لم يُعش مثلما كان في البحرين والكويت، وأخلت انجلترا عدة مرات بالحقوق السيادية العثمانية في نجد.

والعديد التابعتين لقطر والمواجهتين لجزيرة البحرين جنوب نجد، وذلك لأن إنجلترا اعتبرت هذا المكان تابعاً لشيخ مشايخ عُمان والشيوخ الآخرين الذين وقعوا على معاهدة السلام البحرية في ٤ مايو ١٨٥٣م، والذين وافقوا على تأسيس نوع من الحماية البريطانية عليهم بإحالة حل أية مشكلة تنشب بينهم إلى إنجلترا، لذا يجب التصرف بحيطة وحذر تجاه تلك المنطقة من نجد، ويُعتقد بأن هذا السنجق الهام جدًّا والكبير الذي يشكل سواحل المناطق الداخلية لشبه الجزيرة العربية الواقعة تحت إدارة ابن سعود وابن رشيد والذي يمتد من الكويت وحتى قطر هام جدا ويمكن حمايته تحت إدارة الدولة[١].

وبتتبع تقرير ناظر الخارجية نجد أنه قد وقف على التدابير السياسية والاقتصادية والعسكرية التي يجب اتخاذها للتمكن من حماية نجد وسواحلها، والحقيقة أن كل الجهود التي بذلتها الحكومة العثمانية بعد ذلك كانت في هذا الاتجاه.

٣- استئناف النزاع مع الحكم العثماني في خليج البصرة

تحول النزاع العثماني الإنجليزي في خليج البصرة إلى حالة طبيعية، فالأخبار المتعلقة بنشاطات الإنجليز اليومية في خليج البصرة كانت تشغل الحكومة العثمانية، حيث أفادت الأخبار الواردة إلى استانبول في أوائل عام ١٩٠٦م بأن القنصل الإنجليزي في مسقط أخذ السيد فيصل إمام مسقط معه وقاما بزيارة مشايخ الشارقة وأبو ظبي والعجمان، واقترحا عليهم نصب الراية الإنجليزية على تلك الأماكن، ولم يقبل أي منهم وعلى رأسهم الشيخ زايد شيخ عُمان هذا الاقتراح، ولا جرم في أنه لم يبق للحكومة العثمانية أي إجراء يمكن أن تقوم به حيال

(١) BOA, BEO 192674.

تلك النشاطات الإنجليزية في تلك المناطق التي كانت خارجة عن نفوذها، إلا أنها نبهت على موظفيها الموجودين بالقرب من تلك المناطق بأن ينتبهوا لتصرفات الإنجليز السرية بشأن تحريض هؤلاء المشايخ وتهييجهم ضد الدولة العثمانية، وطلبت منهم عدم السماح بنقل الأسلحة المحتمل دخولها إلى نجد والبصرة من تلك المناطق[١].

وفي تلك الأثناء وصلت أخبار إلى استانبول تفيد بأن الإنجليز قاموا بنصب ثلاث سوارٍ على الجزيرة الواقعة بالقرب من ميناء العقير، وأن الشيخ مبارك الصباح قطع الطريق بين البصرة ونجد، وأنه سيهجم على قطر بالقبائل التي جمعها حوله، وقامت الصدارة بتحويل الموضوع إلى نظارة الخارجية في ١٨ فبراير ١٩٠٦م، وطلبت منها إبلاغ السفارة الإنجليزية بشكل مناسب بأن نصب تلك السواري وتصرفات مبارك الصباح تلك إنما هي مخالفة للمعاهدات القديمة الموقعة لحماية الوضع القائم في المنطقة[٢]، وقد ظهرت نفس هذه المشكلة التي أُغلقت بهدوء في أوائل عام ١٩٠٦م في منطقة أخرى في أواخر نفس العام، ففي أواخر شهر نوفمبر عام ١٩٠٦م نزل الإنجليز من إحدى السفن الواردة إلى ميناء القطيف وقاموا بعمل استكشافات لمدة يومين بجوار قلعة الدمام، ثم غادروا المكان، وذهبوا بعد ذلك إلى جزيرة نجواي التي تبعد عن القطيف ساعة ونصف تقريباً ويبلغ طولها (١٥١) متراً وعرضها سبعة وثلاثون متراً، ونصبوا بها سارية طولها عشرة أمتار، ورفعوا عليها الراية الإنجليزية، وطلبت الحكومة العثمانية من لندن تفسيراً لهذا التصرف من ناحية، ولفتت انتباه القنصلية الإنجليزية في البصرة للموضوع من ناحية أخرى ، أما السير إدوارد جراي (Sir Edward Grey) الذي راجعه السفير

(١) BOA, BEO 208506.

(٢) BOA, BEO 134581.

العثماني في لندن أوضح بأنه لم يكن لديه علم بتلك الحادثة، وأنه سيقوم بعمل تحقيق فيها وسيخبر الدولة العثمانية بنتيجة هذا التحقيق[١]، وكان التصريح الذي صرح به القنصل الإنجليزي في البصرة أنه يمكن نصب الإشارات البحرية هناك بسبب طبيعة الأرض الصخرية، وأنه سيمكن إزالة تلك الإشارات وتغييرها بالإشارات الأخرى التي ستقوم الحكومة العثمانية بوضعها[٢]، وأخبر نفس القنصل بموجب الأمر الذي تلقاه من نظارة الخارجية الإنجليزية بتاريخ ١ يناير ١٩٠٧م بشكل رسمي ومحرر بأنه لم يتم نصب سارية كبيرة على جزيرة نجواي، ولم تتم أية استكشافات، وأنه تم وضع عمود صغير عليه راية صغيرة غير هامة للمساعدة في الذهاب والإياب، وأنه قد وضع فنار صغير لسلامة السفن فقط[٣]، وعلى هذا همت الحكومة بإرسال سفينتين حربيتين وعدد من الزوارق إلى المنطقة لتغيير السواري موضوع الحديث ولتحقيق الأمن في المنطقة[٤]، ويُفهم من إحدى مراسلات والي البصرة بأن الحكومة العثمانية انتبهت للتحركات الدائمة للقنصل الإنجليزي في بوشهر والمسؤول السياسي في الكويت من البر والبحر، لذا بدأت تتعقب التطورات السياسية في الأماكن الخارجة عن نفوذها في خليج البصرة، كما بدأت تبحث سبل تعيين ممثلين لها في تلك الأماكن ليؤسسوا علاقات طيبة مع المشايخ الموجودين هناك[٥].

إن كل حادثة تأخذ الشكل الرسمي في البحرين والكويت وقطر كانت سبباً في ظهور نزاع دبلوماسي جديد بين الدولة العثمانية وإنجلترا،

(١) BOA, BEO 223247.

(٢) BOA, BEO 222464.

(٣) BOA, BEO 222464.

(٤) نفس الوثيقة.

(٥) BOA, BEO 225454.

حتى أن بعض الأحداث التي وقعت في الوكرة التابعة لقطر في أواخر عام ١٩٠٨م كانت سبباً في النزاع على مشكلة مشروعية الوجود العثماني في قطر من جديد، فقد ظهر خلاف بين الشيخ قاسم بن ثاني قائمقام قطر وعبدالله أبو العنين وإخوته المقيمين في الوكرة بسبب بعض المطالب الشخصية للشيخ قاسم، فاشتكى أهالي الوكرة إلى ولاية البصرة، وطالبوا بتطبيق العدالة في هذا الموضوع، الأمر الذي جعل والي البصرة يكتب رسالة رسمية إلى الشيخ قاسم بن ثاني من ناحية، وينصح هؤلاء المشتكين بأن يتعايشوا بشكل طيب مع الشيخ قاسم من ناحية أخرى وعندما علم القنصل الإنجليزي في البصرة بتلك الأوضاع راجع الولاية، وأخبرها بأن إنجلترا لا تعترف بالحقوق السيادية للدولة العثمانية في شبه جزيرة قطر، وبالتالي لن تتعامل مع التدخل في شؤونها من جانب الدولة العثمانية بشكل طيب، وذكّر القنصل الموجود في ولاية البصرة بالأحداث التي جرت أثناء تأسيس مديرية الوكرة، وطلب من الوالي عدم التدخل في شؤون أهلها، فرد عليه محرم والي البصرة بأن ناحية الوكرة تابعة لقضاء قطر وأهلها رعايا عثمانيون، وكتب رسالة إلى نظارة الداخلية بتاريخ ٥ ديسمبر ١٩٠٨م يسألها عن كيفية التصرف في هذا الأمر[١].

فقامت نظارة الداخلية بتقديم تقرير عاجل إلى الصدارة بتاريخ ٢٤ ديسمبر ١٩٠٨م يتضمن الأحداث التي وقعت قبل ذلك في نواحي الزبارة والعديد والوكرة، وقد أورد ناظر الداخلية في نهاية التقرير الإفادات التالية:

«إن إنجلترا تعترض على الحقوق السيادية للدولة العثمانية في تلك المنطقة، وتدعي حمايتها على تلك الأماكن المذكورة، لذا يجب جمع الأدلة التي تثبت أن تلك المناطق جزء من الدولة العثمانية، ويجب

(١) BOA, BEO 259756.

الحفاظ والدفاع عن حقوقنا فيها، وسيكون من المناسب عمل التنبيهات اللازمة على القنصلية الإنجليزية في البصرة بواسطة السفارة الإنجليزية من أجل عدم التدخل في مثل تلك المشكلات السياسية التي يجب بحثها وحلها بين الدولتين، ويجب على الدولة أن تتخابر مع نظارتي الحربية والخارجية في هذا الموضوع واتخاذ قرار فيه»[١].

وبناء على هذه الرسالة المقدمة من نظارة الداخلية للصدارة قامت الصدارة بكتابة رسائل لنظارتي الحربية والخارجية تطلب فيها وجهة نظرهما في الموضوع[٢].

وبعد ما قامت نظارة الخارجية ببحث المشكلة في غرفة الاستشارة بها، أرسلت للصدارة رسالتين مؤرختين بتاريخ ١ و١١ فبراير ١٩٠٩م أوضحت فيهما وجهة نظرها بالنسبة لتلك المشكلة، وأوردت بهما العبارات التالية:

«أُحيل الموضوع لغرفة الاستشارة، وتمت مراجعة المعاملات التي تمت حتى الوقت الحالي بشأن الأماكن موضوع النزاع، كما تمت مراجعة بنود الاتفاقيات التي وقعتها إنجلترا مع المشايخ الموجودين على سواحل الخليج، وثبت أنه بالرغم من اعتراض الحكومة العثمانية على الحقوق التي حصلت عليها إنجلترا بتلك الاتفاقيات إلا أنها موجودة بالفعل، ويتضح من خلال مجريات الأحداث والمراسلات التي تمت حتى الآن، أنه كلما نهضت الدولة العثمانية باتخاذ تدابير تؤمن بها سيادتها في تلك المناطق وتوسع سلطتها بها كانت إنجلترا أيضاً توسع رقعة نفوذها في المنطقة بنفس النسبة»[٣].

---

(١) نفس الوثيقة.

(٢) نفس الوثيقة.

(٣) الديوان الأميري، نفس الملف، ص ٢٤٧.

وبالرغم من أن هذا الرد الوارد من نظارة الخارجية كان عبارة عن ملخص للأوضاع الفعلية التي تعيشها المنطقة، إلا أنه لم يتناول الجهود التي قامت بها الحكومة العثمانية لحماية حقوقها السيادية في قطر ونواحيها، ولعل هذا كان نتيجة الاستياء الذي شعرت به الحكومة تجاه المشكلات التي كانت تدور في المنطقة منذ سنوات، أو يُفسر على أن الحكومة قامت بتضحيات وترغب في عمل اتفاق مع إنجلترا، وعلى أي حال كانت هذه الرؤية لنظارة الخارجية تعكس وجهة النظر العثمانية. أما الرد الذي تلقته الصدارة من نظارة الحربية بخصوص هذا الموضوع في ٢٥ يوليو ١٩٠٩م، فكان ينظر للمشكلة بأبعاد مختلفة تماماً عن وجهة نظر الخارجية، فقد أورد ناظر الحربية رأيه في الموضوع في التقرير الذي أرسله للصدارة بتسجيل (عاجل للغاية) وهو على ما يلي:

«إن الحكم العثماني موجود في شبه جزيرة قطر رسميًّا وفعليًّا، وقد عيّن الباب العالي قاسم بن ثاني أحد أهالي قطر قائمقاماً عليها ومكلفاً بتوفير الأمن وإدارة القبائل، ويتقاضى هو ونائبه (الحاكم الشرعي) ومديرو نواحي الزبارة والعديد والنواحي الأخرى رواتبهم من الدولة، وكان قاسم يوقع على المستندات الرسمية بلقب القائمقام، ووجود هيئة إدارية ملكية في قطر وقوة عسكرية تتكون من كتيبة ومدفعين دليل لا يمكن الاعتراض عليه بوجود الحكم العثماني بها، كما عُين عبد الرحمن ابن قاسم مديراً على ناحية الوكرة بقرار مجلس إدارتها وهو الآن في وظيفته تلك»[١].

وقد قدمت نظارة الحربية التي أمرت بعمل دراسات جديدة تتعلق بانتقال قطر للحكم العثماني وتأسيس تشكيل إداري بها، تلك المعلومات التي تتناول بعض النقاط المتعلقة بنظارتها بشكل مباشر:

---

(١) الديوان الأميري، نفس الملف، ص٤٠.

«ورد في البرقية الواردة من الجيش السادس بتاريخ ١٢ سبتمبر ١٨٨٧م أن قطر بها جنود شرطة وبحرية، كما صُرح في الخطاب الوارد من جانبكم المرقوم برقم ٥١٧ والمؤرخ بتاريخ ٧ يناير ١٨٨٨م بضرورة إرسال كتيبتين إلى القطيف وأخريين إلى قطر لتأمين السواحل النجدية، ويتضح من التقارير العسكرية أن قطر يتواجد بها الجنود العثمانيون بشكل منتظم منذ عام ١٨٨٨م[١] وهذه الخصائص تعد دليلاً كافياً تجاه وجهة النظر الإنجليزية التي لا تعترف بالحقوق السيادية العثمانية في شبه جزيرة قطر، أما ناحية الزبارة فمن الطبيعي الاعتراف بأنها من البلدان العثمانية نظراً لوقوعها بين مركز قضاء قطر وميناء العقير المعترف دون أي نزاع بأنه من النواحي العثمانية، وبالنسبة لناحيتي الوكرة والعديد فهما يقعان في شبه جزيرة قطر، ولأن قضاء قطر تشكل في شبه جزيرة قطر، فإن توقيع الإنجليز لأية اتفاقية مع أحدٍ من أهالي تلك الجزيرة لا يمكن أن يخل بالحقوق السيادية العثمانية في تلك الأماكن»[٢].

كما أضيف إلى التقرير ادعاءات الحكومة العثمانية على جزيرة البحرين، والسندات التي تستند إليها الحكومة العثمانية في هذا الشأن، واختتم التقرير بالنتيجة التالية:

«كان الموظفون الإنجليزيون يأتون إلى الجزر الواقعة بخليج البصرة بين الحين والآخر، وينصبون عليها السواري ثم يبدأون بعد فترة قصيرة في نشر أخبار تفيد بفرض حمايتهم على تلك الجزر، ومن الطبيعي أن تكون تلك الجزر القريبة من ساحل البحر تابعة للدولة الحاكمة على النواحي البرية والسواحل البحرية - طالما أنها لم تتركها لدولة أخرى

(١) ذُكر في مواضع مختلفة من تلك الدراسة أن الجنود العثمانيين كانوا موجودين قبل هذا التاريخ في المنطقة.

(٢) الديوان الأميري، نفس الملف، ص٤٠.

باتفاقية أو ما شابهها - لذا يجب إخطار إنجلترا بعدم نصبها للسواري وادعائها الحماية على تلك الجزر الموجودة في نواحي الأحساء وقطر بخليج البصرة»[١].

ويجب عدم الاستغراب من أن وجهة نظر نظارة الحربية أوضح وأعمق من وجهة نظر نظارة الخارجية، لأن الموظفين العسكريين يعيشون المشكلات التي تحدث في خليج البصرة أكثر من الموظفين المدنيين، كما أن معظم الأمراء الملكيين الذين يتم اختيارهم في المنطقة كانوا من الطبقة العسكرية نظراً لأهمية المنطقة الاستراتيجية، حتى أنه كان يتم في بعض الأحيان الجمع بين القيادة العسكرية والإمارة الملكية في شخص واحد، ولأن نظارة الحربية كانت تعيش المشكلات بشكل فعلي فإنها كانت تهتم بالأبعاد العملية للموضوع، أما نظارة الخارجية فيهمتون بالأبعاد النظرية للموضوع.

وسيكون من المناسب الآن ذكر حادثتين وقعتا في ربيع عام ١٩٠٩م وخريف عام ١٩١٠م لتغيير الأوضاع في خليج البصرة، إن الأماكن التي كانت موضوع النزاع على سواحل نجد وقطر كانت عبارة عن أماكن مهملة كلية، أو أماكن تمر بها القبائل في بعض الأحيان، لذا لم تكن القبائل والقبائل الموجودة بالمنطقة تهتم بتلك المشكلات كثيراً، ولأن تلك الأماكن كانت تستحوذ على أهمية استراتيجية كبيرة فقد كانت توجد مشاكل بين الدولتين بها، وعندما كانت تلك الأماكن في حوزة الدولة العثمانية، كانت هي صاحبة القرار بها، ولكنها كانت تفضل حل أية مشكلة تنشأ هناك بالطرق الدبلوماسية إن أمكن ذلك بدلاً من تحويلها إلى مشكلة سياسية كبرى، وقد ذكرنا قبل ذلك أن الحكومة العثمانية عينت مديرين على مناطق الزبارة والعديد والوكرة، ولكنها انتبهت لنقطتين

(١) نفس الوثيقة.

هما: عدم وجود سكان بالزبارة والعديد، والاعتراضات الإنجليزية، فقررت إبقاء المديرين اللذين عينتهما على المنطقتين في مركز القضاء أو السنجق.

ودفع هذا التصرف الحكيم من الحكومة العثمانية الإنجليز للبحث عن حيلة سياسية أخرى، كانت تلك الحيلة السياسية تتمثل في حث القبائل التي تقيم في المناطق التي تخضع لنفوذها على الإقامة والاستقرار في المناطق غير الآهلة بنجد وسواحلها، وبالتالي ستتمكن من توسيع رقعة نفوذها في مساحات جديدة، أما الحادثتان اللتان ذكرناهما من قبل فالأولى منهما على ما يلي:

«كانت بعض الأسر التابعة لقبيلة الدواسر التابعة لشيخ قرية البدع بالبحرين قد استقرت بجزيرة زهنونية[١]، ولأن تغيير القبائل الموجودة بالمنطقة أماكنها أمر معتاد، ولأن الحكومة العثمانية كانت تعتبر البحرين وسكانها من المواطنين العثمانيين، فلم يكن عندها ما تقوله تجاه إقامة قبيلة الدواسر في زهنونية، إلا أنها كانت مضطرة للتفكير في الجوانب الأخرى لهذا التصرف والتفكير أيضاً في نتائجه المحتملة. لا سيما وأن محمد فاضل باشا وكيل قائد الجيش السادس في بغداد لفت انتباه الحكومة لهذا الموضوع في البرقية التي أرسلها لنظارة الحربية في ٢٥ مايو ١٩٠٩م، وجاء بتلك البرقية ما يلي:

لقد تم رفع الشعار العثماني على الجهات الأربع لجزيرة زهنونية القريبة من العقير وعلى القلعة الحجرية الموجودة بها والتي ترتفع خمسمائة متر، وذلك حتى لا تكون هناك أية فرصة لظهور ادعاءات أجنبية في المستقبل بخصوص تبعية الجزيرة للبحرين بحجة أن بها منازل لست

(١) BOA, BEO 266902.

وثلاثين أسرة من الدواسر التابعة لشيخ قرية البدع البحرينية، وقد تلقينا أخباراً بأن البدو قاموا بنزع الراية الإنجليزية التي نصبتها إحدى سفن خفر السواحل الإنجليزية على الجزيرة منذ ثلاث سنوات بسبب إقامة البحرينيين بها، وقد سألنا مدير العقير عن صحة هذا الخبر، فأفاد بصحته، وتم إخطار لواء نجد بالموضوع فأرسلت أوامرها على الفور لمديرية العقير برفع الراية العثمانية على الجزيرة، وقد نصبت هذه الراية التي تدل على تبعية المكان للدولة العثمانية على القلعة القديمة الموجودة بالجزيرة في احتفال حضره كبار رجال البحرين، ونُبه على مدير ناحية العقير والموظفين والجنود الذين كانوا هناك بضرورة الحفاظ على تلك الراية، وقد رحب كل أهالي الجزيرة بهذا الأمر، حيث احترم الجميع الراية العثمانية[١].

ويُفهم من المراسلات التي تمت بين النظارات المختلفة أن تلك التطورات قد لاقت الترحيب في استانبول[٢]، وكان يجب على الدولة العثمانية أن تكون مستعدة بعد أي نشاط تقوم به لتقوية نفوذها في المنطقة لمواجهة أي ترتيب إنجليزي كما صُرح بذلك من قبل في تقرير نظارة الخارجية، لأن القنصل الإنجليزي في البحرين قام بزيارة الشيخ قاسم بعد رفع الراية العثمانية على جزيرة زهنونية مباشرة، واقترح عليه رفع الراية الإنجليزية على قطر، إلا أن الشيخ قاسم رفض هذا الاقتراح[٣].

ويُفهم من المراسلات التي تمت بين نظارة الداخلية وولاية البصرة في خريف عام ١٩٠٩م أنه قد تم البدء في اتخاذ مجموعة من التدابير لبناء أبنية للدولة ومعسكرات في نواحي الزبارة والعديد التي لها أهمية

(١) BOA, BEO 266902.

(٢) BOA, BEO 266331.

(٣) BOA, BEO 268914.

استراتيجية للتمكن من إعمارها[1]، وأغلب الظن أن إنجلترا علمت بنشاطات للدولة العثمانية هذه فحدثت الواقعة الثانية التي أشرنا إليها من قبل، فقد وصلت أخبار إلى استانبول بأن القنصل الإنجليزي في البحرين اقترح على الشيخ قاسم بن ثاني الذي ذهب لزيارة البحرين لسببٍ ما في نهاية عام ١٩٠٩م إسكان بعض المواطنين الذين معه على سواحل قطر[2]، الأمر الذي جعل ناظر الحربية يرسل رسالة إلى الصدارة في ٦ يناير ١٩١٠م لفت فيها الانتباه إلى تلك التطورات الأخيرة، وأورد هذا التفسير للحادثة:

«عرضنا قبل ذلك أن القنصل الإنجليزي في البحرين عرض على الشيخ قاسم بن ثاني بعض الاقتراحات المفروضة كأن يقوم بإسكان بعض المواطنين الإنجليز في منطقتين هامتين كالزبارة والعديد وأن يرفع الراية الإنجليزية عليهما، وهناك احتمال بأن يعتمد الشيخ قاسم على الإنجليز يوماً من الأيام في بعض الموضوعات التي تعتبر بمثابة المشكلات كالميراث وصيد اللؤلؤ، وإذا ما حدث وأصبحت بعض الأماكن الهامة من شبه جزيرة قطر تحت نفوذ دولة أخرى فمن المؤكد أن نفوذ الدولة العثمانية على السواحل الغربية لخليج البصرة سيضمحل ولن يكون له وجود، لذا يجب الاهتمام بتلك المشكلة»[3].

بعد ما أوضح ناظر الحربية تلك الرؤية، عدّد مجموعة من التدابير المقترح اتخاذها في المنطقة، وقد انتبهت الحكومة العثمانية لتلك التطورات، حيث ظلت طوال عام ١٩١٠م تبحث عمل التنظيمات التي ستمكنها من منع التدخل الأجنبي في نجد وسواحلها وبالأخص منطقة قطر، وقد وردت إشارة في البرقية المشفرة المرسلة من ولاية البصرة إلى

(١) BOA, DH.MUİ 34-2/ 11.

(٢) BOA, DH.KMS 17-4.

(٣) نفس الوثيقة.

نظارة الداخلية في ٢٧ أكتوبر ١٩١٠م يجب ذكرها هنا، حيث كانت تلك البرقية ردًّا على الخطاب المرسل من نظارة الداخلية إلى الولاية منذ يومين، ووردت تلك المعلومات عن قطر وسواحلها في هذه البرقية:

«تقع ناحية العديد عند دائرة عرض ٢١ و٥٣ شرق خط جرينتش، أما الوكرة فتقع على ساحل شبه جزيرة قطر في الجهة الشمالية للعديد، وتقع الزبارة على الحافة الغربية لقطر، أما العديد فتحد أراضي عُمان، وقد تأسست ناحيتا الزبارة والعديد كناحيتين تابعتين لقضاء قطر عام ١٩٠١م، وقد تولى الإدارة في الزبارة حتى الآن أربعة مديرين، أما العديد فتولاها ثلاثة مديرين، وتأسست مديرية الوكرة عام ١٩٠٢-١٩٠٣م وعُين بها مديران حتى الآن، وبخلاف ما ذكر يوجد بالعديد والوكرة ميناءان جميلان، وعلى هذا فإن القول بأن تلك النواحي قطعة لا تتجزأ من الأراضي العثمانية حقيقة لا تقبل الجدال وأن ادعاءات حكومتي إنجلترا وهولندا بأن هذه النواحي تحت حمايتها أو أنها مناطق محايدة ادعاءات ليس لها أساس من الصحة، كما أنه لا يوجد فرق من الناحية القانونية بين العديد وإزميت بالنسبة للدولة العثمانية، وهدف إنجلترا من هذا هو إيضاح وضعها في سواحل نجد بمثل تلك الدعاوى الفارغة، ونشر الفساد بين المسلمين هناك ليتقاتلوا وبذلك يتزعزع الأمن، وبذلك يتسنى لها احتلال تلك السواحل بحجة أن تلك الأحداث قد أضرت بمصالحها الاقتصادية والتجارية، ومن العبث انتظار الخير من المنطقة الممتدة من نجد وحتى جنوب العراق بعد احتلال الإنجليز لتلك السواحل الممتدة من الفاو وحتى العديد، ويوجد مديرا ناحيتي الزبارة والعديد حاليًّا في مركز السنجق، ومن الخطأ عدم إرسالهما إلى مقر وظيفتهما في تلك النواحي وجعل تلك المناطق محايدة، لأننا بذلك نكون قد سلمنا حقوقنا لأيدي الإنجليز»[1].

(١) الديوان الأميري، نفس الملف، ص١٣٨.

وتعد هذه البرقية التي أرسلها والي البصرة بمثابة الخلاصة التامة للأحداث التي حدثت في خليج البصرة اعتباراً من النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وكان تصرف الحكومة العثمانية بهذا الشكل الإيجابي بالنسبة لتصرفاتها القديمة قد جعل إنجلترا تتحرك لإقناع الشيخ قاسم من جديد، وقد ورد في البرقية المرسلة من ولاية البصرة بتاريخ ١٤ نوفمبر ١٩١١م أن القنصل الإنجليزي في البحرين قد اقترح على قاسم إسكان قسم من أهالي البحرين في ناحية الزبارة، ووعده بأنه في حالة السماح بذلك سوف يدفع له (١٠,٠٠٠) روبية سنويًّا، ورفض قاسم هذا الاقتراح موضحاً أنه يجب عليه أن يأخذ إذناً الباب العالي في ذلك، وفي تلك الأوقات طلب الشيخ زايد ابن شيخ أبو ظبي من الشيخ قاسم إسكان بعض القبائل التابعة له في ناحية العديد من أجل صيد اللؤلؤ[١]، ولكن قاسم رفض هذا المطلب أيضاً لأنه شعر بأنه كان بتحريض من الإنجليز[٢].

(١) أثناء بدء تلك المباحثات طلبت الحكومة معلومات في هذا الشأن من الموظفين المحليين، ووردت رسائل من متصرف نجد ومن والي البصرة وقدم الاثنان فيها معلومات جغرافية وتاريخية عن الزبارة والعديد، قسم من تلك المعلومات ذكرناه سالفاً، ووردت بتلك الرسائل معلومات متضاربة، على سبيل المثال قدم حسن رضا والي البصرة تلك المعلومات عن الزبارة والعديد في رسالته المؤرخة بتاريخ ٧ مارس ١٩١٢م «إن الزبارة والعديد تابعتان لشيخ قطر ولا توجد علاقات بينهما وبين شيخ أبو ظبي، ويدل على ذلك طلب الإنجليز وشيخ أبو ظبي من الشيخ قاسم أن يسمح لأهالي البحرين بالإقامة في الزبارة والعديد». أما خطاب متصرف نجد المؤرخ بتاريخ ١١ أبريل ١٩١٢م فقد وردت به تلك المعلومات عنهما «حدث خلاف منذ فترة بين الشيخ زايد شيخ أبو ظبي وقبيلة بني ياس التابعة لقبيلة الكبيسات التابعة له، فهاجروا إلى العديد وعمروها، وفي عام ١٣٠٠ هـ تصالح الشيخ زايد مع قبيلة ياس، ثم عادوا إلى منازلهم الأصلية، والعديد حاليًّا خراب» الديوان الأميري، رقم ١٠٢.

(٢) الديوان الأميري، نفس الملف، ص١٣٢.

وقد فسرت نظارة الخارجية العثمانية هذا الأمر أي إسكان بعض أهالي البحرين على السواحل القطرية على أنه مساع إنجليزية لتوسيع رقعة نفوذهم، ولأن نظارة الخارجية كانت تؤمن بأنه لا يمكن إهمال هذا الموضوع فقد أوصت الحكومة في ٣٠ نوفمبر ١٩١١م بضرورة التباحث مع لندن في هذا الأمر[١]، والواضح أن الحكومة العثمانية لم تتناول هذا الموضوع بشكل مستقل في تلك الفترة، نظراً لأنه كانت تُجرى مباحثات بخصوص الإعداد لاتفاقية بينها وبين إنجلترا تتضمن كل المشكلات التي بينهما في خليج البصرة.

وفي نفس العام طلبت قبيلة الدواسر التي تقيم في البحرين من الحكومة العثمانية الإذن بالإقامة في نواحي القطيف، فأحالت الحكومة الموضوع للمستشارية القانونية بنظارة الخارجية لدراسته، وقدمت المستشارية القانونية تقريراً للحكومة في ٢١ يوليو ١٩١٢م أوضحت فيه أن تلك الهجرة قد يكون لها تأثيرات إيجابية على الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة، ولكن يجب أن يؤخذ في الاعتبار تلك النتائج السياسية المحتملة الظهور بين الدولة العثمانية وإنجلترا بسبب هذا[٢].

٤- مشكلات نجد وقطر والبحرين في المعاهدة العثمانية الإنجليزية عام ١٩١٣م

حتى نتمكن من فهم تلك المعاهدة التي تمت بين الدولة العثمانية وإنجلترا عام ١٩١٣م يجب علينا أن نعد تقييماً جيداً للأحداث التي ظهرت حتى ذلك التاريخ، ففي عام ١٩٠٣م مُنح امتياز خط سكك حديد بغداد إلى شركة سكك حديد الأناضول التي كانت تتكون من مستثمرين

(١) الديوان الأميري، نفس الملف، ص٢٧٧.

(٢) BOA, HR. HMŞ. IŞO. 39/2-2.

ألمان، وكانت إنجلترا تخشى من أن هذا الامتياز قد يهدد وضعها في الهند، كما أنه سيخالف مصالحها في خليج البصرة، وظهر خوفها هذا واضحاً في كل تصرفاتها التي قامت بها تجاه الدولة العثمانية اعتباراً من عام ١٩٠٣م، وخاصة التطبيقات التي قامت بها في خليج البصرة والتي ذُكرت بالتفصيل في مواضعها من قبل.

أدركت إنجلترا أن ألمانيا التي كانت تتطور من الناحية التجارية والسياسية قد تكون منافساً لها بواسطة هذا الخط بل إنها قد تشكل قوة عسكرية أمامها بهذا الخط، فسعت لمنع تطبيق بنود اتفاقية خط سكك حديد بغداد، أو على الأقل تغيير بنودها لصالحها إن أمكنها ذلك، وجعلت إنجلترا هذا الموضوع هو الأساس لسياستها في الشرق اعتباراً من عام ١٩٠٣م.

من ناحية أخرى كانت الدولة العثمانية تعيش ظروفاً اقتصادية صعبة، وكان الباب العالي يبحث عن وسائل تنقذ الدولة من الامتيازات الأجنبية والاتفاقيات المرتبطة بها، وفي كل مرة كانت الحكومة العثمانية تطلب من لندن زيادة الضرائب الجمركية المحددة بالاتفاقيات الدولية أو فرض ضريبة الموانىء كانت تقابل بالرفض، حتى أن الإنجليز ربطوا بين مطلب الدولة العثمانية بعقد اتفاقية وبين حصولهم على امتياز من الحكومة العثمانية بإنشاء خط حديدي آخر في بغداد غير الخط الذي سيمده الألمان، ولما رفضت الحكومة العثمانية هذا المطلب ألقى الإنجليز على الساحة بمشكلة الكويت وضموها إلى المشكلات القديمة الموجودة في خليج البصرة، وأظهروا وجهاً جديداً لسياستهم تجاه الشرق[1].

(١) خارجية نظارتي، المرجع السابق، ص٤.

وأمام هذه الضغوط الإنجليزية تباحثت الدولة العثمانية مع الألمان لتنظيم بعض بنود اتفاقية خط سكك حديد بغداد من جديد لتكون في صالح الإنجليز، وعندما جرت مباحثات بين الباب العالي ولندن في أواخر عام ١٩٠٩م سأل الباب العالي عن المطالب الإنجليزية لتكون على جدول أعمال المباحثات التي ستتم مع الألمان في هذا الشأن، وبذلك يكون قد تم وضع أول خطوة في الاتفاقية التي ستوقع في عام ١٩١٣م. حقيقة الأمر لجأت الدولة العثمانية لتلك المساعي لتتمكن من حل المشكلات الاقتصادية الصعبة التي كانت تعيشها، إلا أن المباحثات أخذت مساراً مختلفاً، حيث تناولت تلك المباحثات المشكلات السياسية الواقعة بخليج البصرة منذ فترة طويلة إلى جانب المشكلات الاقتصادية، أو بتعبير آخر إن إنجلترا سعت في تلك المباحثات إلى حل مشاكلها الاقتصادية والسياسية معاً، وكما هو معروف إن حل المشكلات السياسية كان يتمثل في البحث عن حلول للادعاءات الإنجليزية والحقوق السيادية العثمانية على الكويت والبحرين وقطر.

وقد أصدر الباب العالي أوامره لتوفيق باشا السفير العثماني في لندن ببدء المباحثات التي ستتم مع إنجلترا في هذا الموضوع، كما كُلف أحمد راشد بك أحد أعضاء المستشارية القانونية بغرفة الاستشارة بنظارة الخارجية بدراسة الماهية القانونية لتلك المشكلات السياسية، وقدم أحمد راشد بك تقريرا مفصلاً إلى النظارة بتاريخ ٥ فبراير ١٩١٢م عن نتائج الدراسة التي قام بها[1]، وأوضح فيه المطالب الإنجليزية ووضع الدولة العثمانية حيال تلك المطالب، ولكن عند مراجعة التقرير بدقة يتضح أنه عبارة عن وجهة نظر لا تتفق مع الصراع الذي قامت به الدولة العثمانية في خليج البصرة اعتباراً من النصف الثاني من القرن التاسع

(١) خارجية نظارتي، بغداد خطي، ص٣٧.

عشر، وأغلب الظن أن أهم سبب في هذا هو تصرف الخارجية العثمانية بشكل مستقل أكثر عن الحكومة، والواضح أن الخارجية العثمانية ربطت بين النجاة من سياسة العزلة التي كانت تعيشها الدولة العثمانية وبين اكتساب صداقة الإنجليز حتى وإن كان هذا مقابل بعض التضحيات، وذلك لأن الخارجية العثمانية كانت على قناعة في تلك الأثناء بأن إنقاذ الدولة العثمانية التي دخلت مرحلة من التشتت في تلك الفترة معناه إنقاذها من الأحمال الثقيلة التي جلبتها الامتيازات الأجنبية، من ناحية أخرى كان يُعتقد بأن تلك السياسة ستقضي على التنافس الإنجليزي الألماني الواقع على الأراضي العثمانية، وقبل أن يرسل توفيق باشا السفير العثماني تقريره السابق أرسل لنظارة الخارجية رسالة (سرية بتاريخ ١٥ مارس ١٩١١م شرح فيها النزاع حتى وقته واستخدم في تلك الرسالة عبارات تؤيد وجهة نظرنا.

فبعد ما صرح توفيق باشا بضرورة بذل الجهود من أجل إعمار تلك الأماكن موضوع الحديث والمحافظة عليها متوقف على أهمية الإصرار في استمرار الاستقرار على أي الأحوال. وعدم إعطاء الفرصة لظهور أحداث قد تكون سبباً في النزاع مع الحكومات الأجنبية، وبعد ما ذكر توفيق باشا تلك العبارات المقبولة تطرق بالموضوع إلى النفوذ الإنجليزي الذي أسسه الإنجليز في المناطق الممتدة من عدن وحتى الكويت على طريق الهند، كما ذكّر توفيق باشا بأن روسيا وفرنسا اللتين كانتا ترغبان في الحصول على بعض المنافع في مناطق النفوذ الإنجليزي في تلك المناطق - ما عدا نجد العثمانية- اضطرتا للتصالح مع الإنجليز دون أن يحصلا على أية نتيجة من هذا[1]، وكان توفيق باشا يعني من ذلك أن روسيا وفرنسا لم يتمكنا من النجاح مع الإنجليز، وبالتالي فإن الدولة العثمانية

(١) المصدر السابق، ص ١٨.

أيضاً لن تنجح مع إنجلترا، وتوصل توفيق باشا في خطابه إلى النتيجة التالية:

«لو أننا انتهجنا سياسة صادقة وجدية مع الإنجليز الذين يدعون بكل سرور وفي كل فرصة رغبتهم في تقوية إدارتنا الدستورية، فأنا أعتقد أننا بذلك نسلك الطريق الخاطئ، فالإنجليز مثل غيرهم تماماً يريدون الحصول على منافع في دولتنا، إلا أنهم يجب أن يعرفوا أن الحصول على تلك المنافع يجب أن يكون متبادلاً»[1].

وقد أعطت إنجلترا أوامرها لبدء المباحثات لحل المشكلات المذكورة سالفاً، لأنها كانت تعلم بشكل جيد رغبة رجال الخارجية العثمانية في عقد اتفاق معهم، إلا أنها اشترطت بعض الشروط المبدئية لبدء تلك المباحثات، ولهذا أرسلت إنجلترا مطالبها إلى استانبول قبل بدء المباحثات بشكل رسمي من تلك المطالب عدم اعتراف حكومة إنجلترا بالحقوق السيادية للدولة العثمانية على الأراضي التي تدنو من العقير التي تعد ميناء لسنجق نجد، وسوف تستند إنجلترا في ذلك إلى الضمانات الشفوية التي أعطاها ناظر الخارجية العثماني في شهر ديسمبر عام ١٨٧١م للسفير الإنجليزي والتي تتعلق بعدم وجود نوايا للدولة العثمانية في بسط نفوذها على القبائل المستقلة الموجودة في البحرين ومسقط أو سواحل خليج البصرة، وبتأسيس الدولة العثمانية بعض المديريات في المنطقة المذكورة بعد هذا التاريخ كما شرح بالتفصيل من قبل، فإن هذا كان بمثابة الخطوات التي خطتها الدولة في إظهار سيادتها على تلك الأماكن، وفي مقابل ذلك زعمت حكومة إنجلترا أن لها علاقات مع القبائل الموجودة في تلك الأماكن واعترضت على تصرف الدولة العثمانية، وعلى حد زعمهم فإن علاقاتهم مع البحرين قد بدأت منذ عام ١٨٠٥م

(١) المصدر السابق، ص ١٨.

وعقدوا معها معاهدات مختلفة منذ عام ١٨٢٠م[١]، وأمّنت إنجلترا بعض المصالح لها أيضاً في أراضي مشايخ مسقط من خلال الاتفاقيات السرية التي عقدتها مع مشايخها.

استندت إنجلترا إلى تلك الادعاءات ووضعت شرطاً مبدئيًّا في الاتفاقية التي ستوقعها مع الدولة العثمانية، وهو تخلي الدولة العثمانية بشكل نهائي عن البحرين والجزر الملاصقة لها، وعن شبه جزيرة قطر بما فيها البدع[٢]. حقيقة الأمر أن إنجلترا كانت قد توصلت قبل ذلك إلى اتفاق مع الدولة العثمانية لحماية وضعها بالكويت، كما كانت تبسط نفوذها بشكل فعلي في البحرين، لذا يُفهم أن أساس تلك المطالب الجديدة لها كان يكمن في الاستفادة من ضعف الحكومة العثمانية وجعل وضع شبه جزيرة قطر لصالحها، لا سيما وأن توفيق باشا السفير العثماني في لندن قد أشار إلى التصرفات المقررة الثابتة للإنجليز في خليج البصرة في رسالته المؤرخة بتاريخ ١٩ فبراير ١٩١٢م، فقد كان توفيق باشا يؤمن بأن أية مساع ستقوم بها الدولة العثمانية لن تجدي شيئاً، وفي حالة الحفاظ على الوضع كما هو عليه فإن كافة المناطق التي تقع في حوزة العثمانيين بشكل فعلي على سواحل نجد ستتعرض للخطر، أو بتعبير آخر ستخسر الدولة العثمانية تلك المناطق إذا ما طال النزاع عليها، وبحسب

(١) لم يعترف الباب العالي بالمعاهدات التي عقدها المشايخ في خليج البصرة مع إنجلترا، فقد كان الباب العالي يعتبر تلك المعاهدات غير موجودة، وأخبر حكومة إنجلترا بذلك مرات عديدة، وتلك هي النتائج التي حصلت عليها إنجلترا من تلك المعاهدات: لن يقوم مشايخ الخليج بعمل أية علاقات سياسية مع أية دولة سوى إنجلترا، وعدم سماح مشايخ الخليج بإقامة الموظفين الأجانب في المنطقة دون إذن من إنجلترا، ولن تقوم أية دولة باحتلال الأراضي سوى إنجلترا، أو بمعنى آخر يتعهد المشايخ بعدم بيع الأراضي لأية حكومة أخرى.

(٢) خارجية نظارتي، المصدر السابق، ص٨.

رأي توفيق باشا لن يقترب الإنجليز من أي اقتراح خارج عن الأماكن التي أعدتها للتصويت عليها بالسيادة العثمانية، وأوضح أيضاً أنه كان أمام الحكومة خياران، الأول: الموافقة على مقترحات الحكومة الإنجليزية لمنع أية مشكلات محتمل ظهورها في المستقبل، والآخر: أن تدعي الدولة العثمانية أنها صاحبة وحاكمة الساحل الممتد حتى حدود إمامة مسقط كما هو الوضع حتى ذلك الوقت، وتترك المشكلة لحالها[١]، واستمرت تلك المباحثات والمراسلات طوال عام ١٩١٢م بشكل نصف رسمي، إلا أنه لم يحرز أي تقدم من ناحية الادعاءات العثمانية.

وبرغم معرفة الحكومة العثمانية لتلك الشروط المبدئية لإنجلترا أرسلت في بداية عام ١٩١٣م صدرها الأعظم السابق إبراهيم حقي باشا إلى لندن لإجراء المباحثات الرسمية، وقد عمل هذا الوضع الذي ترغب فيه الدولة العثمانية للوصول إلى اتفاق لتقوية موقف إنجلترا، وأمّنوا بذلك إمكانية إصرارهم على آرائهم، ذهب إبراهيم حقي باشا إلى لندن وتباحث مع ناظر الخارجية الإنجليزي السير إدوارد جراي، ومن الواضح أن إبراهيم حقي باشا ركّز في مباحثاته على النواحي الاقتصادية، أما الإنجليز فقد أعطوا كل الثقل للموضوعات السياسية.

وصل إبراهيم حقي باشا إلى لندن في أوائل شهر فبراير، وأجرى مباحثات مع المسؤولين الإنجليز في يومي ١٧ -٢٠ فبراير ثم أخبر استانبول على الفور بنتائج تلك المباحثات[٢]، واجتمع مجلس الوكلاء العثماني في ٢٨ فبراير في جلسة بعنوان (تقييم المباحثات العثمانية - الإنجليزية بخصوص خليج البصرة) لمناقشة النتائج التي أرسلها إبراهيم حقي باشا، وقد ركز المجلس في مناقشاته على مسألتين هما: مسألة خط

(١) الديوان الأميري، نفس الملف، ص٢٥٩.

(٢) Yusuf Hikmet Bayur, Türk İnkılabı Tarihi, Ankara 1983, 111/ 334.

سكك حديد بغداد، وزيادة الضرائب الجمركية، كما تم التباحث أيضاً في المقترحات الإنجليزية بخصوص البحرين وقطر والكويت، ولأن هذا الاجتماع للحكومة العثمانية هو أول اجتماع لها قبل اتفاقية عام ١٩١٣م تم فيه مناقشة الموضوع من كافة جوانبه، فإن عرض نتائج هذا الاجتماع الهام جديرة بالذكر، بعدما تباحث مجلس الوكلاء في المقترحات الإنجليزية اتخذ المجلس تلك القرارات التالية بخصوص البحرين وقطر والكويت:

«إن سيادة الدولة العثمانية على شبه جزيرة قطر موجودة بشكل فعلي منذ وقت طويل جدًّا، إلا أن إنجلترا تتدخل وتعارض استمرار الإدارة العثمانية بشكل منتظم في بعض سواحل قضاء قطر، ولا تستند في تدخلها هذا إلى أية وثيقة معتبرة ونافذة، لذا يجب أن يتم الحفاظ على كامل حقوق الدولة العثمانية في قطر في الاتفاقية التي ستتم، كما يجب تأمين تخلي إنجلترا عن ادعاءاتها وتدخلاتها بشأن بقطر»[1].

وقد أظهرت الحكومة العثمانية في موضوع قطر أنها تصر على سياستها القديمة على عكس الأطوار التي تمسكت بها نظارة الخارجية في الآونة الأخيرة، إلا أنها لم تستطع فعل الشيء نفسه مع البحرين لأنها وافقت على أن تنتهي مشكلة البحرين بالشكل الذي ترغبه إنجلترا في مقابل اعترافها بالحقوق السيادية العثمانية في قطر، وهذا هو القرار الذي اتخذه مجلس الوكلاء بالنسبة للبحرين:

«لا توجد إمكانية للحكومة العثمانية في الوقت الحالي للدفاع أو حتى إثبات حقوقها على جزر البحرين، فقد تصرفت الحكومة الإنجليزية بشكل إيجابي في حل كل المشاكل التي تم التباحث فيها، وفي حالة التمكن من حل الموضوعات الخلافية بين الدولتين بشكل طيب، فإنه

(١) BOA, MV 162, s. 39/1-3.

يجب على الحكومة العثمانية أن تتخلى عن ادعاءاتها على جزر البحرين».

إلا أن الحكومة العثمانية ربطت تخليها عن ادعاءاتها على البحرين بالشروط التالية:

«لن تطلب إنجلترا امتيازات لأهالي البحرين في الأراضي العثمانية، وتقليل الضرائب التي يحصل عليها شيخ البحرين من صيد اللؤلؤ الذي يقوم به المواطنون العثمانيون في مياه البحرين، وفي حال عدم التمكن من ذلك فعلى الأقل سيتم تأمين عدم زيادة تلك الضرائب، وتصديق إنجلترا بلا أي شرط على تبعية جزيرة زهنونية القريبة من ميناء العقير لسنجق نجد»[1].

كما توصل المجلس لهذا القرار بخصوص الكويت التي ستكون جزءاً من نفس الاتفاقية:

«ستشمل حدود الكويت المواقع الموجود بها حاليًّا موظفونا العسكريون على حسب الادعاءات الإنجليزية، ولهذا يجب علينا أن نوضح لإنجلترا بالأدلة ما هي حدود الكويت بالنسبة لنا؟ حيث يجب الحفاظ على السيادة العثمانية في جزيرة بوبيان وربه وبعض الجزر الأخرى الموجودة بخليج الكويت، وتعتبر بنود كل الاتفاقيات التي وقعها الشيخ مبارك الصباح مع إنجلترا غير مقبولة بموجب الاتفاقية العثمانية الإنجليزية الخاصة بعدم وجود حق للحماية الإنجليزية في الكويت، لذا يجب الموافقة على اعتبار كل الاتفاقيات التي وقعها مبارك الصباح مع إنجلترا وكأنها لم تكن، كما يجب أن يتم تقرير شكل الحل الذي يحافظ على مصالح إنجلترا ولا يضر بالحقوق السيادية العثمانية بين إنجلترا والباب العالي بشكل مباشر»[2].

(١) نفس الوثيقة.

(٢) نفس الوثيقة.

كما قرر مجلس الوكلاء في نفس الجلسة ضرورة سير المباحثات في لندن على الشكل الموضح سابقاً، وأن تُخطر استانبول بشكل منظم بالنتائج التي يتم التوصل إليها بواسطة المفوضين الموجودين هناك.

وقد أظهرت لندن في تلك المباحثات التي جرت ميلاً للاتفاق في كل الموضوعات ما عدا موضوع قطر، ويُفهم أيضاً من المعلومات الواردة أن الحكومة العثمانية لم تتنازل أيضاً عن شبه جزيرة قطر، وتمت مناقشة هذا الموضوع مجدداً في مجلس الوكلاء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١١ مارس ١٩١٣م، حيث قرأت تقارير إبراهيم حقي باشا وتوفيق باشا السفير العثماني في لندن، وتم التباحث فيها، ومن الواضح أن الحكومة العثمانية اضطرت للتراجع خطوة في قرارها القديم الخاص بقطر بناء على مقترحات إبراهيم حقي باشا وتوفيق باشا اللذين أوضحا أنه لن يتم الحصول على أية نتيجة أمام هذا الإصرار الإنجليزي، وبعدما تم تلخيص المساعي التي قامت بها الدولة العثمانية لبسط نفوذها وسيادتها على قطر وسواحلها ومعارضة إنجلترا لذلك، تم التوصل في المجلس إلى هذا القرار بخصوص قطر:

«إن إصرار إنجلترا في عدم تصديقها على سيادة الدولة العثمانية على السواحل التي تدنو من ميناء العقير، وإصرارها على قطع الدولة العثمانية علاقاتها بشبه جزيرة قطر يزداد ويستمر، لذا فقد وُجد أنه من الضروري إزالة الخلاف الموجود هناك، وإنهاء تلك المساعي عديمة الفائدة التي تقوم بها الدولة في سبيل تقوية وتأسيس نفوذها في شبه جزيرة قطر»[1].

وقد ربطت الحكومة العثمانية تنازلها عن شبه جزيرة قطر بشرط وهو أن تبدأ الحدود التي سيتم رسمها من النقطة المواجهة للبحرين عند أكثر النقاط التي يسمح فيها بدخول خليج البصرة اتساعاً، وفي حال عدم

(١) BOA, MV 175, s. 25.

الموافقة على هذا، تبدأ الحدود من النقطة التي تواجه جزيرة زهنونية الواقعة جنوب العقير، وقد ابتهج الإنجليز من تلك السياسة الجديدة التي انتهجتها الدولة العثمانية في موضوع البحرين أولاً ثم قطر بعد ذلك، وأشاروا بأنه سيمكن حينئذ التوصل إلى نتيجة بالنسبة للموضوعات الاقتصادية، إلا أنهم جلبوا مشكلة الكويت للنقاش مرة أخرى، فبالرغم من أنهم كانوا يعترفون بسيادة الدولة العثمانية على الكويت، إلا أنهم جعلوا من أبعادها الحدودية موضوعاً للنقاش، فأرسل مجلس الوكلاء تعليمات لإبراهيم حقي باشا أوضح فيها حدود الكويت، وتقررت بذلك نتيجة الاتفاقية[1].

بدأ إبراهيم حقي باشا الذي كان يجري المباحثات في لندن يخطر الباب العالي بالنتائج التي يحصل عليها واحدة تلو الأخرى في تواريخ مختلفة، من ذلك على سبيل المثال: إرساله برقية بتاريخ ١٦ أبريل ١٩١٣م إلى الباب العالي يخطره بالنتائج الأخيرة التي تم الاتفاق عليها مع إنجلترا بخصوص ترسيم حدود خليج البصرة، ورد بها أن إنجلترا ستوافق على بقاء تبعية جزيرة زهنونية لسنجق نجد في حال منح شيخ البحرين مبلغ (١٠٠٠) ليره إنجليزية في مقابل تنازله عن حقوقه على الجزيرة، كما وافقت إنجلترا على أن تبدأ الحدود الجنوبية لنجد من أكثر النقاط اتساعاً في خليج البصرة أمام جزيرة زهنونية وتستمر حتى الجنوب، وبعدما تباحث مجلس الوكلاء في تلك المقترحات التي أرسلها إبراهيم حقي باشا توصل لهذا القرار:

«لجزيرة زهنونية أهمية سياسية لوقوعها أمام ميناء العقير الذي يعد المدخل والمخرج الرئيسي من الساحل لسنجق نجد، ولارتباطها جغرافيًّا بصورة يمكن قبولها على أنها ملاصقة للبر، لذا يجب على الحكومة

(١) BOA, MV 175, s. 42.

العثمانية أن توضح كل الأوضاع السياسية للجزيرة في الاتفاقية الموقعة مع إنجلترا وإنقاذها من كل الادعاءات الأجنبية، ويجب الموافقة على الاقتراح الذي اقترحته الحكومة الإنجليزية نظراً لعدم أهمية المبلغ المطلوب لشيخ البحرين كما قال حقي باشا»[1].

وقد كان الاقتراح بأن يتم تعيين داخل الخليج ليكون (رأس الحد) والذي سيكون بداية الحد الجنوبي لسنجق نجد من الساحل أحد المقترحات التي تقدمت بها الدولة العثمانية من قبل، والواضح أن إنجلترا وافقت على هذا الاقتراح، إلا أن هذا الحد كان يهدف إلى الفصل بين سنجق نجد وقطر، ولذا كان يجب الضغط على الإنجليز ليوافقوا على تحديد مسار هذا الخط الفاصل بواسطة لجنة خاصة، وقد أُخطر إبراهيم حقي باشا بأن ينتبه إلى تلك النقطة، ونتيجة لكل تلك المباحثات التي عُملت تم التوقيع في لندن في ٦ مايو ١٩١٣م على الاتفاقية المبدأية التي تتناول كل الموضوعات التي أولتها إنجلترا أهمية.

وقد أخطر إبراهيم حقي باشا الباب العالي بالأبعاد التي تتعلق بالاتفاقية التي وقع عليها بتقرير مفصل في ١٥ مايو ١٩١٣م، ولأنه انتبه إلى أن النتائج التي خرجت بها الاتفاقية كانت بعيدة نسبيًّا عن مصالح الدولة العثمانية، فقد كتب في بداية تقريره أنه شعر باحتياج إلى مناقشة أوضاع الدولة العثمانية في شبه الجزيرة العربية وخليج البصرة، وقد ادعى الباشا في تقريره أن الاتفاقية تمت بشكل لن يسمح بظهور خلافات على مناطق النفوذ العثمانية والإنجليزية، وبعد ذلك ذكر الباشا في التقرير أن هناك بعض اعتقادات بأن الدولة العثمانية قدمت بعض التضحيات في الاتفاقية، ولكنه أنكر هذا وزعم أن الوضع لم يكن هكذا أبداً، لأنه على حسب رأيه لم يقم الأسطول العثماني بعمل أية جولة في خليج البصرة

(١) BOA, MV 176, s. 40.

منذ عهد السلطان القانوني، الأمر الذي جعل منطقة الساحل كلها بعيدة عن النفوذ العثماني، وفي مقابل ذلك سعى الإنجليز منذ قرنين من الزمان لإحلال سفنهم الحربية في الخليج، وأظهروا اهتماماً بتأمين طرق التجارة مع الهند، كما تحدث الباشا في تقريره عن نشاطات الإنجليز الأخرى في المنطقة وعلاقاتهم بمشايخها، وكيف كانوا يعيقون نشاطات الدولة العثمانية في التشكيلات الإدارية في المنطقة منذ عام ١٨٧٥م، وذكر أيضاً أن الدولة العثمانية وضعت الجنود العثمانيين في قطر تحت إدارة الشيخ قاسم بن ثاني، ولكن بمجرد وصول السفن الإنجليزية إلى المنطقة كان هؤلاء الجنود يختبئون بأمر الشيخ ولا يستطيعون الخروج.

وقد أوضح إبراهيم حقي باشا أن هدفه من تلك التفصيلات هو إظهار أن النتائج التي تم الخروج بها من الاتفاقية كانت مأمولة ولم تكن نتيجة غفلة أو قلة حيلة، وعبر عن ذلك بالعبارات التالية:

«إن هدفي من تلك التفصيلات هو إظهار الوجه الحقيقي لمشاكل خليج البصرة، ومراقبة التغييرات التي مرت بها الدولة منذ ثلاثة أو أربعة قرون، وإيضاح عدم كفاية التأثيرات التي تعتمد على ذكريات الفتح القديمة، إننا نقول بأن تنازلنا عن حقوقنا في قطر والبحرين، وتصديقنا على الامتيازات الخاصة بقضاء الكويت تضحية، وما قامت به إنجلترا أيضاً يعد تضحية مماثلة لأنها تؤمن بأن تعهدها بعدم تأسيس حماية رسمية على الكويت وقطر وعدم ضم البحرين لها والتصديق من جانبها على أن الكويت من أملاك الدولة العثمانية وعلى أن نجداً سنجق عثماني تعتبره تضحية، وهذا أيضاً يُظهر الجهود المبذولة في التفاهم المتبادل لعمل الاتفاقية، ولم تصدر مسودة تلك الاتفاقية إلا بعد التقريب بين وجهات النظر المختلفة للغاية بين الطرفين»[1].

(١) BOA, A.DVN.MKL 55/8.

وبمتابعة التقرير نجد إبراهيم حقي باشا تناول بنود الاتفاقية التي تم التوقيع على مسودتها بنداً بنداً، وأوضح أيًّا منها يتفق مع التعليمات التي أخذها من الحكومة، وأيها كان يختلف معها.

وقد خُصص القسم الأول من الاتفاقية لمشكلة الكويت، وأوضح فيه أوضاع الكويت وحدودها[1]، أما القسم الثاني منها فكان يخص قطر، إلا أنه بمراجعته بدقة يتضح أنه لم توضح فيه حدودها، وقد عُرفت قطر في المادة الحادية عشرة من الاتفاقية على هذا النحو:

«تنتهي حدودها الشمالية بالحدود الموضحة في المادة السابعة من تلك المعاهدة، كما تنتهي بالخليج الواقع أمام جزيرة زهنونية التابعة لسنجق نجد العثماني في جهة الجنوب منه، ويُرسم خط يبدأ من نهاية الخليج المذكور ويسير جنوباً حتى (الربع الخالي) يفصل بين قطر ونجد، ويشار إلى حدود نجد في الخريطة الملحقة بتلك المعاهدة باللون الأزرق (ملحق رقم ٦)، ولأن الحكومة العثمانية ستتنازل عن كافة حقوقها في شبه جزيرة قطر، فقد قررت الحكومتان أن تكون إدارتها للشيخ قاسم بن ثاني كما كانت قديماً، ولأخلافه من بعده، وأوضحت حكومة إنجلترا أنها لن تسمح لشيخ البحرين بالتدخل في الأمور الداخلية لقطر، أو التعدي على الإدارة المستقلة بها، أو ضمها لأية دولة أخرى[2].

وفي تقييم إبراهيم حقي باشا لتلك المادة أوضح أن ترسيم الحدود الموضح بها يتفق مع التعليمات التي حصل عليها، ولما كان تحديد نهاية الخط الذي سيتجه جنوباً من نهاية الخليج الواقع أمام زهنونية أمراً غير

(١) طبقاً للاتفاق الذي تم التوصل إليه، حددت حدود الكويت بالشكل الذي ترغبه إنجلترا، ولكنها تعهدت بأن تكون الكويت قائمقامية مستقلة تابعة للعثمانيين، وأنها لن تعلن حمايتها عليها، (الاتفاقية الإنجليزية العثمانية ١٩١٣م، مادة ١-١٠).
BOA, Muahedename ve Mukaveleler Kısmı, 242/17.

(٢) BOA, Muahedename ve Mukaveleler Kısmı, 242/17.

ممكن فقد رأى أنه من المناسب أن ينتهي هذا الخط عند الربع الخالي أي عند أكبر صحراء بشبه الجزيرة العربية، وبذلك أصبحت شبه جزيرة قطر وقبائل عُمان وإمامة مسقط اللتان لا علاقة لهما بالدولة العثمانية واقعين شرق هذا الخط، وأُغلق موضوعها على ذلك[1].

وفي مقابل وجود تفاصيل تتعلق بحدود الكويت في الاتفاقية كان إغلاق موضوع شبه جزيرة قطر على هذا الشكل أمراً يثير الانتباه، وأغلب الظن في هذا أن المفوضين العثمانيين لم يهتموا بحدود مكان سيضطروا للتنازل عنه أي قطر، بل كان اهتمامهم منصباً على حدود سنجق نجد الذي وافق الإنجليز على خضوعه للسيادة العثمانية، وبنفس الشكل أمّنت إنجلترا الكويت والبحرين ضد أية توسعات عثمانية في المستقبل، وقد اتفق في تلك الأثناء على أن قطر منطقة تبدأ من حدود نجد وتقع بين حدود مشيخة عُمان، وكان هذا التعريف يتفق مع التعريفات التي عُرفت بها منذ القدم، ويمكن القول بسهولة بأن تلك التنظيمات التي تمت في الاتفاقية كانت تهتم أكثر بالحدود البرية، ولم توضح بها الحدود البحرية، وعلى هذا لم يُكتب أي بند بخصوص الحد البحري لشبه جزيرة قطر – التي كانت بمثابة بروز طويل يمتد صوب البحر – مع البحرين، بل حُفظ هذا الحد على نفس الشكل المعروف به من القدم.

والنتيجة الإيجابية الوحيدة التي خرجت بها الدولة العثمانية بالنسبة لقطر هي الحفاظ على حقوق الشيخ قاسم بن ثاني قائمقام قطر السابق وأخلافه، لأن تنازل الدولة العثمانية عن كل حقوقها في قطر كما ورد في المادة السابقة كان يقابله اعتراف إنجلترا بسيادة الدولة العثمانية على نجد.

(١) BOA, A.DVN.MKL 55/8.

تم الانتهاء من كل المباحثات التي تمت بشكل سري حتى ذلك اليوم، ونُشرت مسودة الاتفاقية في الصحف، وقد نشرت صحافة استانبول أن الدولة العثمانية خرجت من الاتفاقية بالنتائج الاقتصادية التي ترغبها، خاصة وأنها منعت التنافس الإنجليزي الألماني بتلك الاتفاقية، أما صحف إنجلترا فقد وصفت الاتفاقية بأنها نجاحٌ لمجلس العموم البريطاني[1].

والواضح أن تلك الأخبار التي تتعلق بمسودة الاتفاقية لم تُقابل بإيجابية في ولاية البصرة وخاصة في قطر، فقد فُسر تنازل الدولة العثمانية عن قطر على أنه ترك المنطقة للإنجليز، وقد خلق هذا الوضع تأثيراً سيئاً على شيخ قطر وأهلها والأمراء العرب الآخرين، وتذكر بعض الادعاءات أن الملك عبد العزيز بن سعود ضم الأحساء مركز سنجق نجد قبل توقيع مسودة الاتفاقية بيوم حتى لا تتعرض لنفس العاقبة التي تعرضت لها قطر[2].

ولم تغير تلك الأخبار أو ردود الأفعال شيئاً، حيث أعطى مجلس الوزراء العثماني الصلاحية لإبراهيم حقي باشا في الموافقة المبدئية على الاتفاقية[3]، ووقعت الاتفاقية في ٢٩ يوليو ١٩١٣م، وطبقاً للبيان الملحق بالاتفاقية اقترح تبادل الاتفاقية في غضون ثلاثة أشهر، إلا أنه لم يتم تبادلها في غضون الفترة المقترحة، لذا تم الاتفاق على تقرير فترة إضافية جديدة، ولأن الفترة الجديدة أيضاً لم تكن كافية لتبادلها، فتقرر

(١) تصوير أفكار، رقم ٧٦١، ١٩ مايو ١٩١٣؛ رقم ٧٦٢، ٢٠ مايو ١٩١٣.

(٢) BOA, DH.KMS 2-2/2 Lef: 244-245.

وتذكر بعض المعلومات الأخرى أن الإنجليز حرضوا ابن سعود على احتلال الأحساء. نفس الوثيقة ملف ٢٤٢.

(٣) BOA, MV 231, s. 215.

مدها فترة ثانية وثالثة ورابعة، في تلك الأثناء بدأت الحرب العالمية الأولى، واستحال إرسال النسخة التي صدق عليها السلطان من الاتفاقية إلى إنجلترا[1].

وحينئذ كان يجب دراسة الوضع القانوني لتلك الاتفاقية التي لم يتم تبادلها، فمن المعروف أن تلك الاتفاقية لم تكن اتفاقية تتعلق بخليج البصرة ونواحيه فقط، بل كانت تحتوي على موضوعات أخرى أيضاً، كما أن مجلس الوكلاء أعطى الصلاحية لإبراهيم حقي باشا في الموافقة وتبادل الاتفاقية بناء على المسودات التي أعدت في ٦ مايو وقد ذُكر في اجتماع مجلس الوكلاء المنعقد بتاريخ ١١ فبراير ١٩١٤ وهي الجلسة التي وقع فيها السلطان محمد رشاد على الاتفاقية بأن الاتفاقية التي وقعها إبراهيم حقي باشا وإدوارد جراي عبارة عن خمسة أقسام هي: تشكيل لجنة خاصة بالإصلاحات في شط العرب، ومنح الإنجليز امتيازاً بتشغيل البواخر في نهري دجلة والفرات، المعاهدات الخاصة بخليج البصرة والأراضي المجاورة له، وزيادة الضرائب الجمركية، وإلغاء البريد الإنجليزي، وإلغاء الامتيازات القانونية القديمة للأجانب[2].

وقد ذكرنا سالفاً أن الدولة العثمانية وقعت تلك الاتفاقية وقدمت كل تلك التضحيات في خليج البصرة من أجل الحصول على بعض المصالح في النقاط المذكورة سالفاً، إلا أن الواضح أن بعض التردد الذي ظهر عند الطرفين سواء بعد الوصول إلى نتيجة أم بعد توقيع مسودتها عمل على منع تبادل الاتفاقية. حتى أن الصحف التي صدرت في الوقت الذي كان موضوع تبادل الاتفاقية مثاراً أوردت أخباراً بأن الاتفاقية لم تحقق النتائج المرغوبة، على عكس الأخبار الصادرة في شهر

(١) BOA, Muahedename ve Mukaveleler Kısmı, 366/ 2.

(٢) BOA, Muahedename ve Mukaveleler Kısmı, 242/3.

مايو[١]، ومن ناحية أخرى لم تطمئن كل من فرنسا وألمانيا وروسيا الذين ستتأثر مصالحهم من نتائج تلك الاتفاقية، وكانت هذه النقطة من أهم النقاط التي أسقطت بظلالها على الاتفاقية. هذا وقد كانت توجد بعض الاعتراضات الروسية والألمانية على المادتين السابعة والثامنة من الاتفاقية والتي تتعلق بملاحة البواخر في مياه شط العرب، وبالرغم من تبادل المذكرات بين إنجلترا وتلك الدول بخصوص هذا الموضوع، إلا أنه لم يتم الحصول على أية نتيجة، وقد قرر إبراهيم حقي باشا والسير إدوارد جراي تأخير تبادل الاتفاقية حتى تظهر نتائج المباحثات المستمرة بين الباب العالي وألمانيا بخصوص خط سكك حديد بغداد[٢].

وبطبيعة الحال لم يتم التمكن من تبادل الاتفاقيات المتعلقة بقطر والبحرين والكويت، على أي حال فثمة فائدة هنا من توجيه سؤال ما؛ هل أتمت الاتفاقية العثمانية الإنجليزية عام ١٩١٣م الفترة القانونية اللازمة لكي تكون معترفاً بها من ناحية القانون الدولي؟ ويمكننا الإجابة بنعم ولا على هذا السؤال، لأن الاتفاقية وقعت، وصدق عليها ملك إنجلترا والسلطان العثماني، حتى أنه قد أُرسل إلى استانبول القسم الخاص بالأراضي الواقعة في خليج البصرة من الاتفاقية والتي وقعت من ملك إنجلترا، ولهذا يمكننا القول بأن الاتفاقية قد تمت الموافقة عليها من جميع الجهات ما عدا بعض الجوانب الفنية بها، أما الاتفاقية التي صدق عليها السلطان فقد استندت إلى القانون المؤقت الذي اعتد به مجلس الوزراء ليكون مشروع قانون عند افتتاح المجلس نظراً لأن البرلمان العثماني كان مغلقاً في تلك الفترة، وعلى هذا فإن الوضع القانوني لتلك الاتفاقية لم يتم بعد، هذا وقد ذُكر في المادة الثالثة من

(١) إقدام ، رقم ٦٠٩٨، فبراير ١٩١٤، ص ٣.

(٢) باب عالي خارجية نظارتي، قطر ساحللري مسألة سي، ص ٧.

الاتفاقية الأخرى المنعقدة بين الدولة العثمانية وإنجلترا في ٩ مارس ١٩١٤م الخط الحدودي الذي يفصل بين قطر ونجد[١]، وبالرغم من وجود نقص في بعض الجوانب الفنية في تلك الاتفاقية أيضاً، إلا أنه يظهر لنا أن الطرفين كانا يفكران بنفس الشكل لتنفيذ اتفاقية ١٩١٣م، وبالرغم من كل هذا إلا أن الحكومة العثمانية كانت تتحرك بحذر شديد حيال تنفيذ بعض مسؤولياتها في الاتفاقية.

وعلى سبيل المثال فعندما توفي الشيخ قاسم بن ثاني في أغسطس عام ١٩١٣م أصبح تعيين عبدالله قائمقاماً على قطر مثاراً على جدول الأعمال، فقد راجع والي البصرة وناظر الحربية الحكومة وطلبا منها تعيين الشيخ عبدالله قائمقاماً على قطر[٢]، وتعاملت الحكومة العثمانية مع المسألة بحذر بناء على الاتفاقية التي وقعت على مسودتها من قبل، وبالرغم من أنها كانت تبدي اهتماما لردود الأفعال الإنجليزية، إلا أنها قررت إعطاء الإذن لإبراهيم حقي باشا بأن يتباحث مع الحكومة الإنجليزية في أمر تعيين الشيخ عبدالله الذي صدّقت الولاية والجنود على أهليته وصلاحيته للمنصب قائمقاماً على قطر، وفي ربيع عام ١٩١٤م

(١) وردت تلك الإفادات في الاتفاقية العثمانية الإنجليزية الموقعة في ٩ مارس ١٩١٤م:
مادة ٣: يبدأ حد الأماكن الواقعة داخل الإدارة العثمانية من لكمة الشعب، ويتجه الحد إلى الشمال الشرقي بدرجة ٤٥، وينتهي بخط مستقيم يتجه إلى الربع الخالي، ويتفق هذا الخط الحدودي مع المادة ١١ من الاتفاقية العثمانية الإنجليزية الموقعة في ٢٩ يوليو ١٩١٣م والتي تتعلق بخليج البصرة وما حولها، أما الخط الذي يبدأ من نقطة على الساحل الجنوبي لخليج العقير ويفصل بين أراضي قطر وأراضي سنجق نجد الواقع بالأراضي العثمانية فسيتجه صوب الجنوب من الربع الخالي بدرجة عرض ٢٠».
BOA, Muahedename ve Mukaveleler Kısmı, 243.

(٢) BOA, BEO 315857.

أثيرت مسألة إخلاء قطر من الجنود العثمانيين بناء على بنود المعاهدة، وبالرغم من أنه كان يلزم على الحكومة العثمانية أن تُخلي قطر من جنودها بعد تبادل الاتفاقية، إلا أنها أعطت الصلاحيات لولاية البصرة وأمرتها باستمرار التدابير العسكرية المناسبة في المنطقة حتى يحين وقت الإخلاء، وأمرتها أيضاً بعدم سحب الجنود من قطر حتى يتم التصديق على الاتفاقية بأكملها[1]، وكان هذا التصرف الأخير من الحكومة العثمانية قد أظهر وجهة نظرها الحقيقية للاتفاقية.

وقد تحدث المُقدم عمر فوزي بك العضو بالتشكيلات الخاصة والذي ذهب في تلك الأثناء للتباحث مع المشايخ الموجودين في المنطقة باسم ناظر الحربية العثمانية أنور باشا في رسالته التي أرسلها لنظارة الحربية في ١٤ أبريل ١٩١٤م عن مدى ارتباط أهالي قطر بالدولة، وأنهم قابلوا قرار تنازل الدولة العثمانية عن قطر بسلبية تامة، لقد لفت عمر فوزي بك الانتباه إلى الظروف الراهنة في المنطقة، واقترح إخلاء قطر من الجنود العثمانيين بعد تنظيم قوة شعبية يمكنها مقاومة الإنجليز في المستقبل[2].

وتوجد معلومات هامة في التقرير المؤرخ بتاريخ ٢٥ أبريل ١٩١٤م لقيادة الكتيبة العسكرية الموجودة بقطر والتي كانت تنتظر أمر الإخلاء بموجب الاتفاقية المبرمة ألا وهي: عقد الموظفون السياسيون الإنجليز في خليج البصرة اجتماعاً مع ابن سعود في العقير وأثناء عودتهم من هناك نزلوا في بوشهر وأخبروا أهلها بأن قطر وسواحل نجد قد أصبحتا تحت الحماية البريطانية، وفي حال موافقتهم أيضاً على الدخول تحت الحماية البريطانية فستقوم إنجلترا بتلبية كل مطالبهم، والواضح من ذلك أن

(١) BOA, DH-ŞFR 39/8; 40/106.

(٢) BOA, BEO 315857.

إنجلترا كانت تسعى لسحب الدولة العثمانية من تلك المنطقة، وأن تبقى هي القوة الوحيدة بها، وكان هذا الوضع يخالف البنود الموضوعة لقطر في اتفاقية عام ١٩١٣م، وكانت تلك النشاطات الإنجليزية قد جعلت الحكومة العثمانية تتردد وتشك في مسألة تمسك الإنجليز بالاتفاقية التي لم يتم تبادلها حتى الآن.

من ناحية أخرى ترددت أخبار بأن الشيخ قاسم بن ثاني الذي توفي بعد صدور مسودة الاتفاقية قد أوصى أبناءه بعدم إخراج الجنود العثمانيين من قطر، حتى أن قائد الكتيبة العسكرية في قطر أخبر بأن الشيخ قاسم توفي متأثراً بحالة الحزن التي أصيب بها بعدما هدده ابن سعود الذي احتل الأحساء بأنه سيُخرج الجنود العثمانيين من قطر، لدرجة أن قاسم تعهد له بدفع مبلغ(٣٠,٠٠٠) روبية في مقابل عدم الإصرار على هذا الأمر والتخلي عنه، وتفيد الأخبار التي وردت بأن أبناء الشيخ قاسم رفعوا هذا المبلغ إلى (٥٠,٠٠٠) روبية وأعطوها لابن سعود[1]. إن هذه المعلومات الأخيرة التي تحتاج إلى دراسة وتدقيق لها أهمية لأنها تعكس وضع قطر ونواحيها في تلك الأثناء، وعلى أي حال يتضح لنا من خلال كل تلك التطورات أن نتائج اتفاقية عام ١٩١٣م كانت موضوعة للدراسة والبحث.

(١) نفس الوثيقة.

القسم الثالث

البنية الإدارية العثمانية في قطر

١- إدارة قضاء قطر

أ - قضاء قطر والوحدات الإدارية الأخرى

طبقاً لما سبق شرحه في الأقسام السابقة فقد تشكلت الإدارة العثمانية بالمعنى الجديد في شبه جزيرة قطر أثناء تشكيل مدحت باشا للواء نجد في نهاية سنة ١٨٧١م، فلقد قام مدحت باشا والي بغداد الذي ذهب بنفسه إلى سواحل نجد في أواخر سنة ١٨٧١م بعمل منظومة من الإصلاحات، وقد شُكلت قطر كقضاء من الأقضية الأربعة التابعة للواء نجد، وقد عُين من الشيوخ المحليين الشيخ قاسم بن ثاني في منصب قائمقام قطر، ولا جرم أن البنية الإدارية في قطر لم تكتمل تشكيلاتها كقضاء في البداية ولكنها اكتملت بمرور الوقت، وهُدف إلى جعلها تليق بتلقيبها بلقب «القضاء» الذي يكون واحداً من الوحدات الإدارية العثمانية.

وبتلك الصورة فقد كانت هناك فائدة من تعريف تشكيلات القضاء كوحدة إدارية، فبالتعديلات التي تمت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر تركت التقسيمات الإدارية القديمة، وقسمت أراضي الدولة العثمانية إلي ولايات، وقسمت الولايات إلى ألوية، والألوية إلى أقضية، والأقضية

إلى نواحٍ وقرى[١] وفي المواد من (٤٣) إلى (٥٣) من نظامنامه الولايات التي أُصدرت في ٧ ديسمبر ١٨٦٤م ذُكرت توضيحات مفصلة عن تشكيلات القضاء وعن موظفي الأقضية ومهامهم.

وطبقاً لها فسوف تعين الدولة قائمقاماً يرعى الأمور الملكية والمالية والأمنية في كل قضاء سيؤسس مرتبطاً بالألوية، وسيكون القائمقام هو المسؤول الأول أمام اللواء، وعلى هذا فالقائمقام مكلف بتنفيذ كل أوامر الدولة والتنبيهات الصادرة له من قبل الولاية واللواء، وسيدير كل الأمور الداخلية للقضاء داخل هذا النطاق، وطبقاً لما ورد في نفس النظامنامه فقد حُول إلى شاغل منصب القائمقام مهمة الشؤون المالية للقضاء وتحصيل واردات الدولة وعمل النفقات اللازمة وإرسال باقيها إلى الألوية (مادة ٤٣ - ٤٦)، وبعدما تم التحدث في المواد التالية عن مجلس إدارة القضاء والنائب والكاتب والموظفين الآخرين تم التأكيد بشدة على أن القائمقام في نفس الوقت هو أمير جند الشرطة الموجودين في القضاء، وبقانون آخر صدر في ٢٠ يناير ١٨٧١م أوضحت مهمة وظيفة ومسؤوليات قائمقام القضاء والموظفين الآخرين[٢].

ويُفهم من التعليمات التي أعطاها مدحت باشا لتكوين لواء نجد التي ذكرت في القسم الأول من هذا البحث أنه كان يريد منها تشكيل وحدات القضاء طبقاً لهذا القانون، وهذا لأن الباشا قد أمر في المادة الأولى من التعليمات المذكورة «أن تصبح كل من الهفوف والمبرز والقطيف وقطر قضاءً بالأماكن التابعة لها»، وفي تكملة نفس المادة طُلب تحويل منصب قائمقام قطر إلى شيخها وتعيين موظفين في المناطق

(١) دستور، الترتيب الأول، استانبول ١٢٨٩، ج١، ص ٦٢٥.

(٢) المصدر السابق، ج ١، ص ٦٣٥.

الأخرى المذكورة في القانون السابق[١].

إن تعليمات مدحت باشا تظهر أنه قد تم تشكيل لواء نجد بما يتوافق مع نظامنامه الولايات إلا أنه قد طبق أمر استثنائي في قطر، ولهذا التطبيق الاستثنائي سببان رئيسيان، الأول: له بعد مالي، فتكوين تشكيلات قضاء طبقاً للقانون يستلزم الكثير من النفقات، وإذا لم تكن المنطقة التي تشكل فيها القضاء قادرة على سد هذه النفقات يتم دفعها مباشرة من خزانة الدولة، ولهذا فإن قانون الولايات الذي أصدر قبل فترة بسيطة لم يطبق بعد ليس في قطر وحدها بل في الكثير من مناطق الدولة العثمانية؛ بسبب الأزمة المالية للدولة، وكان التطبيق التقليدي المعمول به في هذا الموقف هو تعيين بعض الأشراف المحليين بصورة فخرية (بدون راتب)، لا سيما أنه عند تكوين لواء نجد خُصصت رواتب محددة لموظفي الأقضية والنواحي الأخرى وعين قاسم بن ثاني في منصب قائمقام قطر بصورة فخرية، ولقد أوضح مدحت باشا هذا الأمر في خطابه الذي أرسله إلى الصدارة في ٣ يناير ١٨٧٢ بالجمل التالية:

«...تم اختيار علي بك قائمقام سامراء السابق ليشغل منصب قائمقام القطيف براتب قدره (٥٠٠٠) قرش، واختير حيدر أفندي حاكم العمارة السابق لمنصب نائب القطيف وطالب أفندي موظف بيت مال القطيف السابق ليشغل منصب قائمقام المبرز براتب قدره (٢٥٠٠) قرش... وإن قطر التي تعد واحداً من الأقضية الأربعة لا يوجد واردات بها الآن؛ ولهذا فقد عين الشيخ قاسم بن ثاني في منصب قائمقام هذا المكان بدون راتب»[٢].

في الحقيقة إن قطر كانت أقل المناطق المذكورة من حيث

(١) BOA, İD 44930.

(٢) نفس الوثيقة.

الواردات، فالواردات المحلية لقطر لم تكن كافية لكل نفقات تشكيلات القضاء، ومن جانب آخر فبموجب وضع قطر الخاص لم يكن من المناسب تعيين موظف عليها من الخارج، وقبل كل شيء طلب شيخ قطر نفسه من الدولة إرسال جند إلى قطر أثناء حملة مدحت باشا على الأحساء، وكان هذا الأمر يعني طلبه وعرضه الدخول في طاعة الدولة. إن الدولة العثمانية التي كانت تراعي الظروف المحلية بصفة عامة في مثل هذا الموقف لم تمس الزعماء وأصحاب النفوذ الذين عرضوا خضوعهم في المنطقة، وأعطتهم لقب موظف الدولة وجعلتهم يحكمون المنطقة باسم الدولة، ويوجد العديد من النماذج في هذا الشأن، وعلى سبيل المثال منطقة الحجاز كانت تدار بواسطة الإداريين المنحدرين من السلالة الهاشمية منذ عصور، وكذلك وبنفس الشكل في البصرة قد أعطي للسعدوني من الأشراف إدارة سنجق منتفك وفي سنة ١٨٦٩م أعطي منصب قائمقام الكويت لعائلة الصباح الحكام التقليديين في الكويت.

إن قاسم بن ثاني الذي عين من قبل الدولة في منصب قائمقام قطر لم يكن بحاجة إلى الراتب الذي سيعطى له؛ لأنه كان يشتغل بتجارة اللؤلؤ ويعد من أغنياء المنطقة، وبرغم هذا فقد خصص له سنويًّا ١٦٠٠٠ قية (٢٠٥٠٠كجم) تمراً من العشر المجموع من جوار البصرة، وعلى هذا فليس قاسم بن ثاني قائمقاماً فخريًّا وصار ذا راتب، والحقيقة أن هذه المخصصات لم تعط إلى الشيخ قاسم في بعض الأحيان ويفهم أنها قد صارت ضمن ديون الدولة، وعلى هذا فقد قيد سنويًّا (١٧٢٥٠) قرشاً بدل تمر لحساب قائمقام قطر الشيخ قاسم على أن تدفع له بعد ذلك، وبرغم أن هذا المبلغ لم يدفع في بعض الأحيان إلا أن وجوده في الدفاتر يوضح أن وظيفته لم تكن فخرية[١]، ومن جانب آخر فقد تم تناول هذا الأمر في

(١) BOA, İMM 5117.

اجتماع مجلس الوزراء الذي تم في ٢٢ مارس ١٨٩١م وتقرر دفع المبلغ المذكور مع الجزء المدخر من التمر من ميزانية الداخلية[١]، وأثناء المباحثات التي تمت في الباب العالي من أجل منصب معاون القائمقام الذي استحدث اعتباراً من عام ١٨٥١ أوضح أن مقابل هذه الوظيفة غير التمر المذكور المخصص سنويًّا إلى القائمقام[٢].

ويفهم من الوثائق أنه قد تم تشكيل مجلس إدارة القضاء بنفس الشكل الفخري، لا سيما أن محمد بن عبد الوهاب الذي كان من أهالي قطر كان يستخدم توقيع «عضو مجلس إدارة قضاء قطر» في مراسلاته مع لواء نجد وولاية بغداد[٣] على الرغم من أنه لم يُتبين أسماء أعضاء مجلس الإدارة الآخرين إلا أن طلب متصرف نجد من الحكومة صرف مبلغ قدره (٢٥٠) قرشاً لكل من الأعضاء المذكورين حتى يتمكنوا من القيام بحقوق وظائفهم[٤] يظهر أنهم كانوا يشغلون هذه الوظائف.

ويرى أنه عندما اكتملت تشكيلات لواء نجد تم البدء في تعيين موظفين لقطر حسب الحاجة على أن تدفع مرتباتهم من خزانة الدولة. إن موظف البريد الذي سيحمل الرسائل بين القضاء واللواء هو أول موظف مست الحاجة إلى تعيينه على أن يدفع راتبه من خزانة الدولة في قطر التي تشكل فيها القائمقام ومجلس الإدارة ووضع فيها الجند، ويُفهم انه بناء على الطلب الذي قُدم تقرر تعيين ساعي بريد لقطر براتب قدره (٤٠٠) قرش في أواخر سنة ١٨٧٥م[٥].

وطبقاً لما أوضحناه في القسم الأول والثاني من هذا البحث فإن

(١) BOA, MV 63, s.77.

(٢) BOA, İMM 5117.

(٣) BOA, ŞD 2158/10, Lef: 39.

(٤) BOA, Y.MTV 40/37.

(٥) BOA, İD 49988.

منطقة مثل قطر لها هذا القدر من الأهمية السياسية والاستراتيجية كانت هناك حتمية لجعلها تستقر من الناحية الإدارية، ولهذا فإن الإداريين المحليين في ولاية البصرة خاصة قد افترضوا أن قاسم بن ثاني غير موجود وكانوا يريدون عمل بنية إدارية جديدة في المنطقة ، أما الباب العالي فلم يهتم بالمطالب التي تمت في هذا الموضوع؛ لأنه لم يجدها ملائمة من الناحية السياسية، ولكنه اهتم بتنفيذ الاقتراحات الأخرى التي قُدمت للتمكن من إكمال تشكيلات القضاء، وألح موظفو البصرة ونجد في طلب تعيين معاون قائمقام لقطر من الخارج بعد ما فهموا أن الحكومة العثمانية لن تدع الشيخ قاسم بن ثاني، وهكذا رأوا أنهم يمكنهم التحكم في قاسم بن ثاني، لا سيما أن هذا الأمر لم يكن ملائماً للتطبيقات في الأماكن الأخرى، حتى أن القائمقام ومعاون القائمقام لم يذكرا حتى في القانون الذي تحدث عن تشكيلات القضاء، ولقد قبل الباب العالي هذا الطلب نظراً للأهمية السياسية للمنطقة، واعتباراً من عام ١٨٩١م تم تعيين معاون قائمقام لقطر براتب قدره (٢٠٠٠) قرش[١]، وطبقاً لما تمكنا من إثباته فمنذ هذا التاريخ المذكور حتى عام ١٩١٤م عينت الحكومة خمسة موظفين في هذا المنصب، منهم من ظل فيه فترة طويلة ومنهم من شغله فترة قصيرة، وعند تعيين معاون القائمقام يتم اختياره من الأشخاص الماهرين الذي يمكنهم الانسجام مع الأهالي، وعُزل معاونو القائمقام الذين لم تظهر فيهم هذه الصفات، وأفضل نموذج لهؤلاء هو عزل سليمان أفندي الذي قام بعدد من التصرفات غير اللائقة في بداية ١٨٩٩م وكان سبباً في النزاع بين الشعب والجند، وتعيين حبيب أفندي العارف بطبيعة القبائل مكانه[٢] وبعد عام ١٨٩١م لم يُكتف بتعيين معاون قائمقام لقطر فقد تم تعيين مديرين للأنحاء مثل ناحية الزبارة والعديد والوكرة،

---

(١) BOA, MV 63, s.77.

(٢) BOA, İD 1317 CA/26.

بخلاف هذا فقد عُين مدير شؤون المراسلات يجيد العربية والتركية ليتابع مراسلات القضاء وموظف في معيته، ولكن في أغلب الأحيان كان يقوم بهاتين الوظيفتين موظف واحد[١]، وفي نفس الوقت تقرر تعيين رئيس ميناء لميناء قطر وتم تعيينه، وبسبب بعض الملاحظات التي تمت بعد ذلك (من المحتمل أن تكون معارضة الشيخ قاسم) تم إرساله إلى القطيف بدلاً من قطر[٢]، ويرى أنه قد تم تعيين موظفين مختلفين في قضاء قطر في إطار التعديلات الإدارية الملائمة للظروف السياسية والاحتياجات الضرورية، وعلى سبيل المثال فطبقاً للسجلات التي بأيدينا كانت وظيفة موظف السكان الذي تقرر تعيينه في أواسط سنة ١٩١٢م هي آخر وظيفة مدنية أحدثت من أجل قطر[٣]، وهذا يظهر أن قطر قد تأثرت بكل التطورات الداخلية في الدولة العثمانية واستفادت منها.

قام قاسم بن ثاني بمهام القائمقام حتى عام ١٨٩١م من مقر إقامته، ولكن لما عُين الموظفون السابق ذكرهم وأريد إكساب مجلس الإدارة فاعلية ظاهرة ظهر الإحساس بالحاجة إلى مقر للحكومة، ولهذا السبب تم تأجير مكان بثمانية وأربعين قرشاً شهريًّا اعتباراً من فبراير ١٨٩١م واستخدم كمقر للحكومة[٤].

لقد تم البدء في كتابة أسماء الموظفين المعينين في قضاء قطر في سالنامات الولايات وسالنامات الدولة التي طبعت بعد عام ١٨٧٥م كما تم البدء في وصف قضاء قطر كقضاء من الدرجة الأولى اعتباراً من عام ١٨٩٦م[٥] وكذا فقد أوضح في السالنامات أن قضاء قطر يتبعه تسع عشرة

---

(١) BOA, İMM 4699.

(٢) BOA, Y.A.Res 60/12.

(٣) BOA, DH.SN.THR 45/2.

(٤) BOA, ŞD 2163/8.Lef 1, 2, 3.

(٥) كنموذج انظر سالنامه ولاية بغداد ١٢٩٢، ص ١٢٥، سالنامه ولاية البصرة ١٣١٤، =

قرية اعتباراً من عام ١٨٨٩م وبينما أظهرت العديد والزبارة على أنهما ناحيتان اعتباراً من عام١٨٩١[1] فقد أُوضح في سالنامه الدولة التي ترجع إلى ١٩٠٩م أن كلاً من الزبارة والعديد والوكرة ودبي والجُبيلة نواحٍ تابعة لقطر[2].

وطبقاً لما فُهم من المراسلات التي تمت بين ولاية البصرة ونظارة الداخلية فقد عُين أربعة مديرين على ناحية العديد فيما بين ١٩٠٢م حتى ١٩١٠م[3]، ووجد في سجلات محاسبة لواء نجد أنهم كانوا يأخذون راتباً من الدولة مثل مديري النواحي الأخرى[4] ولعدم وجود محل لإقامة الموظفين المعينين في الزبارة والعديد فقد ظل وأُسكن أغلبهم في مركز القضاء، وفي سنة ١٩١٠م خُطط لتشييد أبنية مخصصة لإقامة المدير وجند الشرطة في هاتين الناحيتين، ونتيجة لمساعي ولاية البصرة طُلب إذن من الباب العالي لإنفاق (٢٠,٠٠٠) قرش لإنشاء مقرات للحكومة في هذه الأنحاء[5].

إن تعيين معاون قائمقام في قطر أدى إلى ظهور إدارة ذات رئيسين، وبرغم هذا فقد كان معاون القائمقام مؤثراً في الفترة التي توافق فيها مع قاسم بن ثاني، ويرى أنه بعد تعيين معاون قائمقام بدأت تصل إلى المركز أول معلومات تفصيلية معتمدة على الإحصاء من المنطقة، ولهذا فيمكننا القول أنه قد بدأ الاهتمام بإدارة قطر سواء في الحكومة المركزية أم في ولاية البصرة، وكان هذا الأمر سبباً في زيادة ضغط قاسم بن ثاني خاصة

= ص ٢٨٤.

(١) سالنامه ولاية البصرة ١٣٠٩، ص ٣٥١.

(٢) سالنامه ولاية الدولة العلية العثمانية ١٣٢٧، ص ٥٧٥.

(٣) الديوان الأميري، ملف رقم ٩/٥-٨، ص ١٣٤، ١٣٦.

(٤) BOA, İMM 4699.

(٥) BOA, DH. MUİ 34-2/11.

على ولاية البصرة بتقديم استقالته من الوظيفة من حين لآخر، ولكن الباب العالي لم يقبل مطلقاً استقالة قاسم بن ثاني، وطلب من الموظفين الآخرين السعي للانسجام معه، وكما ذكرنا سالفاً فإن الضغط الذي مارسته ولاية البصرة على الشيخ قاسم كان سبباً في الأحداث التي ظهرت عام ١٨٩٣م، ولكن هناك فائدة جمة من ذكر الحدث الذي وقع عام ١٨٩٤م.

في ٢٣ مارس هجم بعض الأشخاص في وقت متأخر من الليل على منزل مصطفى أفندي معاون قائمقام قطر وقتلوه هو وزوجته[1]، ولقد وُجد أن الذين دخلوا منزل معاون القائمقام لم يأخذوا أي شيء منه؛ ولهذا تأكد أن حادث القتل لا علاقة له بالسرقة، وبعد البحث العميق تم التوصل إلى قناعة بأن هذا الحادث قد تم ترتيبه من قبل عباس أفندي كاتب الشيخ أحمد أخي قاسم وسلمان الذي كان واحداً من مشايخ قبيلة السودان، وطبقاً للمعلومات التي ذكرها المقدم حسين رامي رئيس كتيبة قطر فإن الشيخ قاسم بن ثاني تظاهر بالسعي للعثور على القتلة، ولكن المُقدم كان يرى أن الشيخ قاسم نفسه هو الذي كان وراء هذا الحادث، وذلك لأنه قبل يوم من هذا الحادث أقيمت انتخابات عضوية مجلس إدارة تحت رئاسة الشيخ قاسم كقائمقام، ولقد انتخب لعضوية مجلس إدارة أيضاً سلمان المتهم بمشاركته في حادث قتل مصطفي أفندي معاون القائمقام، كما أن مصطفى أفندي منع الشيخ قاسم من التدخل في الانتخابات المذكورة، وهناك قناعة بأن هذا السلوك كان سبباً في قتله[2]. وجُلب عباس أفندي الذي كان أحد المتهمين إلى البصرة وتمت محاكمته، وفي محاكمته في البصرة تبيَّن أنه متورط في الأمر، إلا أن ما

---

(١) BOA, Y.A.Hus 294/80.

(٢) BOA, BEO 29528.

قيل عن الشيخ قاسم لم يتجاوز الاتهام، ولم يثبت أي شيء منه، وطبقاً لما فُهم من هذا الحادث فإنه لم تر أية فائدة من الرغبة في الحد من سلطات الشيخ قاسم من حين لآخر، وظل قاسم هو الحاكم المطلق في قطر بلقب قائمقام عثماني، في الحقيقة إن التعديلات الإدارية التي تمت في المنطقة لم يكن فيها أي تدبير خطير يهز سلطة الشيخ قاسم، حتى أن الحكومة العثمانية كانت باستمرار في صف الشيخ قاسم عند ظهور نزاعات داخلية، وسعت إلى حل النزاعات بأسلوب لين رقيق، ولكن بمرور الوقت هرم الشيخ قاسم وابتعد عن الاشتغال بالأعمال اليومية؛ وكان هذا الأمر سبباً في ميل الشعب وحتى الموظفين الرسميين في قطر عنه إلى أخيه الشيخ أحمد.

وطبقاً لما ذكرناه سالفاً ففي الفترات التي أحس فيه الشيخ قاسم بممارسة الضغط عليه كان يطلب الاستقالة باستمرار وتعيين واحد من أولاده أو أخيه الشيخ أحمد أو شخص من الخارج[1]، ولم تُحمل استقالة الشيخ قاسم محمل الجد وأقنع بالبقاء في وظيفته، وقل اشتغاله بالأمور اليومية خاصة بعد أحداث ١٨٩٣م، وأوكل إلى أخيه أحمد الاشتغال بالقسم الأعظم من هذه الأمور. إن الشيخ أحمد بن ثاني الذي كان ذكياً ونشطاً إلى حد بعيد قد قام بكل شؤون القضاء وصار له نفوذ على القسم الأكبر من الأهالي والقبائل سواء في مركز القضاء أم في النواحي والقرى، حتى أن الأهالي انقسموا إلى قسمين قسم يعمل على تأييد الشيخ أحمد، والقسم الثاني يأخذ موقعه بجوار أخيه الشيخ قاسم، وكذلك الموظفون الرسميون في قطر فقد كان قسم منهم على علاقة حميمة بالشيخ أحمد والقسم الآخر كان ضده، وعلى سبيل المثال فإن النقيب أحمد علي قائد السفينة «زحاف» التي تتعقب عمليات تهريب

(١) BOA, ŞD 2155/24.

السلاح على سواحل قطر كان من المجموعة الثانية، وقد استخدم تلك الجمل التالية في خطابه الذي كتبه إلى قيادة نجد في ٢٣ يناير ١٩٠١م»... الشيخ أحمد هو سبب الفتنة والفساد، فالشعب فقير ومطيع يريد تأسيس حكومة تحت إدارته بسرعة، ولخوفهم الشديد من الشيخ أحمد لا ينفثون بكلمة، ولذا لن يستريح الشعب في هذه المنطقة ولن تُفرض سيطرة الدولة ما لم يتم القضاء على الشيخ أحمد فهو خبيث بدرجة توجب محوه من على ظهر الدنيا لسلامة الأمة المحمدية، فلو أمرتم أقبض على هذا الشخص بوسيلة ما وأنفيه إلى مكان مثل القطيف أو البصرة...»[1].

إن اختلاف الشعب والموظفين في ميولهم قد ولد تنافساً شديداً بين الأخوان، فقد شعر الشيخ قاسم بعدم الراحة من نفوذ أخيه الذي زاد بهذه الدرجة فبدأ في السعي لمنع تدابير الشيخ أحمد وخاصة بين القبائل بواسطة أولاده وأحفاده، ومن جانب آخر يُفهم أن الشيخ أحمد الذي أقام حواراً جيداً مع الموظفين في قطر كان له دور في توفير مؤن الجند العثماني، وكان الشيخ أحمد قلقاً لمعرفته أن هذه الأعمال ليست أعمالاً شخصية بل هي من المهام الموجودة رسميًّا في عهدة الشيخ قاسم الذي يشغل منصب القائمقام.

ولقد تحدث نعمت مقدم كتيبة قطر في الخطاب الذي كتبه إلى قيادة الجيش السادس في ٣ يوليو ١٩٠٥م عن قلق الشيخ أحمد، ففي اللقاء الذي تم بين الشيخ أحمد والمقدم نعمت تحدث عن قلقه المذكور ثم تحدث بعد ذلك عن الحيل والخدع التي يدبرها الإنجليز للقبائل الموجودة خارج مركز قضاء قطر، ثم أوضح أن لديه من القوة والقدرة ما يمكنه من اتخاذ التدابير ضدهم، وبيَّن الشيخ أحمد أن عليه القيام بهذا الأمر

(١) BOA, BEO 236246.

لإخلاصه للدولة وأضاف قائلاً: «إنه من الممكن أن يُمنع من قبل الإنجليز أو من قبل جهات أخرى لعدم وجود صفة رسمية له، ولقد أوضح المقدم نعمت الذي نقل هذه اللقاءات أن الشيخ أحمد محق في كلامه ولكن المقدم نعمت الذي ذكر بأنه ليس من المناسب عزل الشيخ قاسم وتعيين أخيه مكانه اقترح توقيره بإعطائه لقباً رسميًّا على الأقل[١].

إن المقدم نعمت الذي أرسل تقريراً جديداً إلى قيادة الجيش السادس بعد أسبوعين من هذه الرسالة أوضح فيه أبعاد المنافسة بين الشيخ قاسم بن ثاني وأخيه الشيخ أحمد، وطبقاً لما رآه فإن الصراع الذي ظهر بين ابن رشيد وابن سعود في نجد كان له صدى في قطر وأشعل التنافس بين الأخوان، وذلك لأن الشيخ قاسم كان يؤيد ابن سعود الذي ثار ضد ابن رشيد وكان داخل نجد تحت سيطرته منذ زمن بعيد، ومقابل هذا فقد كان الشيخ أحمد مؤيداً أيضاً لابن رشيد الذي تدعمه الحكومة العثمانية، وهكذا فإن هذا الحال قد أدى إلى شدة النزاع بين الأخوين، حتى أن بعضهم قد أخذ التدابير الأمنية ضد الآخر هذا الأمر الذي لم ير من قبل[٢]، في الحقيقة يرى أن قطر كانت جسراً لتسليح ابن رشيد والقبائل التابعة له، وفي بعض الأحيان كانت ترسل الأسلحة القادمة من أنحاء بومباي إلى ابن رشيد عن طريق قطر بمعرفة الحكومة العثمانية[٣] ولهذا فقد كان الشيخ قاسم وأخوه الشيخ أحمد اللذان ربحا من تجارة السلاح على علاقة جيدة مع ابن رشيد، ولكن ما فهم أن الطرفين أرادا الاستفادة من هذه التطورات الموجودة داخل نجد، فقد أراد الشيخ قاسم استخدام ابن سعود الذي ظهر كقوة جديدة في نجد وأشاع الأمن بين القبائل للحد من قوة أخيه التي كانت تزيد باستمرار، وبنفس الشكل فقد

(١) BOA, BEO 198475.

(٢) نفس الوثيقة.

(٣) BOA, Y.MTV 231/120.

أراد الشيخ أحمد ومؤيدوه مساعدة ابن رشيد الذي تساعده الحكومة العثمانية ضد ابن سعود لكسب مكانة عندها، حتى أن الشيخ أحمد قد أفصح بصراحة عن خوفه من استخدام الشيخ قاسم لابن سعود كي يقضي على نفوذه، وطلب بواسطة رجاله الموجودين في الحكومة إرسال جند داعمة لقطر، ومقابل هذا تعهد بجمع ودفع كل بقايا ضريبة قطر التي لم تدفع حتى الآن والكثير من الضرائب السنوية الأخرى[١]، لا سيما أنه بعد فترة وجيزة تحقق ما يخشاه الشيخ أحمد، وسُمع أن ابن سعود يتوجه بقواته نحو قطر، وطبقاً لما هو مشهور فإن الشيخ قاسم قد دعا ابن سعود إلى قطر للانتقام من أخيه، ولكن هذا الأمر أضر الشيخ قاسم أكثر من الشيخ أحمد؛ وهذا لأن القبائل المؤيدة للشيخ قاسم حتى هذا الوقت خافت من الغارة المحتملة لابن سعود ومالت إلى الشيخ أحمد[٢] حتى أن الجند الموجودين في قطر قد تعرضوا للمساءلة من قبل الجيش السادس الذي يتبعونه لعدم قبضهم على ابن سعود الذي اقترب من المنطقة رغم أن الشيخ قاسم باعتباره قائمقاماً كان الأمر الذي سيعطيه هو الأمر بالقبض عليه، وبعد هذه التطورات دخل الشيخ أحمد في علاقات وثيقة مع الحكومة العثمانية وبدأت توافق على اقتراحاته[٣] وتم البدء في مناقشة التدابير التي اقترحها الشيخ أحمد بشأن قضاء قطر في استانبول في نهاية ١٩٠٥م، ولكن قبل انتهاء هذه المباحثات وصل إلى استانبول خبر قتل الشيخ أحمد بواسطة رجل من قبيلة بني هاجر المعروفة بتبعيتها للشيخ قاسم[٤]، إن قتل الشيخ أحمد كان صدمة للقبائل في قطر وكان سبباً في بعض الاضطرابات، وبعد هذا الحادث خرج أولاد الشيخ قاسم ومؤيدوه

(١) BOA, BEO 198475.

(٢) نفس الوثيقة.

(٣) BOA, BEO 203212

(٤) BOA, BEO 205906.

للبحث عن القاتل، ولكن لما لم يقبض على القاتل اكتفي بقتل عدد من أفراد قبيلته. إن الحكومة العثمانية التي بحثت الأمر ظلت صامتة بحجة أن القيام بعمل قانوني ليس مناسباً لسياستها رغم التأكد من أن الشيخ قاسم هو من كان خلف من قتل الشيخ أحمد[١].

إن احتمال مشاركة الشيخ قاسم سواء في قتل معاون القائمقام أم في قتل الشيخ أحمد - رغم عدم إثبات ذلك - يُعد مؤشراً واضحاً إلى عدم رغبته في اقتسام سلطته مع أحد، ومن جانب آخر فإن إصرار الباب العالي على بقاء الشيخ قاسم في منصب القائمقام على أي حال من الأحوال قد أدى إلى تقوية نفوذه بجوار قطر.

ب - الشؤون المالية العدلية

طبقاً لما ذكر في نظامنامه الولايات المؤرخة بسنة ١٨٦٤ م فإن قائمقام القضاء مكلف أيضاً بالشؤون المالية للقضاء أي بعمل تحصيل واردات الدولة ومصارفها والهيئات المالية الأخرى[٢] ولا جرم أن عمل هذه الهيئات مرتبط بتأسيس فرع إداري ليقوم بأعمال الشؤون المالية في القضاء، وكما ذكر في أماكن عديدة من هذا البحث فعند تكوين لواء نجد بصفة عامة وقضاء قطر بصفة خاصة أعفيت هذه المناطق من عدد من الضرائب؛ ولهذا السبب لم تتأسس في قطر وحدة إدارية لرعاية الشؤون المالية، ورغم أنه قد تم التعهد في البداية بعدم جمع أية ضريبة غير الزكاة والعشر من نجد وما بجوارها ففي الفترة التي تحقق فيها الأمن والرخاء وضع في البرنامج مسألة تأسيس الإدارات المالية والجمركية وتحصيل الضريبة للدولة مباشرة، وطبقاً لما فهم فاعتباراً من عام ١٨٧٥م تلك

(١) BOA, BEO 206307.

(٢) دستور، الترتيب الأول، استانبول ١٢٨٩ / الجزء الأول، ٦٢٥.

الفترة التي حولت فيها إلى ولاية البصرة بدأت مناقشة تأسيس إدارات للضرائب في المناطق التابعة لها، حتى أن هذا الأمر قد نُفذ في مكان بعد آخر، إن عدم وحدة التطبيقات التي تمت قد أثار الشعب، وبُحث الأمر في مجلس شورى الدولة في بدايات ١٨٧٧م، وفي النهاية تقرر أخذ ضرائب على البضائع القادمة من البحر وتأسيس إدارات للضرائب في موانئ العقير والقطيف والأحساء، وعلى الرغم من أن هذا الأمر من الممكن أن يؤدي إلى إنزال البضائع في قطر والكويت اللتين لا توجد بهما إدارات للضرائب وتوزيعها عن طريق البر بعد ذلك، إلا أن إنشاء إدارات ضرائب في هذه الأماكن قد تم تأخيره إلى تاريخ تالٍ مثلما حدث في العديد من الأماكن الأخرى[١].

إن موضوع تأسيس إدارات جمركية في ميناء قطر قد وضع في جدول الأعمال أكثر من مرة وخاصة بعد عام ١٨٨٩م[٢] وبرغم هذا لم يتحقق، حتى أن نجداً وما جاورها كان معفية من الضرائب التي فرضتها الحكومة بعد ذلك طبقاً لما هو معتاد[٣]، إلا أنه في ظل النظام المالي الجديد الذي طبق في الدولة كلها في سني المشروطية الثانية قد عُملت بعض التعديلات المالية بقطر رغم محافظتها على إعفائها من عدد من الضرائب، وعلى الرغم من أن هذا الموضوع يحتاج إلى التحقيق إلا أنه يرى في سجلات الدولة التي ترجع إلى سنة ١٩١٤م وجود جمرك بالدوحة لا يعرف تاريخ تأسيسه ويوجد موظف أمن الجمرك وكذا في ميناء الوكرة يوجد موظف جمرك وكاتب واثنان من موظفي الأمن[٤].

(١) BOA, A.MKT.ŞD 33/9.

(٢) BOA, Y. MTV 40/37; Y.A.Res 60/12.

(٣) من أجل التطبيقات التي عملت بشأن الضريبة الشخصية انظر:
BOA, BEO 212368.

(٤) رسومات سالنامه سي، استانبول ١٣٣٠، ص ٩٤، ٩٦.

يجب ألا يفهم إعفاء قطر من بعض الضرائب على أنه لم تأسس إدارة مالية ولم تجمع الضرائب من هناك، وهذا لأنه قد أوضح في العديد من الوثائق أن الشيخ قاسم قائمقام قطر قد أخذ ضرائب تقدر بالألف من صيد اللؤلؤ على سواحل قطر هذا بخلاف الزكاة والعشر والضرائب التقليدية، بخلاف هذا فمن المعروف أن الشيخ قاسم لم يجمع هذه الضرائب مستخدماً قوته التقليدية فقط بل استخدم إمكانيات الدولة ونفوذها بعد تأسيس القضاء وعاقب من لم يدفع هذه الضرائب، والحقيقة أنه لم يسلم هذه الضرائب للدولة حتى أن عدداً من الوثائق العثمانية قد تحدثت عن الضرائب التي بقيت على قطر[١] وفي التحقيقات التي تمت سنة ١٨٩٣م وجدت سجلات الضرائب المذكورة، ولكن وجد أن قائمقام السنجق لم يرسلها.

ويفهم من التطورات أنه برغم تعهد الشيخ قاسم بدفع الضريبة إلا أن الدولة لم تكن شديدة الإصرار على هذا الأمر[٢].

ففي مجتمع قبلي تحكمه التقاليد مثل مجتمع قطر كانت الدعاوى العدلية تنظر من قبل الأشخاص المسمين «عارفة» الذين يمارسون هذا الأمر منذ زمن طويل أو من قبل شيوخ القبيلة[٣]. ولقد أرادت الحكومة العثمانية - أثناء تكوين لواء نجد - عمل محاكم حديثة في هذه الأماكن، ولكن هذا الأمر الذي لم يألفه الناس كان سبباً في إثارتهم فألغيت المحاكم الابتدائية التي أسست في نجد وما جاورها، وفي هذه المناطق تم تعيين نواب أو حكام للشرع والدعاوى ومجلس التمييز بصورة مستقلة عن الوحدات الإدارية الأخرى، ولكننا نرى أنه قد عُين قضاة شرعيون

---

(١) BOA, BEO 198475.

(٢) BOA, Y.MTV 79/113.

(٣) محمد كامل بن نعمان، جزيرة العرب، مخطوط بمكتبة جامعة استانبول، رقم ٤٤٣٢، رقم ١٢ب، ١٣أ.

للنظر في الشؤون العدلية منذ تأسيس القضاء، ولا نعرف هل تأسس في قطر مجلس دعاوى وتمييز أم لا؟، ولكن يرى أنه قد تم تعيين القضاة الشرعيين للنظر في شؤون العدالة منذ تأسيس القضاء. إن النواب الذين عينوا في قطر قد تجاوزوا التقاليد، وعلى الرغم من أن درجة تحقيقهم للعدالة تحتاج إلى بحث منفصل إلا أنه يُفهم أن الحكومة قد اهتمت دائماً بوجود النائب الذي يعد من أهم الموظفين هذا بخلاف القائد العسكري، ورغم أن هذا المنصب كان فارغاً في بعض الأحيان إلا أنه يصادفنا في المصادر أسماء لتسعة أشخاص شغلوا هذه الوظيفة في فترات مختلفة بعضهم عين فيها أكثر من مرة[١].

ج - الجند العثمانيون في قطر

ذكر فيما سلف أن قضاء قطر قد أُسس نتيجة حركة عسكرية، لهذا فقد كان الجند العثمانيين هم أول موظفين رسميين وصلوا إلى قطر، وبتعبير آخر فإن الجند العثمانيين قد وصلوا إلى قطر في أواخر سنة ١٨٧١م وظلوا هناك حتى تخلية قطر بسبب الحرب العالمية الأولى، وعلى الرغم من أن أول جند أرسلوا إلى قطر تحت قيادة المقدم عمر كانوا من الجند النظامية فإن الجند الذين ظلوا في قطر- باستمرار - كانوا من جند الشرطة، ولقد اهتمت الحكومة العثمانية بوجود كتيبة عسكرية هناك تحت قيادة مقدم في الأعم الغالب، ويوجد في الوثائق معلومات مختلفة عن عدد هذه الكتيبة التابعة للجيش السادس الموجود مركزه في بغداد، ولا يمكننا القول بأن هذه الكتيبة التي يجب أن يكون عددها من (٢٠٠) إلى (٢٥٠) قد ظلت بهذا العدد في كل الأوقات، ويفهم من الوثائق أن هذا العدد قد قل في بعض الأحيان إلى النصف بل وأقل من

---

(١) لقد ذكرت أسماء نواب قطر اعتباراً من سنة ١٢٩٢هـ في سالنامات الدولة وولايات بغداد والبصرة.

النصف، ولكن مهما كان العدد فقد حافظت الكتيبة على وجودها في هذا المكان منذ تأسيسها، إن العامل الأساسي هو إظهار أن قطر من الأراضي العثمانية ،أما في الفترات التي لم تكن فيها هذه الكتيبة كافية لحفظ الأمن في قطر أُرسلت إليها وحدات أخرى من بغداد أو البصرة لتدعمها[١]، خاصة أن قطر ليست قاعدة عسكرية فوجود الجند هناك كان شيئاً رمزياً؛ وذلك لأن الشيخ قاسم بن ثاني كان بإمكانه الخروج بقوة مسلحة تتكون من آلاف من أهل القبائل التابعة له، فوضع الجند العثمانية محدودة العدد بجوار تلك القوة التي يمكن أن تتكون من القبائل ليس إلا شيئاً رمزياً، وطبقاً للقانون فإن قائمقام القضاء هو قائد جند الشرطة الموجودة هناك؛ إلا أن الشيخ قاسم لم يتدخل مطلقاً في شؤون الكتيبة وعندما كان يشعر بحاجة إلى قوة كان يشكلها من القبائل ويتحرك بها، إن عدم إقحام كتيبة قطر في الكثير من الأشياء قد أقلق القادة في كثير من الأحيان، وفسروه بعدم الرغبة في وجودهم هناك، ومن جانب آخر فقد اعتقد الشيخ قاسم أن وجود الجند العثمانيين في قطر ليس إلا علامة لتبعية قطر إلى الدولة العثمانية، ولكنه لم ير في قيامها بنشاطات خارج سلطته وعدله أمراً مناسباً، ولهذا فإن كتيبة قطر قد ظلت وبقيت بلا حركة في قلعة قطر ومركز القضاء، فوجود الجند في هذا المكان على أي حال قد منع تدخل القوى الأجنبية في قطر وخاصة الإنجليز، وعندما بدأت المباحثات بين الدولة العثمانية وإنجلترا على مشكلة الحكم في قطر قال وزير الحربية العثمانية مشيراً إلى الجند الموجودين في هذا المكان منذ زمن طويل: إن هذا أهم دليل على وجود الحكم العثماني في قطر»[٢] كما أن وصية الشيخ قاسم لأولاده قبل وفاته بألا يخرجوا الجند العثمانيين من قطر يُظهر أنه كان يرى في وجود هذه الجند رمزاً للتبعية، خاصة أنه لو لم

---

(١) BOA, Y.MTV 79/125.

(٢) الديوان الأميري، ملف رقم ٩/ ٥-٨، ص ٤٠.

ينظر إليها الشيخ قاسم بهذه الصورة لتمكن من إخراج كتيبة قطر بسهولة دون أدنى معارضة من القبائل.

تم إسكان الجند المرسلين إلى قطر في قلعتها القديمة، وفي سنة ١٨٨٦م أوشكت هذه القلعة على الانهيار ولهذا وضع في الحسبان بناء معسكر جديد يليق بسكن الجند طبقاً لظروف المنطقة المناخية، وكانت نتيجة المراسلات التي تمت بين ولاية البصرة والباب العالي إصدار إذن بإنفاق (٢٤٦٦٤) قرشاً على هذا الأمر[١] ولكن اكتفي بترميم القلعة القديمة بدلاً من بناء معسكر جديد، ولهذا السبب طلبت ولاية البصرة سنة ١٨٩٣م (٦٠٠٠٠) ليرة لبناء معسكر جديد يليق بكل أنواع المدفعية ويليق بشأن الدولة[٢]، ولا جرم أن أكثر ما سبب الضيق للجند في قطر هو امتلاكهم لمعسكر يلائم فصلي الشتاء والصيف، ولهذا تم التحدث عن المشكلة في كل المراسلات تقريباً، لكن تم الاكتفاء بالتدابير المؤقتة لعجز الدولة من الناحية المالية ولم يتوصل إلى حل دائم في هذا الأمر، وكذلك فإن الزبارة والعديد التي خطط لتحويلهما إلى ناحيتين لم يرسل جنود إليهما لعدم وجود أماكن ملائمة لإسكانهم.

إن من أهم المصاعب التي واجهها الجند العثمانيون في قطر هو المعوقات التي ظهرت في نقل المؤن[٣] ولكن هذه المشكلة قد تمّ حلها عدة مرات بواسطة التجار المحليين، وخاصة الشيخ أحمد فقد ساعد الجند في هذا الأمر، وهذا لأن نقل المؤن عن طريق البر كان يتعرض لسلبها من قبل القبائل في بعض الأحيان، وبسبب عدم كفاية المواصلات فلا يمكن إرسال المؤن بانتظام بواسطة الطريق البحري[٤].

---

(١) BOA, İD 79724.

(٢) BOA, Y.MTV 79/113.

(٣) BOA, BEO 209749.

(٤) BOA, Y.MTV 291/3.

في الحقيقة إن الباب العالي كان يقترب من هذا الأمر بحساب وكان يحذر المسؤولين في البصرة باستمرار، ولهذا فإن الإداريين المحليين قد تحدثوا في رسائلهم باستمرار عن الحاجة إلى وجود صنادل بريد تعمل بانتظام على سواحل نجد، ولكن لم يتم الحصول على نتيجة في هذا الشأن[١] وكان طبيعياً أن تفسد نفسية الجند الذين يعيشون في هذه الظروف الصعبة، لا سيما أنه طبقاً لظروف الإقليم يتحتم تبديلهم كل ستة أشهر، ولكن طول الفترة كان له تأثير سلبي على الجند، وكان هذا الموقف سبباً في عدد من الاحتكاكات بين الجند والأهالي، وبرغم هذا كله فإن الجند العثمانيين الذين ظلوا في قطر أكثر من أربعين سنة لم يظهر بينهم وبين أفراد القبائل أي خلاف يستحق الذكر، حتى أنه بمرور الوقت حدث وفاق بين الطرفين وطلب الشعب من الجند إطلاق نيران مدافع القلعة في الأيام الرسمية، ولقد تم تفسير هذا الأمر على أن أهالي قطر قد بدأوا يتقبلون وجود الجند، وطلب القادة المحليون الإذن من رؤسائهم بتلبية طلب أهالي قطر[٢].

٢- أمن سواحل قطر وتهريب السلاح

أ - أمن الساحل

أستخدم في الوثائق العثمانية مفهوم «سواحل نجد» أكثر من «سواحل قطر»، وهذا ما صعب تحديد سواحل قطر، ولكن عند النظر من وجهة النظر العثمانية فقد اعتبر العثمانيون سواحل المنطقة الممتدة من خليج عُمان حتى الفاو بما في ذلك شبه جزيرة قطر والبحرين خاضعة لحكمهم وواقعة تحت نفوذهم وكانوا يطلقون عليها اسم سواحل نجد،

(١) BOA, Y.A.Res 60/12.

(٢) الديوان الأميري، ملف رقم ٩/ ٥-٨، ص ٨٥.

ولهذا كان يتم تقييم المنطقة كلها كوحدة واحدة في التعديلات والتقييمات المعمولة للمنطقة هذا باستثناء المواقف الخاصة، حتى أن هذا الخط كان يتسع في بعض الأحيان ليشمل الجزيرة العربية كلها[١].

واللافت للانتباه في هذا الشأن ما ورد في الرسالة التي أرسلها مدحت باشا والي بغداد إلى الباب العالي في مارس ١٨٧٠م انطلاقاً من هذا الفكر «أن احتلال الإنجليز لعدن بعد استقرارهم في الهند وفرضهم السيطرة على مسقط والبحرين مرجعه انقطاع الروابط البحرية بين الدولة العثمانية وهذه الأماكن منذ فترة طويلة»[٢]، وبعد ذلك اقترح مدحت باشا اتخاذ عدد من التدابير بسرعة لحماية سواحل البصرة واليمن وجدة دون التفريق بينها، وكان أول التدابير التي اقترحها ووافقت عليها الحكومة العثمانية هي إصلاح ترسانة البصرة وحماية السواحل المذكورة بتأسيس قاعدة عسكرية في هذه المنطقة.

من جانب آخر فإن شق قناة السويس في التواريخ التي تمت فيها مناقشة هذه الأفكار قد خلق أمام الدولة العثمانية فرصاً جديدة للتحرك بفاعلية على سواحل شبه الجزيرة العربية.

إن الدولة العثمانية التي حصلت على وسيلة سهلة للوصول إلى هذه الأماكن التي أهملتها منذ زمن بعيد قد عزمت على بسط نفوذها على شيوخ السواحل والأهالي بإصلاح ترسانة البصرة وتأسيس ميناء على البحر الأحمر وقواعد عسكرية بحرية، وفي إطار هذا وضع في الحسبان إرسال فرقة أسطول مكون من السفن الخفيفة إلى المنطقة سنة ١٨٧١م[٣] خاصة أن هذه الفكرة كانت السبب في فكرة حملة الأحساء التي تمت سنة

(١) BOA, BEO 59642.

(٢) زكريا كورشون، ص ١٤١.

(٣) BOA, Ayniyat Defteri 874/I.

١٨٧١م، وبتعبير آخر أرادت الدولة استرداد اعتبارها القديم الذي فقدته منذ زمن طويل في خليج البصرة وسواحل نجد على وجه الخصوص اعتباراً من بداية الربع الأخير من القرن التاسع عشر.

ولهذا الهدف تم أولاً تطوير ترسانة البصرة فشيد من جديد مصنع ومعسكر وحوض(لبناء السفن)، بخلاف هذا قد جددت البنية التحتية الأخرى اللازمة لإصلاح السفن، وأُخذت السفن العاطلة من هناك ومن بورصة وأزمير ونقلت إلى استانبول وأرسلت سفن جديدة بدلاً منها، وكُلفت هذه السفن الجديدة بالتجول في البحر الأحمر والمحيط الهندي وخليج البصرة، وفي تلك الفترة كُلف الإداريون المحليون بتجهيز السفن الجديدة المتجولة في خليج البصرة فقط والتي ستروح وتأتي إلى الكويت والقطيف والبحرين وقطر ومسقط[١].

بلغ طول سواحل نجد التي أرادت الدولة العثمانية حمايتها حوالي (٥٠٠) ميل[٢]، وبرغم عزم الدولة ورغبتها في التحكم ومراقبة هذه السواحل باستمرار وبرغم كل المساعي السالفة فإنها تمكنت من تخصيص خمس سفن فقط للمنطقة[٣]، ولأن هذا العدد ليس بالقليل فكان يستخدم بعضها للنقل العسكري في بعض الأحيان وأحياناً ينسحب بعضها إلى الترسانة للصيانة، وكان هذا الأمر سبباً في عدم بقاء السفن المكلفة بحفظ الأمن في مكانها باستمرار، ولهذا فإن أغلب الأخطار القادمة من البحر لم تُمنع بالقوة البحرية فقط واضطر إلى منعها بالقوات البرية أيضاً، لا سيما أن القوى العسكرية التي وجدت باستمرار في المنطقة لم تكن صالحة لهذا الأمر، ولهذا وضع في الحسبان إرسال وحدات عسكرية

(١) BOA, İMM 1611.

(٢) BOA, BEO 136350.

(٣) Deniz Müzesi Arşivi, MKT 773/51.

جديدة إضافية إلى المنطقة ولم يتمكن من القيام بهذا الأمر للعديد من الأسباب.

كثف الإنجليز نشاطاتهم في هذه الأماكن وزادت أهمية سواحل قطر بالتدريج؛ ولهذا فبعد البدء في إرسال سفينة من خليج البصرة كل أسبوع أو خمسة عشر يوماً جلب نافذ باشا والي البصرة سفينة وتركها لتقوم بالدورية على سواحل قطر في ربيع ١٨٨٨م[١] وهكذا ومنذ هذا التاريخ أتبع نظام وضع سفينة بصفة مستمرة في قطر بدلاً من إرسال سفينة إلى المنطقة من حين لآخر ، كما وضع نظام تشغيل صنادل البريد التي ستقوم بنقل الأحمال والمسافرين والأشياء الأخرى وتتجول بين موانئ خليج البصرة بشكل مستمر للبت فيه بقرار، ولكن يرى أن هاتين القاعدتين لم تنفذا بصفة كاملة؛ وذلك لقلة السفن وأسباب مثل تأخر دفع بدل الفحم والمخصصات الأخرى اللازمة لتحرك السفن في وقتها، لا سيما أن الإداريين المحليين قد شكوا من عدم قيام السفن العثمانية بفعاليات تشبه فعاليات السفن الإنجليزية التي تتجول على سواحل نجد باستمرار. وكانت الدولة لعثمانية تعرف أنه ليس بإمكان القوات البرية حماية سواحل نجد من القوات البحرية وخاصة سواحل قطر[٢] ولهذا اهتمت جدًا بوضع جند بحرية وسفن في المنطقة رغم قلة الإمكانيات المادية، حتى أنها في بعض الأحيان كانت ترسل السفينة «المريخ» التي تحمل كتيبة عسكرية تتكون من (٣٥٠) إلى (٤٠٠) شخص وثلاثة مدافع إلى هناك[٣].

ومن الأمور الواجب ذكرها في هذا الشأن أن الدولة العثمانية كانت

(١) BOA, Y.MTV 31/31 Lef2.

(٢) BOA, BEO 136350.

(٣) BOA, YEE 14/250/126/8, s.16.

تهتم بالتهديدات الموجهة من البحر إلى البر أكثر من الأمن البحري، فلم يكن للدولة العثمانية مواصلات تجارية بحرية كثيفة ولم تضع أسطولاً باستمرار ولم ترد من الاهتمام بالأمن البحري إلا الأهداف السياسية وهذا الأمر ليس له أهمية كبرى، وهذا لأن تحقيق الأمن البحري مفيد أكثر للإنجليز الذين لهم تجارة كثيفة في المنطقة، وعند النظر إلى طرق التجارة كانوا يأتون إلى ميناء مسقط الذي لم تدع الدولة العثمانية سيطرتها عليه، وأيضاً إلى موانئ البحرين والكويت التي ادعت الدولة العثمانية دخولها تحت حكمها، ويحتمل أن هذا الأمر كان للتخلص من دفع الجمارك، ولهذا لا يقال إن الدولة العثمانية قد اهتمت بشدة بالخطر والتهديد الموجه لهذه المناطق، كما أن بعضاً من قراصنة السفن كانوا من قبائل سواحل نجد التابعة للحكم العثماني وكانوا سبباً في وجود مشاكل دبلوماسية بين الطرفين، وإن أفضل الأمثلة على هذا أنه بعدما استحال القبض على أحمد بن سليمان الذي يقوم بالقرصنة بجوار البحرين أرسل الإنجليز السفينة المسماة «سفنكس» إلى سواحل قطر والقطيف في نهاية عام ١٩٠٥م بحجة مساعدة موظفي الدولة العلية ضد القراصنة وحماية القوارب المشتغلة بصيد اللؤلؤ، إن الحكومة العثمانية التي قدمت احتجاجاً إلى لندن لموافقتها على التدخل في شؤون الحكم واضطر للاشتغال بهذه المشكلة التي انعكست أصداؤها على الناحية الدبلوماسية من نهاية عام ١٩٠٥م وطوال عام ١٩٠٦م[1].

ب- تهريب السلاح على سواحل قطر

تعد تجارة السلاح المكثفة في المنطقة أهم التهديدات التي تعرضت لها السواحل العثمانية من البحر، فامتلاك بدو الصحراء الذين

(١) BOA, BEO 205990; 189813.

أسس طراز حياتهم على الغارة على بعضهم البعض صار أمراً مرعباً للأهالي والتجار التابعين للإنجليز، فالأسلحة التي وصلت إلى سواحل نجد من التجار الإنجليز والفرنسيين قد وزعت على القبائل بوسائل متعددة، وقد كانت سواحل قطر مركزاً مهماً لتهريب السلاح؛ وذلك لعدم وجود إدارة ميناء لتفتيش السفن القادمة واهتمام الشيخ قاسم والشيخ أحمد بتجارة السلاح، ولهذا فإن السفن المرسلة من قبل الحكومة العثمانية لحفظ الأمن في المنطقة كانت مهمتها الأساسية هي منع تهريب السلاح، ويصادفنا في هذا الموضوع بين الوثائق العثمانية ما لا يحصى من المراسلات.

إن الأسلحة المهربة إلى نجد كانت غالباً ما ترسل إلى الصحراء عن طريق البحرين خاصة وعن طريق الكويت وقطر في بعض الأحيان وهذا بعد إنزالها في ميناء بوشهر أو المحمرة، ويفهم أن أشخاصاً مثل أحمد كبابي الإيراني والقنصل التجاري الإنجليزي في بوشهر، وخوجه فرنسيس موها الإنجليزي الجنسية ومحمد رحيم القاطن في البحرين والذين سبق ذكرهم في هذا البحث كان لهم دور فعال في ازدياد تجارة السلاح في المنطقة بعد عام ١٨٩٠م، وعلى سبيل المثال فإنه طبقاً للأخبار التي جاءت من المنطقة في مايو ١٨٩٣م فقد أرسل أحمد كبابي عشرين صندوقاً من البنادق ذات الطلقة الواحدة والذخيرة إلى الشيخ قاسم عن طريق البحرين[1]، ولقد كان السلاح عند البدو بمثابة الحلية التي لا يمكن التنازل عنها؛ ولهذا لم يكن هناك تدبير يمكن اتخاذه لمنعهم من التسلح أو من حمل السلاح، ولكن هناك فرقاً كبيراً بين سعي البدو للتسلح على المستوى الفردي وبين التسلح الجماعي بواسطة منظمات، ولهذا سعت الدولة للبحث عن عدد من التدابير لشكوكها الزائدة في

(١) BOA, Y. A. Hus. 273/156.

الشيخ قاسم الذي ربح من هذه التجارة الكثير من النقود.

إن والي البصرة الذي كتب إلى وزارة الداخلية في ١٨ سبتمبر ١٨٩٣م قد لخص وضع المنطقة والتدابير الواجب اتخاذها كما يلي:

«إن جزيرة البحرين هي المكان الذي هربت منه الأسلحة التي سُعي إلى إدخالها إلى الجزيرة العربية، ولأن أكابر وتجار البحرين كان بإمكانهم التحرك بحرية دون الارتباط بأية قواعد أثرت تصرفاتهم هذه على سواحل نجد وكانت سبباً في ظهور بعض الاضطرابات، ومن جانب آخر فإن السفينة الواجب بقاؤها باستمرار في ميناء قطر بموجب أمر السلطان لم تتمكن بعد من الوصول إلى الميناء؛ ولهذا السبب زاد تهريب السلاح في المنطقة».

وأوضح والي البصرة أن وضع سفينة واحدة في ميناء قطر ليس كافياً لمنع تهريب السلاح، وطلب إضافة سفينتين يمكنهما السير في المياه الضحلة ليضع واحدة على الأنحاء الشرقية للبحرين من القطيف حتى رأس تنورة وأخرى على الأنحاء الغربية للبحرين من ميناء الأحساء حتى العقير، وكانت نتيجة المباحثات التي تمت في استانبول هي توضيح أنه سيتم إرسال السفينة «إسكندرية» إلى قطر، أما السفينتان الصغيرتان فسيتم إرسالهما في وقت آخر لعدم سماح الميزانية الآن، ولكن شركة البحرية العثمانية قد اشترت هاتين السفينتين الصغيرتين واستخدمتهما في حفظ الأمن ونقل الجند[1].

ومع استمرار هذه المساعي اقترحت تدابير جديدة لمنع تهريب السلاح الذي يهدد أمن المنطقة من الجهات المختلفة في البصرة والعاصمة، وهنا يجب ذكر الاقتراحات المقدمة في التقرير الذي قدمته هيئة فحص المنطقة في سبتمبر ١٨٩٣م، وفهم من الأبحاث التي قامت

(١) BOA, Y. A. Hus. 281/74; BEO 22157.

بها لجنة الفحص في هذه المواقع أن السفن الكبرى لا تستطيع الاقتراب من السواحل الممتدة من الفاو حتى عُمان ولأن المنطقة ضحلة وصخرية فالسفن الكبرى لا تستطيع الاقتراب إلا من ميناء الكويت ورأس تنورة والبحرين والزبارة وقطر، ولهذا السبب فإن مهربي السلاح بإمكانهم الدخول بسهولة إلى المناطق التي ليس بها نقاط تفتيش على السواحل بواسطة القوارب الصغيرة والسفن الشراعية، وتوجد طريقتان لمنع هذا، **الأولى**: عمل الاستحكامات والمراكز ووضع الجند في كل النقاط التي لا تفحص فيها السفن الكبرى وهذا الأمر يحتاج إلى وقت طويل ومال كثير.

والثانية: توفير السفن التي يمكنها الاقتراب من الأماكن الضحلة والصخرية، وطلبت هيئة الفحص المذكورة في تقريرها إضافة عدد أربع سفن صغرى بالإضافة إلى سفن المريخ والساحر والوسي وعكا الموجودة في البصرة لتحقيق الأمن للمنطقة ولمنع تهريب السلاح[1].

على الرغم من أن الدولة العثمانية تعلم عاقبة هذا الأمر إلا أنها عجزت عن تطبيق الاقتراحات السالفة مرة واحدة، وكان طول الفترة الزمنية سبباً في استمرار تهريب السلاح، لا سيما أنه قد ورد في التقارير التي جاءت من المنطقة في أواخر سنة ١٨٩٥م وأوائل سنة ١٨٩٦م أن السكان الذين يعيشون على الساحل وفي الصحراء من عدن حتى الفاو والأهالي القاطنين في جبال شرق اليمن يحمل نصفهم الأسلحة الممنوعة[2] وفي نفس التواريخ لم تتغير مطالب الإداريين المحليين، وطلبوا تطبيق الاقتراحات المقدمة قبل ذلك، وإذا نظرنا إلى هذا الأمر سيظهر لنا أنه لم يتم عمل الكثير في هذا الموضوع في الفترة الزمنية التي مضت.

(١) BOA, YEE 14/250/126/8, s.17.

(٢) BOA, BEO 59642.

إن فعاليات الإنجليز على سواحل نجد وخاصة محاولاتهم تخريب ناحية الزبارة التابعة لقطر عن طريق البحر أعاد من جديد الاهتمام بأمن سواحل قطر ومنع تهريب السلاح.

إن الباب العالي الذي ناقش الموضوع من أوله إلى آخره في أواسط ١٨٩٦م قرر اتخاذ كل التدابير التي فُكر فيها قبل ذلك ولكنها لم تنفذ بسبب الأزمة المالية، وفي تلك الفترة فكر في الإسراع في إكمال بناء اثنتي عشرة سفينة صغيرة تسير بسرعة والتي تبنى في ترسانة استانبول، وإرسالها إلى سواحل نجد كتدبير إضافي[١]، كما أصدرت الأوامر إلى الأماكن اللازمة لتطبيق قاعدة تجوال السفن باستمرار على سواحل قطر مثلما كان متبعاً في السابق[٢].

وطبقاً لما فُهم من الأبحاث التي تمت في هذه الفترة فإن سفينة «موده رسان» تتجول على سواحل نجد وقطر منذ تسعة أشهر، كما أن السفينة الحربية المسماة «صياد دريا» كانت تخرج في دوريات من حين لآخر، ولكن ظهر في نفس البحث أيضاً أن تهريب السلاح يتم في جزيرة البحرين وفي الأماكن الضحلة الحجرية التي لا تستطيع السفن الكبرى الاقتراب منها[٣].

وكما رأينا فإن الباب العالي أظهر الاهتمام الكافي بالموضوع، إلا أن بعض التصرفات غير المسؤولة من الإداريين المحليين وبعض الجند المكلفين بحماية أمن سواحل نجد وبعض الموظفين الآخرين قد ضيعت أو أخرت تنفيذ التدابير المقترحة، وعلى سبيل المثال كان عدم تحرك سفينة «صياد دريا» التي كانت تقوم بالتغيير مع سفينة «موده رسان» وعدم

(١) Deniz Müzesi Arşivi, MKT 1032/87.

(٢) BOA, MV 87, s.42.

(٣) BOA, BEO 76522.

ذهابها بالمخصصات اللازمة رغم أنها أخذتها من الولاية موضوعاً للشكوى في المراسلات التي كتبت في خريف ١٨٩٧م[١] وفي الخطاب الذي كتب في ربيع ١٨٩٩م من الصدارة إلى وزارة البحرية والذي تناول المشكلة المالية وذكر فيه أن وجود سفينة على ساحل قطر ضرورة لا مفر منها، وصدر الأمر بدفع هذه المصاريف من المخصصات الطارئة لوزارة البحرية على أن تدفع بعد ذلك من واردات استانبول[٢].

اهتمت الحكومة العثمانية بالموضوع وفي ظل سداد احتياجات السفن الموجودة في خليج البصرة[٣] اكتسب تجوال السفن العثمانية - حتى ولو لم تكن بالعدد المطلوب - على سواحل نجد وقطر طبقاً لأصول المناوبة صفة الاستمرارية، وعلى الرغم من أن ولاية البصرة استمرت في طلبها زيادة عدد السفن الموجودة في المنطقة فقد كان لوجود السفينة «زحاف» وعدم مغادرتها لسواحل قطر طوال عام ١٩٠٠م دور مؤثر في منع تهريب السلاح في المنطقة كما أنها تركت آثاراً إيجابية على أهالي قطر[٤]. إن التدابير التي اتخذت على سواحل قطر قللت من دخول السلاح إلى هذه الأماكن، إلا أنه بموجب الاتفاقية العثمانية - الإنجليزية التي عقدت قبل فترة قصيرة كثفت تجارة السلاح في أنحاء الكويت والبحرين التي ظلت خارج السيطرة.

إن تجارة السلاح سهلت أمور التجارة مع القبائل في المجالات الأخرى، ولهذا لم يكن هناك تاجر من العاملين في المنطقة لم يعمل بتجارة السلاح، حتى أن التجار الإنجليز والفرنسيين قد نافس بعضهم بعضاً في هذا الأمر، والأحداث التي وقعت في أواخر عام ١٩٠٠م تشكل

(١) BOA, BEO 76522.

(٢) BOA, BEO 96065.

(٣) BOA, BEO 138721.

(٤) BOA, BEO 109258; 120426.

نموذجاً جميلاً لهذا التنافس، فقد قبض شيخ البحرين على صندل فرنسي خرج إلى البحرين محملاً بعدد كبير من البنادق ذات الطلقة الواحدة والذخيرة بناء على رغبة الإنجليز، ولكن طبقاً للاتفاقية التي تم التوصل إليها بعد ذلك تم إنقاذ هذه الأسلحة من قبل التاجر الفرنسي وبيعت في البحرين، بخلاف هذا فلم يكتف هذا التاجر الفرنسي بالأسلحة التي تمت مصادرتها بل جلب أسلحة أخرى من أوربا وباعها، وكان هذا الأمر سبباً في انخفاض سعر السلاح[١]، إن القسم المهم من الأسلحة التي جلبت إلى البحرين كانت بسبب السيطرة الموجودة في قطر، وكان ينقله التجار الإيرانيون إلى الكويت لبيعه للعمارة وبني لام، وطبقاً للمعلومات التي أوردها المسؤولون العثمانيون فإن قسماً من هذه الأسلحة كان يُرسل إلى نجد والأحساء ليهرب إلى قطر[٢]، وكما رأينا فإن السيطرة المؤثرة على سواحل قطر قد غيرت طرق تجارة السلاح، فالتقارير التي جاءت من المنطقة في بدايات عام ١٩٠١م توضح هذا الأمر ، فكانت السفن ذات الأعلام الأجنبية تخرج الأسلحة إلى المحمرة وأبو الحسيب وتُرسل بالقوارب من هناك إلى الأماكن الموجود فيها القبائل، إن الطرف الأيمن من نهر دجلة أي الطريق الكائن بين القرين والزبير صار مستنفعاً بالدرجة التي لا تستطيع السفن الإبحار فيه، واستحال على أسطول البصرة الذي يملك سفناً كبرى السيطرة على هذه الأماكن، ومن جانب آخر فإن إمكانية ذهاب السفن الشراعية حتى الزبير من خور عبدالله الواقع بين الفاو والكويت قد أعطى فرصة لتوزيع الأسلحة المهربة إلى الكويت وإلى داخل المنطقة بسهولة[٣]، وخلال الأشهر الثلاثة الأولى من سنة ١٩٠٠م قبض جابر بن مبارك شيخ الكويت على سفينة بها (١٨٠) بندقية، بخلاف

(١) BOA, BEO 11772.

(٢) BOA, BEO 119919.

(٣) BOA, BEO 120426.

هذا فقد تمت مصادرة حوالي (٥٠٠) بندقية ومن ستين إلى مائة مسدس من سفينة حدث بها عطل بين لينس وبوشهر وفي صندل روسي كان يمر من هناك، و(١٢٠٠) من الأسلحة المختلفة في صندل قادم من ميناء بوشهر وعلى سفينة إنجليزية كانت موجودة هناك، وعند النظر إلى الأسلحة التي دخلت من مضيق هرمز ولم يتيسر القبض عليها يظهر لنا أن هذا الأمر قد زاد من نسبة تهريب السلاح في خليج البصرة، ومن جانب آخر فبعد ما تغير اتجاه تجارة السلاح هُربت بعض الأسلحة إلى قطر عن طريق البر[١].

إن الحكومة العثمانية التي انتبهت إلى التطورات الأخيرة قررت إرسال السفينة المسماة «كليد بحر» والمسماة «صياد دريا» لتوفير الأمن ومنع تهريب السلاح على أن تكون واحدة منهما على سواحل الفاو والمحمرة والعشار والأخرى على السواحل التي بين قطر والكويت والفاو، وأمرت الصدارة نظارة البحرية بتنفيذ هذا الأمر بدون تأخير في الرسالة التي أرسلتها في ١٢ يناير ١٩٠١م[٢] كما أمرت نظارة المالية في رسالة أخرى بحل البعد المالي للمسألة[٣].

ويفهم أنه برغم اهتمام الحكومة العثمانية بهذا الموضوع والتدابير التي أخذتها لم تتمكن تماماً من منع دخول السلاح إلى نجد والأحساء وقطر، وسبب هذا هو عدم القدرة على السيطرة على كل السواحل المذكورة هذا بالإضافة إلى اشتراك بعض موظفي الدولة سواء في قطر أم في الأحساء مع الشيخ قاسم قائمقام قطر والشيخ أحمد في تهريب السلاح أو على الأقل تسامحهم وتساهلهم في هذا الأمر.

(١) BOA, BEO 236246.

(٢) BOA, BEO 120209; 121253.

(٣) BOA, BEO 121416; 121253.

أثناء قيام السفينة «زحاف» بتفتيشها المعتاد في ١٨ يناير ١٩٠١م وجدت في سفينة قادمة من البحرين إلى ميناء الدوحة بها «٢٥١» بندقية ذات طلقة واحدة، (٢٣٠٠٠) طلقة وخمس سبائك رصاص، وتبين بعد ذلك أنها ملك لأحد التجار الإيرانيين، وتم تحميل الأسلحة المحتجزة على صندل «حيدودا» الذي جاء إلى قطر لتغيير الجند في تلك الفترة وطُلب إرسالها إلى البصرة، وبعد ذلك طلب الشيخ أحمد آل ثاني من حسين حسني مقدم الكتيبة العسكرية في قطر والنقيب أمين قائد السفينة زحاف إعادة الأسلحة إلى صاحبها، وزعم أنه إذا لم تُرد تلك الأسلحة فمن الممكن أن يعلن الشعب العصيان، فأوضح المسؤولون للشيخ أحمد أن قبول طلبه أمر محال، لأنه توجد أوامر قاطعة من السلطان بخصوص منع دخول الأسلحة إلى البلد، وفي تلك الفترة قام المقدم حسين حسني بإعطاء أمل في إمكانية ترك السفينة المصادرة لتهدئة الشيخ أحمد، وفُهم أن الشيخ أحمد الذي اهتم بشأن الأسلحة لم يقتنع بهذا، وربط ما يزيد على أربعمائة قارب الموجودة في ميناء الدوحة في جوانب السفينة العثمانية وهدد بإحراقها، إن الشيخ أحمد الذي أحس أنه لا فائدة من هذا التهديد لجأ في هذه المرة إلى السقائين والمتعهدين بتوفير المياه ومؤن الجند في قطر وجعلهم يمتنعون عن العمل، ولكن الأسلحة المذكورة لم ترد نتيجة للقرارات والتصرفات الثابتة للمسؤولين العسكريين في قطر وللأميرالاي عبد الحميد قائد نجد، وأرسلت تلك الأسلحة أولاً إلى البصرة ثم إلى بغداد مركز الجيش السادس[١].

إن تصرفات الشيخ أحمد وبالتالي الشيخ قاسم أثناء هذه الأحداث قد لفتت النظر تجاه بعض الموظفين المدنيين في المنطقة، وبعد ذلك عزل سعيد باشا متصرف نجد وحبيب أفندي معاون قائمقام قطر لعدم

---

(١) BOA, BEO 236246; 121531.

إظهارهما اهتماماً مثل اهتمام الموظفين العسكريين وعين مكانهم غيرهم[١] لا سيما أنه بعد عزل سعيد باشا من وظيفته قُدم إلى المحاكمة مباشرة بتهمة «الإهمال في منع تهريب السلاح وتعيين الشيخ أحمد في منصب وكيل القائمقام وغض الطرف عن تجول القبائل وهم يحملون السلاح»[٢] والمثير في هذا الأمر أنه بعد ما عزل متصرف نجد من وظيفته طلب الشيخ قاسم الذي كان على علاقة وثيقة معه الاستقالة، ولقد لفتت الصدارة الانتباه إلى هذا الأمر في الخطاب الذي كتبته إلى القيادة في ٢ مارس ١٩٠١م وطلبت التحكم في حركات الشيخ قاسم بواسطة والي البصرة حتى يعين متصرف جديد لنجد[٣].

إن تصرفات قاسم بن ثاني في هذا الحدث الأخير أوجدت رد فعل شديد في ولاية البصرة، فأوضحت الولاية في خطابها الذي كتبته إلى نظارة الداخلية في ١٦ سبتمبر ١٩٠١م أنه لا يمكن الآن إغماض العين عن تصرفات الشيخ قاسم، وطلبت عزله وإعادة تشكيل قضاء قطر، حتى أن محمد محسن والي البصرة الذي دافع عن حتمية القيام بهذا الأمر بإرسال وحدات عسكرية جديدة إلى المنطقة، زعم أن قوانين الدولة لن تتحقق إلا بهذا الأمر[٤]، ولكن الحكومة العثمانية كعاداتها لم تتخذ أية خطوة تجاه عزل الشيخ قاسم، ولكنها قامت بعدة محاولات لتقوية جند الأحساء بوحدات جديدة، بخلاف هذا فقد قامت السفينة «زحاف» بدورية بين القطيف وقطر طول سنة ١٩٠١م[٥]، وكانت كل هذه الجهود مؤثرة في الحفاظ على سواحل نجد ومنع تهريب السلاح، ولكنها لم

---

(١) BOA, İrade Dahiliye 1319B/42.

(٢) BOA, Sicill-i Ahval Defteri 26/123/124;80/135.

(٣) BOA, BEO 121884.

(٤) BOA, BEO 236246.

(٥) BOA, BEO 134061; 138721.

تتمكن من تحقيق هدفها النهائي، ففي الأعوام التي تلت عام ١٩٠٢م بني القسم الأكبر من الشكاوي المستمرة الصدور من ولاية البصرة على عدم القدرة على حماية سواحل خليج البصرة بالإمكانيات المتاحة، ومن جانب آخر فقد نبهت الحكومة العثمانية على نظارتي المالية والبحرية وطلبت منهما الاهتمام بالتحذيرات القادمة من البصرة، ولكن بسبب الأزمة المالية لم تتخذ التدابير التي تحتاج مصاريف كبرى في وقتها، وتكررت نفس الشكاوى كل عام، وعلى سبيل المثال فإن احتواء الرسالة التي كتبت من الصدارة إلى وزارة البحرية بخصوص المحافظة على السواحل ومنع تهريب السلاح في ٧ يونية ١٩٠٧م فيها نفس الأوامر التي كتبت في هذا الموضوع قبل ستة أشهر في ١٧ يناير ١٩٠٧م وهذا يظهر موقف الحكومة تجاه هذا الموضوع[١].

٣- علاقة قضاء قطر بالمشايخ الأخرى المجاورة له

أ- العلاقات مع مشايخ البحرين وعُمان

إن التقاليد وصراعات فرض النفوذ على القبائل والعلاقات الاقتصادية بين القبائل والمناطق كانت هي العوامل الواضحة في العلاقات الموجودة في المناطق المتأثرة بالثقافة القبلية مثل قطر، وعند النظر من هذه الزاوية فمن المحال القول إن العلاقات بين قطر والبحرين وعُمان وأنحاء نجد والكويت المجاورة لها قد استمرت على خط واضح محدد، لأن كل هذه الأماكن كانت تحت سيطرة عدد من العائلات المعتمدة على القوى القبلية، فسلوك وتصرفات المشايخ ورؤساء العائلات كانت توضح العلاقات بين القبائل، وكان هذا يؤدي دوراً واضحاً قوياً في هذا الأمر، وبتعبير آخر في الفترات التي عُدمت فيها

---

(١) BOA, BEO 223717; 230417.

التدخلات الأجنبية كانت العلاقات بين القبائل تعتمد على القاعدة التقليدية التي تقول «الحكم لمن غلب»، ولقد تغير شكل العلاقات بين القبائل إلى حد ما بسبب فعاليات الدولة العثمانية التي سعت إلى تثبيت المؤسسات الحديثة وتشكيلات الدولة معيدة فرض نفوذها على سواحل الخليج والبصرة وكذا فعاليات الدول الأخرى التي سعت لحماية نفوذها السياسي والاقتصادي في المنطقة وخاصة إنجلترا، وذلك لأن العوامل التي ظهرت في العلاقات بين القبائل التي أعلنت تبعيتها للدولة العثمانية وبين التي قبلت مفهوم الحماية الإنجليزية بدأ يأخذ طابع العلاقات الدولية أكثر من العلاقات التقليدية، خاصة أن محاولات الدولة للاهتمام بحماية حقوقها النابعة من ادعاءات الحكم أو من الاتفاقيات قد أعطي بعداً جديداً للعلاقات التقليدية بين القبائل في هذه المنطقة.

لا جرم أن قطر لم تكن من أقوى مشايخ المنطقة، ولهذا فقد ظلت في موقف صعب في بعض الأحيان مع المشيخات الأخرى، وخاصة التي اتفقت مع الإنجليز، ولكنها قبلت الحكم العثماني اعتباراً من ١٨٧١م، فتغير وضع الشيخ قاسم بن ثاني بقبوله الحكم العثماني وباستقرار الجند في قطر وبتأسيس إدارة ملكية فيها. إن الشيخ قاسم الذي أحس بأنه في أمان من الهجمات المحتملة من الإنجليز والمشيخات الأخرى بدأ يتصرف ويتحرك بحرية أكثر، ومقابل هذا فقد سعت الدولة العثمانية إلى عدم إفساد الوضع الذي أسسته في المنطقة وإلى عدم حدوث مشكلات دولية خاصة، وكانت تريد من الشيخ قاسم التصرف كقائمقام تابع للدولة، وليس حراً كرئيس قبيلة كما كان في السابق. إن الشيخ قاسم الذي لم يسعد كثيراً من هذا التحديد كانت الدولة تُقوّم سلوكه هذا بتركه إلى أعدائه وحيداً في بعض الأحيان.

لم تكن العلاقات جيدة منذ البداية بين الشيخ قاسم وأهالي قطر وبين أهالي البحرين، واستوعبت الحكومة العثمانية هذا الأمر،

واستمرت في تحذير الشيخ قاسم والموظفين في البصرة ونجد، حتى لا يكون هذا العداء سبباً في اعتداء فعلي، وعلى سبيل المثال فإن أحلام الشيخ قاسم وناصر المبارك شيخ البحرين السابق بالهجوم على البحرين في يوليو ١٨٩٢م قد مُنعت بتحذير مثل هذا جاء من ولاية البصرة[١]، حتى في أحداث الزبارة التي كانت سبباً في اضطراب العلاقات بين قطر والبحرين سنة ١٨٩٥م تمكنت الحكومة العثمانية من جعل هذه المشكلة في إطار العلاقات العثمانية -الإنجليزية، ولم تعظم المشكلة وتحولها إلى مشكلة قطر - البحرين، وكان الحل البطيء للدولة العثمانية هو الاكتفاء بتقديم احتجاج لإنجلترا، كما أن عدم اتخاذ تدابير تتجاوز التدابير الدبلوماسية لم يرح الشيخ قاسم، لا سيما أن الشيخ قاسم عبر في خطاباته المختلفة عن عدم ارتياحه لهذا، ولكنه هو الآخر سعى للتوافق مع سياسة الدولة.

ومن الأمور المهمة التي تظهر العلاقات بين قطر والبحرين بعد عام ١٨٧١م هو لجوء بعض أفراد عائلة آل خليفة التي تحكم البحرين إلى قطر بسبب بعض النزاعات التي ظهرت في العائلة، وتشكيلهم تهديداً على البحرين من هذا المكان، ويفهم أن الحكومة العثمانية لم تأذن بهذا، وعلى سبيل المثال فإنها لم تأذن لناصر بن مبارك الذي لجأ إلى قطر بالبقاء مدة طويلة هناك، وخصصت له راتباً وأسكنته في مركز لواء نجد، وكذلك حمد بن محمد آل خليفة[٢] وعلي بن أحمد[٣] اللذين كانا من عائلة آل خليفة ولجآ إلى قطر فقد تتبعت الحكومة بنفسها مشكلة أملاكهما الباقية في البحرين، وتمكنت من عدم إقحام الشيخ قاسم في الموضوع ، ومن الأمور الأخرى التي توضح العلاقات بين البحرين وقطر

---

(١) BOA, İrade Hususi 1310 M/ 168.

(٢) BOA, BEO 300662.

(٣) BOA, Y. A. HUS 495/11.

هي مشكلة المكان التابع له بعض القبائل التي تعيش في المنطقة وتغير مكانها باستمرار حسب الموسم، هذا الأمر الذي لمسناه في الأقسام السابقة من البحث، وكانت قبيلة النعيم المتجولة بين مركز قطر والزبارة واحدة من هذه القبائل.

وكذا فإن بعض القبائل المنسوبة إلى قبيلة المناصير القادمة والذاهبة بين قطر وعُمان[١] كانت تشكل مشكلة هامة بين عُمان وقطر، إن موضوع تبعية هذه القبائل مسألة اقتصادية أكثر منها سياسية، وذلك لأن القبائل المذكورة كانت تميل إلى الجانب الذي ستستفيد منه أكثر، كما أن حمايتهم كانت تُكسب حاميهم قوة عسكرية وقوة مادية بالزكاة وبعض الضرائب المعتاد تحصيلها منهم، إن حماية القبائل البدوية التي تأسس طراز حياتها على السلب[٢] كانت سبباً في وقوع البلاء على رأس حماتهم أكثر من مرة، وعلى سبيل المثال فإن تصرفات قبيلة بني هاجر المشهورة بالسلب إلى حد ما قد جعلت الشيخ قاسم في موقف صعب للغاية من حين لآخر.

إن النزاع على العُديد التي تكوّن واحداً من مراكز صيد اللؤلؤ بين شيخ قطر وبين الشيخ زايد شيخ أبو ظبي التابعة لعمان شكل أساس العلاقات بين قطر وعُمان، ولكن خرج الأمر عن كونه نزاعاً بين مشايخ

---

(١) لقد وردت هذه الجمل في البرقية المرسلة من ولاية البصرة إلى نظارة الداخلية في ٦ يوليو ١٩٠٩م والذي أعطى تقريراً عن عدم الأمان الذي ظهر في سواحل قطر «إن أكثر اللصوص من قبيلة المناصير، وهذه القبيلة منسوبة إلى مشيخة أبو ظبي في عُمان الواقعة على مسافة من خمسة إلى ستة أيام من العُديد والواقعة تحت الحماية الإنجليزية. إن هذه القبائل القاطنة في تلك المنطقة المتنازع عليها قسم منهم على علاقة وثيقة مع الشيخ قاسم وأولاده في قطر»
BOA, BEO 2689140.

(٢) BOA, İMM 4699.

عُمان وقطر على العُديد إلى مجال نزاع بين الدولة العثمانية وإنجلترا مثلما حدث في مشكلة الزبارة، ولهذا فقد قامت الحكومة العثمانية بمساعٍ لعمل تشكيلات في العُديد والزبارة كناحيتين تابعتين لقطر التابعة لحكمها رغم اعتراض الإنجليز على هذا، دون إعطاء فرصة للشيخ قاسم كي يترك حبل الإنصاف وهذا طبقاً لما ذكر في الأقسام السابقة.

لم تسع الحكومة العثمانية إلى تحديد وتحجيم القوة التقليدية للشيخ قاسم على القبائل، ولكنها منعته من الدخول في المسائل التي قد تسبب مشاكل سياسية مع الدول الأخرى، ولأن الشيخ قاسم الذي كان شديد القوة في قطر قد فهم أنه ليس بإمكانه عمل شيء وحده يؤدي إلى نتائج سياسية بدأ يقضي معظم وقته في الصحراء بين القبائل، فقد لجأ إلى حماية الدولة العثمانية، ولكنه كان يأمل في توسيع ساحة نفوذه خارج قطر، كما أنه قيم الفرص المتاحة وأمل أن يكون شخصاً مؤثراً في المنطقة أكثر من قائمقام أو شيخ في المنطقة، ولهذا فقد سعى إلى التقريب بين آل سعود الذين أحس بالتعاطف مع مذهبهم وبين ابن رشيد الذي كان على علاقات تجارية معه، وعقد بينهم بعض الاتفاقيات، كما أنه لم يخش إظهار خصومته لآل خليفة في البحرين والشيخ زايد في أبو ظبي، ولقد ذكرنا معلومات كافية عن هذا الموضوع في الفصول السابقة ولذا لن نكرره هنا، وسنقف في السطور التالية على حدث مثير وهو فعاليات الشيخ قاسم خارج قطر وسلوك الحكومة العثمانية نحوه.

ب- النزاعات بين أفراد العائلة في الكويت وتدخل الشيخ قاسم

إن عدم جود اتصال مباشر بين قطر والكويت وخاصة عدم وجود مشكلة على تقاسم أي شيء أدى إلى ظهور علاقات إيجابية بينهما، وكان مسار العلاقات بين قطر والكويت يتكون من لجوء بعض الأشخاص من قطر إلى الكويت بسبب الأحداث الواقعة بين القبائل المتجولة بين

المنطقتين، وبصفة عامة لم تظهر مشكلة خطيرة بين الطرفين حتى عام ١٨٩٦م، إلا أن شيخ الكويت قد تدخل في بعض الأحيان للوساطة في الخلافات التي ظهرت بين الشيخ قاسم والحكومة العثمانية، ولكن قتل مبارك الصباح لأخيه محمد شيخ الكويت وقائمقامها واستيلائه على الإدارة في أول مايو ١٨٩٦م كان سبباً في ظهور مشكلة خطيرة في الكويت وقطر، فتدخل ولاية البصرة والحكومة في الأحداث التي تطورت بعد قتل مبارك لأخيه واتفاق الشيخ قاسم مع الورثة الشرعيين لمحمد وخالهم يوسف بن مبارك ضدها كان سبباً في ظهور اضطرابات جديدة في المنطقة[1] وكان مبارك يسعى لإقناع ولاية البصرة بإعطائه منصب قائمقام الكويت مثل أخيه مستخدماً مال أخيه الذي زُعم أنه قد قتله، كما أن ورثة المقتول ذهبوا إلى البصرة وطلبوا رد حقوقهم المغتصبة، ولكن طبقاً لما فُهم فإن حمدي باشا والي البصرة قد اقتنع بتعيين مبارك في منصب قائمقام الكويت وقام بمساعٍ عند الحكومة لتنفيذه، ووضع الباب العالي أمام عينيه الاتهامات الموجهة إلى حمدي باشا والي البصرة من قبل المعارضين لمبارك فعزله لتهدئتهم، وعين مكانه عارف باشا في منصب الوالي، ولكن الوالي الجديد لم يقم بحركة عسكرية واسعة لعقاب مبارك، وقبل الوضع القائم، وكان اقتراحه بتعيينه سبباً في استمرار الأحداث طوال عام ١٨٩٧م.

لم ينجح يوسف إبراهيم خال الورثة الذي كانت له نشاطات تجارية في أنحاء بومباي وإيران في الحصول على حقوق ورثة المقتول محمد الصباح وجراح، ولهذا سعى لعمل اتفاق مع الشيخ قاسم، وكان هذا المطلب متوافقاً مع تقاليد القبائل ومع فكرة حماية من لجأ إليهم يطلب حمايتهم، كما أنه كان متوافقاً مع آمال الشيخ قاسم بأن يكون مؤثراً في

---

(١) Frederick Followfield Anscombo, The Ottoman Gulf, The Creation of Kuwait, Sudi Arabia and Qatar. New York 1997, s.99-94.

المنطقة، لا سيما أنه طبقاً للخبر الذي وصل إلى استانبول في أواخر سنة ١٨٩٧م فإن الشيخ قاسم قد اتفق مع يوسف إبراهيم ويستعدان لدخول الكويت[١]، طبيعي أن تحرك الشيخ قاسم بمفرده بهذا الشكل قد أقلق سواء الباب العالي أم السلطان عبد الحميد الثاني الذي أعطي أهمية كبرى لمشكلة الكويت، وقام عارف باشا والي البصرة بالاتصال بالشيخ قاسم بواسطة لواء نجد طبقاً للأمر الذي أخذه، وطلب منه الانسحاب من هذا الموضوع الذي يتعلق بإدارة الدولة بصفة مباشرة، وأوضح الشيخ قاسم حقيقة حركته في الرد الذي أرسله في بدايات نوفمبر ١٨٩٧م أن هدفه من الحركة ليس إظهار الفساد في الأرض وإنما الحصول على حقوق ورثة المقتول الذين لجؤوا إليه باعتباره واحداً من المعينين من قبل الدولة العثمانية، إن الشيخ قاسم الذي أوضح أن الأحساء وما جاورها لن يمسها أي ضرر وأنه سيرجع عما عزم عليه عندما يعطى الورثة المذكورون حقوقهم أو عندما يأتيه أمر من الباب العالي بشأن تدخله في هذا الأمر[٢].

في تلك الفترة لم يكتف الباب العالي بالمراسلات التي تمت بينه وبين الجيش السادس وولاية البصرة بل قرر تكليف محسن باشا رئيس الأركان الحربية في الجيش السادس ببحث المشكلة في مكانها، وإرسال سفينة إلى سواحل قطر. انتبه السلطان عبد الحميد الثاني إلى أن هذه التطورات المستمرة في خليج البصرة سوف تؤثر على صراع النفوذ العثماني -الإنجليزي، ولهذا أمر الحكومة بإرادته الصادرة في ١٥ نوفمبر ١٨٩٧م بتعقب المشكلة باستمرار، واتخاذ التدابير اللازمة دون تعظيم المشكلة[٣].

(١) BOA, BEO 77765.

(٢) BOA, BEO 78127.

(٣) BOA, Y.MTV 169/59.

وقد وصلت إلى استانبول معلومات تفصيلية عن الاستعدادات التي قام بها الشيخ قاسم بن ثاني ويوسف الإبراهيم للهجوم على الكويت، وطبقاً لها فقد قام يوسف إبراهيم والشيخ قاسم بجهود لتسليح قبيلة المناصير وبني هاجر وأهالي قطر[١]. وأعلن الشيخ قاسم على أهالي قطر - بواسطة الدلالين - أن كل من لا سلاح له أو حيوان عليه توفير سلاح وحيوان للخروج في معيته، وفي تلك الفترة جلب يوسف باشا حوالي أربعمائة ناقة من أنحاء الأحساء وباعها لمن لا ناقة له من الأهالي الذين سيشتركون في الحرب، وأرسلت الدولة اثنين من القبائل التابعة لها للتجسس ولمعرفة تفاصيل الحركة.

طبقاً لما فُهم من البرقية المؤرخة في ١٧ نوفمبر ١٨٩٧م والمرسلة من قبل عارف باشا والي البصرة أوضح أن الشيخ فلاحاً شيخ قبيلة العجمان التي نزلت بالقرب من الأحساء بسبب موسم البيع والشراء قد رجع إلى اللواء، وأوضح أن بإمكانه قطع طريق الشيخ قاسم بالقبائل التي معه والحيلولة دون الهجوم على الكويت بأمر من الحكومة[٢] بخلاف هذا فإن السفينة زحاف التي تقرر إرسالها من البصرة إلى قطر قد تحركت إلى المنطقة في ١٩ نوفمبر[٣].

لقد أكمل الفريق محسن باشا المرسل للتفتيش عن مشكلة الكويت تحقيقاته التي قام بها بأمر الحكومة وقدم تقريراً إلى القائد العام عن سلوك الموظفين في بغداد، وتمت مناقشة تقرير واقتراحات الفريق محسن باشا في اللجنة العسكرية التي عقدت في القيادة العامة، وقدمت النتيجة التي توصلت لها اللجنة في مضبطة إلى السلطان في ٢٦ نوفمبر

(١) BOA, BEO 78010.

(٢) BOA, BEO 78052; 78127. Aynı vesika.

(٣) نفس الوثيقة.

١٨٩٧م، وطبقاً لما ذكره الفريق محسن باشا فإن حركة الشيخ قاسم ويوسف إبراهيم مرجعها النقود والهدايا القيمة التي أخذها والي البصرة والموظفون الآخرون من مبارك الصباح ومن معارضه يوسف إبراهيم، لأنه من المفهوم أن الموظفين المذكورين قد اتبعوا طريق إدارة الطرفين للاستمرار في الحصول على هذه المنافع، ولهذا اقترح محسن باشا عزل والي البصرة على الفور.

إن محسن باشا الذي لاحظ أنه في حال حل مشكلة الميراث بشكل عادل ستزول ادعاءات قاسم بن ثاني ويوسف إبراهيم، وهذا ما سيحقق الأمن في المنطقة، وأوضح محسن باشا حقيقة كمال التجهيزات التي قام بها قاسم ويوسف إبراهيم للهجوم على الكويت، واقترح تجهيز قوة عسكرية لمنعهم إذا اقتربوا من الكويت.

من جانب آخر يُفهم أن مبارك المتهم بقتل محمد الصباح قد تمكن في خلال سنة ونصف من تأسيس علاقات وثيقة مع أهالي وقبائل الكويت وقوى موفقة، بخلاف هذا فإنه لم يظهر للخلافة في الوقت الماضي أو في الوقت الحالي أي شيء ينافي الإخلاص، وأوضح محسن باشا في تقريره أن وضع مبارك من الممكن أن يؤدي إلى التدخل الأجنبي (وخاصة الإنجليز) في الكويت، ورأى أنه من المفيد العفو عنه بدون محاكمة وتعيينه في منصب قائمقام الكويت بطريقة فخرية.

إن اللجنة العسكرية في القيادة العامة قد وافقت على اقتراحات محسن باشا كما هي، ولهذا قدمتها للعرض على السلطان دون أي تغيير في الاقتراحات السابقة، وفي تلك الفترة اقترحت اللجنة تعيين محسن باشا محل والي البصرة الذي سيتم عزله لوقوفه على شؤون المنطقة[1].

طلب السلطان عبد الحميد الثاني الذي وجد التدابير المقترحة من

(١) BOA, Y.MTV 170/4.

قبل اللجنة في محلها في الأمر الذي أصدره في اليوم التالي إلى هيئة الوزراء مناقشة إرسال قوة عسكرية مكونة من ثمان كتائب تحت قيادة ضباط أقوياء[1]. ولكن فُهم أنه رغم أن السلطان وجد اقتراحات اللجنة مناسبة إلا أن الحكومة لم تستطع الموافقة إلا على التدابير التي كانت خلاف إرسال الجند، وقد وافقت الحكومة على سوق الجند ليس إلى قطر مباشرة بل إلى البصرة[2] وفي اجتماعات مجلس الوكلاء المؤرخة في ٣ - ٦ ديسمبر ١٨٩٧م لم يُستعجل إرسال الجند، وأظهرت حقيقة الطلب الذي قدمه الشيخ قاسم والمؤرخ فيما سبق، وطبقاً لما فهم فإن هيئة الوزراء قد رأت أن الشيخ قاسم لديه سبب مشروع للتحرك ضد الحكومة، ولهذا تقرر البحث عن حيل للقضاء على الأمور التي كانت سبباً في هذه الأحداث بدلاً من إرسال القوات العسكرية إلى قطر[3].

وكانت الحكومة تبحث عن وسائل لمنع الشيخ قاسم من استخدام القوة أثناء عمل التجهيزات لذهاب الجند إلى البصرة[4]، ولكن يفهم أنه في تلك الأثناء قد حدث نزاع بين الفريق محسن باشا وعارف باشا والي البصرة الذي قدم تقارير ضده، فقدم محسن باشا طلباً إلى الحكومة وطلب إعادته إلى وظيفته القديمة، فعين مكانه حسين حلمي والي أدنة السابق وأرسله إلى المنطقة[5]، وبعد ما قدم اعتذاره أعطيت هذه المهمة إلى حسن باشا عضو الدائرة الملكية بشورى الدولة، وفي نفس الوقت تحرك الشيخ

(١) نفس الوثيقة.
İrade Hususi 1315B/67.
(٢) BOA, Y. A. Res 90/30.
(٣) نفس الوثيقة.
(٤) BOA, Y.MTV 170/4.
(٥) نفس الوثيقة.
İrade Hususi 1315B/67.

قاسم بالقوات التي تمكن من جمعها في قطر من مكينس ووصل إلى عريج، وقيمت التطورات الأخيرة في المنطقة في الاجتماع الذي شارك فيه وزراء التجارة والنافعة والداخلية والخارجية والعدل ورئيس شورى الدولة تحت رئاسة رئيس الوزراء، وأوضح في التقييم الذي تم بأن الشيخ قاسم سيتراجع عن حركته هذه إذا أُعطيت لورثة محمد الصباح حقوقهم، وسرد ما توصل له بسرعة حتى لا ينتشر هذا الموضوع بين السفارات الأجنبية، بخلاف هذا فإن بحوث حسن باشا الذي ذهب حديثاً إلى المنطقة ستستمر من ثلاثة إلى أربعة أشهر، فوضع هذا الأمر في الاعتبار وتحتم اتخاذ تدابير فعلية سريعة؛ ولهذا وجد مجلس الوكلاء ضرورة الرجوع إلى التدابير التي اقترحتها القيادة العسكرية ووافق عليها السلطان، ولكن في هذه المرة اقترح عكس ما فكر فيه حتى هذا اليوم، فقد اقترح التظاهر بسوق الجند إلى قاسم وإرسالها إلى الكويت وتنفيذ العدالة اللازمة مع مبارك، وهكذا رأت هيئة الوزراء أنه بهذه الطريقة سيكون قد تم عقاب مبارك، وإذا أصر قاسم على الهجوم على الكويت سيصد بهذه القوة[١] وعقب هذه اللقاءات أرسل إلى البصرة في الأيام الأولى من سنة ١٨٩٨م حوالي ست كتائب وفرقة مدفعية وهذا بالرسائل التي أرسلت إلى الجهات المختصة بهذا الأمر[٢]. ويعد تحرك هذه الكتائب أهم حركة عسكرية على البصرة بعد حملة مدحت باشا على الأحساء، وهذا الأمر يظهر اهتمام الحكومة والسلطان عبد الحميد الثاني بشؤون الكويت، كما أنه يظهر ثبات الشيخ قاسم في نشاطاته خارج قطر والتي لم يأخذ إذناً بها.

إن من أبرز مزايا عصر السلطان عبد الحميد الثاني هو تدخل السلطان بنفسه خاصة في المشاكل التي عجزت الحكومة عن حلها، لا سيما أن

(١) BOA, Y.A.Res 90/30.

(٢) BOA, BEO 79049.

السلطان عبد الحميد الثاني أحس بعدم الراحة لوصول مشكلة الكويت إلى هذا الشكل، وأحس بوجوب تدخله في الأمر، بخلاف هذا فقد ظهرت نوايا الإنجليز بإرسالهم سفينة حربية إلى المنطقة، وتعجل السلطان عبد الحميد الثاني الحل لمنع التدخل الأجنبي المحتمل في المنطقة، فأرسل رجب أفندي نقيب أشراف البصرة الذي استخدمه أحياناً في بعض المسائل المتعلقة بالمنطقة إلى الشيخ قاسم في قطر.

إن الشيخ قاسم الذي كان ينتظر أمراً كهذا تخلى عن الذهاب إلى الكويت بعد لقائه برجب أفندي، وأمر بإلغاء حالة الطوارئ، وأمر الناس بالعودة إلى أعمالهم اليومية وأخبر رجب أفندي في البرقية التي أرسلها إلى المابين الهمايوني في ١٧ يناير ١٨٩٨م أن الحياة في قطر قد رجعت لطبيعتها، وأن الشيخ قاسم لن يقوم بأي عمل ضد مبارك الصباح ما لم يكن معه إذن من السلطان[١] وفي نفس اليوم أرسل قاسم أحد رجاله إلى مكتب تلغراف الفاو وجعله يرسل إلى السلطان البرقية التالية الموقعة باسم قائمقام قطر والتي يخبر فيها عن إخلاصه للدولة:

«لقد جاء السيد رجب أفندي نقيب أشراف البصرة إلى قطر وأبلغني بأوامر سلطاننا أمير المؤمنين وإمام المسلمين في موضوع عدم القيام بأي نوع من التحركات ضد مبارك الصباح، بخلاف هذا فقد أوصانا رجب أفندي بتفريق الرجال الموجودين معي وإعلان الأمن والهدوء بين الناس، ولقد خضعت ونفذت أوامر حضرة الخليفة، ولكن حركتنا هذه ليست للقيام بشيء يخالف رضا السلطان، ولكنها بسبب لجوء أولاد محمد الصباح وأخيه جراح الصباح اللذين قتلا ظلماً وعدواناً لاغتصاب حقوقهم من قبل مبارك الصباح، وبرغم هذا فإن أمراء سلطاننا أمير المؤمنين لم يتحركوا قيد أنملة حيال هذا الموضوع، فسلطاننا الكبير ذو القلب الرحيم

(١) BOA, İrade Hususi 1315Ş/88.

هو حامي الأهالي وحقوق اليتامى والأرامل وهو خير من يحرسها، ونحن موجودون في ظل رحمته وعدالته، ولهذا فقد قمت على الفور بتفريق القبائل، وأخرجت الدلالين لإعلان الأمان، وبدأت في شرح المسألة للشعب، وبلغت الجميع بالاشتغال بالدعاء للسلطان بطول العمر وباستمرار القدر والسعد والنصر وأرجو من سلطاننا العفو عني»[١].

لقد سعد السلطان عبد الحميد من تهدئة الأمر بهذا الشكل دون سفك للدماء، بخلاف هذا فقد قيم هذا الأمر على أنه نجاح لسياسات الخلافة التي استمر في ممارستها، وبالإرادة الخاصة التي أصدرها في ١٩ يناير أمر السلطان بقراءة البرقية المذكورة على مجلس الوكلاء بعد ما عبر عن فرحه ونفوذ مقام الخلافة[٢]، وهكذا فقد أراد السلطان عبد الحميد شرح أبعاد نفوذه للحكومة بإظهار هذا النجاح الشخصي الذي حققه.

ويُفهم أنه على الرغم من تعهد قاسم بن ثاني بعدم القيام بتصرف فعلي تجاه الكويت إلا أن أفكاره عن مبارك الصباح لم تتغير، لأنه أوضح في البرقية التي أرسلها إلى الصدارة في ٨ فبراير ١٨٩٨م أن منع الظلم الذي وقع على ورثة المقتول لن يتحقق إلا بإرسال قوات عسكرية إلى الكويت مكرراً أفكاره السابقة، كما أن قاسم بن ثاني اتهم قائد الجيش السادس في برقيته بأخذه رشوة من مبارك[٣] وقد أوضح الشيخ قاسم في برقيته هذه أن تراجعه عن عزمه على الهجوم على الكويت كان بسبب تبعيته للسلطان فقط.

بعدما أرسلت الحكومة العثمانية الجند من بغداد إلى البصرة تحرك

---

(١) BOA, İrade Hususi 1315Ş/88.

(٢) نفس الوثيقة.

(٣) BOA, Y.A.Res 91/29.

الإنجليز من بومباي، وأرسلوا ثلاث سفن حربية و(١٥٠) شخصاً كقوة برية إلى مسقط، ولقد أعطى الإنجليز لحركتهم هذه صورة أنهم بدأوا بهذه التحركات لعقاب الإيرانيين لقتلهم موظف التلغراف الإنجليزي في منطقة جسق الواقعة في الحدود الإيرانية، ولقد فسرت الحكومة العثمانية تحركات الإنجليز هذه بأنها ليست ضد الإيرانيين، بل عكس ما أظهروا، وأنها حركة للتدخل في شؤون الكويت، ولقد فُهم أنهم قد شُجعوا على هذه الحركة بتحريض من الشيخ محمد بن علي بن إبراهيم ممثل معارضي مبارك في بومباي، وبتعبير آخر فإن الإنجليز كانوا يسعون لفرض نفوذهم فى الكويت بمساندة معارضي مبارك، ولهذا تمت مناقشة هذا الموضوع في اجتماع الوزراء الذي عقد في ٢ مارس ١٨٩٨م، وكان القرار المتخذ هو التأكيد على ضرورة حل مشكلة الميراث التي كانت سبباً في كل هذه الأحداث، وفُكر أولاً في إحضار مبارك الصباح إلى البصرة وأعطي قرار بتكليف رجب أفندي نقيب أشراف البصرة بهذه المهمة لأنه الشخص الذي لن يعترض عليه الشيخ قاسم[١] كان رجب أفندي مثل كل موظفي البصرة يقترح تعيين مبارك في منصب القائمقام بعد عام ١٨٩٦م ومن جانب آخر فإن احتمال مساندة الإنجليز لمعارضيه قد قوى وضع مبارك عند الحكومة العثمانية، وكانت النتيجة هي مساعدته على تعيينه في منصب القائمقام.

على الرغم من أن الشيخ قاسم لم يسعد بهذه التطورات إلا أنه تحاشى القيام بخطوة فعلية طبقاً لتعهده السابق، ومن جانب آخر فقد بدأ الشيخ مبارك في تجهيز قبائل الكويت لأي احتمال ومارس الضغوط على بعض القبائل التابعة للشيخ قاسم[٢]، تعب الشيخ قاسم من هذا الموقف

---

(١) نفس الوثيقة.

(٢) BOA, Y.A.Res 92/69.

ونقل الموضوع إلى الهيئات الرسمية، وبعدما سألت الحكومة العثمانية عن الموضوع أوضح المسؤولون في البصرة أن الموقف عبارة عن بعض الوقايع العادية والمعتادة بين القبائل ومنبعه هو الرغبة في القبض على يوسف إبراهيم المقيم في قطر باستمرار، وهذا لوقوفهم بجانب مبارك الصباح[1] ولقد استمرت هذه المراسلات طوال شهري إبريل ومايو، ولكن لم يتم الحصول على أية نتيجة، إن قاسم الذي عرف أن تعيين أنيس باشا والياً على البصرة فرصة أرسل له برقيةً حادة التعبير – إلى حد ما – يطلب فيها الاستقالة من منصب القائمقام، ولقد وردت الجمل التالية في البرقية التي أرسلها الشيخ قاسم إلى أنيس باشا.

«... هناك الكثير من الأسباب التي تجبرني على الاستقالة، الأول: ما عرفتموه لأنني أوضحته عدة مرات، والثاني: ظهور مشكلة الزبارة أضف إلى ذلك ظهور حادث الشيخ مبارك الصباح، فلقد رجعت عائلته وأولاده – باستمرار – إلى الهيئات الرسمية وشكوا موضحين أن أموالهم قد سلبت بعد وفاة أبيهم ، ولقد عرضنا المصيبة التي وقعوا فيها على دولتنا وطلبنا إنقاذهم من هذا الحال، وتمكنا من عرض شكوانا على الباب العالي عن طريق البحر، وشرحنا حادث مبارك الصباح، ولم يكن هدفنا من هذا أي شيء غير توصيل شكوانا إلى الباب العالي، ولقد غيرت هذه الدعوى طريقها بسبب خيانة موظفي الدولة وأخذهم الرشوة (يقصد بهم موظفي ولاية البصرة)، وكان قصدنا من هذا تعريفهم بتأثيرنا على هيئات الدولة، فاختلط الرأي الرسمي للحكومة وفي النهاية فتحوا طريقاً كبيراً لصرف النقود بإرسال الجند، وكان غرضهم من هذا هو عدم معرفة موقفهم وعدم إظهار خيانتهم، والواقع أن رجالاً أمثالنا شرفاء مخلصين للدولة لا يمكنهم الاتفاق مع المحبين للنقود ولأنفسهم، ولهذا فيجب أن

(١) نفس الوثيقة.

نترك مكاننا ليعين فيه رجل ينفعكم...»[1]

فقد طلب قاسم الاستقالة وأوضح ضرورة تعيين شخص مناسب مكانه هذا من جانب ومن جانب آخر أوصى بتعيين أخيه الشيخ أحمد غير المحبوب في منصب قائمقام قطر وعند النظر إلى تلك الإفادات المتضاربة يظهر لنا أن الشيخ قاسم لم يكن شديد التصميم في موضوع طلب الاستقالة، لأنه كان يعرف أن السلطان لن يوافق على الاستقالة وليشعر الوالي الجديد بوجوده ويعرفه بمكانته عند السلطان على وجه الخصوص، لا سيما أن الوالي قد قدم طلب الشيخ قاسم للاستقالة إلى الحكومة بسرعة، واقترح تعيين أخيه الشيخ أحمد مكانه، وقد رفضت الحكومة هذا الاقتراح.

لا جرم أن العلاقات بين قطر والمشايخ المجاورة لها ليست محددة بما تحدثنا عنه سالفاً، ولكننا حاولنا إظهار أن الشيخ قاسم بكل قوته ونفوذه على القبائل لم يستطع التحرك باستقلالية في كل المواضيع، وبتعبير آخر فإن الدولة العثمانية أعطت لقاسم حقوق الحكم التقليدية على قطر وسواحلها، ولكنها لم تأذن له بالقيام بأية حركة قد تؤدي إلى تحدٍ لحقوق حكم الدولة أو إلى تدخل الأجانب، إن الشيخ قاسم الذي قبل الحكم العثماني قام بتصرفات تتجاوز غرضه من حين لآخر، إلا أنه في النهاية اتبع تحذيرات الدولة كقائمقام تابع لها وتمكن من السيطرة على نفسه.

(١) BOA, Y.A.Res 94/10.

الخاتمة

لقد بقي لنا أرشيف غني جداً بالمواد عن الدولة العثمانية التي حكمت منطقة جغرافية واسعة، وكانت نتيجة الأبحاث التي قمت بها في الأرشيف هي رؤية غنى هذا الأرشيف بالكثير من الوثائق المتعلقة بخليج البصرة، وعلى الرغم من أن قسماً منها يتعلق بخليج البصرة بصفة عامة إلا أن قسماً آخر منها يهتم مباشرة بالأحساء والكويت والبحرين وقطر وسواحل نجد الموجودة في خليج البصرة، وإن كثرة الوثائق أمر مرتبط بزيادة الأهمية السياسية والاقتصادية لهذه المنطقة أو قلتها، فعلى سبيل المثال: فبينما يوجد عدد كبير من الوثائق عن منطقة القطيف ذات الأهمية الاقتصادية يوجد عدد قليل جداً من الوثائق عن ميناء العقير الموجود في نفس المنطقة.

ولقد وجدت المواد المتعلقة بقطر والبحرين موضوع البحث كافية إلى حد ما نظراً لأهميتهما السياسية باعتبارهما من أهم نقاط صراع النفوذ العثماني - الإنجليزي في خليج البصرة في القرن التاسع عشر، ولقد اتخذت المواد المذكورة أساساً للبحث، ومن البحث الذي قمنا به ومن تقييم الصراعات العثمانية - الإنجليزية في المنطقة والتركيز على رؤية الدولة العثمانية توصلنا إلى هذه النتائج:

١- توجد في الوثائق العثمانية تعريفات جغرافية مختلفة لمنطقتي البحرين وقطر ولم تُعرض المنطقتان كجزء واحد عكس ما هو معتقد، ولم ترد الجزر والجزر الصغيرة التي تحمل اليوم أهمية كبرى في تلك التعريفات الجغرافية لأنه لم يتم رسم أية حدود في الخليج، وطبقاً للنتائج التي توصلنا إليها من تحليل الوثائق فُهم أن كلمة «البحرين» هي جزيرة البحرين التي أُوضح أكثر من مرة أنها تتكون من قسمين، ومقابل هذا فقد كان المقصود من «قطر» هو البروز الممتد ناحية البحر مباشرة بين عُمان والبحرين، وهناك عدد من الجزر والجزر الصغيرة بين البحرين وقطر وبرغم أنها رسمت في الخرائط العثمانية إلا أنه لا توجد أية معلومات عنها في الوثائق»، وهذا مرجعه وصف هذه المنطقة كلها بأنها ساحة نفوذ للدولة العثمانية.

٢- طبقاً للنتيجة الأخرى التي توصلنا إليها من الوثائق التي وقفنا عليها، فإن الدولة العثمانية اعتبرت مناطق البحرين وقطر خاضعة لحكمها السياسي اعتباراً من القرن السادس عشر حتى لو لم يكن حكمها قطعيًّا في بعض الأحيان، ولهذا السبب لم تظهر حدود بين المنطقتين، وبرغم هذا فقد ذكر أن كلاً من قطر والبحرين تابعة لوحدة إدارية منفصلة عن الأخرى ولم تكن بينهما أية علاقات إدارية.

٣- على الرغم من أن الحدود بين البحرين وقطر لم تكن لها أهمية كبرى في العصور القديمة إلا أنه قد بدأت تظهر حدود كل منهما في القرن التاسع عشر بسبب الصراعات العثمانية- الإنجليزية في هذا المكان، وبتعبير آخر بدأت تظهر أهمية الجغرافيا السياسية، لا سيما أن الدولة العثمانية التي أرادت التأكيد على سيطرتها الفعلية على المنطقة سنة ١٨٧١م أرسلت حملة عسكرية إلى الأحساء بقيادة مدحت باشا، وفي تلك الأثناء - ولأول مرة - تم تناول مشكلة الحدود، أو بمعنى أصح أماكن نفوذ كل من مشيخة قطر والبحرين، ويرى بوضوح من التعليمات

التي صدرت من الباب العالي بشأن الحملة العسكرية المتجهة إلى نجد (الأحساء) أن قطر كانت ضمن هذه الحملة العسكرية، ومن جانب آخر فقد جعلت الدولة العثمانية البحرين خارج الحملة العسكرية حتى لا تتولد مشكلة مع الإنجليز الذين فرضوا نفوذهم عليها في تلك الأثناء، ولقد قيل للإنجليز - بطريقة شفوية فقط - بلغة دبلوماسية إن الهدف من هذه الحملة هو مناطق نجد والأحساء وقطر فقط أما البحرين فهي خارج هذه الحملة، لا سيما أنه يُفهم من المراسلات المتعلقة بحركة الحملة العسكرية على نجد والأحساء بأنه قد أعطي الإذن إلى الجند العثمانية بالذهاب حتى سواحل البحرين، كما أُظهر الاهتمام بعدم الاعتداء المباشر على البحرين، ويفهم من المراسلات الداخلية أن هذا لأمر مرجعه السيطرة الفعلية للإنجليز على البحرين، وتجنب الدولة خلق مشكلة جديدة في تلك الأثناء، وفي النهاية تحقق هذا الحال الفعلي، وشُكلت قطر الموضوعة في نطاق الحملة العسكرية كقضاء تابع للحكم العثماني، وقد استمرت ادعاءات السيطرة السياسية على البحرين من قبل الدولة العثمانية في كل فرصة رغم بقائها خارج الحملة العسكرية، وكانت هذه الادعاءات تشكل بوتقة الصراعات بين الإنجليز والدولة العثمانية في المنطقة، أما الوجود العثماني في قطر فكان يشكل تهديداً فعلياً على التفوق الفعلي الذي أسسه الإنجليز في البحرين، وكان هذا الأمر سبباً في عدم اعترافهم بدخول قطر تحت الحكم العثماني، لا سيما أن الإنجليز مصيبون في آرائهم هذه ، وذلك لأنه فُهم من المراسلات الداخلية أن الدولة العثمانية كانت ترغب أيضاً في تقوية وضعها في المنطقة رغم إخفائها لهذا وفي إدخال البحرين التي انتقلت إليهم من الأجداد تحت السيطرة الفعلية.

٤- على الرغم من أن الإنجليز لم يقبلوا الأمر الواقع الذي ظهر نتيجة حملة الأحساء العسكرية إلا أنهم لم ينفثوا بكلمة عن حكم الدولة

العثمانية للبدة التي تعد مركز قضاء قطر وما حولها، وبدأ الإنجليز من جديد الصراع مع الحكم العثماني في المنطقة اعتباراً من سنة ١٨٩٠م وخاصة بعدما بدأ الألمان الاهتمام بسياسات الخليج ووضع مشروع سكك حديد بغداد موضع التنفيذ، وفي تلك الأثناء شكلت الدولة العثمانية الزبارة والعُديد الواقعتين في قضاء قطر على أنهما ناحيتان، وبدأت في تعيين مديرين فيهما، وهذا ما أدى إلى اضطراب العلاقات من جديد، خاصة أن الإنجليز الذين اعتبروا أن فعاليات الدولة العثمانية في قطر تمثل تهديداً على وجودهم في البحرين لم يتوقفوا عن إيجاد مجالات للنزاع منذ هذا التاريخ، وهكذا سعوا لمنع تشكيلات الدولة العثمانية على كل شبه جزيرة قطر.

٥- عملت الدولة العثمانية على القضاء على المعوقات التي أظهرها الإنجليز من جانب ومن جانب آخر عملت على تكوين التشكيلات الإدارية لقضاء قطر، ولكنها انتبهت إلى وضع قطر الخاص وسعت إلى جعل عائلة آل ثاني الحاكم القديم لقطر داخل هذه التشكيلات باستمرار، إن قاسم بن ثاني الذي فهم استحالة عمل تشكيلات الدولة في قطر دخل أحياناً في نزاعات مع الموظفين العثمانيين في خليج البصرة ولم يَهَب القيام ببعض التصرفات التي حَلَتْ له، حتى أنه اهتم بألا يفسد ما بينه وبين الإنجليز الذين يوجد بينهم وبين الدولة العثمانية نزاع دائم بسبب علاقاته التجارية، إن قاسم بن ثاني الذي حاول عمل توازنٍ بين الدولة العثمانية والإنجليز يختلف عن الزعماء الآخرين الموجودين بالمنطقة بأنه لم يسلم قياده إلى الإنجليز مطلقاً، خاصة أنه بموجب سلوكه هذا أصرت الدولة العثمانية على التعديلات التي تحقق الاستقلال لقطر في المعاهدة العثمانية الإنجليزية سنة ١٩١٣م رغم معارضة الإنجليز الشديدة لهذا، وبتعبير آخر فإن هذا الإصرار العثماني قد حقق ظهور دولة قطر الحديثة الموجودة الآن على الساحة الدولية.

فهرس الأعلام

- ل -

- م -

- ن -

- هـ -

- و -

- ي -

فهرس الأماكن

- ت -

- ج -

- ح -

- خ -

- ك -

- ل -

- م -

- ن -

- هـ -

- و -

- ي -

المصادر

أ- وثائق الأرشيف

١- الأرشيف العثماني برئاسة الوزراء

- Babıali Evrak Odası Sadaret Evrakı
- أوراق الصدارة بغرفة أوراق الباب العالي
- Divan-i Hümayun Kalemi Mukavele (A.DVN.MKL)
- قلم معاهدات الديوان الهمايوني
- Sadaret Muteferrika (A.M)
- متفرقة الصدارة
- Sadaret Mektubi Kalemi (A.MKT)
- قلم مكتوبي الصدارة
- Sadaret Mektubi Kalemi (A.MKT.UM)
- قلم مكتوبي الصدارة

تصنيف داخلية جودت

تصنيف وزارة الداخلية

- Dahiliye Nezareti Kalem-i Mahsus Müdiriyeti (DH-KMS)
- إدارة القلم الخاص بنظارة الداخلية (بوزارة الداخلية)

- Dahiliye Nezareti Muhaberat-ı Umumiye (DH- MUİ)
- المخابرات العامة بنظارة الداخلية (بوزارة الداخلية)
- Dahiliye Nezareti Nüfus Müdiriyeti (DH.SN.THR)
- إدارة السكان بنظارة الداخلية (بوزارة الداخلية)
- Dahiliye Nezareti Şifre Kalemi (DH- ŞFR)
- قلم الشفرة بنظارة الداخلية (بوزارة الداخلية)
- Dosya Usulü İrade (DUİT)
- إرادة لها أصل بالملف

تصنيف وزارة الخارجية

- Hariciye Nezareti Hukuk Muşavirliği İstişare Odası (HR.HMŞ.İŞO)
- غرفة المشورة بالمستشارية القانونية بنظارة الخارجية (بوزارة الخارجية)
- Hariciye Nezareti Mektubi Kalemi (HR.MKT)
- قلم المكاتبات بنظارة الخارجية (بوزارة الخارجية)
- Hariciye Siyasi (HR.SYS)
- خارجية سياسي
- Hatt-ı Hümayun (HH)
- خط همايوني

الإرادات السلطانية

- İrade Askeri
- إرادة عسكرية
- İrade Dahiliye
- إرادة داخلية
- İrade Hususi (İ.Hus)
- إرادة خصوصية

- İrade Meclis-i Mahsus (İMM)

– إرادة مجلس مخصوص

- İrade Mesail-i Mühimme

– إرادة مسائل مهمة

- Meclis-i vükela Mazbataları (MV)

– مضابط مجلس الوكلاء

- Muahedenameler ve Mukaveleler

– المعاهدات والاتفاقيات

- Şura-yi Devlet Evrakı (ŞD)

– أوراق شورى الدولة

- Yıldız Evrakı

– أوراق يلديز

- Yıldız Esas Evrakı (YEE)

– أوراق يلديز الأساسية

- YEE, Kamill Paşa Evrakına Ek

– ملحق بأوراق كامل باشا، الأوراق يلديز الأساسية

- Yıldız Mütenevvi Evrakı (Y.MTV)

– أوراق يلديز المتنوعة

- Yıldız Sadaret Hususi (Y.A.Hus)

– صدارة يلديز الخاصة

- Yıldız Sadaret Resmi (Y.A.Res)

– صدارة يلديز الرسمية

الدفاتر

- Ayniyat Defterleri

– دفاتر العينيات

- Babıali Evrak Odası (BEO) Nezaretler Gelen - Giden

– غرفة أوراق الباب العالي، صادر ووارد النظارات

- Babıali Evrak Odası (BEO), Basra Telgraf Giden

– غرفة أوراق الباب العالي، برقية صادرة للبصرة.

- Kamil Kepeci Ruus Defteri (K.K.Ruus)

– دفتر الرؤوس تصنيف كامل كبجي

- Mühimme Defteri (MD)

– دفتر المهمة

- Sicilli Ahval Defterleri

– دفاتر سجل الأحوال

٢- أرشيف المتحف البحري، استانبول.

- Bahriye Nezarti Mektubi Kalemi (MKT)

– قلم مكاتبات نظارة البحرية.

٣- أرشيف الديوان الأميري، الدوحة، قطر

٤- الأرشيف القومي بمصر، القاهرة، مصر

ب- المخطوطات

– محمد بن كامل نعمان، جزيرة العرب، مكتبة جامعة استانبول، المخطوط التركية بجامعة استانبول رقم ٤٤٣٢.

– سليمان شفيق كمالي، حجازسياحتنامه سي، دار الخلافة ١٣٠٨-١٣١٠ هـ، المخطوط التركية بجامعة استانبول، رقم ٤١٩٩.

ج- المصادر المطبوعة

أولاً: العثمانية

– أحمد جودت، تاريخ جودت، استانبول ١٣٠٨، ج ١١.

- باب عالي خارجية نظارتي ، بغداد خطي وبصرة كورفزينه متعلق انجلترا مطالبتي لايحه ومربوطاتي، استانبول ١٣٢٧ .
- باب عالي خارجية نظارتي، بحرين اطةلري مسالة سي، استانبول ١٣٣٤ .
- باب عالي خارجية نظارتي، قطر ساحللري مسالة سي، استانبول ١٣٣٤ .
- باب عالي خارجية نظارتي، كويت مسالة سي، دار السعادة ١٣٣٤ .
- حسين حسني، نجد قطعة سينك أحوال عمومية سي، قسطنطينية ١٣٣٧ .
- علي صائب، جغرافياي مفصل ممالك دولت عثمانية، القسطنطينية ١٣٠٤ .
- أحمد جواد جغرافياي عثمانية، استانبول ١٣١١ .
- علي جواد، عثمانلي جغرافيا سي لغاتي، دار السعادة ١٣١٣ .
- علي توفيق، ممالك عثمانية جغرفياسي، استانبول ١٣١٨، ص ٣٣٥ .
- مدحت باشا، تبصرة العبرة، استانبول ١٣٢٥ .
- زكريا قورشون، الحكم العثماني في نجد والأحساء: الحركة الوهابية وظهور الدولة السعودية، أنقره ١٩٩٨ .
- صفوت، واقعة في البحرين، تاريخي عثمانلي انجمني مجموعة سي، ٣، ١١٤٢ .
- سليمان نطقي، بصرة كورفزي رهبر، استانبول ١٣١٧هـ.
- شمس الدين سامي، قطر، قاموس الأعلام، استانبول ١٣٠٦هـ.

ثانياً: التركية الحديثة

- Cevdet Paşa , Maruzat (Hazırlayan: Yusuf Halaçoğlu), İstanbul 1990.
- Orhonlu, Cengiz, "1559 Bahreyn Seferine Aid Bir Rapor" İUEF, Tarih Dergisi, sayı 22, (Mart 1968) , İstanbul 1968.
- Özbaran, Salih, "XVI. Yüzyılda Basra Körfezi Sahillerinde Osmanlılar: Basra Beylerbeyliğinin Kuruluşu", İstanbul Üniversitesi Edebiyat Fakültesi Tarih Dergisi. Sayı 25, İstanbul 1971.
- Sertoğlu , Midhat, Osmanlı Tarih Lugatı, İstanbul 1986.
- Soyyiğit, Osman Zeki, Arşiv Belgeleri Işiğı Altında Katar'da Osmanlı Hakimiyeti, (Basılmamış Doktora Tezi Marmara Üniversitesi), İstanbul 1990.
- Yerasimos Stefanos, Milliyetler ve Sınırlar, Balkanlar , Kafkasya ve Orta- Doğu, İstanbul 1994, s.122.

ثالثاً: الانجليزية

- Frederick Followfield Anscombo, The Ottoman Gulf, The Creation of Kuwait, Sudi Arabia and Qatar. New York 1997.
- Bostan, İdris, "The Uprising In Qatar and Sheikh Al Sani's Letter to Abdulhamid II" Studies on Turkish - Arab Relations. II, pp.81-89, İstanbul 1987.
- The Perisian Gulf Pilot, The Gulf of Uman and The Makran Coast, (London 1883) Reprinted by Archive edition , London 1989.

د- الدوريات

دستور، الترتيب الأول، استانبول، جلد١، ١٢٨٩ .

إقدام، استانبول .

رسومات سالنامه سي، استانبول ١٣٣٠ .

سالنامهء دولة عثمانية ١٣٢٧ .

سالنامهء ولاية بغداد، ١٢٩٢-١٣٠٠ .

سالنامهء ولاية بصرة، ١٣٠٨-١٣٢٠.

تقويم الوقايع، استانبول.

تصوير افكار، استانبول

زوراء، بغداد.

الموظفون في قضاء قطر
طبقاً لما ورد في السالنامات (١٢٩٢-١٣٣٤هـ)

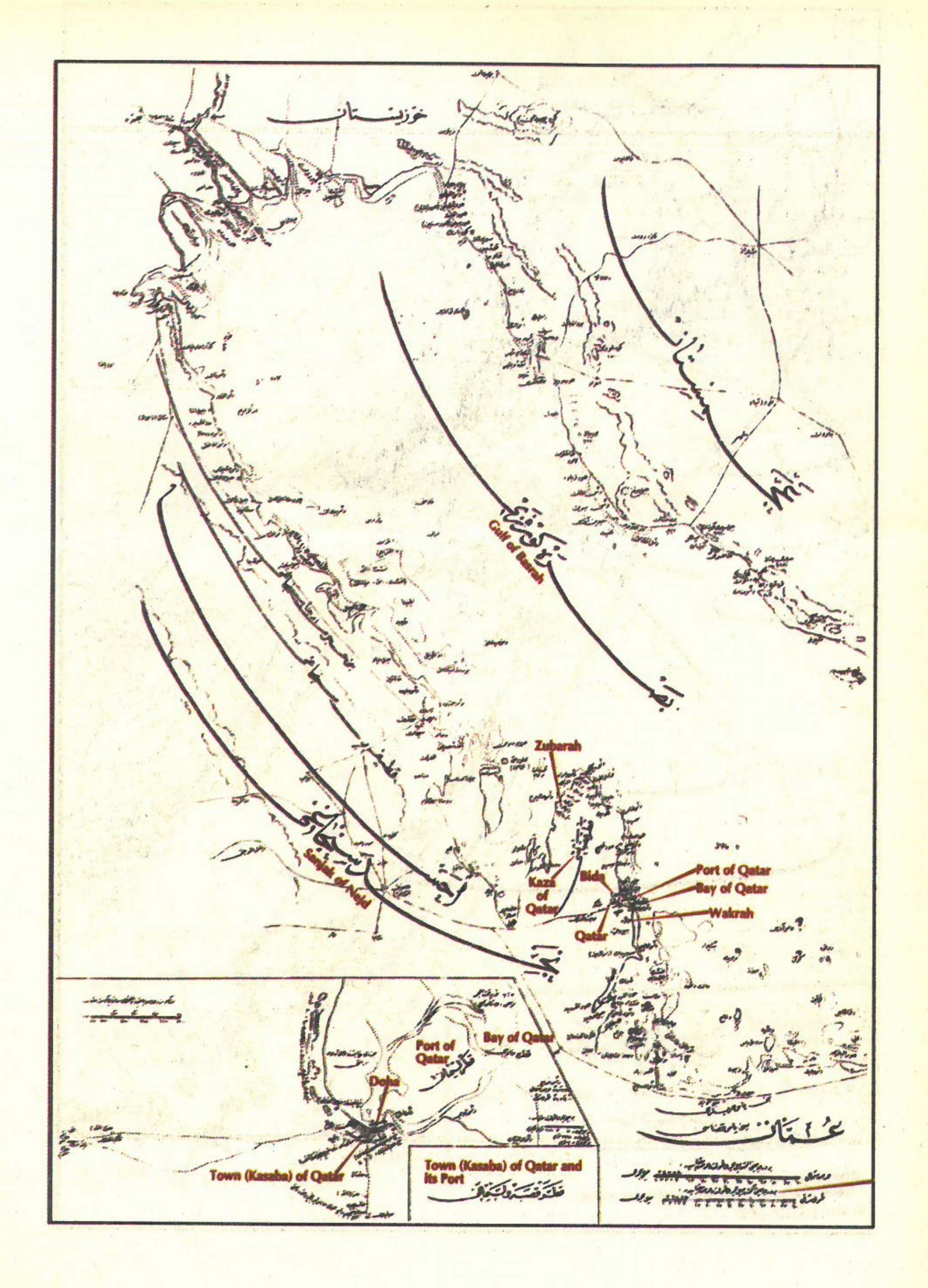
السنة	ولاية	لواء	قضاء	أسماء الموظفين	الرتبة	عدد القرى	النواحي
١٢٩٢	بغداد	نجد	قطر	قائمقام: محمد آل ثاني نائب: السيد عبد اللطيف أفندي	أفندي		
١٢٩٥	بغداد	نجد	قطر	قائمقام: قاسم آل ثاني نائب: (فارغ)	أفندي		
١٢٩٩	بغداد	نجد	قطر	قائمقام: قاسم آل ثاني نائب: عثمان أفندي	أفندي		
١٣٠٠	بغداد	نجد	قطر	قائمقام: قاسم آل ثاني نائب: محمد ناصف أفندي	أفندي		
١٣٠٦	بغداد	نجد	قطر	قائمقام: قاسم آل ثاني نائب: (فارغ)	أفندي	١٩	
١٣٠٧	البصرة	نجد	قطر	قائمقام: قاسم آل ثاني نائب: محمد أمين أفندي	أفندي	١٩	
١٣٠٨	البصرة	نجد	قطر	قائمقام: قاسم آل ثاني معاون قائمقام: محمد بك نائب: محمد أمين أفندي	أفندي	١٩	
١٣٠٩	البصرة	نجد	قطر	قائمقام: قاسم آل ثاني معاون قائمقام: محمد بك نائب: حاجي عزت أفندي	أفندي	١٩	الزبارة (مدير: محمد علي أفندي) العديد (مدير: حلف أفندي.)
١٣١٠	البصرة	نجد	قطر	قائمقام: قاسم آل ثاني معاون قائمقام: محمد بك نائب: حاجي عزت أفندي گ عبدالله أفندي	أفندي	١٩	
١٣١١	البصرة	نجد	قطر	قائمقام: قاسم آل ثاني معاون قائمقام: (فارغ) كاتب: حسن بك نائب: أحمد نافذ أفندي	أفندي	١٩	

السنة	ولاية	لواء	قضاء	أسماء الموظفين	الرتبة	عدد القرى	النواحي
١٣١٢	البصرة	نجد	قطر	قائمقام: قاسم آل ثاني معاون قائمقام: (فارغ) نائب: أحمد نافذ أفندي	قبوجي باشي	١٩	
١٣١٣	البصرة	نجد	قطر	قائمقام: قاسم آل ثاني معاون قائمقام: (فارغ) نائب: (فارغ)	قبوجي باشي	١٩	
١٣١٤	البصرة	نجد	قطر درجة أولى	قائمقام: قاسم آل ثاني معاون قائمقام: حبيب أفندي كاتب: بكرصدقي بك نائب: علي أفندي	قبوجي باشي	١٩	
١٣١٥	البصرة	نجد	قطر درجة أولى	قائمقام: قاسم آل ثاني معاون قائمقام: (فارغ) كاتب: (فارغ) نائب: حسين حسني أفندي	قبوجي باشي	١٩	
١٣١٦	البصرة	نجد	قطر درجة أولى	قائمقام: قاسم آل ثاني معاون قائمقام: (فارغ) كاتب: (فارغ) نائب: (فارغ)	قبوجي باشي	١٩	
١٣١٧	البصرة	نجد	قطر درجة أولى	قائمقام: قاسم آل ثاني معاون قائمقام: حبيب أفندي كاتب: (فارغ) نائب: علي أفندي	قبوجي باشي	١٩	
١٣١٨	البصرة	نجد	قطر درجة أولى	قائمقام: قاسم آل ثاني معاون قائمقام: (فارغ) كاتب: (فارغ) نائب: علي أفندي	قبوجي باشي	١٩	
١٣١٩	البصرة	نجد	قطر درجة أولى	قائمقام: قاسم آل ثاني معاون قائمقام: (فارغ) كاتب: (فارغ) نائب: علي أفندي	ق؟وجي باشي	١٩	

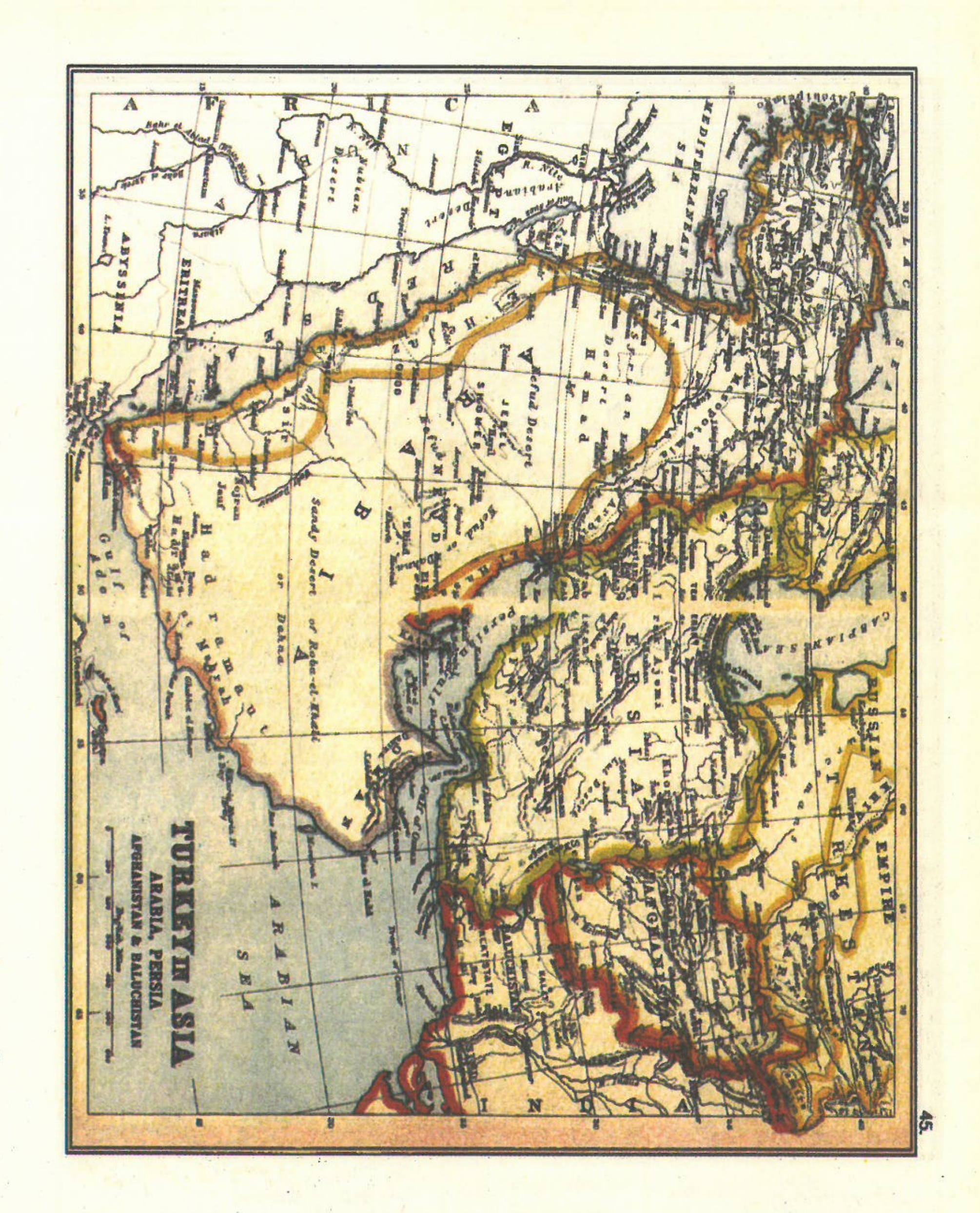
السنة	ولاية	لواء	قضاء	أسماء الموظفين	الرتبة	عدد القرى	النواحي
١٣٢٠	البصرة	نجد	قطر درجة أولى	قائمقام: قاسم آل ثاني معاون قائمقام: سليمان أفندي كاتب: طاهر أفندي نائب: حسين حسني أفندي	قبوجي باشي رابعة	١٩	
١٣٢١	البصرة	نجد	قطر درجة أولى	قائمقام: قاسم آل ثاني معاون قائمقام: (فارغ) كاتب: (فارغ) نائب: علي أفندي	قبوجي باشي رابعة	١٩	
١٣٢٢	البصرة	نجد	قطر درجة أولى	قائمقام: قاسم آل ثاني معاون قائمقام: (فارغ) كاتب: (فارغ) نائب: (فارغ)	قبوجي باشي رابعة	١٩	
١٣٢٣	البصرة	نجد	قطر درجة أولى	قائمقام: قاسم آل ثاني معاون قائمقام: صدقي أفندي كاتب: (فارغ) نائب: (فارغ)	قبوجي باشي رابعة	١٩	
١٣٢٤	البصرة	نجد	قطر درجة أولى	قائمقام: قاسم آل ثاني معاون قائمقام: صدقي أفندي كاتب: (فارغ) نائب: (فارغ)	قبوجي باشي رابعة	١٩	
١٣٢٥	البصرة	نجد	قطر درجة أولى	قائمقام: قاسم آل ثاني معاون قائمقام: صدقي أفندي كاتب: (فارغ) نائب: (فارغ)	قبوجي باشي رابعة	١٩	
١٣٢٦	البصرة	نجد	قطر درجة أولى	قائمقام: قاسم آل ثاني معاون قائمقام: صدقي أفندي كاتب: (فارغ) نائب: (فارغ)	قبوجي باشي رابعة	١٩	
				الزبارة (درجة أولى) العديد (درجة ثانية) الوكرة (درجة ثانية) جبيلة (درجة ثانية)			دبي

السنة	ولاية	لواء	قضاء	أسماء الموظفين	الرتبة	عدد القرى	النواحي
١٣٢٧	البصرة	نجد	قطر درجة أولى	قائمقام: قاسم آل ثاني معاون قائمقام: (فارغ) كاتب: (فارغ) نائب: سيد طه أفندي	قپوجي باشي	١٩	
١٣٣٣-١٣٣٤	البصرة	نجد	قطر	قائمقام: عبدالله بن قاسم معاون قائمقام: (فارغ) كاتب: (فارغ) مفتي: (فارغ) مدير البريد: (فارغ)	قپوجي باشي	١٩	




خوزستان
Gulf of Basrah
Zubarah
Kaza of Qatar
Bida
Port of Qatar
Bay of Qatar
Wakrah
Qatar
Sahil of Najd
عمان
Port of Qatar
Bay of Qatar
Doha
Town (Kasaba) of Qatar
Town (Kasaba) of Qatar and its Port





فهرس المحتويات

إن هذا الكتاب الذي نقدمه للقارئ العربي باسم «**قطر في العهد العثماني**» عبارة عن امتداد لكتاب للمؤلف سبق هذا الكتاب وهو «**العثمانيون وآل سعود في الأرشيف العثماني** (١٧٤٥ - ١٨١٤)».

ولا بد أن الكتابين تدور أحداثهما في فترة زمنية واحدة تقريباً، وإذا عرفنا أن القوى الكبرى في ذاك الوقت كانت قوة الدولة الانكليزية وأن الدولة العثمانية كانت قد مرت بفترات من الضعف والانهيار حتى كادت تتلاشى عن خارطة الدولة، غير أنها حاولت تجميع قواها وتزجها في الجزيرة العربية وفي الخليج العربي الذي كانت تسميه الخليج العثماني.

ومن أهم ميزات الكتاب أن مؤلفه رغم وفرة المصادر الأنكليزية وضحالة المصادر العثمانية، وقلتها فقد بذل جهوداً كبيرة ليكون مؤلفه ذا طعم خاص فاعتمد المصادر العثمانية، ولقي في هذا الاختيار عناء كبيراً، ولكنه نجح في اختياره، ورغم محاولته أن يكون في تاريخه لهذه الحقبة أن يكون حيادياً فقد ظهرت ملامح موقفاً مضاداً للسياسات الإنكليزية.

والحق يقال أن الدولة العثمانية رغم ما كانت تعاني في هذه المراحل كانت تحاول إثبات وجودها، وظهر النزاع الانكليزي العثماني.

ويتناول الكتاب مدخلاً يبحث في الجغرافيا السياسية لقطر، والبنية الاجتماعية والإدارية، وفي القسم الأول انتقال قطر إلى الحكم العثماني وما تولد عنه من مشكلات، وفي القسم الثاني بحث المؤلف الصراع العثماني الأنكليزي وفي القسم الثالث تناول المؤلف آثار ذلك الصراع على قطر والبحرين.

وأخيراً الكتاب بحث تاريخي استطاع الكاتب بإخراجه إخراجاً موفقاً ونضعه بين يدي القارئ العربي العاديّ والباحث، وسيجد فيه لذة المعرفة وعمق المعلومات وغزارتها والاسلوب التاريخي الرائع.

الناشر